المسكوت عنه في التاريخ

من فصائل السلام العميلة للاحتلال البريطاني..
إلى فصائل التنسيق الأمني مع الاحتلال الصهيوني

محمد سعيد دلبح

الفارابي

المسكوت عنه في التاريخ

من فصائل السلام العميلة للاحتلال البريطاني

إلى فصائل التنسيق الأمني مع الاحتلال الصهيوني

محمد سعيد دلبح

المسكوت عنه في التاريخ

من فصائل السلام العميلة للاحتلال البريطاني

إلى فصائل التنسيق الأمني مع الاحتلال الصهيوني

دار الفارابي

الكتاب: المسكوت عنه في التاريخ
المؤلف: محمد سعيد دلبح
الغلاف: أسامة الزين

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان
ت: ٣٠١٤٦١(٠١) - فاكس: ٣٠٧٧٧٥(٠١)
ص.ب: ١١/٣١٨١ - الرمز البريدي: ٢١٣٠ ١١٠٧
www.dar-alfarabi.com
e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: شباط ٢٠٢٢
ISBN: 978-614-485-149-4

المحتويات

إهداء

إلى أرواح شهداء الحركة الوطنية الفلسطينية الذين سقطوا في ميدان الكفاح الوطني ضد الاحتلالين البريطاني والصهيوني وعملائهم من أجل التحرير والاستقلال الناجز.

إلى المناضلين الوطنيين الفلسطينيين، القابضين على جمر النضال كافة، وما زالوا يقاومون المشروع الصهيوني الاستعماري الذي يستهدف الأمة.

إلى فقراء فلسطين المظلومين الذين فضلوا الوطن على أنفسهم،

إلى زوجتي التي شاركتني في عناء الحياة بصبر الأنبياء ووفرت لي الجو الذي ساعدني على إنجاز الكتاب.

إلى أبنائي الذين تربوا على حب الوطن ورفض الخيانة وإدانتها.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأصدقاء الذين قدموا لي كل عون وخصوصاً، الدكتور عبد الله السعافين الذي راجع مخطوطة الكتاب ودققها وقدم العديد من الملاحظات التي أخذت بها، والصديق الدكتور مازن مصطفى الذي قدم هو الآخر ملاحظاته على مخطوطة الكتاب، والأستاذ عبد الله حمودة والدكتور كمال خلف الطويل الذي أثرى فكرة الكتاب بجلسات حوار. كما أتقدّم بالشكر إلى الدكتور فضل النقيب الذي شرّفني بوضع تقديم مطوّل للكتاب يحتاج إليه القارىء فعلاً. والشكر موصول أيضاً إلى الصديق الفنان المبدع أسامة الزين الذي صمم غلاف الكتاب. وإلى كل الذين أسهموا في تقديم المساعدة ومد يد العون.

تقديم

عقب صدور كتابي، ستون عاماً من الخداع: حركة «فتح» من مشروع الزعيم إلى مشروع التصفية، وجدت ضرورة ربط حاضر الوضع الفلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني بماضيه تحت الاحتلال البريطاني، والأساليب التي استخدمها كلا الاحتلالين لقمع وتصفية ثورة الشعب الفلسطيني من أجل التحرير. حيث عمدت سلطات الاحتلالين إلى جانب استخدام قواتها العسكرية إلى استمالة فئات اجتماعية إلى جانبها، وتشكيل عصابات من الفلسطينيين المتساقطين للعمل ضد الحركة الوطنية الفلسطينية المسلحة. ولم يكن الأمر سهلاً لأن غالبية المراجع في هذا الشأن كانت أجنبية: وثائق الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية التي تمثل عدو الشعب الفلسطيني بما يزخر أرشيفها وملفاتها برواياتها وسرديتها، وقد نقلتها كتب أجنبية. وكم كنت حريصاً على التدقيق العقلاني فيها، إلا أن الأمر قد لا يخلو من الخطأ في التقدير وهو أمر أتركه للباحثين لتصويبه، إذ لا أحد يملك كامل المعرفة والحقيقة.

إن تناول ظاهرة الخيانة أو التعاون مع سلطات الاحتلال، سواء البريطاني أو الصهيوني ليس مسألة سهلة، بل هو كمن يسير في حقل ألغام له محاذيره السياسية والاجتماعية والمعرفية- وأبرزها الحذر من التساوق مع «بروبوغاندا» الأنظمة العربية القائلة إنّ الفلسطينيّين باعوا أرضهم وتعاونوا مع محتلّيهم، للتغطية على فشل تلك الأنظمة في مواجهة الاستعمارين البريطاني، ومن ثم الصهيوني حيناً وتآمرها على القضية الفلسطينية في أحيان كثيرةٍ، خصوصاً وأن العديد منها يهرول باتجاه إقامة علاقات دبلوماسية مع كيان الاحتلال الصهيوني واحتضان رموزه. وليس من السهل على الفلسطينيّ الذي اعتاد رؤية ذاته ضحيةً لتواطؤ العرب مع العدوّ الصهيوني ضدّه، أن يُخضع ذاته للبحث من زاوية تواطؤ بعض أبناء

جلدته ضدّه. ومع كلّ ذلك، لا يُمكن لشعبٍ حيٍّ قاتل ويقاتل منذ أكثر من مئة عامٍ بشجاعةٍ وعناد ألّا ينظر بالشجاعة نفسها إلى تاريخه وراهنه وأسباب فشله في تحقيق هدف التحرّر الوطني إلى الآن.

كما حرصت لدى تناولي عمليات بيع الأراضي إلى الصهيونيين على التأكيد على أن البيوعات الكبيرة قامت بها عائلات من خارج فلسطين كانت حصلت من خلال منظومة الفساد التي انتشرت في الدولة العثمانية في عقودها الأخيرة، على مساحات واسعة من أراضي فلسطين، ولا يربط تلك العائلات بفلسطين سوى الحصول على عوائد مالية يساعدها على العيش برغد وبذخ خارج فلسطين، فاستسهلت بيع الأراضي بأسعار مغرية وتسببت بتشريد فلاحي تلك الأراضي.

لقد كان الفلاح الفلسطيني ملتصقاً بأرضه التصاق الحجر والشجر، لذلك ما كان له أن يبيع بعض أرضه إلا اضطراراً بسبب ظروف التفقير والتجويع التي فرضتها سلطات الاحتلال البريطاني عليه. لقد آذى التشهير الفلسطينيين أكثر مما آذاهم الفقر، وأكثر الاتهامات إيلاماً الاتهام بأنهم باعوا أرضهم، أو أنهم هربوا بجبن. وقد أدى الافتقار إلى تأريخ عربي صحيح لعملية اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم التي مارستها العصابات الصهيونية المسلحة بدعم من الاحتلال البريطاني، إلى جهل الجمهور العربي بما حدث فعلاً.

إن هذا الكتاب ليس تأريخاً للثورة العربية الفلسطينية الكبرى في فلسطين التي مرت في مرحلتين الأولى مرحلة الإضراب العام في نيسان/ إبريل ١٩٣٦ الذي تخللته عمليات عسكرية للثوار الفلسطينيين ضد قوات الاحتلال البريطاني، وتوقفت بقرار من اللجنة العربية العليا بوقف الثورة استجابة لوساطة زعماء الأنظمة العربية التابعة لبريطانيا في ذلك الحين في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه. أما المرحلة الثانية فقد مثلت استئنافاً لثورة نيسان/ إبريل ١٩٣٦ لتنفجر كفاحاً مسلحاً في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧ إثر إصدار لجنة بيل الملكية البريطانية توصياتها بتقسيم فلسطين.

لكن هذا الكتاب رغم تناوله جزءاً من تاريخ ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ إلا أنه معد لكشف جانب من التاريخ الأسود لعملاء بعضهم تساقط من الثورة وبعضهم مرتبط بالأساس مع بريطانيا وحكم أمير شرق الأردن آنذاك، المرتبط هو أيضاً ببريطانيا، أطلقت عليهم سلطة

الاحتلال البريطاني اسم فصائل السلام، دربتهم ومولتهم وسلحتهم، وساعد على ذلك الحركة الصهيونية، وقاموا بدور أقرب إلى الكلب البوليسي في كشف مواقع الثوار لقوات الاحتلال البريطاني وأيضاً القيام بأعمال قتل وسجن للثوار، وتشريد عوائلهم وسرقة ممتلكاتهم، وبث الإشاعات لتشويه صورة الثورة والثوار في أعين الناس البسطاء. لقد ساهموا بقدر أو بآخر في إلحاق الهزيمة بالثورة الكبرى، ولم يزل بعض أحفادهم يفتقدون المناعة الوطنية في الوقت الراهن وأحدهم ولاه محمود عباس منصب رئيس حكومة سلطة الوكيل الأمني للاحتلال الصهيوني.

قصة «فصائل السلام» في فلسطين وتغيير شكلها والإخفاء والتمويه وتناسلها بأشكال أخرى ليس إلا جزءاً من القصة الأوسع للقمع الاستعماري والتسوية والمقاومة. وتعد فصائل السلام وما يشبهها مجرد أمثلة مبكرة لما قامت به القوى الاستعمارية وخصوصاً بريطانيا وفرنسا، فيما يعرف بـ«العمليات السرية» التي قامت بها قوات الاستعمار الفرنسي في الخمسينيات في الجزائر ضد الثورة الجزائرية وشعبها، بتشكيلها عصابات عميلة من الجزائريين الذين عرفوا بـ«الحركيين» وللعمليات البريطانية في ماليزيا وكينيا وشمال إيرلندة حيث تحولت قبائل السكان الأصليين في ماليزيا إلى ثوار، وحيث تم في كينيا «تسويد» الفرق البيضاء وعناصر حراس الوطن من قبائل الكيكويو الموالين للمستعمر البريطاني وتجنيدهم لجمع المعلومات ومحاربة الثوار. (تعتبر فصائل السلام، في حقيقة الأمر، متشابهة في الشكل والوظيفة لحراس الوطن الكيكويو في كينيا). أما روديسيا، وفي خضم معركتها ضد الثوار السود، فقد أنشأت ميليشيا زائفة منفصلة في العام ١٩٧٣، عرفت باسم كشافة سيلوس، وهي قوة مختلطة من الجنود البيض والسود حيث كان البيض يقومون بتلوين وجوههم باللون الأسود بصورة غريبة، وبالتالي «تحولت» وحدة الجنود الروديسيين السود الموالين للحكومة إلى (رجال عصابات سود)[1] أما الولايات المتحدة بعد احتلالها

(1) Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British: the peace Band and the Arab Revolt in Palestine*, 1936-1939. Journal of Contemporary History 2016 Vol. 51(2)291-315

للعراق في عام ٢٠٠٣ ولمواجهة المقاومة، قامت باستمالة عناصر عراقية مولتها وسلحتها اسمتها «الصحوات» التي كان أبرز قادتها عبد الستار بوريشة.

هذا الكتاب يتناول المسكوت عنه في التاريخ الفلسطيني، والذي يتجنب الكثيرون فتح ملفاته لأنه ما زال يتناسل بفعل وجود الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وأبرز صوره كان في روابط القرى، أما الأكثر بشاعة فهو دور سلطة الحكم الذاتي التي تشكلت من متساقطي الثورة المعاصرة التي ادعوا أنهم فجروها لتحرير فلسطين فإذا بها تتحول تدريجاً لتصبح ورجالها سلطة وكيل أمني للاحتلال الصهيوني تنفيذاً لاتفاقيات أوسلو، التي بفضلها جرى استقدامهم من المنافي للقيام بدور «فصائل السلام» الحديثة وروابط المدن، في صورة ما سموه «التنسيق الأمني» وهو مصطلح مضلل إذ إن التنسيق الأمني يقوم بين أنداد وأطراف متساوية وهو ما لا يتوافر في وضعية السلطة وكيان الاحتلال الصهيوني، الذي يملي على السلطة ما يجب أن تفعله طبقاً لاتفاقيات أوسلو،... وإذا كان البعض يتجنب إطلاق صفة الجواسيس والخونة عليهم فهم على الأقل متعاملون ومتعاونون مع الاحتلال.. لذلك يجب أن لا نتوارى خلف كلمات منمقة بل أن نذكر طبيعة عملهم... عملاء باختيارهم وإن تشدقت أفواههم أحياناً بالجمل الثورية والتغني بماضيهم.

خلال ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ شكل قادتها محاكم خاصة لمحاكمة الجواسيس والسماسرة العرب، أصدرت أحكاماً بالإعدام ونفذته في كثيرين منهم، لكن الجواسيس والسماسرة والعملاء التزاماً من عصابة الوكيل الأمني للاحتلال في رام الله يسرحون ويمرحون لأن الكيان الصهيوني نص في اتفاقيات أوسلو على حمايتهم وعدم المس بهم، وشعار هؤلاء العملاء أن لا أحد يزايد على أحد فالجميع في خدمة الاحتلال.

محمد سعيد دلبح
واشنطن، آذار/ مارس ٢٠٢١

تقديم

(١)

في أواخر ستينيات القرن الماضي، زار وفد من قيادة حركة التحرير الفلسطيني «فتح» الصين الشعبية. وحين استقبل ماوتسي تونغ أعضاء الوفد بادرهم بسؤال عن أهداف الثورة الفلسطينية، وبعد أن استمع إلى شرحهم لتلك الأهداف التي تمحورت حول تحطيم دولة إسرائيل بكيانها الصهيوني العنصري وإقامة دولة فلسطين الحرة الديمقراطية التي يعيش فيها المواطنون العرب واليهود متساوين بالحقوق والواجبات، قال لهم: «أتمنى أن تتمكنوا من الاحتفاظ بأهداف الثورة الفلسطينية».

استغرب أعضاء الوفد قول ماوتسي تونغ، إذ إنهم كانوا يتوقعون منه أن يتمنى لهم النجاح في تحقيق أهداف الثورة وليس مجرد الاحتفاظ بأهدافها..

الواقع أن ما يثير الدهشة في هذه القصة هو ليس ما تمناه ماوتسي تونغ ولكن أن يستغرب أعضاء وفد «فتح» أن يشك الزعيم الكبير في قدرتهم على الاحتفاظ بأهداف ثورتهم. ففي أواخر الستينيات كان قد مر على نكبة ١٩٤٨ عقدان من الزمن، وكان كل مطلع على تطورات القضية الفلسطينية يدرك أن النكبة كانت نتيجة طبيعية لفشل ثورة ١٩٣٦ في تحقيق أهدافها، وأن ذلك الفشل يعود بالدرجة الأولى إلى فشل قيادة الثورة في الاحتفاظ بتلك الأهداف.

يسرد محمد سعيد دلبح في هذا الكتاب بشكل مفصل، الأحداث التي قادت إلى تخلي اللجنة العربية العليا، بزعامة الحاج أمين الحسيني عن الاستمرار في ثورة ١٩٣٦. ثم يسرد بشكل مقتضب بعض الأحداث التي قادت منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة ياسر

عرفات، إلى التخلي عن أهداف ثورة «فتح» التي انطلقت منذ العام ١٩٦٥ هدفاً إثر هدف، حتى انتهت إلى كارثة أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية. هذه السلطة التي وصفها الكاتب الصهيوني ميرون بنفنستي[١]، بأنها كرست «الاحتلال عن بعد» (Occupation by Remote Control). بينما رأى الخبير القانوني الفلسطيني د. أنيس فوزي قاسم أنها نشأت بقرار من الحاكم العسكري الإسرائيلي لتعمل «كمتعاقد من الباطن مع الاحتلال الإسرائيلي».

مما لا شك فيه أن أي قارئ لكتاب دلبح سيهتم بأوجه الشبه وأوجه الخلاف التي يوثقها المؤلف بين الثورتين، ثورة الثلاثينيات وثورة الستينيات، من حيث المناخ العام، ونوعية القيادة، والطريقة التي تم فيها فشل الثورة في الحالتين. ومن الممكن لهذا القارئ أن يخرج بالتساؤلات التالية:

- ألم يتعلم قادة ثورة الستينيات أي من دروس الإخفاقات التي حدثت مع ثورة الثلاثينيات؟
- هل هو قدر الشعب الفلسطيني، أن تتولى قيادته جيلاً بعد جيل من يقوم بالتخلي عن أهداف ثوراته على الرغم من استعداد جيلاً بعد جيل للاستمرار في المواجهة والتضحية حتى عندما يكون ميزان القوى مختلاً لغير مصلحته بشكل هائل؟

ليس من مهمة كتاب دلبح الإجابه المباشرة عن هذه الأسئلة، ولكنه في الوقت نفسه يقدم المعلومات الضرورية التي تساعد القارئ على التفكير في تلك الأسئلة بشكل هادف وموضوعي وخصوصاً إذا ما تم استيعاب تلك المعلومات في السياق الإقليمي والدولي العام لتطور القضية الفلسطينية وليس في السياق الفلسطيني الضيق.

ومن أجل ذلك سنعمد في هذه المقدمة، وبشكل مركز ومختصر، إلى عرض ما قدمه لي الكتاب وساعدني على التفكير في تلك الأسئلة في إطار أهم المحطات الهامة التي شكلت السياق التاريخي للقضية الفلسطينية ببعدها العربي والدولي.

---

(١) ميرون بنفنستي كان نائب رئيس بلدية القدس ومؤسس (West Bank Data Base Project) وهو من أشهر الكتاب الإسرائيليين المهتمين بوضع الفلسطينيين تحت الاحتلال.

(٢)

ابتدأت كوارث فلسطين ومآسيها وأحزانها بإحدى وستين كلمة.

ففي ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٩١٧ وجه وزير خارجية بريطانيا أرثر بلفور (١٨٤٨-١٩٣٠) رسالة مقتضبه إلى الزعيم الصهيوني لورد والتر روتشيلد (١٨٦٦-١٩٣٧) جاء فيها:

«إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أن ذلك لن يؤدي إلى عمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى».

لاحظ أن هذه الإحدى والستين كلمة حولت الشعب العربي الفلسطيني الذي كان يشكل في ذلك الوقت ٨٩٪ من سكان فلسطين إلى «طوائف غير يهودية في فلسطين»، تتمتع بحقوق مدنية ودينية، ولكنها لا تتمتع بحق تقرير المصير الذي أصبح حكراً على الأقلية اليهودية في فلسطين(١١٪).

في أواخر العام ١٩١٧، احتلت القوات البريطانية فلسطين، وبعد ثلاث سنوات، وضعت «عصبة الأمم» فلسطين تحت الانتداب البريطاني الذي نص على إلزام الدولة المنتدبه تطبيق وعد بلفور. وباشرت حكومة الانتداب في انتهاج السياسات التي تهدف إلى إحداث تغييرات ديموغرافية - اقتصادية - عسكرية في فلسطين من شأنها تسريع الوعد البريطاني عن طريق خلق البيئة الملائمة لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. ولقد تم خلق هذه البيئة خلال ثلاثين عاماً فقط.

ففي تلك السنوات تمكنت هجرة اليهود إلى فلسطين من مضاعفة عدد اليهود من ١١٪ إلى ٣١٪ من سكان البلاد. أما حجم الإنتاج اليهودي فلقد ازداد من حوالي ١٩٪ من مجموع الإنتاج لكل فلسطين في بداية المرحلة ليصل إلى ٥٤٪ في نهايتها. وكان ذلك يعكس بنية اقتصادية يهودية متطورة. فبينما كان عدد اليهود أقل من ثلث السكان في العام ١٩٤٧ إلا أن

حصتهم من الاستثمارات الرأسمالية كانت حوالي ٨٨٪ ومن الإنتاج الصناعي ٨٩٪ ومن عدد العمال الصناعيين ٩٠٪[(١)].

قبل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين بيوم واحد، عقدت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية اجتماعاً، في ١٤ أيار ١٩٤٨، في تل أبيب، وفي هذا الاجتماع، تلا ديفد بن غوريون نص «وثيقة الاستقلال»، التي ابتدأت بالفقرة التالية:

«نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها اكتملت صورته الروحانية والدينية والسياسية، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافية والقومية والإنسانية وأورث العالم أجمع كتاب الكتب الخالد. وعندما أجلي الشعب اليهودي عن بلاده بالقوة، حافظ على عهده لها وهو في بلاد مهاجره بأسره. ولم ينقطع عن الصلاة والتعلق بأمل العودة إلى بلاده واستئناف حريته السياسية فيها».

ثم يستطرد البيان في عرض تاريخي «لنضال الشعب اليهودي» من أجل العودة إلى بلاده، حتى يصل إلى:

«نعلن قيام دولة يهودية في أرض إسرائيل في «دولة إسرائيل.»

أول ما يلاحظه قارئ «بيان استقلال إسرائيل» هو أنه كما أصبح اسم الشعب العربي الفلسطيني في وعد بلفور «الطوائف غير اليهودية» أصبحت «فلسطين» في هذا البيان «إسرائيل». فقد خلت الوثيقة بشكل كامل من كلمة «فلسطين». وعلى سبيل المثال فقرار الجمعية العامة للأمم المتحده بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية ورد في وثيقة الاستقلال على الشكل التالي:

«وفي اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة قراراً ينص على إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل وطالبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة أهالي أرض إسرائيل باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتطبيق هذا القرار بأنفسهم».

---

(١) هذه الأرقام مأخوذة من كتاب «الصهيونية الاقتصادية: دور الاقتصاد في الصراع العربي-الإسرائيلي» لفضل مصطفى النقيب. دمشق: دار الغد ٢٠٠٨.

قبل قيام دولة إسرائيل ببضع سنوات كانت الولايات المتحدة الأميركية قد تكرست، بما هي أقوى دولة في العالم، زعيمة للعالم الرأسمالي ومناوئة للاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، ولها قواعد عسكرية في قارات العالم الخمس.

كانت مصالح الولايات المتحدة في العالم العربي تتلخص في ضمان بقاء منابع النفط تحت سيطرتها، وربط دول العالم العربي بأحلاف عسكرية تقودها هي وتعادي المعسكر الاشتراكي. ووجدت الولايات المتحدة في مشروع إسرائيل أفضل قاعدة لحماية تلك المصالح وضمان عدم تعرضها للخطر، فعمدت على الفور إلى تعميم وعد بلفور. فإذا كان وعد بلفور البريطاني يعطي اليهود حق تقرير المصير في فلسطين ويحرم الغالبية العربية من ذلك الحق، فإن «وعد بلفور المعمم» أو «وعد بلفور الأميركي» منح إسرائيل وحدها حق الدفاع عن النفس في منطقة الشرق الأوسط، وحرم كل الشعوب الأخرى من ذلك الحق.

وفقاً لذلك تستطيع إسرائيل احتلال أي أرض عربية، وحين يتحرك أهالي تلك الأرض لمقاومة الاحتلال، تصير مقاومتهم، في نظر الولايات المتحدة إرهاباً، بينما تصير ردود الفعل الإسرائيلية التي تتسبب بالمجازر والخراب والدمار في الأراضي العربية مشروعةً ومؤيدة وتندرج في سياق حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وإذا كان وعد بلفور البريطاني وثيقة واحدة فإن الوعد الأميركي يحتوي على وثائق عديدة تشمل تفاهمات استراتيجية وإعلانات سياسية ومبادئ رئاسية تتكاثر مع السنين.

ولضمان تطبيق « وعد بلفور الأميركي»، عمدت الولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة تهدف إلى إبقاء القوة العسكرية الإسرائيلية متفوقة بشكل دائم على القوة العسكرية لكل الدول العربية مجتمعة. ولتحقيق ذلك على أرض الواقع، كان لا بد من تحقيق أمرين: الأول هو مساعدة إسرائيل على بناء اقتصاد صناعي متطور، ذي قدرات تقنية عالية، وعلاقات مالية وتجارية مع بلدان العالم الأخرى تؤهله ليكون المركز الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. والأمر الثاني إبقاء الدول العربية بحالة تنازع دائم حتى يكون هناك دائماً مصالح لحكومات عربية منسجمة مع المصالح الإسرائيلية. ويجب التنبيه هنا أنه كان دوماً لكل واحد من هذين الأمرين وضع يخص المدى القصير ووضع يخص المدى البعيد.

بالنسبة للأمر الأول الذي يخص الأمد القصير تتوالى الإعلانات الموسمية عن المساعدات الحكومية الأميركية لإسرائيل (٣,٨ مليار دولار سنوياً في وضعها الراهن) غير أن هناك مساعدات حكومية وشعبية أميركية تحصل عليها إسرائيل بشكل دائم وتعمل على إدماج إسرائيل في نسيج المجتمع الأميركي على المدى الطويل. وهذه المساعدات تشمل الشراكات التي تتم بين مراكز البحث الأميركية والإسرائيلية سواء على المستوى الحكومي أو المستوى الأهلي، وجمعيات الصداقة الأميركية للمؤسسات العامة في إسرائيل (على سبيل المثال، ليس هناك جامعة إسرائيلية ليس لها جمعية صداقة أميركية تدعمها) وبرامج التدريب الدورية المشتركة بين المؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية من الطرفين. وهناك أيضاً المؤسسات الصهيونية الأميركية المؤيدة لإسرائيل المسجلة كجمعيات خيرية، يتم إعفاء المتبرع لها من ضريبة الدخل.

أما بالنسبة للأمر الثاني، فالخلافات العربية الآنية هي ما يتم بشكل يومي من تبادل الاتهامات بين الحكومات العربية. هذه الاتهامات مبنية على معلومات استخبارية سرية، تكون مصادرها أميركية أو إسرائيلية. أما الخلافات بعيدة المدى فهي ما عملت عليه السياسة الأميركية، وكذلك البريطانية، على مدى السنين من دفع وحث وتشجيع حكومات الخليج الغنية على اتباع سياسات تمييزية وقهرية وتعسفية ضد المواطنين العرب الذين يعملون في هذه البلاد الغنية.

ففي بلدان الخليج لا يملك المواطن العربي الذي يعمل هناك أي حقوق ومن الممكن إنهاء عقده وطرده في أي وقت دون أن يكون هناك أي قانون لحماية حقوقه. ووضع العرب في بلدان الخليج لا يختلف كثيراً عن وضعهم تحت الاحتلال الإسرائيلي. فابن القدس، الذي عاشت عائلته في المدينة جيلاً بعد جيل على مدى مئات السنين يفقد هويته المقدسية إذا استمر غيابه عن المدينة أكثر من عامين وأي مواطن عربي عمل في بلد خليجي عشرات السنين يفقد إقامته في ذلك البلد إذا غاب عنه أكثر من بضعة شهور. هذا النوع من المعاملة غير القانونية وغير الإنسانية كرس نوعاً من الفرقة والأحقاد الدائمة بين أبناء الأمة العربية،

وأسس لتماهي الأوضاع الاجتماعية العنصرية المارقة بين المجتمع الإسرائيلي ومجتمعات دول الخليج.[1]

(٣)

كيف قاوم الفلسطينيون والعرب الآخرون وعد بلفور، ومن ثم كيف قاوموا قيام إسرائيل على الشكل الذي صاغه بيان استقلالها، وكيف قاوموا وعد بلفور الأميركي المتجدد سنة بعد سنة؟

بالطبع قاوم عرب فلسطين الانتداب البريطاني وسياساته الهادفة لتطبيق وعد بلفور. وتكللت تلك المقاومة بالثورة، فقد برهنت ثورة ١٩٣٦ عن تمسك الشعب الفلسطيني بحقه في وطنه واستعداده للتضحية إلى أبعد الحدود من أجل التمسك بذلك الحق. لكن، كانت هناك نقاط ضعف حالت دون نجاح تلك الثورة.

أولى النقاط أن قيادة الثورة لم تتمكن من توحيد كل القيادات والنخب الفلسطينية حول أهداف الثورة وخططها، فقد كان هناك تنافس على الزعامة، يعود لأسباب شخصية وعائلية ذات ضرر قاتل على مصلحة الثورة. أما نقطة الضعف الثانية فهي عدم وجود دولة عربية مجاورة تتمتع بالاستقلال الكامل والقدرة على دعم الثورة. على العكس من ذلك، كان الهاشميون في الأردن والعراق يتنافسون مع السعوديين في نجد والحجاز، على خدمة الحكومة البريطانية والبرهنة لها بأنهم الأجدى بثقتها وحماية مصالحها في المنطقة بينما كانت شعوب مصر وسوريا ولبنان في خضم النضال للتخلص من الاستعمار البريطاني والفرنسي.

ومن المهم هنا أن نؤكد أن «اللجنة العربية العليا» بزعامة الحاج أمين الحسيني التي لم تستطع الاستمرار في الثورة، قد أذعنت لنداء «الملوك والرؤساء العرب» بإيقاف الثورة والوثوق «بوعود بريطانيا الصديقة»، إلا أن تلك القيادة أذعنت، أيضاً، في الوقت نفسه

(١) يجب التنبيه هنا أن معاملة دولة الكويت للوافدين العرب على أرضها أفضل بكثير من بقية بلدان الخليج وذلك لأسباب موضوعية لا مجال للخوض فيها هنا.

لمشيئتها هي، فلم تعترف إطلاقاً بأي حق لليهود بوطن قومي في فلسطين. كانت هذه قيادة فاشلة ولكنها لم تكن قط قيادة مفرطة أو متواطئة.

كانت سورية أول من تمرد في المنطقة على أحكام «وعد بلفور الأميركي». فبعد نكبة ١٩٤٨ رفضت سورية توقيع اتفاقية هدنة دائمة مع إسرائيل، كما رفضت السماح بمرور خط أنابيب تابلاين في الأراضي السورية حاملاً البترول من شمال المنطقة الشرقية في السعودية إلى ميناء صيدا في لبنان، فقامت وكالة المخابرات المركزية الأميركية بتدبير انقلاب عسكري بقيادة ضابط سوري هو حسني الزعيم في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٤٩. هذا الانقلاب أطاح النظام الديمقراطي وأقام دكتاتورية عسكرية، فأقدم على توقيع اتفاقية هدنة دائمة مع إسرائيل، وأجاز مرور خط التابلاين على الأراضي السورية من السعودية إلى لبنان.

بعد مرور ثلاث سنوات على التمرد الأول على «وعد بلفور الأميركي»، وقع التمرد الثاني في إيران. كان رئيس وزراء إيران، وقتذاك، هو الزعيم الوطني وقائد الجبهة الوطنية د. محمد مصدق. وكان من أهداف الجبهة الوطنية إنهاء تحكم شركة الإنجلو-إيران ببترول البلد. وحين رفضت الشركة التعاون مع حكومة مصدق المنتخبة ديمقراطياً، كما رفضت تدقيق حكومة إيران هذه في وثائق الشركة، أقدم مجلس النواب الإيراني على تأميم الشركة، فنشأ نزاع مفتوح بين مصدق وشاه إيران. وانتهى الشاه إلى الفرار من بلده إلى إيطاليا. فقامت عناصر من المخابرات الأميركية والمخابرات البريطانية بتدبير انقلاب على حكومة مصدق الشرعية، فاعتقلت مصدق نفسه، وأعدمت وزير خارجيته حسين فاطمي، وأعادت الشاه، وأقامت منذ ١٩ آب/ أغسطس ١٩٥٣، حكومة برئاسة فضل الله زاهدي، عملت على تكريس النفوذ الأميركي بشكل أصبحت فيه الدولة في إيران «دولة عميلة للولايات المتحدة وصديقة لإسرائيل».

بعد سنة واحدة من ذلك ابتدأ أهم تحد لوعد بلفور الأميركي وأطوله مدى، إذ استمر عشرين سنه (١٩٥٤-١٩٧٤) في ظل ما عرف بنهوض حركة التحرر الوطني العربي أو التيار القومي... التيار الذي حطم الحكم الملكي في مصر والعراق واليمن وليبيا وقاوم

المشاريع الأميركية (مشروع حلف بغداد إلى مشروع أيزنهاور) وخاض أربع حروب مع إسرائيل حرب ١٩٥٦، حرب ١٩٦٧، حرب الاستنزاف (١٩٦٧-١٩٧٠)، وحرب ١٩٧٣.

ولكن ذلك التحدي انتهى بهزيمة كاملة للجانب العربي بعد رحيل عبد الناصر حين انسحبت مصر من الصراع العربي-الإسرائيلي ووقعت معاهدة سلام منفرد مع إسرائيل في العام ١٩٧٩..

كانت هناك أسباب كثيرة لفشل التيار القومي العربي في الصراع مع إسرائيل المدعومة بشكل كامل من الولايات المتحدة الأميركية، ولا مجال، هنا، للخوض في تفاصيل هذه الأسباب، بل نكتفي بسرد ثلاثة أسباب ذاتية كان لها دور محوري في هزيمة التيار:

- ✓ فشل التيار القومي في البلدان الخمسة، مصر وسورية والعراق واليمن وليبيا، في إقامة أنظمة سياسية ذات توجه ديمقراطي يعتمد على المشاركة الشعبية وتحصين الجبهة الداخلية بالتنظيمات السياسية والنقابية والمهنية المستقلة. فقد جرى الأمر على عكس ذلك، فقد تبنى التيار في البلدان الخمسة نظام حكم الحزب الواحد الذي انتهى إلى نظام حكم الفرد. النظام الذي يعتمد الممارسات البوليسية التي توظف كل آليات القمع الممكنه التي تعمل على إضعاف قوى المجتمع كلها وتهميشها.
- ✓ فشل التيار القومي في الاحتفاظ بوحدته أكثر من أربع سنوات (١٩٥٤-١٩٥٨) ليبدأ الصراع بين القوميين والشيوعيين ثم الصراع بين الناصريين والبعثيين وأخيراً الصراع بين أجنحة البعث.
- ✓ على الرغم من أن التيار القومي العربي الذي قاده عبد الناصر وحاز تأييد الغالبية العظمى من كل شعوب الأمة العربية كان قد حدد جبهة الأعداء بثلاثة: إسرائيل، الاستعمار، والرجعية العربية. إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، حيث تم عقد صفقات كثيرة مع أنظمة الرجعية العربية، بشكل جعل لمعسكر الأعداء وجوداً دائماً في معسكر التيار القومي، وخصوصاً بعد هزيمة ١٩٦٧ وقيام الأنظمة الرجعية بتقديم المساعدات المالية لدعم صمود «الأنظمة التقدمية».

وهكذا فكما قاد فشل ثورة ١٩٣٦ إلى نكبة ١٩٤٨، فإن فشل وحدة سورية ومصر في العام ١٩٦١، ثم فشل محادثات إعادة توحيدهما مع العراق في العام ١٩٦٣ قاد إلى هزيمة حرب ١٩٦٧.

(٤)

أعلنت «فتح»[١] بدء عملياتها المسلحة ضد إسرائيل في الأول من كانون الثاني/ يناير لعام ١٩٦٥ [٢]. أي في بداية المرحلة التي لم تكن فيها المنطقة تعيش مرحلة صعود التيار القومي العربي، بل، على العكس، كانت المنطقة تمر في مرحلة بداية انحسار هذا التيار، وبداية مرحلة تمدد نفوذ ممالك دول الخليج وإماراتها ومشايخها في بلدان المشرق العربي، عن طريق توظيف رصيدهم المالي الهائل في بسط النفوذ وضمان الولاءات. وفي الوقت نفسه لم تأت قيادة «فتح» من قلب التيار القومي العربي بل جاء معظم أفراد تلك القيادة من جماعة الإخوان المسلمين والذين في حكمهم. أي من الحركة التي اتسم نشاطها السياسي منذ بدايتها وإلى يومنا الحاضر بصفتين اثنتين: الصداقة مع الدول الرجعية في العالمين العربي والإسلامي[٣] واستعمال العنف كوسيلة من وسائل العمل السياسي.[٤] ولقد

---

(١) ضمت الثورة الفلسطينية المعاصرة منظمات أخرى غير «فتح» لعب بعضها أدواراً محورية كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش ثم أبو علي مصطفى ثم أحمد سعدات والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل وقد تمتع هؤلاء القادة بشجاعة وصلابة وتفانٍ في خدمة الثورة وعدم التخلي عن أهدافها ولكني لن أتعرض لدورهم هنا لأن الكتاب يهتم فقط بفتح التي كانت دوماً مهيمنة على منظمة التحرير وهي التي قادت إلى كارثة أوسلو ثم قيام السلطة الفلسطينية.

(٢) يحب البعض أن يؤرخ لبداية الثورة الفلسطينية المعاصرة بانطلاقة فتح وهذا بالطبع غير صحيح.

(٣) طوال عقد الخمسينيات وأثناء معارك التيار القومي العربي ضد الأحلاف العسكرية الغربية ثم العدوان الثلاثي على مصر كانت جماعة الإخوان المسلمين تقف في الصف المعادي فكانت ضد حكومة عبد الناصر في مصر وتقف في جانب الملك حسين في الأردن وضد الحركة الوطنية وعلى علاقات حميمة مع الحكم السعودي.

(٤) في العهد الملكي في مصر قام عضو من جماعة الإخوان المسلمين باغتيال محمود فهمي النقراشي =

حافظت قيادة ياسر عرفات على الصفة الأولى بشكل مطلق. أما بالنسبة للصفة الثانية فمع أن عرفات كرس زعامته المتفردة عن طريق استحواذه على المال والسلاح وليس بأسلوب العنف والتصفيات الجسدية إلا أنه لم يكن ينأى بنفسه عن استعمال العنف عندما يراه مناسباً طوال فترة قيادته لفتح ثم لمنظمة التحرير ثم السلطة الفلسطينية (١٩٦٩-٢٠٠٤)[1]. ومن المهم أن نلاحظ أن قيادة عرفات للنضال الفلسطيني مرت بثلاث مراحل: الأولى التي امتدت قرابة سبعة عشر عاماً (١٩٦٥-١٩٨٢) والتي تمكن فيها من تكريس فتح كحركة

= رئيس مجلس الوزراء في كانون الأول ١٩٤٨. وفي عهد الثورة قام عضو من الجماعة بمحاولة اغتيال قائد الثورة جمال عبد الناصر في تشرين الأول ١٩٥٤ وفي العام ١٩٦٥ تم القبض على جهاز عسكري سري يعد لعمليات عنف واغتيالات لقلب نظام الحكم في مصر، وفي سورية مع أن جماعة الإخوان المسلمين فيها كانت تتميز عن الجماعة في مصر في أنها كانت حركة سياسية تتبع الطرق السلمية وتنبذ العنف وتتمتع بقيادات حكيمة وعلى درجة عالية من الثقافة والنضج السياسي يتصدرها الشيخ مصطفى السباعي في البداية ومن بعده الأستاذ عصام العطار إلا أن كل ذلك تغير في السبعينيات عندما سيطر على الجماعة من سمي «الطليعة المقاتلة» التي أقدمت في حزيران ١٩٧٩ على ارتكاب مذبحة مدرسة المدفعية العسكرية في حلب التي ذهب ضحيتها أكثر من ستين ضابطاً، فقط، لأنهم من الطائفة العلوية وبعد ذلك بسنة قام عضو من الطليعة بمحاولة اغتيال الرئيس حافظ الأسد أمام القصر الجمهوري في دمشق. واستمرت الطليعة المقاتلة تمارس أعمال العنف حتى حدثت أحداث حماة في العام ١٩٨٢. والتي ابتدأت عندما قامت دورية من الجيش السوري بمداهمة بيت قائد الطليعة المقاتلة في حماة فحدث اشتباك مسلح انتهى بتمكن رجال الطليعة المقاتلة من التغلب على الدورية والدعوة من مآذن الجوامع للثورة ضد نظام حكم البعث الكافر ثم مداهمة بيوت كبار البعثيين في المدينة وقتل حوالي سبعين منهم ثم إعلان حماة مدينة محررة، وعندئذ أحاطت قوة من الجيش السوري بالمدينة وحاصرتها مدة أربعة أسابيع تمكنت خلالها من القضاء على التمرد في عملية ما عرف بعد ذلك بمجزرة حماة التي راح ضحيتها عدد كبير من المدنيين (تراوح التقديرات بين ألف وخمسة عشر ألفاً) وحوالي ألف جندي كما تم هدم جزء كبير من حي الحاضر الذي كان يجسد عراقة المدينة.

(١) لمزيد من التفاصيل عن علاقات عرفات بالأنظمة الرجعية العربية وممارساته الدكتاتورية التي وظفت أساليب العنف ضد خصومه انظر:
محمد دلبح «ستون عاماً من الخداع»: «حركة فتح من مشروع الزعيم إلى مشروع التصفية» دار الفارابي ٢٠١٩.

رئيسة وقائدة للعمل الفلسطيني لا ينازعها في ذلك أي حركة أخرى. وكان من أهم أسباب ذلك النجاح استحواذ «فتح» على حصة الأسد من الدعم المالي الذي كانت تقدمه الدول الرجعية للثورة الفلسطينية. وكان من بين أسباب تقديم الدعم المالي إفساد القابلين للفساد من «فتح» ومن غيرهم.

تميزت تلك المرحلة بصفتين اثنتين : الأولى قيام فتح بعمليات عسكرية ضد إسرائيل من الحدود الأردنية ثم من الحدود اللبنانية بعد ذلك. والثانية أن عرفات كان على صداقة دائمة مع الأنظمة الرجعية العربية وعلى صراع دائم مع بعض الأنظمة العربية الأخرى -الصراع ضد نظام الملك حسين في الأردن، ثم الصراع ضد نظام المارونية السياسية في لبنان. وتلا هذين الصراعين الصراع مع نظام حكم البعث في سورية.

أما المرحلة الثانية، تلك التي امتدت من العام ١٩٨٢ وحتى منتصف العام ١٩٩٤ فكانت المرحلة التي أمضتها قيادة الثورة الفلسطينية في تونس بعد الخروج من بيروت. هذه الفترة تميزت بثلاث صفات كان لها دور محوري في سير منظمة التحرير إلى كارثة أوسلو. الصفة الأولى كانت تهميش دور «فتح» وفي العمل على تبوؤ ياسر عرفات زعامة الشعب الفلسطيني. وكان عرفات بهذا يعمل على إقامة نظام سياسي فلسطيني يحاكي «الأنظمة التقدمية العربية» التي قامت على أساس تكريس حكم الحزب الواحد كمقدمة لحكم الفرد[١]. وفي هذا المجال علينا أن نلاحظ أنه، منذ ذلك الوقت، لم يعد «النظام السياسي الفلسطيني» ابناً شرعياً للنظام العربي ومحكوماً بظروف ذلك النظام فقط، بل أصبح أحد الأنظمة العربية وله تأثير فاعل في علاقات تلك الأنظمة بعضها ببعض وبتطور مجمل المشهد العربي، وهذا التطور يقودنا مباشرة إلى الصفة الثانية، وهي إقدام عرفات على اتخاذ مبادرات سياسية تعارضها معظم فصائل منظمة التحرير بمن فيها قادة مهمون في حركة «فتح» نفسها، وفرض المبادرات هذه بقوة الأمر الواقع. ومن هذه المبادرات قيام عرفات في العام ١٩٨٣ بفك المقاطعة العربية على نظام كامب ديفيد في مصر، والاجتماع

(١) انظر كتاب ممدوح نوفل «ليلة انتخاب السيد الرئيس». رام الله، دار الشروق ٢٠٠٥.

بالرئيس حسني مبارك الذي خلف الرئيس أنور السادات بعد اغتياله[1]. وكذلك قيام عرفات في العام ١٩٨٥ بإبرام اتفاق سياسي مع العاهل الأردني الملك حسين. هذا الاتفاق الذي عُرف باسم «اتفاق عمان»، فُسر يومذاك على أنه قبول من عرفات لـ«الخيار الأردني» أي التفويض منه للملك الأردني بالتفاوض مع الإسرائيليين والأميركيين من أجل حل القضية الفلسطينية على أساس قيام كونفدرالية بين الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة.[2] أما الصفة الثالثة فكانت تجاوز كل المؤسسات القيادية لحركة «فتح» ولمنظمة التحرير وفتح قنوات سرية ترتبط به شخصياً للاتصال مع أطراف أميركية وإسرائيلية.

قاد عرفات إلى المرحلة الثالثة من حياته السياسية حدثان على مستوى عال من الأهمية: أول الحدثين هو اندلاع الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت أواخر العام ١٩٨٧ وامتدت إلى زمن أوسلو. في البداية فوجئ عرفات بالانتفاضة، فوجئ بشموليتها، وفوجئ بقدرتها على الاستمرار، ثم فوجئ بظهور قيادات للانتفاضة تحظى بالتفاف الجماهير الفلسطينية حولهم ويتمتعون بالاحترام على المستويين العربي والدولي من أمثال حيدر عبد الشافي، فيصل الحسيني، وحنان عشراوي وغيرهم. .

أما الحدث الثاني فتجسد بإقدام الجيش العراقي بقيادة صدام حسين، على اجتياح الكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠. هذا الحدث شكل معضلة هائلة لياسر عرفات، فقد كان، قبل هذا الحدث، متحالفاً مع نظام صدام ومع الدول الرجعية بقيادة السعودية. ولم تكن هناك مشكلة شخصية لعرفات، حين كان هناك تحالف بين الرئيس العراقي والسعودية التي قامت بتمويل حربه على الجمهورية الإسلامية في إيران التي غدت مركزاً من مراكز العداء للإمبريالية الأميركية وإسرائيل.

هنا وجد عرفات نفسه مجبراً على الاختيار إما مع نظام صدام حسين وإما مع المملكة العربية السعودية. لقد اختار عرفات الإبقاء على تحالفه مع صدام حسين مما أضرم نيران

---

(١) بعد قيام أنور السادات بتوقيع معاهدة صلح منفرد بين مصر وإسرائيل قامت الدول العربية بنقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس ومقاطعة مصر سياسياً.

(٢) لم يتم العمل بالاتفاق وقد قام الملك حسين بإعلان إلغائه بعد سنة من التوقيع عليه.

الحقد عليه من حكام السعودية والكويت، وبعد أشهر قليلة تم طرد جيش صدام من الكويت من قبل الجيش الأميركي والمتحالفين معه فوجد عرفات نفسه وحيداً. ولأول مرة وجد نفسه بدون أموال، فواجه تحدياً خطيراً لزعامته، عندئذ هرول عرفات نحو «الخيار الإسرائيلي» كما وصف فيصل حوراني اتفاقية أوسلو. الاتفاقية التي انضمت إلى اتفاقية كامب ديفيد المصرية- الإسرائيلية ثم تبعتها اتفاقية وادي عربة الأردنية- الإسرائيلية في الحصول على عضوية النادي الصهيوني الملتزم بوعد بلفور البريطاني والملتزم أيضاً بوثيقة إعلان دولة إسرائيل ووعد بلفور الأميركي.

(٥)

إذا جاز لنا أن نستعمل لغة الرياضيات، فمن الممكن أن نقول إن ما تقدم يؤكد أن توقيع اتفاقية كامب ديفيد المصرية-الإسرائيلية كان شرطاً أساسياً لوقوع كارثة أوسلو، لكنه لم يكن شرطاً كافياً. هذا يعني أن أوسلو لم تكن لتقع لو لم يستبقها حدوث كامب ديفيد، ولكن القيادة الفلسطينية لم تكن ملزمة بالانجرار إلى تلك الكارثة. وبمعنى آخر إن القيادة الفلسطينية التي سارت في طريق أوسلو كان عندها القابلية والرغبة في السير على ذلك الطريق. وهنا نستطيع أن نجيب عن السؤالين اللذين طرحناهما في بداية المقال:

ألم يتعلم قادة ثورة الستينيات أي من دروس الإخفاقات التي حدثت مع ثورة الثلاثينيات؟

هل هو قدر الشعب الفلسطيني، أن تتولى قيادته جيلاً بعد جيل من يقوم بالتخلي عن أهداف ثوراته على الرغم من استعداده جيلاً بعد جيل للاستمرار في المواجهة والتضحية حتى عندما يكون ميزان القوى مختلاً لغير مصلحته بشكل هائل؟

للجواب شقان، الأول موضوعي، وهو أن قدر الشعب الفلسطيني مثل أقدار شعوب الأرض كلها لا يستطيع القفز فوق حقائق الجغرافيا والتاريخ والثقافة، فكل ما يحدث في العالم العربي يؤثر في الوضع الفلسطيني وكل ما يحدث في فلسطين يؤثر في العالم العربي. ففشل ثورة الثلاثينيات ثم ثورة الستينيات في فلسطين لم يكن شأناً فلسطينياً خاصاً بل كان

انسجاماً مع البيئة العربية. فالتخلي عن أهداف الثورات ليس شأناً فلسطينياً خاصاً. إنه في الواقع المصير الذي انتهت إليه معظم الثورات العربية في المشرق العربي طوال النصف الثاني من القرن العشرين؟

ألم يتم التخلي عن أهداف ثورة ٢٣ يوليو لعام ١٩٥٢ في مصر بعد رحيل عبد الناصر؟

ألم يتم التخلي عن أهداف ثورة ١٤ تموز في العراق التي أيدها الحزب الشيوعي العراقي؟

ألم يتم التخلي عن أهداف ثورة حزب البعث في العراق وسوريا لعام ١٩٦٣؟

ألم يتم التخلي عن أهداف ثورة «الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل» التي قادتها «حركة القوميين العرب» في مطلع الستينيات؟

ألم يتم التخلي عن أهداف ثورة الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ في ليبيا؟

أما الشق الثاني فهو ذاتي، فالفرد يملك دوماً حرية الاختيار وبغض النظر عن كل الظروف المحيطة به وهنا يتضح بشكل واضح الفرق الجوهري بين قيادة الحاج أمين الحسيني وقيادة ياسر عرفات للنضال الفلسطيني. لقد كان الحاج أمين معادياً للهاشميين في الأردن لأنهم كانوا أول من انتسب إلى النادي الصهيوني وظل على عدائه لهم حتى آخر يوم من حياته.. كان بإمكان الحاج أمين أن ينافس الهاشميين في الأردن على كسب ثقة البريطانيين واليهود وكانوا سيفضلونه على الملك عبدالله في حكم الضفة الغربية لأنه فلسطيني ويتمتع بمصداقية ولكنه اختار أن لا يفعل. ولفهم الخلاف الجوهري بين نوعية الحاج أمين ونوعية ياسر عرفات يكفي أن نلاحظ أن الثاني كان طوال حياته السياسية مسكوناً بهاجس الأول. كان ياسر عرفات يردد دوماً، كما ورد في كتاب دلبح، ستون عاماً من الخداع وفي أماكن أخرى كثيرة، بأنه لا يريد أن ينتهي كما انتهى الحاج أمين الحسيني دون أن يحقق شيئاً للشعب الفلسطيني. وهذا يعني أنه كان مسكوناً بهاجس مصيره الشخصي وكيف سيحكم عليه التاريخ. أي إنه كان يتصرف وعينه ليس فقط على مصير الشعب الفلسطيني ولكن على مصيره الشخصي أيضاً. ومما لا شك فيه أن هذا الهاجس كان من أحد الأسباب التي قادته في النهاية إلى السقوط في مستنقع أوسلو. بينما نرى أن الحاج أمين بعد نكبة

١٩٤٨ انزوى ونأى بنفسه عن العمل السياسي ولكنه ظل إلى آخر يوم في حياته متمسكاً بحق الشعب الفلسطيني وغير مستعد لأن يساوم أو يفرط بغض النظر عن حكم التاريخ عليه شخصياً. لقد هُزم الحاج أمين ولكنه لم يسقط.

في هذا المجال يجب التركيز على أن ياسر عرفات لم يكن مسؤولاً وحده عن كارثة أوسلو. كان هناك فصائل منظمة التحرير الأخرى التي كانت تكتفي بالتذمر من دكتاتوريته ومهاجمة مواقفه بشكل لفظي ثم تنصاع لمشيئته في نهاية المطاف. وكان هناك نخب المثقفين الفلسطينيين الذين ظلوا يؤيدونه بشكل علني وينتقدونه في مجالسهم الخاصة ولم ينقلبوا ضده علناً إلا بعد حصول الكارثة وتوقيع اتفاق أوسلو. ويجب أيضاً التنبيه بأن هناك قلة من المثقفين الشجعان الذين رفعوا الصوت عالياً ضد عرفات منذ منتصف السبعينيات ومنهم محمد دلبح كاتب هذا الكتاب. وفي هذا المجال يجب ذكر أسماء ناجي العلي، الدكتور أنيس صايغ، الدكتور إلياس شوفاني، الدكتور عادل سمارة، الدكتور عبد الستار القاسم وغيرهم.

ومع ذلك فلقد كان حكم التاريخ على عرفات أقل سوءاً مما كان يمكن أن يصير عليه، ففي العام ٢٠٠٠، أدرك هو أن مشروعه قد فشل، وأنه لم يحقق للشعب الفلسطيني أي شيء غير التفريط في حقوقه التاريخية، فعمل من جانبه على تأييد انتفاضة الأقصى ومدها بالمال والسلاح. ويبدو أن قرار قتله من الجانب الإسرائيلي قد تم اتخاذه يوم تجاوز عرفات الخط الأحمر وحاول تهريب أسلحة أشاعت إسرائيل أنها قادمة من إيران.(١)

مات عرفات، إذاً، شهيداً في نظر شريحة عريضة من الشعب الفلسطيني مع أن ذلك لا ينتقص من حجم الخطيئة التي ارتكبها بحق هذا الشعب، إلا أن ذلك ميزه عن الذي جاء بعده ونصب نفسه حارساً للمصلحة الإسرائيلية، ومنسقاً أمنياً مع أجهزة المخابرات الإسرائيلية وملاحقاً للمقاومين ومنكلاً بالشرفاء والشجعان الذين يرفعون الصوت ضد تصرفاته

(١) في كانون الثاني لعام ٢٠٠٢ احتجزت فرقة كوماندوس إسرائيلية السفينة Karine-A التي كانت محملة بالأسلحة أمام شواطئ غزة والتي كانت قد رست في أحد الموانئ الإيرانية.

وتصرفات سلطته التي يتنافس رجالاتها حول من ستعتمده الولايات المتحدة وإسرائيل وكيلاً رئيساً لهما في مستقبل الأيام.

يقدم كتاب دلبح الدلائل على أن الوضع العربي لم يكن مناسباً لنجاح ثورة ١٩٣٦ بالاحتفاظ بأهدافها، كما يقدم الدلائل على أن كارثة أوسلو لم تكن قدراً لا بد منه. بل كانت على العكس اختياراً من قيادة «فتح» كما يوضح الكتاب بشكل مفصل وموثق بأن ياسر عرفات ومحمود عباس قد فهما دروس ثورة ١٩٣٦ بالشكل الخاطئ.

إن ميزة كتاب دلبح أنه وثق بشكل تفصيلي تطورات القضية الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني بشكل يساعد القارئ على فهم ما حدث في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ احتلالها في العام ١٩٦٧ كحلقة من حلقات المشروع الصهيوني الذي لم يغير أو يبدل من أهدافه أو وسائله منذ نشأته قبل أكثر من قرن وحتى يومنا الحاضر.

أي قارئ لكتاب دلبح لا بد أن يتفق مع مقولة أحمد خليفة في أنه ليس هناك برنامج للصهيونية لأنها هي بذاتها برنامج. البرنامج الذي وصفه فيصل حوراني على أنه اقضم ثم اهضم».

(٦)

رأينا فيما تقدم كيف قاد النهج الاستبدادي لياسر عرفات إلى نتائج كارثية على الشعب الفلسطيني. غير أن القضية الفلسطينية، بمضمونها الإنساني وعدالتها المطلقة وجرحها النازف، لا تتوقف عند أي قائد، أو أي فصيل، أو أي بلد. إنها متحركة على الدوام، فاعلة، مستمرة، ولادة، فكأنها من عمر الزمان. فبعد أقل من خمسة أشهر على توقيع أنور السادات على اتفاقية كامب ديفيد التي أعلن فيها انضمامه إلى النادي الصهيوني، انتصرت الثورة في إيران، فحولت دولة إيران من حليف لإسرائيل إلى عدو لها وحليف للمقاومة الفلسطينية. وفي مطلع الثمانينيات بعد أن اتضح أن قيادة «فتح» أصبحت غير مهتمة بالكفاح المسلح وسلكت طريق التفاوض السياسي والتفريط في الحقوق الوطنية، ظهرت في الساحة ثلاث منظمات مقاومة جديدة هي منظمة الجهاد الإسلامي (١٩٨١) وحزب الله (١٩٨٢)

وحماس (١٩٨٧). هذه المنظمات الثلاث خاضت حروباً مع إسرائيل فأدخلت الصراع العربي-الإسرائيلي في مرحلة جديدة تميزت عن المراحل السابقة كلها، فصارت جزءاً من محور كبير للمقاومة يشمل قوى كبيرة وفاعلة في فلسطين وسورية ولبنان والعراق واليمن ومدعومة من الجمهورية الإسلامية في إيران.

هنا يبرز السؤال المحوري: هل سيتمكن هذا المحور المقاوم من الاحتفاظ بأهدافه وعدم الوقوع في الحفر التي وقع فيها من سبقه في مواجهة العدو الإسرائيلي؟

من الطبيعي أن نجاح المحور سيعتمد بشكل رئيس على التالي:

- السير في طريق تأسيس نظام الديمقراطية والمشاركة الشعبية في البلدان التي يتحكم فيها. والتأسيس لحاضنة شعبية صلبة عبر تبني نظام اقتصادي عادل (لانيوليبرالي) يخلق مصلحة للحاضنة الشعبية بالاستمرار في دعم مشروع المقاومة.
- الاحتفاظ بوحدة أطراف هذا المحور وصهر قواه بشكل تكاملي.
- عدم مهادنة الرجعية العربية وحماتها الإمبرياليين بشكل دائم ومطلق ومستمر.

ففي نهاية المطاف لن يهزم المشروع الصهيوني إلا مشروع عربي قادر على تعرية الوجه اللاإنساني للصهيونية، ليس بالفكر والكلام والإعلان، ولكن ببناء مجتمع ديمقراطي مقاوم تسوده قيم الحرية والعدالة والمساواة.

فضل مصطفى النقيب من حارة الجامع الأحمر في صفد
أستاذ الاقتصاد الرياضي في جامعة واترلو – كندا
١ آب/ أغسطس ٢٠٢١

الفصل الأول

البدايات

الخيانة الوطنية

الأرض محور الصراع

إعلام في خدمة المشروع الصهيوني

جمع المعلومات الاستخبارية

سلطة الاحتلال (الانتداب) البريطاني تقصي الفلسطينيين

الخيانة الوطنية

حين يكون المستهدف «وطناً»، يصبح الحياد «خيانة»، والصمت «تواطؤاً»

مالك بن نبي

أحببت أن أبدأ هذا الكتاب بنص مختصر حول الخيانة الوطنية في الساحة الفلسطينية التي اقترفتها وما تزال أقلية سارت وراء مصالحها الشخصية بغض النظر عن مصلحة الوطن، إذ إن جوهر فكرة الكتاب تتناول دور خونة الوطن الفلسطيني منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين وانتهاء بالاحتلال الصهيوني الذي اتفق مع قيادة حركة «فتح» التي اختطفت منظمة التحرير الفلسطينية لتقدم التنازلات باسمها لمصلحة الاحتلال الصهيوني، والتي تمس حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني. بدأت بهذا النص المختصر على الرغم من أن الفصل الأخير يتحدث بإسهاب حول ذلك.

صورة المشهد الفلسطيني الراهن الذي تخيم عليه حالة من الانقسام تعيد إلى الأذهان صورة الوضع الفلسطيني في نهايات الثورة العربية الفلسطينية الكبرى عامي ١٩٣٨-١٩٣٩ حيث كان الصراع واضحاً بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة التي كانت تتمثل آنذاك بما يسمى «فصائل السلام» التي جندها ومولها ودربها وسلحها الاحتلال البريطاني ودعمتها الحركة الصهيونية لمحاربة الثوار بغية إجهاض الثورة التي لم تتمكن قوات الاحتلال

البريطاني من هزمها رغم الخسائر التي لحقت بها ولجوء بعض قياداتها إلى خارج فلسطين.

كانت فترة ١٩٣٦-١٩٣٩ الفترة التي حُسم فيها مصير فلسطين. ففي تلك الفترة، التي مهّدت لنكبة عام ١٩٤٨، تمّ، من جهة، ضرب الحركة الوطنية الفلسطينية، وتشتيت قواها السياسية، وتحطيم قوتها العسكرية، ومن جهة أخرى تعزيز القوة السياسية والعسكرية لـ الييشوف (مجتمع المستعمرين اليهود في فلسطين قبل إقامة الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨). وكان العامل الرئيس في كلا النتيجتين الحكم الاستعماري البريطاني في فلسطين، والآلة العسكرية الضخمة التي استخدمها للقضاء على الثورة.

وتعترف الرواية الصهيونية بأنه لولا الدرع العسكري البريطاني والتعبئة الجزئية للجيش البريطاني النظامي، في بريطانيا نفسها، لما تمكّن مجتمع المستعمرين اليهود من الصمود أمام الثورة الفلسطينية الكبرى، وأنه لولا التعاون العسكري البريطاني لما تمكّن هذا المجتمع من تطوير قوته وإحراز النصر في المواجهة الحاسمة والشاملة التي جرت في عام ١٩٤٨.

في المشهد الفلسطيني الراهن كما كان في أواخر ثلاثينيات القرن الماضي ازداد إطلاق الاتهامات بالخيانة الوطنية بحق شخصيات سياسية وعامة وحتى أفراد عاديين، وهو أمر يحدث عادة لدى اشتداد التوتر السياسي والكفاح الوطني ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي والقوى المحلية المرتبطة به. والخيانة الوطنية بوصفها مركباً اجتماعياً يختلف تعريفها وفقاً للظروف الموضوعية ويعتمد أيضاً على من يقوم بالتعريف وموقعه في المجتمع وحركة النضال الوطني... وأحياناً يكون التعريف مرتبطاً بوضع ومفهوم طبقي اجتماعي.

إن مفهوم خائن أو وطني في مجتمعاتنا العربية ومنها الفلسطيني الذي خضع ولايزال لحقب استعمارية وقوى حاكمة مرتبطة تاريخياً بالاستعمار هو مفهوم مراوغ، ويمكن استخدامه بشكل تضليلي، ففي الفترة التي كانت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني، لم يشهد مجتمعها تبلوراً طبقياً تتحدد فيه الفواصل والتخوم بسبب التداخلات والعلاقات الأسرية والقبلية والعشائرية التي أحياناً كثيرة، كانت أقوى من الانتماء الوطني والنضالي... كان يجري التساهل في التعامل الحاسم مع مفهوم الخائن والعميل والجاسوس الذي قد

يجري التسامح مع أفعاله بدعوى أنه يسعى لتحقيق مصلحة للمجتمع المحلي سواء على مستوى العشيرة والقبيلة أو على مستوى القرية بذريعة تجنب عمليات الانتقام أو القمع أو المصادرة التي تلجأ إليها السلطات الاستعمارية، كما كان يظهر من خلال دراسة هذه الظاهرة أن مفهوم الخيانة والعمالة كان لا ينطبق على قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية أثناء مرحلة الاحتلال البريطاني عندما تقوم بالمهادنة أو التعامل المباشر مع سلطة الاحتلال لكنها تصبح خيانة إذا جاء التعامل مع الاحتلال ومهادنته من قبل معارضي قيادة الحركة الوطنية ومثال على ذلك وصف المجلسيين (أنصار المفتي الحاج أمين الحسيني) لمعارضيهم من جماعة النشاشيبي الذين كانوا يتخندقون في حزب الدفاع الوطني وبما لهم من ارتباطات ومصالح مع سلطات الاحتلال البريطاني وأيضاً مع أمير شرق الأردن حينذاك، عبد الله بن الحسين الذي كان يناكف الحاج أمين الحسيني، وانتهجوا سياسة التعاون مع بريطانيا، إذ وافقوا مثلاً على اقتراح إنشاء المجلس التشريعي (آذار/ مارس ١٩٣٦) في حين رفضه الحزب العربي الذي يمثل كتلة المجلسيين.

وقد استخدمت السلطات البريطانية حزب الدفاع الوطني الذي كان تأسس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٤ لإضعاف الحزب العربي الفلسطيني الذي تأسس بعد ذلك بأربعة شهور، وهو الحزب الذي كان يعتبر حزب الأغلبية، وكان من بين مؤسسيه جمال الحسيني، وحسن أبو السعود وقاسم النمر، عبد الله سمارة وعبدالله جودة خلف الطويل الذي كان سكرتير المؤتمر الإسلامي الأول الذي عقد في القدس في عام ١٩٣١. وقد حدد المؤسسون غايات الحزب التي تمثلت في: استقلال فلسطين وإنهاء الانتداب البريطاني. المحافظة على عروبة فلسطين ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود. ارتباط فلسطين بالأقطار العربية في وحدة قومية سياسية مستقلة استقلالاً تاماً. تحسين حالة الأمة العربية في فلسطين اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.[١] وهذه الغايات تماثلت مع غايات حزب الدفاع الوطني الذي كان من أبرز أسباب إنشائه فشل راغب النشاشيبي في انتخابات بلدية القدس عام ١٩٣٤، وكان

(١) عبدالوهاب الكيالي، وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨-١٩٣٩. مؤسسة الدراسات الفلسطينية ص ٣٥٩-٣٦٨.

من أبرز مؤسسيه إلى جانب راغب النشاشيبي، فخري النشاشيبي، الشيخ أسعد الشقيري، سليمان طوقان، عمر البيطار ويعقوب فراج.

الأرض محور الصراع

لم يكن المجتمع الفلسطيني عشية احتلال بريطانيا لفلسطين وحصولها على سلطة الانتداب على فلسطين من عصبة الأمم المتحدة محصناً، إذ افتقد المناعة المطلوبة التي تؤهله للوقوف ضد تنفيذ المشروع البريطاني–الصهيوني بإقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين، وكانت الأرض بوصفها أداة الإنتاج الرئيسة للمواطن الفلسطيني محور الصراع ضد المشروع الاستعماري الصهيوني، فقد ركز الصهيونيون منذ اليوم الأول لانتشارهم في فلسطين وحتى قبل وقوعها تحت الاحتلال/ الانتداب البريطاني على حيازة الأراضي في فلسطين، حيث سعوا في أواخر الحكم العثماني في فلسطين إلى شراء الأراضي الذي تعزز بعد سقوط فلسطين كغيرها من بلدان المشرق العربي تحت سيطرة الاستعمار الإنجلو–فرنسي. وقد واجه النشاط الصهيوني في فلسطين مقاومة ملحوظة في وقت مبكر بعد نشأة المستعمرات اليهودية، وأول من تحسس المخاطر التي ستنجم عن الاستعمار اليهودي هم الفلاحون الذين انحدر الكثير منهم إلى مستأجرين بسبب القوانين العثمانية الخاصة بالأراضي، حيث وضعوا طواعية أراضيهم تحت تصرف حماتهم من كبار الملاك تخلصاً من الضرائب والواجبات التي كانت السلطات العثمانية تفرضها عليهم، وكانوا غير مستعدين لرؤية أراضي الآباء والأجداد يهيمن عليها اليهود بصيغة الأمر الواقع. وقد أدى ذلك إلى حدوث اشتباكات دامية بين الفلاحين العرب الفلسطينيين والدخلاء المستعمرين الصهيونيين، ترافق مع موجة من الغضب على الملاكين الإقطاعيين الذين كانوا يجنون الأرباح من بيع الأراضي للصهيونيين.[1] وهذا يعني أن الكثير من الأراضي التي كان كبار ملاك الأراضي يحوزونها تعود في ملكيتها الحقيقية إلى صغار الفلاحين. فلم يحافظ عليها

(١) عبد الوهاب الكيالي. تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٠، ط١، ص ٤٨.

كبار الملاكين، وقام العديد منهم وخصوصاً الغائبين من غير الفلسطينيين (مثل مصطفى باشا، فؤاد سعد، آل سرسق، تويني، التيان، مدور، القباني، الجزائري وسلام وغيرهم) ومن فلسطين عائلات (كسار، روك وحنا وخوري (عائلات مسيحية) وغيرهم، الذين امتلكوا مساحات واسعة من الأراضي ببيعها إلى اليهود الصهيونيين (وكان ذلك منذ عام ١٨٨٦) ليجنوا الأرباح رغم الأضرار البالغة التي كانت تلحق بمستأجري الأرض من الفلاحين العرب الفلسطينيين ودون مبالاة بضغط الرأي العام ضد بيع الأراضي للمستعمرين. بكلمة أخرى لقد وضع الملاكون العرب وبعض الملاكين الفلسطينيين مصالحهم الشخصية قبل أفكارهم الوطنية.

إعلام في خدمة المشروع الصهيوني

تنبه القادة الصهيونيون مبكراً إلى دور الصحافة العربية، وأدركوا أنها تحتل مكانة هامة في التأثير في الرأي العام في الأقطار العربية. وازداد إدراكهم هذا على أثر ثورة البراق في فلسطين في العام ١٩٢٩، حيث غطت الصحافة العربية هذه الثورة، وأوصلت ما يدور من أحداث في فلسطين إلى الرأي العام العربي، وساهمت في بلورة وحشد الرأي العام العربي في الأقطار العربية لمناصرة الشعب العربي الفلسطيني. لذلك أولى القسم السياسي للوكالة اليهودية أهمية كبيرة لرأي النخب العربية وللرأي العام في الوطن العربي وخصوصاً فلسطين وسعت للتأثير فيهما.(١)

عمدت الحركة الصهيونية ووكالتها اليهودية لتسويق مشروعها الاستعماري إلى استخدام المال لشراء ذمم بعض الشخصيات الفلسطينية والصحافة لشن حملة دعائية لمصلحة الصهيونية واستكتاب كتاب وصحفيين مرتزقة. وفي هذا المجال ذكر حاييم كاليفاريسكي، رئيس القسم العربي للجنة التنفيذية الصهيونية (وهو مشتر مخضرم للأراضي لمصلحة المنظمة الاستعمارية اليهودية) أن الصحف العربية المناهضة للمشروع الاستعماري

---

(١) محمود محارب، المقالات الصهيونية المدسوسة في الصحف اللبنانية والسورية أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦– ١٩٣٩. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٨، ربيع ٢٠٠٩.

الصهيوني في فلسطين قد ألحقت الضرر بهم «ويتطلب تنقيتها وتحويل القلب العربي نحونا ثانية، ضرورة كسب النفوذ في الصحف العربية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.»[١] وقد بدأ تنفيذ خطة النفاذ إلى الصحف العربية، مبكراً منذ عام ١٩١١ حيث تلقت بعض الصحف في عشرينيات القرن العشرين دعماً من الصهيونيين، مثل صحيفة الخبر في يافا ويدير تحريرها اليهودي-الصهيوني نسيم مالول رغم أن أصحابها عرب مسيحيون، وصحيفة لسان العرب ويديرها إبراهيم النجار. ولكن الأمور لم تكن تسير دائماً على هوى كاليفاريسكي، فغالباً ما كتب النجار ضدهم. وفضلاً عن شراء الصحف ومحرريها سراً، كان على الصهيونيين المضي قدماً في البحث عن كتاب مقالات يمتدحون الصهيونية و«الإخوة اليهودية العربية» بأسمائهم أو بأسماء مستعارة. وكان استمرار المقالات التي تمتدح الحركة الصهيونية مرتبطاً باستمرار التمويل الذي توقف خلال فترة الركود الاقتصادي في أواخر عشرينيات القرن العشرين. وقد التقط الصهيونيون، بعد تأسيسهم المكتب العربي في الوكالة اليهودية، محمد الطويل وهو رجل دين وكاتب دعاوى قضائية في شمال فلسطين، وكان ناشطاً في أحزاب الزراع، وكان ينتقد أسلوب أنصار المفتي الحاج أمين الحسيني في تصريف الأمور فيما هو يتعاون مع الصهيونيين، فقد عمل بين عامي ١٩٢٩-١٩٣٠ وكيلاً للمكتب الموحد في شؤون الدعاية والإعلام الصهيوني وقد أدلى بشهادته عقب ثورة ١٩٢٩ ضد الوطنيين الفلسطينيين متهماً إياهم بالتحريض على قتل يهود صفد، لكنه استثمر معظم طاقته في نشر وتدبيج مقالات كثيرة ومتنوعة، متناغمة مع الخط الصهيوني وتصب في مصلحة الصهيونية، وبعضها يندد بالمفتي والمجلس الإسلامي الأعلى. وأصدر في عام ١٩٣٠ كتاب «طريق الحياة» هاجم فيه بقسوة المجلس الإسلامي الأعلى والمفتي متهماً إياه بالفشل كقائد، وأن سياساته سوف تفضي إلى ضياع فلسطين.[٢]

---

(١) هليل كوهين، جيش الظل، المتعاونون الفلسطينيون مع الصهيونية ١٩١٧-١٩٤٨، ترجمة هالة العوري، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت ط ١، ٢٠١٥، ص ٤٥.

(2) Hillel Cohen, *Army of Shadows: Palestinian collaboration with Zionism 1917-1948* translated by Haim Watzman, University of California Press 2008 p 30.

وخلافاً لشخصيات قيادية في المجتمع الفلسطيني ممن كانت لهم علاقات تعاون مع الصهيونيين مثل حيدر طوقان وحسن شكري، كان الطويل بعد تركه العمل مع المكتب الموحد للدعاية الصهيونية، يفتقر إلى أي دعم اجتماعي أو اقتصادي، وحين يقطع المكتب الموحد صلته بأولئك تلفظهم مجتمعاتهم ويجدون أنفسهم منبوذين بين أناس كانوا يسعون بالأمس إلى التقرب منهم. حاول الطويل يائساً الاستقرار في سوريا لكن السلطات الفرنسية رحلته للاشتباه بأنه عميل للصهيونية فعاد إلى فلسطين مسحوقاً يائساً وكتب إلى المجلس الوطني اليهودي رسالة تنطوي على ألم وحزن سوف يتجرعه ويردده لاحقاً مئات المتعاونين في الأجيال القادمة: «لا أستطيع أن أقول أكثر، أصبحت رجلاً محتقراً للجميع ومحتقراً من الجميع، سدت في وجهي مصادر الرزق كافة. إن آداب الإنسانية تطالبكم بالاهتمام بمأزقي... إنني لم أمثل أمام لجنة تقصي الحقائق (حول أحداث ١٩٢٩) لأي سبب سوى ضميري، لم أكتب كراساتي من أجل ما تدفعونه، لقد عولت على شرفكم واعتقدت أنكم لن تقبلوا أن أعاني، وأنكم سوف تمدون يد العون عند الشدائد... إذا تخليتم عني ورفعتم أيديكم فهذا يعني أنكم تدفعونني إلى الانتحار، وإذا كانت تلك إرادتكم وقررتم ألا تساعدوني وتهتموا بمأزقي، صدقوني سوف أقتل نفسي، وقبل أن أفعل سوف أسجل السبب وأنشره على الملأ في جميع صحف أوروبا والشرق كي يعرف العالم سبب موتي» غير أن مثل هذا التهديد لم يأت بنتيجة وتركوه لمصيره رغم كل توسلاته. وكتب ملخصاً علاقته مع الصهيونيين مفعماً بمشاعر سوف يكابدها في السنوات اللاحقة كثير ممن عملوا مع وكالات الأمن الصهيونية «أيها القادة، أيها اليهود، يا من خاطرت بحياتي للدفاع عنكم، أنتم يا من لا تعترفون بالفضل ولا تبدون امتنانكم، تصادقون الناس حين تحتاجونهم وترفعون أيديكم عنهم عندما تصيبهم الكوارث بسببكم، كما فعلتم معي... ما الذي سوف تفعلونه بالعرب إذا توصلتم إلى اتفاق معهم؟! أعتقد أنكم سوف تسممون نومهم وتدفعونهم إلى حتفهم... أليس ذلك صحيحاً..؟»[١] وقد انتهى به الحال إلى مغادرة فلسطين واللجوء إلى تركيا.

ومن بين الكتاب العرب الفلسطينيين الذين وضعوا أنفسهم لخدمة الحركة الصهيونية في

(١) Ibid p 86 وهليل كوهين، جيش الظل. م.س ص ١٢١-١٢٣.

بداية ثلاثينيات القرن الماضي، زاهد شاهين (من نابلس) الذي كان على صلة بكاليفاريسكي ويتسحق بن زيفي رئيس المجلس الوطني في الوكالة اليهودية. وقدم زاهد مقالات للنشر أيضاً في الصحف العبرية، وأيضاً كان هناك أكرم طوقان وعارف العسلي. وفيما نشر طوقان كراسات تحت عنوان: الحقائق المجهولة، عرض فيها اقتراحات للتعاون العربي-اليهودي استناداً إلى تجربته في حزب الزراع[1]، فإن العسلي أصدر كتيباً بعنوان العرب واليهود في التاريخ ادعى فيه كيفية ارتباط العرب واليهود الوثيق وأن معظم ما سماه «الانسلاخ المصطنع والفصل بينهم نتاج للسياسات.»[2] وقد جرى ملاحقتهما من قبل الوطنيين الفلسطينيين المحسوبين على المفتي حيث هرب زاهد شاهين إلى القدس.

وفيما يتعلق باستغلال الصهيونيين للصحافة العربية فقد تمكن جهاز المخابرات في القسم السياسي للوكالة اليهودية في العامين الأخيرين من ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ من زرع ما لا يقل عن ٢٨٠ مقالاً مدسوساً في الصحف اللبنانية والسورية، نشرت إما باسم هيئات تحرير تلك الصحف وإما بأسماء عربية مستعارة وإما على شكل تقارير وكأنها من مراسلي

(١) تعود جذور تأسيس حزب الزراع الفلسطيني إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في إطار عملية التنافس التي كانت قائمة بين زعامات الريف وأعيان المدن في فلسطين، وذلك حينما أخذت زعامات الريف تفقد مكانتها؛ لتحل محلها زعامات المدن، التي تولت فيما بعد قيادة الحركة الوطنية. بدأ أول تنظيم سياسي للزعامات الريفية بإنشاء «جمعية تعاون القرى» في قرية «أجزم قضاء حيفا»، وقد تحولت هذه الجمعية إلى حزب سياسي يحمل اسم «حزب الزراع». في نهاية عام ١٩٢٣. تعرض الحزب والقائمون عليه لهجوم شديد من اللجنة التنفيذية العليا والصحف الناطقة باسمها، واتهموا بالعمالة للصهيونية. من أهم القضايا التي تضمنها برنامج الحزب: • المطالبة بالتعاون مع حكومة الانتداب البريطاني.• المساواة بين سكان الريف وسكان المدن.• العمل على إلغاء ضريبة العشور وإنشاء مصرف للإقراض الزراعي.• العمل على رفع مستوى التعليم في الريف.
وقد اجتاحت البلاد موجة احتجاج واستنكار لحزب الزراع، وضرب الشعب رجاله ومندوبيه، وندد مؤتمر أصحاب الصحف العربية في حيفا (حزيران ١٩٢٤) به لخروجه على ما قررته الأمة في رفض الانتداب ووعد بلفور.- توالت الاستقالات من الحزب واحتج أهالي القرى على تأسيس فروع له في قراهم.- انتهى الأمر بتضاؤل شأن تشكيلات حزب الزراع سنة ١٩٢٥م، وقتل زعيمها موسى هديب.

(٢) هليل كوهين، جيش الظل، م س. ص ٤٨.

الصحف؛ من أجل إخفاء كاتبها الحقيقي. ولم تكتف الوكالة اليهودية بطرح وجهة النظر الصهيونية ومفهومها وأجندتها، وكذلك لم تكتف بالعمل على تشويه النضال الوطني الفلسطيني، أو طرح أجندات بديلة للقضية الفلسطينية؛ وإنما أيضاً شوهت الحقائق وزرعت أخباراً مختلقة، هدفت من ورائها إلى التأسيس لرأي عام عربي يقف ضد الحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني ويتقبل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. ففي بيروت تمكن كاليفاريسكي وعملاء الوكالة من اليهود اللبنانيين من تغيير مواقف بعض الصحف العربية في لبنان مثل صحيفة «الأحوال»، وكذلك تغيير مواقف صحيفتي «لورينت» و«له – سيري» الصادرتين في بيروت باللغة الفرنسية. كما حند كاليفاريسكي خير الدين الأحدب، رئيس تحرير صحيفة «العهد الجديد»، والذي أصبح لاحقاً رئيس وزراء لبنان؛ وقد أسهب كالفاريسكي في حديثه أثناء الاجتماع، عن ضرورة «التفاهم بين العرب واليهود»، وطلب من خير الدين الأحدب تقديم المساعدة للوكالة اليهودية بواسطة نشر مقالات موالية للصهيونية في صحيفته. وفي نهاية الاجتماع سأل كالفاريسكي خير الدين الأحدب عن المبلغ الذي يريده مقابل خدمته هذه. أجابه خير الدين الأحدب أنه يريد «مبلغ ٤٠٠ جنيه فلسطيني في السنة، وهو مبلغ اعتقدت أنه مبالغ فيه. واتفقنا على مبلغ ٢٠٠ جنيه فلسطيني تدفع بأقساط كل ثلاثة شهور.»[١]

وفي الوقت الذي كان ينشط فيه كالفاريسكي، زار المسؤول في استخبارات الوكالة اليهودية، دافيد يلين، القاهرة، وثم تبعه الكولونيل فريدريك كيش رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، والتقى كل منهما العديد من المسؤولين في مصر ومع قادة الطائفة اليهودية فيها. ووفق تقرير كيش، حققت زيارتهما النتائج التالية:

أولاً: تنظيم مجموعة من اليهود المصريين للقيام بنشاطات في الصحافة المصرية من أجل أن تتخذ مواقف مناصرة للصهيونية.

ثانياً: مصادرة الحكومة المصرية كراسات مناهضة للصهيونية نشرت في مصر.

ثالثاً: تنظيم مجموعة من المخبرين للعمل لمصلحة جهاز المخابرات التابع للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية.

---

(١) محمود محارب، المقالات الصهيونية المدسوسة... م س.

كما أسس عميل الوكالة اليهودية في القاهرة حاييم فيلنسكي وكالة أنباء سماها «وكالة الشرق – شركة تلغرافية لإذاعة الأنباء السياسية والاقتصادية والمالية» وذلك في مسعى لاختراق الصحف العربية والتأثير في الرأي العام العربي. وقد عملت وكالة الشرق على نشر وتوزيع المواد الصهيونية الدعائية التي تصلها من الوكالة اليهودية على الصحف الصادرة في البلدان العربية. وفي ضوء ازدياد التعاطف الشعبي العربي مع الشعب العربي الفلسطيني، اقترح فيلنسكي شن حملة سلام إعلامية في الصحف العربية لخلق انطباع عن الصهيونية في الرأي العام العربي، مغاير لماهيتها ومناقضاً لأهدافها، وإظهارها وكأنها تحب السلام وتسعى لتحقيقه.[١] وقد ركزت التقارير والمقالات التي تزود بها بعض الصحف في سوريا ومصر على الدعوة إلى وقف أنشطة لجان الدفاع والتضامن مع الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين، والاهتمام فقط بالقضايا الوطنية المصرية البحتة.[٢]

وفي مصر كانت الصحف الصهيونية (إسرائيل والشمس) تحارب الصحف المصرية الوطنية المعادية للصهيونية بشن هجوم مكثف مستخدمة أحط الأساليب والتهم الأخلاقية، بل واستعداء السلطات ضدهم متهمة إياهم بإثارة الفتنة الطائفية وتمزيق الوحدة الوطنية والإضرار بالقضية المصرية. كما نجح الصهيونيون في مصر في استصدار قرار من وزير الداخلية عام ١٩٤٧ بحل الرابطة الصهيونية لمكافحة الصهيونية التي شكلها يهود يساريون رفضوا سياسة الهجرة اليهودية إلى فلسطين لأنها سوف تؤدي إلى حرب أهلية داعين في بيان اليهود إلى الاندماج في الحياة القومية لمصر والدول التي يعيشون فيها. وكانت حجة الصهيونيين لحل الرابطة المحافظة على الأمن العام، وقامت السلطات المصرية باعتقال الموقعين على بيان الرابطة.[٣]

---

(١) محمود محارب، م ن.

(٢) م ن.

(٣) عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني.. الاختراق الصهيوني لمصر من ١٩١٧ حتى ٢٠١٧. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة ط ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧. ص ٨.

وقد استخدم اليهود الصهيونيون في مصر أساليب مقنعة وسافرة لاختراق الرأي العام المصري تمثلت في محاولة استقطاب المثقفين المصريين واستمالة القوى السياسية المصرية والتسلل داخل الصحف المصرية والضغط على الصحافة الوطنية بالأساليب الاقتصادية مثل الاشتراكات والإعلانات وإصدار صحف يهودية بتوجه صهيوني وإصدار صحف مشتركة والتصدي المباشر للصحف المصرية التي تنبهت مبكراً للخطر الصهيوني، وقامت بفضح الأهداف الصهيونية. وقد اعتمدت الدعاية الصهيونية في مصر في بداية القرن العشرين على الصحافة المصرية، مثل «المقطم والأهرام» التي لعبت دوراً رئيساً في الدعاية للحركة الصهيونية، كذلك صحف أحزاب الأقلية الموالية للسراي مثل صحيفة الاتحاد (حزب الاتحاد) وصحيفة الشعب (حزب الشعب) وصحيفة السياسة (حزب الأحرار الدستوريين). وبعد تأسيس فرع للمنظمة الصهيونية العالمية في مصر عام ١٩١٨، فضلاً عن الهيئات والنوادي الثقافية والرياضية والدعم الاقتصادي الذي قدمه كبار الرأسماليين اليهود في مصر، أصبح للحركة الصهيونية في مصر صحفها الخاصة بها تمويلاً ومضموناً وأهدافاً. وكانت صحف الفجر، المجلة الصهيونية وإسرائيل تصدر باللغة الفرنسية.[١]

وفي أربعينيات القرن العشرين عندما أصبح تحقيق مشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين قاب قوسين أو أدنى، وانكشف تماماً الخطر الصهيوني لدى الرأي العام العربي والمصري من خلال المواجهات الدامية بين الحركة الوطنية الفلسطينية والعصابات الصهيونية المسلحة المدعومة من الاحتلال البريطاني في فلسطين، بدأ الصهيونيون في مصر بإعادة النظر في أساليب الدعاية لضمان استمرار بث الأفكار الصهيونية عبر الصحف الصهيونية والمصرية، وقام الصهيونيون بتمويل إصدار مجلة مصرية ذات طابع ثقافي ضمت نخبة من كبار المثقفين والمفكرين المصريين هي مجلة الكاتب المصري التي صدرت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥ وتولى طه حسين رئاسة تحريرها. وقد تعرضت المجلة لحملة عنيفة من جانب الصحافة الوطنية مثل مصر الفتاة وغيرها متهمة إياها بالخضوع للسيطرة الصهيونية، وأن الهدف من إصدارها هو العمل على استقطاب المثقفين المصريين

---

(١) عواطف عبد الرحمن. م س، ص ٤٠.

لمصلحة الحركة الصهيونية وشراء صمتهم إزاء الصراع العربي الصهيوني في فلسطين.[١] وكان الصهيونيون قد نجحوا في فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين في اكتساب ثقة وتعاطف ومشاركة كبار الكتاب والأدباء المصريين، فإلى جانب طه حسين، كان هناك أيضاً محمد حسين هيكل، عباس العقاد ولطفي السيد وغيرهم.[٢] كما شارك مدير الجامعة المصرية أحمد لطفي السيد في حفلة افتتاح الجامعة العبرية عام ١٩٢٥ وقد أثارت تلك المشاركة عاصفة احتجاج من جانب الفلسطينيين وقياداتهم الوطنية والصحافة الفلسطينية.[٣]

وتشير وثائق الاختراق الصهيوني للحياة السياسية المصرية إلى أن اليهودي الصهيوني ليون كاسترو الذي كان أول رئيس لفرع المنظمة الصهيونية العالمية في مصر، انضم إلى قيادة الحركة الوطنية المصرية التي كان يمثلها الوفد، وتمكن من كسب ثقة زعيم الوفد سعد زغلول الذي صحبه في وفد المفاوضات إلى لندن وكلفه بالتحدث باسم حزب الوفد في أوروبا، كما صرح له بإصدار صحيفة ليبرتي الناطقة باسم الوفد باللغة الفرنسية. ونجح كاسترو من خلال الدور المزدوج الذي لعبه في استثمار كل إمكانيات الحركة الوطنية المصرية لمصلحة الحركة الصهيونية وإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، حيث جند صحيفة ليبرتي للدعاية للفكر الصهيوني وتحويل الاعتمادات المخصصة للدعاية للحركة الوطنية المصرية في الخارج إلى الصندوق القومي اليهودي «الكرين كايميت» لشراء الأراضي الفلسطينية وإقامة مستعمرات صهيونية عليها. وقد شجع موقف الوفد الذي كان يركز على الشأن الوطني المصري وعدم إيلاء القضايا العربية اهتماماً كافياً، شجع إلى حد كبير العناصر الصهيونية على التسلل داخله واستثمار سياسة الوفد لتحقيق الوحدة الوطنية باحتضانه جميع الطوائف والأديان لمصلحة الصهيونية. غير أن نشوب الثورة العربية الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦ - ١٩٣٩ دفع قيادة الوفد إلى تبني القضايا العربية في التحرر من الاستعمار، وأعلن

---

(١) عواطف عبد الرحمن، م س، ص ٤١.

(٢) م ن، ص ٣١.

(٣) م ن، ص ٥٦.

استجابة للرأي العام الوطني المصري التضامن مع شعب فلسطين ضد المشروع الصهيوني المدعوم من الاحتلال البريطاني. وأعلن مصطفى النحاس زعيم الوفد ورئيس حكومته «إن مصر لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي تجاه ما يجري في فلسطين وأعلن عن مساندتها لمطالب الشعب العربي الفلسطيني.» وكان موقف الوفد مغايراً لموقف الأحرار الدستوريين الذين وقفت حكومتهم برئاسة محمد محمود باشا ضد ثورة البراق في عام ١٩٢٩ وقامت بتهديد الوطنيين الفلسطينيين في مصر بالطرد بتهمة إثارة الفتنة الطائفية وتهييج الرأي العام. كما قامت حكومة إسماعيل صدقي عام ١٩٣٠ بإغلاق الكثير من الصحف الوطنية وإرهاب الحركة الوطنية المصرية وأغلقت صحيفة الشورى الفلسطينية التي كان يصدرها محمد علي الطاهر في الوقت الذي شمل برعايته صحيفة الحركة الصهيونية في مصر «إسرائيل».[١]

ومن بين الصحف التي كان الصهيونيون ينشرون مقالاتهم في سوريا ولبنان في الصحف التي تصدر بالعربية، مثل «الفتى العربي»/ «الإنشاء» الدمشقية، «الأيام» المعارضة لصاحبها نصوح بابيل، «الرابطة» و«الاتحاد»، في سوريا. وصحف، «لسان الحال»، «بيروت»، «البلاد» و«صوت الأحرار» و«الحديث» لصاحبها إلياس حرفوش في لبنان. وذكر موشيه شرتوك في تقرير له أن النشر «لن يكلفنا ذلك كثيراً. فأنا لا أدفع أكثر من جنيهين فلسطينيين مقابل نشر كل مقال. وهناك صحف تكتفي بأقل من ذلك، بجنيه ونصف جنيه فلسطيني، أو بجنيه فلسطيني فقط، مقابل المقال» وذكر شرتوك أنه استناداً إلى نصيحة بابيل بأن تقوم الوكالة اليهودية بشراء صحف في سوريا ولبنان فقد تم بالفعل في صيف ١٩٣٨ شراء خمس صحف-ثلاث في بيروت وصحيفتين في دمشق.[٢] لقد وجدت الوكالة اليهودية أن سياسة صحف بيروت في النشر تقوم على دفع الأموال وهو ما عزز الصورة الصهيونية للبنان كمكان كل من فيه وكل شيء فيه معروض للبيع كما أن توزيع الصحف اللبنانية الأوسع في فلسطين وغيرها من البلدان العربية جعلها برأي الصهيونيين صحفاً مفيدة. وكانت الوكالة اليهودية تختار المقالات التي ستنشر والتي تشدد على لهجة التصالح وعلى نجاح الصهيونيين في

---

(١) عواطف عبد الرحمن، م س، ص ٤٥-٤٦.

(٢) محمود محارب، م س.

جلب الازدهار إلى فلسطين، وفي أواخر الثلاثينيات وجهت الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية حملتها في الصحف العربية ضد المفتي الحاج أمين الحسيني بصورة متزايدة، ثم ضد الكتاب الأبيض. وادعت الدائرة السياسية أنها وضعت أكثر من ٢٨٠ مقالاً في الصحافة العربية، معظمها في لبنان.[١] وكانت أبرز صحيفتين في لبنان أقامت الوكالة اليهودية علاقات معهما تصدران باللغة الفرنسية هما: «الأوريان» التي يرأس تحريرها جورج نقاش الماروني الذي تبنى توجهاً موالياً للأقليات والصهيونية، والثانية «لاسيري» التي ترأس تحريرها جورج ويسي وكان على قائمة رواتب موظفي الوكالة اليهودية، وقد وصف إلياهو أبشتاين الصحيفة كإحدى أكثر الصحف إخلاصاً وتفانياً للصهيونية.[٢]

وفضلاً عن شراء الصحف والمقالات المدسوسة، أصدر «القسم العربي» في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، منذ بداية عام ١٩٣٨، نشرة «أخبار يهودية»، وكانت تصدر خمس مرات في الأسبوع ويطبع منها ٣٠٠ عدد، ترسل إلى الصحف الهامة والوزارات والقيادات السياسية في سوريا ولبنان والبلاد العربية الأخرى. كذلك أصدر كتيبين في بيروت في صيف ١٩٣٨ بأسماء عربية مستعارة، دار موضوعهما حول «البركة الاقتصادية» التي جلبها اليهود إلى فلسطين والمقاطعة العربية للمنتوجات اليهودية في فلسطين. ونشر «القسم العربي»، عدة مرات، في هذه الفترة أيضاً، باللغة العربية وتحت أسماء عربية مستعارة، آلاف المناشير، «ضد الإرهاب العربي في فلسطين» ؛ ووزعت هذه المناشير مرات عديدة في سوريا ولبنان وعواصم عربية أخرى[٣].

ولم تسلم منطقة المغرب العربي من الدعاية الصهيونية التي استهدفت في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، استدراج يهود «شمال أفريقيا» العربي للهجرة إلى فلسطين تدريجاً. وتكشف تقارير أجهزة الاستخبارات الفرنسية (حيث كانت فرنسا تحتل بلدان المغرب العربي) دور الحركة الصهيونية في نشر الدسائس وتزييف الحقائق

(١) لورا آيزنبرغ، عدو عدوي، الصلات الصهيونية اللبنانية ١٩٠٠-١٩٤٨، ترجمة رضى سلمان. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت ط ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٧، ص ٩١.

(٢) لورا آيزنبرغ، م ن، ص ٩١.

(٣) محمود محارب، م.س.

وإثارة النزعات الطائفية والدينية وشن الحملات الإعلامية المغرضة ضد الحركة الوطنية المغاربية المعادية للاستعمار الفرنسي والمطالبة بالحرية والاستقلال. وضغطت الحركة الصهيونية على فرنسا للسماح لليهود المغرب وتونس بالهجرة إلى فلسطين وجمع الأموال والمساعدات المادية لمصلحة الاستيطان اليهودي بفلسطين[١].

وركزت الحركة الصهيونية نشاطها في المغرب الأقصى الذي شكل اليهود من سكانه نحو ١٠ في المئة بمعدل ٢٥٠ ألفاً في عام ١٩٤٠. وقد بدأ النشاط الفعلي للصهيونية في المغرب الأقصى منذ بداية القرن العشرين في مدن تطوان وموغادير وآسفي وغيرها من المدن واعتبار الهجرة إلى فلسطين فريضة دينية، ونظراً إلى ضعف الاستجابة قامت الصهيونية بحملات دعائية لتخويف اليهود من البقاء في ظل حكم المغاربة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية[٢]. وكانت الموجة الأولى لهجرة اليهود المغاربة إلى فلسطين في النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي، لاسيما بعد الأحداث التي عرفتها بعض المدن المغربية والتي ذهب ضحيتها ٤٠ يهوديا مغربياً. أما الموجة الثانية للهجرة فكانت في نهاية خمسينيات وبداية ستينيات القرن الماضي. و في واقع الأمر لم يتوجه كل اليهود الذين غادروا المغرب إلى فلسطين، وإنما العديد منهم شكّكوا في الحلم الصهيوني وفضّلوا الاستقرار إما بفرنسا وإما الولايات المتحدة وإما كندا..

كما لم يسلم اليهود في الجزائر من الدعاية الصهيونية رغم أنهم كانوا مواطنين فرنسيين يحظون بحقوق المستوطنين الفرنسيين أنفسهم في الجزائر. وقد استغلت الحركة الصهيونية أحداثاً معادية لليهود في بعض مدن الجزائر لتكثيف أنشطتها الدعائية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وخصوصاً عقب تأسيس رابطة «العودة إلى صهيون» التي عانت ضعف التأثير ولامبالاة يهود الجزائر وخصوصاً أثرياءهم الذين اعتبروا أنفسهم فرنسيين ويشعرون بالراحة في الجزائر بسبب ما يتمتعون به من حقوق كبيرة، لكن هذا لم يفت من

(١) محمد بليل، نشاط الحركة الصهيونية في شمال أفريقيا ١٩١٧-١٩٥٠: قراءة في وثائق أرشيفية. مجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية) العدد ٤٦٩ آذار/ مارس ٢٠١٨.

(٢) م ن.

عضد الحركة الصهيونية التي واصلت جهودها لتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين في بداية الحرب العالمية الثانية[١].

وشهدت تونس أيضاً تشاطاً سياسياً ودعائياً للحركة الصهيونية حيث تم بموافقة من سلطات الاحتلال الفرنسي تأسيس أول رابطة من الشباب الصهيوني فيها باسم «رابطة صهيون» في عام ١٩٢١، التي أرسلت برقية تهنئة إلى المشاركين في المؤتمر الصهيوني الثالث. وبالرغم من المعارضة التي واجهها الصهيونيون من يهود تونس إلا أن الحركة الصهيونية تمكنت من غرس الأيديولوجيا الصهيونية في أوساط يهود تونس. وساهم تصاعد هجمات اليمين الفرنسي المعادي للعرب واليهود في تونس، الذي تزامن مع اندلاع الحرب العالمية الثانية في دفع الصهيونيين إلى تكثيف أنشطتهم الدعائية بين اليهود وتشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين مستخدمة الوسائل كافة كجمع الأموال والمساعدات المختلفة وحضّهم على الهجرة إلى «أرض الميعاد»[٢].

جمع المعلومات الاستخبارية

وقد ركزت الحركة الصهيونية على جمع المعلومات الاستخبارية عن الوسط العربي حيث أقامت عقب الاحتلال البريطاني مجالات جمع المعلومات: تحديد الأراضي التي يجب شراؤها، تأثير المسيحيين ونفوذهم بصورة عامة على الأهالي، الحوادث الجارية بين البدو، دراسة مواقف العرب تجاه اليهود والصهيونية... أي النشاط الاستخباري السياسي كله. وقد عملت الهيئة المكلفة بالاستخبارات على تدبر متعاونين داخل فلسطين وبلدان الجوار. ويحتوي الأرشيف الصهيوني على أدق التفاصيل التي تشهد على عمق الاختراق الاستخباري الصهيوني للمجتمع العربي الفلسطيني وتجنيد بعض العرب الفلسطينيين للاستخبارات الصهيونية، ولكن حتى عام ١٩٢٩ الذي شهد ثورة البراق كانت البنية الاستخبارية الصهيونية فقيرة. وكان النشاط الاستخباري الصهيوني الذي يعتمد على

(١) محمد بليل، نشاط الحركة الصهيونية في شمال أفريقيا ١٩١٧-١٩٥٠م س.

(٢) م ن.

جواسيس عرب وفلسطينيين امتد إلى البلدان المجاورة وخصوصاً سوريا حيث نظمت الجمعية الصهيونية شبكة من الجواسيس العرب الفلسطينيين وأرسلتهم إلى دمشق من بينهم مرشد شاهين من الخليل وإبراهيم عابدين من الرملة ونحو تسعة آخرين قام الاثنان بتجنيدهم لتتبع النشطاء القوميين الفلسطينيين المقيمين في دمشق. وقد اعتمد الصهيونيون على مخاتير القرى في جمع المعلومات والتعبئة ضد المفتي وأنصاره ومن بين هؤلاء المخاتير: نعمان مختار قرية بتير (والاسم الحقيقي هو عبد الحميد أبو نعمة وقد تولى ابنه حسن منصب سفير بوزارة الخارجية الأردنية) الذي قام بدوره في تجنيد مخاتير بيت صفافا، الولجة، وادي فوكين وغيرهم. كما اعتمد كاليفاريسكي لدى توليه قسم الاستخبارات السياسية في الوكالة اليهودية على عبد الرشيد القواس، الذي كان يعمل باسم مستعار هو أوفاديه، كأهم مصادره الاستخبارية، وكان يمده أسبوعياً بتقرير واف عما يجري داخل اللجنة التنفيذية العربية من نقاشات ومقاطعة البضائع اليهودية.[١]

وقد تعزز عمل الاستخبارات بتأسيس المكتب العربي التابع للقسم السياسي للوكالة اليهودية وخصوصاً بعد انضمام ديفيد بن غوريون عام ١٩٣٣ إلى اللجنة التنفيذية وامتد نشاطها الاستخباري بشكل مكثف في سوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن بتعزيز اتصالاتها مع الأمير عبد الله.[٢] ومع ذلك فشلت الاستخبارات الصهيونية في توقع الثورة الكبرى عام ١٩٣٦ مما عزز الاعتقاد لديهم بضرورة تكثيف الاعتماد على المتعاونين العرب لجمع المعلومات والذي لم يكن سهلاً.

لقد استخدم الصهيونيون الرشى وخصوصاً لإمرار المشاريع الاقتصادية الصهيونية مثل شركة بنحاس روتنبيرغ للكهرباء التي لقيت معارضة عربية بربط القرى والمدن بشبكته الكهربائية لأن الموافقة على وصلة كهذه تعني ليس فقط على منح امتياز الكهرباء الوحيد واستخدام الماء للصهيونيين، بل اعتماد العرب أيضاً على الصهيونيين لكنه قام بتقديم رشوة بألف جنيه إلى أكثر العرب نفوذاً في يافا ونجح في وصل المدينة بشبكته كما أعلنت اللجنة التنفيذية العربية المقاطعة الاقتصادية للتجارة الصهيونية واستعان الصهيونيون بسلطة

---

(١) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص ٥٥-٥٨.

(٢) م ن، ص ٥٩.

الاحتلال لكسر المقاطعة بدعوى تنفيذ القانون. لكن المصلحة والطمع في الربح دفع تجار الخليل إلى عدم التقيد بالمقاطعة حيث كانوا يتلقون ٨٠ في المئة على مشترياتهم من التجار اليهود، ورحبوا بعودة اليهود الذين غادروا الخليل إثر المذبحة وعمل التجار اليهود على تعزيز وضع منتهكي المقاطعة اقتصادياً واستخدموا الكتاب المرتشين في هذا المجال (محمد الطويل) ونظراً لاحتكار اليهود للكثير من السلع وضعف أسعارها تبددت المقاطعة تدريجاً ليثبت أن المصلحة الشخصية أعلى من الشعور الوطني.[١]

ومع تكشف أهداف الحركة الصهيونية في فلسطين بتزايد الهجرة اليهودية والسيطرة على مفاصل الاقتصاد والاستيلاء على الأراضي وبناء المستعمرات الذي تزامن مع ارتفاع مستوى الوعي والالتزام الوطني لدى الفلسطينيين وتحديد معايير الوطنية والخيانة بدأ الصهيونيون يدركون أن شهر العسل قد اقترب من نهايته وأن الصراع مع العرب سيكون عسكرياً وبدات الاستعدادات العسكرية للصهيونيين تأخذ مجراها.

سلطة الاحتلال/ الانتداب البريطاني تقصي الفلسطينيين

افتقدت الحركة الوطنية الفلسطينية على امتداد نخبها القدرة على استخدام الموارد التي توفرها سلطة الانتداب/ الاحتلال البريطاني بوصفها حكومة الدولة المفترضة في فلسطين خلافاً لما تحصل عليه مؤسسات وهيئات الحركة الصهيونية، لذلك لم يحصل الفلسطينيون في فترة الانتداب/ الاحتلال على بنية شبيهة بالدولة مثل الوكالة اليهودية نظراً لأن سلطة الاحتلال ما كانت لتعترف بوكالة عربية إلا بشرط الاعتراف ببنود الانتداب الذي كان الفلسطينيون يعتبرونه إنكاراً لوجودهم القومي كشعب ذي سيادة على جميع أراضيه، فيما كانت الوكالة اليهودية «معترف بها كهيئة عامة لأغراض المشورة والتعاون مع الإدارة الفلسطينية» ونتيجة الاعتراف بوضع دولي لها كانت تعني أن للحركة الصهيونية الحق في تمثيل دبلوماسي أمام اللجنة الدائمة لعصبة الأمم في جنيف وفي لندن وأماكن أخرى.

كان صك الانتداب على فلسطين الذي أصدرته عصبة الأمم في تموز/ يوليو ١٩٢٢

---

(١) هليل كوهين، م ن، ص ٦١.

وثيقة دولية تمثل إجماع القوى الكبرى في ذلك الحين على وضع فلسطين تحت الوصاية، وساهمت بريطانيا والحركة الصهيونية في صوغ بنوده التي هدفت إلى استبعاد حق تقرير المصير للأغلبية العربية مع تسهيل الغاية نفسها للأقلية اليهودية. فقد اشتمل قرار الانتداب على النص الكامل لوعد بلفور، ويشتمل على ستة بنود تتعلق بالتزام سلطة الانتداب البريطاني برعاية «إقامة وطن قومي لليهود (الذين وصفوا بالشعب) في فلسطين، ولم يذكر قطّ الفلسطينيين بالاسم سواء كعرب أو كفلسطينيين وكان يشار إليهم باسم «الجماعات غير اليهودية، أو قطاع من السكان، أو السكان الأصليين أو الناس والجماعات»، لا يمتلكون سوى حقوق مدنية ودينية ولم تذكر حقوقهم القومية أو السياسية في أي من بنود القرار التي بلغت ٢٨ بنداً التي لم تشر أي منها إلى الشعب الفلسطيني نفسه. وكانوا كلما طالبوا بحق تقرير المصير كان يقال لهم إنهم مجبرون على قبول بنود الانتداب كشرط لتغيير وضعهم الدستوري، لكن تلك البنود تنكر عليهم أياً من حقوقهم الطبيعية كشعب، وكان قبول الانتداب يعني الاعتراف بالحقوق المتميزة لليهود في فلسطين والقبول رسمياً بوضعهم التابع قانونياً. وقد أوضح ذلك رد وزير المستعمرات البريطاني اللورد باسفيلد خلال لقائه وفداً فلسطينياً في لندن عام ١٩٣٠ على مطالبة الوفد بانتخاب برلمان من الشعب يتناسب مع عددهم بغض النظر عن الجنس أو العقيدة وجاء فيه «بالطبع هذا البرلمان كما تسمونه والذي تطالبون به عليه واجب تنفيذ ما ينص عليه الانتداب... سلطة الانتداب، أي الحكومة البريطانية، لا تستطيع إقامة أي مجلس إلا ضمن شروط الانتداب وبهدف القيام بما ينص عليه الانتداب.. تلك هي حدود سلطتنا... فهل ترون وضعنا الصعب وأننا لا نستطيع إنشاء برلمان لن يكون مسؤولاً ويعرف أنه مسؤول عن تنفيذ نصوص الانتداب؟» وقد علق وزير الخارجية الفرنسي آنذاك أريستد بريان على ذلك بالقول «يبدو أن موقف إنجلترا هو قمة في عدم المنطق» فكيف يمكن أن يطلب من مؤسسة تمثيلية ديمقراطية مثل البرلمان أن تنكر حقوق الأغلبية التي انتخبتها؟ وحاول الحاج أمين الحسيني، عضو الوفد أن يشرح لباسفيلد بأن قبول الفلسطينيين ببرلمان مهمته تنفيذ نصوص الانتداب سيكون جريمة بحق أنفسهم.[١]

---

(١) رشيد الخالدي، القفص الحديدي، قصة الصراع لإقامة دولة. ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ٢٠٠٨ ص ٧١-٧٤.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى دخلت الحركة الوطنية الفلسطينية في مراحل وتجارب شديدة القسوة ليس أقلها مواجهة الاحتلال/ الانتداب البريطاني الذي استهدف تنفيذ وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وهو ما تحقق في عام ١٩٤٨ على أنقاض المجتمع الفلسطيني واقتلاع الشعب الفلسطيني وتشريده. ولم تتمكن الحركة الوطنية الفلسطينية من مواجهة ذلك التحدي التاريخي بسبب الانقسامات الداخلية وهيمنة العائلات الإقطاعية وانشغال بلدان التبعية العربية بشؤونها الخاصة وخضوعها لقوى خارجية. وتحكمت في القرار السياسي الفلسطيني في مرحلته الأولى.[١]

لم يتوقف عرب فلسطين عن النضال ضد المشروع الصهيوني من خلال الانتفاضات والهبات الجماهيرية التي غطت فترة العشرينيات من القرن الماضي، وكان التجاء عرب فلسطين إلى العنف يأتي في أعقاب فشل الدبلوماسية، وقامت لجان تحقيق بتقصي الأسباب الدائمة للعنف، وأصدرت هذه اللجان تقارير تبعها إصدار بلاغات سياسية رسمية، ولكن كان الأسلوب يعيد نفسه... فكلما كانت تتخذ قرارات تتعلق بفلسطين من قبل قوى أجنبية في مؤتمرات دولية كان يجري إهمال عرب فلسطين أو أن يساء فهمهم أو يساء تقديرهم، مما كان يؤدي إلى خسارة المعركة الدبلوماسية لحقوقهم ومطالبهم الشرعية. وقد اتضح ذلك في مراسلات حسين-مكماهون، واتفاقية سايكس- بيكو، وفي وعد بلفور، ومؤتمر الصلح في باريس وسان ريمو وفي صك الانتداب. وكان واضحاً كذلك أن النفوذ اليهودي-الصهيوني استخدم في كل هذه المقضايا، باستثناء أول اثنتين، ضد المصالح العربية. وعندما كانت نتائج بعض لجان تقصي الحقائق تظهر متعاطفة مع عرب فلسطين ومظهرة تفهماً لحالتهم، فإن هذه اللجان كانت تفتقر إلى القوة السياسية، ولم تتمتع بأي تأثير يذكر في الأحداث التالية (تقرير لجنة كينغ-كراين الأميركية، لجان تقصي الحقائق ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٩. تقرير هوب-سمبسون وبعض استنتاجات السير جون كامبل). لذلك كانت الطريقة الوحيدة التي استطاع عرب فلسطين من خلالها التأثير في السياسة البريطانية هي الثورة المسلحة. لكن التأثير كان ضئيلاً في حال الثورات والهبات قصيرة الأمد. ولتمكينهم من

(١) م ن. ص ٨٤.

فرض تغيير حاد على وضع تمتع به اليهود الصهيونيون بالأفضلية، فقد تطلب الأمر من عرب فلسطين ثورة امتدت ثلاث سنوات (١٩٣٦-١٩٣٩).[1]

جاءت ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ نتاج تراكم مشاعر الغضب والإحباط لدى العرب الفلسطينيين على مدى سنوات طويلة، وفشل محاولات قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في دفع الحكومة البريطانية إلى لعب دور يكون أقل تحيّزاً لمشروع الحركة الصهيونية الرامي إلى إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين. كما اندلعت وسط موجة ثورية معادية للاستعمار اجتاحت عدداً من البلدان العربية، وبخاصة مصر وسورية، ما بين عامي ١٩٣٥ و١٩٣٦.

(١) واصف عبوشي، فلسطين قبل الضياع. قراءة جديدة في المصادر البريطانية. ترجمة علي الجرباوي. رياض الريس للكتب والنشر. ص ١٢٠

الفصل الثاني

اشتعال الثورة العربية الفلسطينية الكبرى

سياسة سلطة الاحتلال البريطاني إزاء الاستعمار الصهيوني

الفتوى في خدمة الثورة

اشتعال الثورة العربية الفلسطينية الكبرى

الثورة ليست حسابات اقتصادية، ولو كانت كذلك لما فجرت الشعوب الخاضعة للاستعمار أو الاستبداد ثوراتها.

كان أحد أسباب الثورة هو ازدياد فقدان الفلاحين الفلسطينيين لأراضيهم بفعل بيع ملاك الأراضي محليين وعرباً عشرات الآلاف من الدونمات للصهيونيين، وزيادة البطالة في المدن الفلسطينية الرئيسة وترافق ذلك مع سماح سلطة الانتداب-الاحتلال البريطاني بزيادة هجرة اليهود إلى فلسطين لبناء المزيد من المستعمرات الأمر الذي ساهم في رفع مستوى الوعي لدى الفلسطينيين بمخاطر تلك الهجرة وضرورة إرغام سلطة الاحتلال البريطاني على وقف تلك الهجرة حتى لا يصبح الفلسطينيون سكان البلد الأصليون أقلية. كانت الأزمة الاقتصادية (في عام ١٩٣٥) تلقي بظلالها على الوضع في فلسطين عشية الثورة الكبرى وكانت أحد أسبابها وليس نتاجاً لها. فقد انطلقت شرارتها في شباط/ فبراير ١٩٣٦ برفض مقاول يهودي تشغيل عمال عرب في مشروع تعاقد عليه مع الحكومة لتتحول في نيسان/ إبريل إلى تظاهرات ومنع تجوال وإعلان سلطة الاحتلال حالة الطوارئ واعتداءات من الصهيونيين قوبلت بإعلان الإضراب العام - الذي ترافق فيما بعد مع حركة كفاح مسلح انطلاقاً من الريف- إلى أن تستجيب سلطات الاحتلال لمطالب عرب فلسطين التي حددتها اللجنة العربية العليا وهي منع هجرة اليهود ومنع بيع الأراضي وتشكيل حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس تمثيلي. وهو ما لم يتحقق بسبب قصور قيادة الحركة الوطنية آنذاك

وميلها للمهادنة، وهي اللجنة العربية العليا برئاسة المفتي، الحاج أمين الحسيني وانحيازها لمصالح طبقة الإقطاع-البرجوازية التي كان عدد من أعضاء اللجنة ينتمي إليها والذين فضلوا الاستجابة لنداء عملاء بريطانيا آنذاك (حكام الأردن والعراق والسعودية) بوقف الثورة والاعتماد على النيات الطيبة لصديقتهم بريطانيا التي زعمت أنها ستحقق العدالة.

كانت فلسطين قد شهدت، في النصف الأول من سنوات ١٩٣٠، جملة من التحوّلات التي صبت في اتجاه تدعيم أسس مشروع الوطن القومي اليهودي، من جهة، وخلقت مقدمات اندلاع الثورة العربية الفلسطينية الكبرى، من جهة أخرى. فما بين عامَي ١٩٣٠ و١٩٣٥، قدم إلى فلسطين حوالي ١٥٠ ألف مهاجر/ مستعمر يهودي، كانت نسبة كبيرة منهم من أصحاب رؤوس الأموال ومن العمال المهرة والفنيين. وفي عام ١٩٣٥ وحده، وصل إلى فلسطين ٦٢ ألف مهاجر، وبلغت تحويلات رؤوس الأموال اليهودية ١٥ مليون جنيه، مما أعطى دفعة قوية للاقتصاد اليهودي على حساب الاقتصاد العربي، الذي أصبح يعاني أزمة خانقة، حيث تدهورت زراعات وصناعات عديدة، كزراعة الخضروات والتبغ وصناعة التبغ وزيت الزيتون، وبات اليهود يستحوذون على أكثر من نصف الأراضي المزروعة بالحمضيات. وبينما كان الفلاحون العرب يعانون الضرائب المجحفة وعبء الديون، أدّى توجّه المؤسسات اليهودية إلى استملاك أكبر مساحة من الأراضي إلى بروز فئة اجتماعية جديدة في الريف هي فئة «الفلاحين المعدمين»، وإلى تزايد ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة بحثاً عن العمل المأجور، وذلك في الوقت الذي كانت المدن الفلسطينية تعاني تفاقم ظاهرة البطالة بين صفوف العمال العرب، نتيجة توسع المنظمات الصهيونية في تطبيق سياسة «العمل العبري» التي كانت تعني طرد العمال العرب من عملهم وإحلال عمال يهود بدلاً منهم. مما زاد في تفاقم ظاهرة البطالة في صفوف العمال العرب [1]

وإلى جانب سياسة «العمل العبري» فقد اتجه اليهود الصهيونيون إلى العمل على تجريد

(١) ماهر الشريف، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية. جامعة باريس السابعة بالتعاون مع المركز الوطني للأبحاث العلمية بباريس ١٥-١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ تحت عنوان «الاستعمار والقمع. موقع حزب الشعب الفلسطيني ٨ مايو/ أيار ٢٠٠٨.

عرب فلسطين من أراضيهم بدعم من سلطات الاحتلال البريطاني. فبدون امتلاك الأرض لم يكن ممكناً زيادة عدد المهاجرين اليهود المستعمرين وتأسيس مستعمراتهم وبناء مجتمع يهودي يستند إلى الأرض. ويذكر أن مساحة الأراضي الزراعية في فلسطين في عام ١٩٢٩ حسب تقديرات دائرة الأراضي في حكومة فلسطين/ الاحتلال بلغت ١١ مليون دونم كان اليهود يملكون نحو ٨ في المئة منها وكانت نسبة ضئيلة جداً منها اشتراها اليهود من عرب وفلسطينيين حتى عام ١٩٣٨ لا تتجاوز ١٠ في المئة مما استحوذ عليه اليهود.[١]

سياسة سلطة الاحتلال البريطاني إزاء الاستعمار الصهيوني

بدأت السلطات البريطانية فور احتلالها فلسطين تخطط لوضع الترتيبات اللازمة لتسهيل انتقال الأراضي إلى الصهيونيين لتنفيذ وعد بلفور، وقد ظهرت ملامح تلك الترتيبات عندما تم استبدال الحكم العسكري بالإدارة المدنية عام ١٩٢٠ التي تفننت في إصدار القوانين الخاصة بوضع اليد على أراضي فلسطين وانتقالها إلى الصهيونيين. وطبقاً لتلك القوانين فقد آلت جميع الأراضي التي كانت بحوزة الحكومة العثمانية إلى إدارة الانتداب/ الاحتلال البريطاني على فلسطين في مطلع العشرينيات. وعندما عين هربرت صموئيل أول مندوب سام على فلسطين منح الصهيونيين ١٧٥ ألف دونم من أخصب أراضي الدولة قرب قيسارية وعتليت على الساحل بين حيفا ويافا أتبعها بعد ذلك بدفعة ثانية مقدارها ٧٥ ألف دونم على البحر الميت لإقامة مشروع شركة البوتاس الفلسطينية. وتكررت هباته السخية من الأراضي الساحلية الخصبة حتى بلغ مجموع ما منح للصهيونيين أو نقل إليهم من أراضي الدولة نحو مليون وربع من الدونمات، أي ٥٨ في المئة من مجموع الأراضي التي كان يملكها الصهيونيون عام ١٩٤٨، لتصل المساحات التي تحولت إليهم حتى قيام كيانهم إلى ٢,١ مليون دونم.

وتجدر الإشارة إلى أن سلطة الاحتلال سنت قانوناً للأراضي اشتمل على البنود التالية:

١-يحرم على الملاكين الذين لا يسكنون فلسطين استغلال أراضيهم. وكانت هناك

(١) واصف عبوشي، فلسطين قبل الضياع. م س، ص ٨١.

إقطاعات واسعة تملكها عائلات لبنانية وسورية تقيم في بيروت ودمشق. وهذه الإقطاعات التي كانت من أجود الأراضي، هي التي استهدفها القانون.

٢- تحول الأراضي الأميرية (المشاع)، ومساحتها قرابة ١٢ مليون دونم، إلى أرض ملكية تخضع لتصرف حكومة الانتداب. والهدف من ذلك إتاحة المجال للتسلل الصهيوني إليها.

٣- يحق لحكومة الانتداب نزع ملكية الأرض. وبموجب هذا الحق تمكنت الصهيونية من الاستيلاء على أراض هامة بمساعدة السلطة الحاكمة التي مارست هذا الحق لتشديد الضغط على أصحاب الأرض العرب.

٤- تخضع الأرض البور غير المستغلة لما تقضيه المصلحة التي تحددها إدارة الانتداب. وقد استغل هذا النص للاستيلاء على مساحات كبيرة من الأرض وإعطائها للصهيونيين بحجة أنها لم تكن تستغل (استملاك الأراضي للمصلحة العامة) و(الاستيلاء على أرض في ساعة الطوارىء).

وأزال قانون انتقال الأراضي لعام ١٩٢٠ جميع القيود المفروضة على امتلاك الشركات الصهيونية للأراضي، فصار يحق لأي شركة تتولى أعمال الصرافة والتجارة أن تمتلك الأراضي لتقوم بمشروعاتها. وذهبت سلطة الاحتلال البريطاني إلى أبعد من ذلك فعملت على وضع الفلاحين العرب أصحاب الأرض في ظروف سيئة تؤدي إلى إفقارهم بقصد إرغامهم على بيع أراضيهم. ومن الأعمال التي مارستها بهذا الصدد:

– إجبار الفلاحين العرب على دفع الضرائب المتراكمة عليهم دفعة واحدة رغم أن الإنتاج الزراعي لم يكن في مستوى تحمل هذه الأعباء.

– حرمان الفلاحين العرب من مقومات الإنتاج الرئيسة كترك القرى العربية بدون طرق معبدة، مما أدى إلى عزلها عن المدن بعضها عن بعض، وإلى تعريض الإنتاج الزراعي للتلف والكساد بسبب عجز الفلاحين عن إيصال إنتاجهم إلى الأسواق.

– حرمان القرى العربية من التعليم والرعاية الصحية بقصد إبقاء الفلاحين العرب. وهم غالبية السكان، وراء أسوار التخلف.[١]

ويعزى سبب اضطرار هؤلاء الفلاحين إلى بيع أراضيهم الزراعية (والتي غالباً ما كانت تباع إلى ملاك الأراضي من عرب فلسطين أو عرب آخرين، إما لعدم قدرتهم على دفع الضريبة وخصوصاً ضريبة العشر (الباهظة) المفروضة عليها، وإما بسبب عدم قدرتهم على تسديد الديون المستحقة عليهم لمصلحة المرابين وإما بسبب عدم قدرتهم على منافسة كبار الملاك مادياً. وحين أغلقت سلطات الاحتلال البريطاني المصرف الزراعي العثماني وفروعه في فلسطين، وكان يمد الفلاحين بالتسليف الزراعي والقروض على المواسم، اضطر الفلاحون الذين كانوا بالأصل مرهقين بالضرائب الباهظة إلى اللجوء إلى شركات الصرافة الصهيونية للحصول على القروض بفوائد مرتفعة. ومهد قانون انتقال الأراضي لعام ١٩٢٠ للشركات سبل امتلاك أراضي الفلاحين الفلسطينيين المعدمين الذين يعجزون عن سداد ديونهم، إذ نص على جواز رهن الأراضي أو بيعها تنفيذاً لحكم أو وفاة الراهن. فإذا أضيف إلى هذا أن شرط تملك الأرض–بموجب القانون– لا يتحقق إلا بالإقامة في فلسطين، أدركنا لماذا انتقلت مساحات واسعة من الأراضي عن طريق البيع إلى الصهيونيين (نصف مليون دونم) في مناطق الحولة ومرج بن عامر ووادي الحوارث وسواها، من بعض الأسر اللبنانية والسورية التي كانت تمتلكها والتي تعيش خارج فلسطين.[٢] وقد وصف السر جون هوب سمبسون هذا الوضع في تقريره بالقول: «تفيد الأدلة التي جمعت من مصادر شتى أن الفلاح العربي في وضع ميؤوس منه، فهو لا يملك رأسمالاً لحقله، بل إنه على العكس مدين بمبالغ كبيرة، كما أن الإيجار الذي يدفعه آخذ بالارتفاع، وعليه كذلك أن يدفع ضرائب عالية، أما معدل الفائدة على ما يقترضه من مبالغ فهو مرتفع بشكل لا يصدق.»[٣]

---

(١) علي أكرم مهاني، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين ١٩١٨-١٩٣٦، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة. ص ١٤٨-١٧٤.

(٢) أحمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية. القسم الثاني. بيروت ص ١٠٩٨.

(٣) سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون ترجمة عبد الوهاب عطا. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط١ ٢٠٠٣ ص ١٦٩

وقد أكد ذلك المندوب السامي البريطاني تشانسلور في رسالة بعثها إلى حكومته نقلاً عن تقرير وضعه مدير دائرة الأراضي جاء فيها أن الضرائب الباهظة والديون المستحقة للحكومة والمرابين هما أثقل ما يتحمله المزارع العربي. وجاءت اتهامات الصحف العربية لسياسة الاحتلال البريطاني بالتواطؤ على تسهيل تنفيذ البرنامج الصهيوني لاستيطان فلسطين وتشريد فلاحيها بالطرائق السلمية، مصداقاً لما ورد في ذلك التقرير. وكم كان معبراً مقال مزارع من طولكرم في جريدة فلسطين بتاريخ ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٣٠ حين قال «إني أبيع أرضي وممتلكاتي لأن الحكومة تكرهني على دفع ضرائب وأعشار في وقت لا أملك فيه الوسائل الضرورية لإعالة نفسي وأسرتي. وفي مثل هذه الظروف أكون مضطراً للجوء إلى شخص غني يقدم لي قرضاً أتعهد برده مقروناً بفائدة مالية مقدارها ٥٠ في المئة بعد شهر واحد أو اثنين... وهنا أضطر إلى تجديد الصك مرة تلو الأخرى مضاعفاً بذلك قيمة الدين الأصلية الأمر الذي يضطرني في النهاية إلى بيع أرضي حتى أسدد ما يستحق علي من ديون لم أتسلم في الحقيقة إلا جزءاً ضئيلاً منها.»[1]

الأرقام التي يجري تداولها حسب الوثائق الخاصة بملكية الأراضي في فلسطين تشير إلى أنه في عام ١٩٢٤ كان في فلسطين ١٤٤ مالكاً كبيراً، يقدر ما بحوزتهم من الأراضي بنحو ٣ ملايين و١٣٠ ألف دونماً. وفي أوائل فترة الاحتلال البريطاني كان نحو ٢٥٠ مالكاً كبيراً يملكون حوالي ٤ ملايين و ١٤٢ ألف دونماً. هؤلاء المالكون الكبار، خصوصاً من غير الفلسطينيين كانوا من بين الذين باعوا أراضي للصهيونيين خلال فترة الاحتلال البريطاني. ومن أجل تسهيل عملية تسريب الأراضي وتنظيم الملكية بما في ذلك فصل الأراضي الخاصة من أراضي الدولة (الأميرية)، الموات والمتروكة، كان لا بد من تسوية الأراضي لمعرفة موقعها بدقة، ومالكيها الحقيقيين وتسجيلهم بصفة رسمية في سجل الطابو. وكل قطعة أرض لا يوجد ادعاء ملكية لها تسجل على اسم الدولة (وكان كثير من الفلاحين الفلسطينيين يتجنبون تسجيل أراضيهم في الطابو العثماني خوفاً من تجنيدهم في الجيش العثماني). خصوصاً أن سلطة الاحتلال البريطاني (المنتدبة) كانت «الوريث» للسلطة

(١) أحمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، م.س، ص ١٠٢٤.

العثمانية التي سادت على البلاد حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. لأجل ذلك أقرت السلطة الانتدابية أمر تسوية الأراضي وتسجيلها لعام ١٩٢٨، بموجبه بدأت عملية مسح الأراضي وتسويتها من خلال طرح جداول ادعاءات وحقوق. حسب هذا الأمر بدأت عملية التسوية في الأراضي السهلية، وبذلك سهلت من عملية فك المشاع وتسجيل الأراضي مما سهل من عملية بيعها بعد تحديد مالكها وموقعها. خلال فترة الانتداب سادت البلاد مناوشات وقلاقل، وزاد الوعي الفلسطيني بأهداف المشروع الصهيوني والدور الانتدابي في تحقيقه، وكان لذلك أثر في تسرب الأراضي إلى الحركة الصهيونية. ورغم أن سلطات الانتداب أصدرت الكتاب الأبيض الذي حدد المواقع التي يجوز للحركة الصهيونية شراء الأراضي بها وحجم الهجرة اليهودية إلى البلاد لكن تطبيق هذا الكتاب كان محدوداً.

تمكنت الحركة الصهيونية بحلول عام ١٩١٧ (عشية الاحتلال البريطاني وفي فترة الحكم العثماني) من شراء أكثر من ٤٢٠ ألف دونم جاء معظمها في خمس كتل (الخضيرة، زخرون يعقوب (قرب قرية زمارين) جنوب حيفا، بتاح تكفا (من أراضي بلدة ملبس)، كفر سابا في شمال شرقي يافا والمستعمرات اليهودية جنوب شرقي يافا) ومعظم ملاك تلك الأراضي الخصبة كانوا من الملاك العرب غير الفلسطينيين أما البقية فكانوا من الفلسطينيين والأجانب.[1]

استمرت عملية تسرب الأراضي للحركة الصهيونية خلال فترة الاحتلال البريطاني سواء كان ذلك بواسطة الإغراءات، المضايقات، أو بيع الأراضي من قبل العائلات المالكة لها. وخصصت الحركة الصهيونية من أجل شراء الأراضي من الفلسطينيين موارد مالية كبيرة وجهداً عظيماً إضافةً إلى الضغط على سلطة الاحتلال والفلسطينيين. وعلى الرغم من هذا الضغط فإن حجم الأراضي التي تمكنت الحركة الصهيونية من حيازتها والسيطرة عليها لا تتجاوز ٦,٤ في المئة من مساحة فلسطين الانتدابية حتى عام ١٩٤٧ أي خلال ١٠٠ عام، رغم التسهيلات القانونية، الإدارية والسلطوية، خصوصاً في فترة الانتداب/ الاحتلال ورغم الإغراءات التي مارستها الحركة الصهيونية والضغوطات والأعباء الضريبية التي فرضت

(١) هليل كوهين، جيش الظل. م س، ص ٤٩.

على المالكين خلال الفترة العثمانية والانتدابية، والتي دفعت جزءاً منهم إلى إرجاء تسجيل الأرض، ولكن لا يمكن الادعاء أنهم تنازلوا عنها.

وهذا يعني أنه في عام ١٩٤٧ وصلت الأملاك اليهودية في فلسطين (الخاصة والعامة) إلى نحو مليون و ٨٥٠ ألف دونم من أصل مساحة فلسطين الكلية من اليابسة والمياه البالغة ٢٧ مليوناً و٢٧ ألفاً و٣٢ دونماً. وقد حصل المالكون اليهود على ١٨٠ ألف دونم من حكومة الانتداب على شكل امتيازات، مثل امتياز الحولة وبيسان (٦٥ ألف دونم كانت مسجلة باسم السلطان عبد الحميد أهدتها حكومة الاحتلال البريطاني مجاناً إلى اليهود)، وامتياز البحر الميت وامتياز كثبان قيسارية الرملية، إضافة إلى ٣٠٠ ألف دونم منحة من المندوب السامي البريطاني للوكالة اليهودية بالمجان، و٢٠٠ ألف دونم بيعت للوكالة اليهودية بثمن رمزي من حكومة الاحتلال البريطاني. وتم شراء ١٢٠ ألف دونم من الكنائس المختلفة، ومليون و٥٥٠ ألف دونم من المالكين العرب، تم شراء معظمها من ملاكين كبار وحوالي ٥٠٠ ألف دونم من الفلاحين ذوي الموارد المتوسطة والمحدودة. وقتل ثوار فلسطين، العديد من السماسرة وملاك الأراضي الفلسطينيين الذين باعوا أراضي إلى اليهود الصهيونيين الذين وصفوا بالخونة حسب فتاوى علماء فلسطين. وفي الأيام الأخيرة من الاحتلال البريطاني في عام ١٩٤٨ أعطت بريطانيا للوكالة اليهودية مليون و٤٢٥ ألف دونم ليصبح ما امتلكه اليهود بحلول ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ نحو ٥ ,٣ ملايين دونم وخلال الأشهر التسعة من دخول قوات الدول العربية السبع بقيادة الجنرال البريطاني غلوب استولت العصابات الصهيونية المسلحة على ٩٥٠ ألف دونم (اللد والرملة) ومليوني دونم (الجليل الشرقي والغربي) ومليون و٦٧٥ ألف دونم و١٢ مليون ٧٥٠ ألف دونم (صحراء النقب والممرات الاستراتيجية فيها) ليبلغ ما احتله اليهود الصهيونيون ٢١ مليون دونم.

كانت الدولة العثمانية قد باعت لكبار الملاك اللبنانيين والسوريين القرى والأراضي الفلسطينية التي عجزت عن تسديد ديونها بسبب الضرائب الباهظة المستمرة التي فرضتها حكومة الدولة العثمانية على تلك القرى. وهكذا حصل كبار الملاك/ الإقطاعيين على الأراضي كسلعة رائجة لزيادة أرباحهم في أواخر القرن التاسع عشر، وكان لهم حق الحيازة

دون حق الرقبة، أي حق الانتفاع بالأرض بيعاً ورهناً وتوريثاً بما يقترب من الملكية، ولكن بشرط واحد هو عدم جواز تغيير طبيعة الأرض الزراعية، وذلك مقابل سداد الديون المستحقة على هذه القرى والناجمة عن الضرائب المتراكمة مع ضرورة إبقاء المنتفعين في أراضيهم. وهكذا استطاعت عائلات شامية ولبنانية أن تستحوذ على مساحات شاسعة من أراضي فلسطين، كعائلات «سرسق» التي تمكنت من شراء ستين قرية في سهل مرج بن عامر في عام ١٨٦٩، وكان هذا السهل قد آل إلى الدولة العثمانية عندما انتزعت ملكيته من قبيلة بني صخر تسديداً لديون الضرائب العثمانية المتراكمة عليها، والعمري الدمشقية، القباني، العكراوي، الجزائري، التيان، سلام وغيرهم، بمعدل ٥٧ ألف دونم للعائلات الشامية، ونصف مليون دونم للبنانيين، إلى جانب بعض الأفراد من تابعية عثمانية كـ«بهائي إيراني» من إيران الذي باع ٨ آلاف دونم من أراضي النقب، و«الكونت شديد» من مصر الذي باع ٨ آلاف دونم من أراضي سمخ، ولكن تبقى عائلة «سرسق» اللبنانية المسيحية (روم أرثوذكس)، صاحبة النصيب الأكبر والدور الأبرز في تحويل هوية الأراضي فيما بعد من كونها عربية إلى يهودية متسللة، أما صغار الملاك من الفلاحين، فقد لعبت المرابادة دوراً فاعلاً في خسارتهم أرضهم، بعدما رهنوها إلى أثرياء المدن الكبار، الذين راحوا يغرون الفلاحين بتسهيلات مادية في الإقراض، خصوصاً في أوقات الضرائب، بصورة متراكمة عاماً تلو الآخر حتى لم يجد هؤلاء المساكين بُداً من التفريط في أرضهم لقاء ما عليهم من الديون، غير أنهم بقوا فيها على سبيل العمالة، في امتياز لن يتيحه اليهود لهم عندما تُبسَط سلطتهم على الأرض. كما ساهم تدخل الدولة في نوع آخر من انتقال الأرض إلى الأثرياء حين نقلت إلى حيازتها ما اعتبرته أراضي زائدة عن حاجة القرى -من الأراضي المشاعية-، إضافة إلى الاستيلاء على مساحات شاسعة من مشاع القرى البدوية الزراعية في الجنوب بذريعة عدم سداد بدل الطابو أو الضرائب المستحقة، مما يتبعه، بعد ذلك، عرض مباشر لتلك الأراضي في المزاد العام، ومن ثم انتقال ملكيتها إلى الأثرياء وحدهم. وحسب رواية «إميل الغوري» فقد بلغت مساحة ما باعوه لليهود نحو ٤٠٠ ألف دونم، بما فيها ملكيتهم في مرج بن عامر.

وعلى الرغم من تضارب الأرقام تبعاً لتعدد المصادر إلا أن مساحة الأراضي التي اشتراها اليهود الصهيونيون من مالكي الإقطاعات الكبيرة الذين كانوا يعيشون خارج فلسطين وخصوصاً من اللبنانيين، بلغت نحو ٩٠ في المئة من إجمالي الأراضي التي استحوذوا عليها. وأكبر صفقات بيع الأراضي لليهود قامت بها عائلة سرسق اللبنانية التي تحتل مكاناً بغيضاً ومتكرراً في قصص بيوع الأراضي للصهيونيين في أوائل العشرينيات من القرن الماضي (في سلسلة صفقات تمت في الفترة من ١٨٩١-١٩٢٠). وتؤكد روز ماري صايغ أن «عمليات البيع الكبيرة والتي كان أسوأها ما قامت به عائلة سرسق البيروتية التجارية من بيع ٢٤٠ ألف دونم في سهل مرج بن عامر الخصيب كان يمكن ألا تتم بعد السنوات القليلة من الانتداب البريطاني بسبب التنامي السريع للروح الوطنية، ومنذ ذلك الحين فصاعداً أصبح شراء الصهيونيين للأراضي يواجه من العقبات ما لم يخطر ببال مؤسسي الحركة الصهيونية.»[١] كما قامت عائلة سرسق في عام ١٩١٠ ببيع منطقة العفولة التي تضم قلعة صليبية تستمد شهرتها من صلاح الدين الأيوبي، وفي عام ١٩٢٠ تخلصت عائلة سرسق من بقية أراضيها ومن ثمانية آلاف من الفلاحين الفلسطينيين (نحو ٩٠٠ أسرة) في ٢٤ قرية مأهولة بعرب فلسطين الذين كانوا يعيشون من زراعة هذه الأراضي بعملهم لدى عائلة سرسق وفق سياسة تأجير الأرض أو السماح بالعمل فيها وفق شروط ضمان مختلفة. وكانت عائلة سرسق قد حصلت على هذه المنطقة كلها في عام ١٨٧٢ من الموظفين العثمانيين الفاسدين لقاء مبلغ تافه يراوح ما بين ١٨-٢٠ ألف جنيه استرليني، وكانت تدر هذه الأراض عليهم دخلاً سنوياً يراوح ما بين ١٢-٤٠ ألف جنيه ثم باعوها بعشرة أضعاف الثمن الذي اشتروها به، إلا أنهم أخذوا يلومون أنفسهم فيما بعد بمرارة لإحساسهم بأنهم باعوها بثمن زهيد... لقد بيعت فعلاً بثمن بخس.[٢]

---

(١) روز ماري صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة. ترجمة خالد عايد، ط١ مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت. ١٩٨٠ ص ٤٥.

(٢) ديفيد هيرست، البندقية وغصن الزيتون جذور العنف في الشرق الأوسط. ترجمة عبد الرحمن إياس. شركة رياض الريس للكتب والنشر. بيروت الطبعة الأولى حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ ص ١٧٨-١٧٩.

أما ثاني أكبر وأبشع صفقة بيع للأراضي لليهود فكانت تشمل وادي الحوارث ٣٠ مليوناً و٨٢٦ ألف دونم وقدّرها العرب بأربعين ألف دونم، وكانت مسجلة باسم أسرة التيان البيروتية، ويسكنها ٢٥٤٦ أسرة عربية، وطرحت في المزاد العلني في نيسان/ إبريل ١٩٢٩ بأمر من محكمة نابلس وفاء لدين يهود فرنسيين على أسرة التيان، فاشتراها الصندوق القومي اليهودي بمبلغ ٢٠٣ آلاف و٢٦٠ ألف دولار.[١] وكان عوني عبد الهادي (الذي أصبح عضواً في اللجنة العربية العليا فيما بعد) أحد محامي الجانب اليهودي في قضية وادي الحوارث. وقد اقتصر فقط على دوره تثبيت صحة البيانات. وفي ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه جرى طرد عرب وادي الحوارث بالقوة المسلحة تنفيذاً لحكم من المحكمة المركزية في نابلس. وكان ملاك الأراضي من العرب غير الفلسطينيين يبيعون لمن يدفع الثمن الأكبر، وكانت الشركات اليهودية هي ذلك المشتري الذي استطاع بموارده الكبيرة استثناء أية إمكانية لوجود مشترين عرب لمنع انتقالها إلى اليهود.[٢]

وباع علي سليم العمري ورفيق العمري وإخوانهما (من دمشق يدعون انتسابهم إلى عمر ابن الخطاب) أراضي قريتي إجليل والحرم (قضاء يافا) بمساحة ١٦ ألف دونم لليهود وتم طرد ٧١ مزارعاً فلسطينياً منها. كما باع آل تويني من بيروت ١٨ ألف دونم من أراضي قرية حيدر قضاء عكا وقرى الهريج والدار البيضاء والانشراح ونهاريا في سهل عكا. وباعت أسرة القباني من بيروت ١٦ ألف دونم من وادي القباني غرب طولكرم على الساحل الفلسطيني إلى الصندوق القومي اليهودي. وباع الأمير سعيد الجزائري من دمشق قسماً من أراضيه لليهود، كما باعت أسرتا شمعة والقوتلي أراضي قرية المنشية شمال شرقي عكا، وباعت أسرة المارديني قسماً كبيراً من أراضي صفد لليهود، وباعت أسرة اليوسف من دمشق قرى ومناطق البطيحة، الدكة، تل ابن أعور، أم عجاج، جبيلة، حسينية، كنف التحتا وكنف الفوقا، كفر عارب، سعدية الرشيد، سبيل الشقيرية، زينة، خرخة، شقيف، جدبا، خسفية،

(١) واصف عبوشي، فلسطين قبل الضياع. م س. ص ٨١-٨٤.

(٢) كامل محمود خلة. فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان. طرابلس/ ليبيا الطبعة الثانية ١٩٨٢ ص ٧٦٤.

أم الدنانير والمسفورة (مع جميع ما اشتملت عليه القرى المذكورة من بيوت وأبنية ومنابع وجدران وآبار وأحواض وأشجار وبيادر وأنهر ومياه ومنافع والحاصل وكل ما لها وعائد عليها) وذلك بموجب عقد مؤرخ في ٦ آذار/ مارس ١٩٣٤.[١]

ويذكر أن الملاكين العرب كانوا يحوزون نحو ٨٧٥ ألف دونم من أحسن وأخصب الأراضي الزراعية في فلسطين. وبلغت مساحة الأراضي التي ساهم كبار الملاك العرب في تحويلها لليهود نحو ٦٢٥ ألف دونم طبقاً لما أوردته الوكالة اليهودية، موزعة على النحو التالي:

٤٠٠ ألف دونم في مرج بن عامر والعفولة وغيرهما ممن كانت عائلة سرسق تملكها. ١٦٥ ألف دونم من أراضي سهل الحولة. ٣٢ ألف دونم في وادي الحوارث. ٢٨ ألف دونم في أقضية الناصرة، صفد، عكا، بيسان، جنين وطولكرم.[٢]

إن القول بأن الفلسطينيين باعوا أراضيهم لليهود لم يكن سوى أكذوبة وفرية أشاعها اليهود لكن هذا لا يعني أنه لم تتسرب أي أراض لليهود من بعض الفلسطينيين وغيرهم عبر سماسرة خونة وبعض الإقطاعيين الذين رجعوا إلى بلدانهم بعد بيع الأراضي والمزارع، ولكن ينبغي في سياق الرد على التعميم ووصف الأغلبية بأنها باعت أراضيها لليهود ظلماً وزوراً، وجعلوا بذلك ما كان بحكم النادر تهمة التصقت بكل فلسطيني جيلاً بعد جيل لترسخ في الأذهان أكاذيب اليهود الصهيونيين وأعوانهم بحقهم القانوني في أرض ومقدسات الشعب العربي الفلسطيني، وإشاعة أن أهل فلسطين لم يقاوموا الاحتلال، ولم يقدموا لفلسطين دماءهم وأرواحهم، بل باعوها وخرجوا منها طائعين مختارين!![٣] لقد شارك بعض كبار ملاك الأراضي الفلسطينيين في بيع أراضٍ لليهود بسبب جشعهم وعدم إحساسهم بالمسؤولية الوطنية. ويذكر أن نوعية ملاك الأراضي الفلسطينيين لم تكن تماثل

(١) صالح مسعود بويصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن. بيروت ١٩٦٨. ص ٤٧١-٤٧٨.

(٢) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الأول. القسم الأول. ط٢ بيروت ١٩٧٣ ص ٢٣.

(٣) عيسى القدومي، فلسطين وأكذوبة بيع الأرض. مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية. نيقوسيا/ قبرص ط ١ ٢٠٠٤ ص ٣٩.

نوعية ملاك الأراضي في البلدان العربية أو في مستوى ملكية وغنى أولئك، كمصر وسوريا والعراق.[1] لكن طبقة الملاك الفلسطينيين الذين كانوا يمثلون عائلات فلسطين الكبرى، قد حققت، منذ وقوع فلسطين تحت الاحتلال البريطاني، مكاسب اقتصادية عن طريق ارتفاع أثمان أملاكهم وتحسن أوضاع تجارتها مكنتهم من السيطرة السياسية في المجتمع الفلسطيني.[2] وقد ارتفعت نسبة ما باعوه في الفترة من ١٩٢٠ إلى عام ١٩٣٦ من ٢٠,٨ في المئة إلى ٦٢,٧ في المئة مقارنة بما باعه الفلاحون لهم التي ارتفعت نسبتها في الفترة نفسها من ٣,٨ في المئة إلى ٩,٤ في المئة، مع أن أحوال كبار الملاكين الاقتصادية والاجتماعية كانت أحسن بمئات المرات من أحوال الفلاحين. ومن بين العرب الفلسطينيين الذين باعوا أراضي لليهود نصر الله الخوري من حيفا الذي باع في عام ١٩٢١ الأراضي التي أقيمت عليها مستعمرة ياجور، وفي عام ١٩٢٤ باعت عائلة الشنطي من قلقيلية الأراضي التي تأسست عليها المجدل وباع شيخ عشيرة أبو كشك في عام ١٩٢٥ الأراضي التي أقيمت عليها مستعمرات رامات ها، شارون، راماتان، بني بيراك ومستعمرات أخرى، كما باع عمر البيطار رئيس بلدية يافا وشقيقه عبد الرؤوف قطعة أرض لمستعمرة بني بيراك. وباع صالح حمدان، شيخ قرية أم خالد عام ١٩٢٨ أراضي القرية التي أقيمت عليها بلدة ناتانيا، وفي عام ١٩٣٢ باعت عائلة حنون من طولكرم نحو ١٠ آلاف دونم أقيمت عليها مستعمرة إيفني، يهودا. وباع مصطفى بشناق في العام نفسه بمساعدة عائلة الشنطي أراضي في سهل شارون بنيت عليها مستعمرة كفريونا، وباع إسماعيل الناطور من قلنسوة في عام ١٩٣٣ أراضي أقيمت عليها مستعمرة فاديما، وباع الأخوان الشقيري وعبد الرحمن التاجي الفاروقي ألفي دونم من أراضي قرية زارقونا أقيمت عليها كيبوتزات جيفات برينر، ناعمان وجيبتون. ويتضمن كتاب كوهين الكثير من المزاعم حول بيوع فلسطينيين أراضيهم لليهود الصهيونيين، ولم تثبت صحة تلك المزاعم خصوصاً أن كوهين كان يعمل مع جهاز الشين

---

(١) واصف عبوشي، فلسطين قبل الضياع، م س، ص ١٦٥.

(٢) ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨. دار الطليعة. بيروت. ط ٣ آب/ أغسطس ١٩٧٥ص ٢٤-٢٥.

بيت الاستخباري الصهيوني، ومن بين تلك المزاعم على سبيل المثال ادعاؤه دونما إثبات أن الشيخ أسعد الشقيري باع ٧٠٠ دونم في حيفا. وهذه البيوع حسب وصف هليل كوهين مجرد قائمة جزئية وحسب[١] غير أن موقف الشيخ الشقيري كان واضحاً في الفتوى التي أصدرها بقوله «ولا ريب أن بيع الأراضي، والأملاك لليهود، أشد وقعاً، وأكثر جرماً ممن سجل على نفسه الجنسية الأجنبية التي أفتى فقهاء المغرب، والجزائر، وتونس بأنه لا يجوز دفنه في مقابر المسلمين، عملاً بالآية الكريمة ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾.

وكانت البيوعات تتم من خلال ذوي الجاه والنفوذ دون أن يشعر أحد بها لكثرة الوسطاء والسماسرة والمرابين الذين كانوا يتناقلون الأرض ويلقون بها في أيدي اليهود، وبعد أن تنفضح عمليات السيطرة على الأرض وتسود حالة احتجاج بين الناس ينشط هؤلاء الأخيرون في الترويج ضد المالك الأول لبث الفتنة بين فئات وشرائح المجتمع. وهذا ما حصل لبعض قادة الحركة الوطنية الفلسطينية ممن تتهمهم المؤسسات الصهيونية ببيع أراض لهم لليهود في حين يدعون الوطنية على الرغم من أن الصهيونية عجزت حتى اللحظة عن كشف عقد بيع واحد ولو عن طريق أي من وسطائهم وسماسرتهم.[٢]

وقد بلغت مساحة الأراضي التي اشتراها اليهود الصهيونيون من عرب فلسطين، وبعضها نتيجة قانون نزع الملكية وتنفيذاً لأحكام أصدرتها المحاكم المختصة، أو لظروف اقتصادية بالغة القسوة ٤٠٠ ألف و٢٦١ دونماً من مساحة فلسطين البالغة ٢٧ مليوناً و٢٧ ألفاً و٣٢ دونماً (تبلغ المساحة المائية منها نحو ٧٠٤ آلاف دونم أي ٢ , ٦٪)، ومن تلك المساحة كان ١٢ مليون دونم (٤ , ٤٤٪) من إجمالي مساحة فلسطين) تحت سيطرة الاحتلال البريطاني بوصفها أراضي دولة (أراضٍ أميرية) تم منح معظمها لليهود ومؤسساتهم الصهيونية تنفيذاً للمادة السادسة من صك الانتداب على فلسطين التي تنص على «أن تقوم إدارة فلسطين بتسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية... حشد

---

(١) هليل كوهين. جيش الظل، م س، ص ٥١.

(٢) أكرم حجازي. الجذور الاجتماعية للنكبة: فلسطين ١٨٥٨-١٩٤٨، مدارات للأبحاث والنشر. القاهرة ط١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥. ص ٢٣٨.

اليهود في الأراضي الأميركية والموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية.» وقد نفذت سلطات الاحتلال البريطاني ذلك دون الأخذ في الاعتبار أن المادة السادسة ربطت ذلك «بضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى، فيما كانت مساحة الأراضي المملوكة للعرب تبلغ ٣ ملايين و٦٧٣ ألفاً و٢٣ دونماً بنسبة ٥٩,٥٠٪. وقد بلغت مساحة الأراضي التي اشتراها اليهود حتى عام ١٩٤٥ نحو مليون و٥٨٨ ألفاً و٣٦٥ دونماً من بينها ٦٥٠ ألف دونم حصلوا عليها إبان الحكم العثماني لفلسطين لم تزد نسبتها عن ٤١,٢٪.[١] ويتضح من هذه الأرقام أن بعض الفلاحين الفلسطينيين باعوا–ومعظمهم تحت ظروف قاهرة– أقل من ١ في المئة من مجموع مساحة البلاد البرية.[٢] وكانت سلطات الاحتلال البريطاني قد عملت كل ما في وسعها لإجبار الفلاح الفلسطيني على بيع أرضه... فكانت تدخل بعض الأراضي المجاورة للمدن والمستعمرات اليهودية ضمن تنظيم المدن وبذلك تضاعف الضرائب السنوية عليها لتصبح أضعاف دخلها السنوي، فيضطر صاحبها إلى بيعها، وإلا انتزعت منه حين يعجز عن دفع الضرائب.[٣]

ويقدر سامي هداوي مساحة الأراضي التي باعها فلسطينيون طوال فترة الاحتلال البريطاني بما لا يزيد عن ٤٠٠ ألف دونم رغم تعرضهم لكل صنوف الإغراء والقهر وواقع الاستعمار المباشر بخلاف الملاكين العرب الذين يبدو أنهم باعوا ممتلكاتهم طواعية أو جشعاً.[٤] وحتى الآن لا تتوافر أي معلومات حول هوية الملاكين الفلسطينيين وحجم مبيعاتهم من الأراضي لليهود، إذ إن أحداً لم يذكر أسماء أي منهم سوى المصادر الصهيونية وبعض المصادر الغربية، والأسماء التي وردت في هذا الكتاب هي نقلاً عن كتاب هليل كوهين، وهو أحد المصادر الصهيونية التي تتطلب التدقيق.

وكان سماسرة الأراضي والمرابون يستغلون فترة دفع الضرائب ليقوموا بإقراض

(١) أكرم حجازي. م س، ص ٨٢.

(٢) مصطفى مراد الدباغ، م س، ص ٢٢–٢٣.

(٣) عيسى القدومي، فلسطين وأكذوبة بيع الأرض. م س، ص ٤٩.

(٤) أكرم حجازي، م س، ص ٢١٢ نقلاً عن سامي هداوي، الحصاد المر ص ٨٠.

الفلاحين لتسديد الضرائب الباهظة بفوائد كانت تصل إلى ٥٠ في المئة يجدون أنفسهم فيما بعد غير قادرين على تسديد القروض مما يضطرهم إلى بيع أراضيهم لكبار الملاك من العرب الذين عبرهم تتسرب إلى اليهود، وقد أكد ذلك البريطانيون الرسميون أنفسهم حيث أعلن لويس فرنشي رئيس اللجنة التي عينها المندوب السامي تشانسلور للتحقيق في أحوال فلسطين في عام ١٩٣١ مسؤولية سلطات الاحتلال البريطاني عن حالة الفقر الخطيرة التي وصل إليها الفلاحون الفلسطينيون وقال في تقريره: «يجب على الحكومة المنتدبة أن تعمل بجد في الحال على إيقاف انتقال الأراضي للصهيونية، ففي إنكلترا نفسها سن قانون مماثل لحماية الفلاحين الإنكليز، وإذا كنا نريد أن نحفظ وأن نحمي حقوق الأغنياء وأصحاب النفوذ اليهود، فمن باب أولى يجب علينا حفظ وحماية حقوق الضعفاء والفقراء، وبديهي أن خير ما يمكن به حماية الفلاح العربي هو أن نحفظ له أرضه من الغاصبين. ولقد عرض كثير من الفلاحين الذين يرزحون تحت وطأة المطالبة أراضيهم للبيع رغبة منهم في الخلاص من ربقة هذه الديون.» ولم تكن تلك الديون التي يعنيها فرنشي سوى المبالغ التي اضطرت السياسة البريطانية الفلاح العربي الفلسطيني إلى أن يستدينها في سبيل إصلاح أرضه وزراعتها ثم كسدت محصولاته تحت تأثير اللوائح والقوانين التي وضعتها سلطات الاحتلال البريطاني، فوجد الفلاح نفسه مديناً مطالباً منهار الاقتصاد وواهن القوى.[١] وكانت تلك الأراضي انتقلت بعد ذلك إلى اليهود إما بطريق مباشر أو غير مباشر بواسطة السماسرة العرب الذين تعرض قسم كبير منهم للانتقام الشعبي خلال المرحلة الثانية من الثورة العربية الفلسطينية الكبرى ١٩٣٧-١٩٣٩.[٢] وقد لعب سماسرة الأراضي دوراً مهماً في إقناع المواطنين البسطاء ببيع أراضيهم ليقوموا بعد ذلك بنقل ملكيتها إلى الوكالة اليهودية وغيرها من المؤسسات الصهيونية. وقد استخدم السماسرة والجواسيس عدداً من الحيل الملتوية

(١) صالح بويصير، جهاد شعب فلسطين.... م س، ص ١٦٦ كما أكد ذلك تقارير أخرى بعد ذلك مثل تقرير الخبير البريطاني سمبسون الشهير وتقرير جونسون الذي أبان ظلم سلطات الاحتلال البريطاني للفلاح الفلسطيني الذي أصبح يدفع ٣٣ في المئة ضريبة ثابتة فأوقعه تحت طائلة الديون المرهقة والإفلاس الشنيع بالإضافة إلى حماية الإنتاج اليهودي وفتح السوق لمزاحمة الإنتاج العربي.

(٢) كامل محمود خلة. م س، ص ٧٧٠.

لتنفيذ مهمتهم. وأصبحت كلمة سمسار ذات مدلول سيّئ في القاموس الفلسطيني تصل إلى مستوى الخيانة. وكان من بين من ينددون بشدة بهذا العمل في كثير من الأحيان أكثر الناس ممارسة له. ففي عام ١٩٢٨ وصف أحد الأشخاص المعاصرين المندوبين الذين حضروا المؤتمر الفلسطيني السابع بأنهم مجموعة غريبة جداً تضم عدداً من الجواسيس والسماسرة الذين يبيعون الأراضي لليهود.[١]

اتبع الصهيونيون في الاستيلاء على أراضي الفلاحين أسلوب الشهود الزور لتجنيد العرب المَدينين لليهود (أو المنظمة الزراعية الصهيونية كيه كيه إل) لشراء الأراضي. وتلقى هؤلاء أموالاً من الصهيونيين لشراء قطع الأراضي في المناطق المحظورة، وعقب إتمام إجراءات التسجيل بأسمائهم تتقدم المنظمة الزراعية الصهيونية بتعهداتهم، الكمبيالات، وحينئذ لا تجد المحاكم أمامها خياراً سوى الحكم بتسجيل الأراضي باسم الشركة. وكان درويش الداودي الدجاني (من القدس) أحد شهود الزور الذي امتهن شراء الأراضي مع الصهيوني موشى سميلانسكي في منطقة شمال النقب وغيرها واشترك معه شقيقه الشيخ محمود الدجاني في عام ١٩٤٤في الشهادة الزور لنقل بعض أراضي جبل أبو غنيم إلى الصهيونيين والتي بنيت عليها عقب إقامة السلطة الفلسطينية في منتصف تسعينيات القرن الماضي مستعمر (حارحوما). وفي منطقة طولكرم برز الجاسوس صالح علي قاسم في نهاية العشرينيات ليعمل مع سلامة عبد الرحمن في المجال نفسه الذي يعمل فيه آل الدجاني.[٢]

لقد تمسك الشعب العربي الفلسطيني بأرضه رغم كل الضغوط التي تعرض لها الفلاحون الفلسطينيون، وظروف التجويع التي فرضتها سلطات الاحتلال البريطاني على الفلاحين الفلسطينيين، وفي هذا الصدد تقول ماري روز صايغ: «بالرغم من الجهود والأموال التي وظفتها الوكالة اليهودية والمنظمات المماثلة لشراء الأراضي فإن نسبة الأراضي التي كان يملكها اليهود عام ١٩٢٦ لم يتعد ٤ في المئة من كافة الأراضي بما فيها أراضي الدولة،

---

(١) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث. المكتبة العصرية. صيدا-بيروت. ص ٥٩.

(٢) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص ٢٦١-٢٦٣.

ولم تصل هذه النسبة إلى ٥ في المئة إلا بعد ثماني سنوات أخرى، ومع نهاية العام ١٩٤٧ وهو آخر عام توفرت فيه أرقام رسمية، لم تكن هذه النسبة تجاوزت ٦ في المئة، ومن الواضح أن هذه الأرقام تعكس مدى مقاومة الفلاحين لعمليات بيع الأراضـي.»[١] وتضيف في وصف تعلقهم بأرضهم بأنهم «يحبون أرضهم بطريقة خاصة جداً، فهم يلمسونها ويشمونها ويعرفونها قطعة قطعة وحجراً حجراً.»[٢]

ورداً على أكذوبة بيع الفلسطينيين أراضيهم لليهود والصهيونيين التي راجت بدعاية إعلامية صهيونية موجهة، سرت كالنار في الهشيم وانطلت على الكثيرين في مشارق الأرض ومغاربها، تقول روز ماري صايغ: «لقد آذى التشهير بالفلسطينيين أكثر مما آذاهم الفقر، وأكثر الاتهامات إيلاماً بأنهم باعوا أرضهم، أو أنهم هربوا بجبن، وقد أدى الافتقار إلى تأريخ عربي صحيح لعملية الاقتلاع-التي لم ترو إلا مجزأة حتى الآن- بالجمهور العربي إلى البقاء على جهله بما حدث فعلاً.»[٣]

مفتي فلسطين وقائد الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي الحاج أمين الحسيني أكد أن «المخابرات البريطانية وبالتعاون مع اليهود أنشأوا عدة مراكز دعاية ضد الفلسطينيين/ ومن جملة ما أنشأوه من مراكز الاستخبارات والدعاية في الأقطار العربية، مركزاً للدعاية في القاهرة في شارع قصر النيل.. ووضعوا على رأسه رجلاً من بريطانيا وملأوه بالموظفين والعملاء والجواسيس، وكان من مهام المركز بث الدعاية المعروفة بدعاية الهمس بالإضافة إلى نواحي الدعاية الأخرى.»[٤]

الفتوى في خدمة الثورة

استخدم علماء المسلمين الفتوى لتحريم بيع الأراضي لليهود ومنع سيطرة الصهيونيين

---

(١) روز ماري صايغ، الفلاحون الفلسطينيون، م س، ص ٤٥.

(٢) م ن، ص ١٦.

(٣) م ن، ص ٥.

(٤) محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، الطبعة الثالثة. القاهرة. مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين ١٩٧٥ ص ٥٩.

على مزيد من الأراضي الفلسطينية، كما شارك المسلمين في فتاوى تحريم بيع الأراضي لليهود، الكنائس المسيحية التي حرمت بدورها بيع الأراضي وتخوين من لا يلتزم بالفتوى بوصفه خائن الأمة والوطن والدين. ولعبت دار الإفتاء في القدس برئاسة الحاج أمين الحسيني وبقية مفتيي المدن والأقاليم دوراً رئيساً في ذلك منذ نهاية عام ١٩٢٩ واشتدت الحملة في عام ١٩٣٥ عندما تجاوزت الهجرة اليهودية وبيع الأراضي كل الحدود، حيث أصدر المفتي الحاج أمين الحسيني بدعم من علماء المسلمين في اجتماعهم الأول في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٥ فتوى استتبعت بفتاوى أخرى حرمت بيع الأراضي لليهود ووصفت كل من يبيع أرضه بالمرتد ولا يدفن في مقابر المسلمين.[١] ولم يمض سوى وقت قصير حتى أيد الكهنة المسيحيون رفاقهم المسلمين بإصدار بيان يمنع بيع الأراضي إلى اليهود وجاء في بيانهم «يعتبر كل من يبيع أو يضارب على بيع قطعة من أرض الوطن، كمن يبيع مكان ميلاد يسوع أو مقبرته، وسوف يعتبر هرطقياً وضد مبادئ المسيحية، وعلى جميع المؤمنين لعنه وحرمانه.»[٢]

غير أن هذا لم يمنع سماسرة وبياعي الأراضي من مواصلة العمل الأمر الذي اعتبر رفضاً من هؤلاء الالتزام بقرارات القوى الوطنية والدينية التي صعدت من حدة ردها على المنحرفين بياعي الأراضي. في طولكرم برزت عائلة عبد الرحمن الحاج إبراهيم رئيس بلدية طولكرم وكامل وشريف الشنطي من قلقيلية، حيث عملت العائلتان، رغم المخاطر في المتاجرة بالأراضي منذ اليوم الأول لاحتلال بريطانيا فلسطين وحتى تأسيس الكيان الصهيوني. وكان باستطاعة عبد الرحمن الحاج إبراهيم بصفته رئيساً للبلدية إنجاز الكثير للصهيونيين إذ باع حيازته الخاصة من الأراضي وأقنع آخرين بالبيع وما لبث أن لحقه في تجارة الأراضي ولداه سليم وسلامة ثم انضم إليهم صهره علي القاسم. (يعود إلى عائلة الحاج ابراهيم الفضل في شراء الأراضي التي أقيمت عليها معظم المستعمرات اليهودية منذ عام ١٩٣٠ فصاعداً). وكان ابنه سليم نشطاً في الحركة الوطنية (اللجنة العربية العليا)،

(١) ديفيد هيرست، البندقية وغصن الزيتون. م س، ص ٢٣٥.

(٢) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص ٧٤.

وحين أدرك أن المتاجرة بالأراضي لا تتسق مع النشاط الوطني قرر التخلي عن تجارة الأراضي وانضم إلى الحملة القومية المناهضة لبيع الأراضي لليهود. كما تنافس في منطقة طولكرم على بيع الأراضي عائلتا حنون والجيوسي،[١] كما استمر شريف الشنطي في العمل في شراء أراض عن طريق الاحتيال، وبيع مساحة كبيرة من الأراضي في منطقة طولكرم بين عامي١٩٤٢-١٩٤٤، كما اشترى جزءاً من مقبرة يافا بالاحتيال وسلمها إلى سلطات الاحتلال البريطاني التي بدورها وضعتها تحت تصرف شركة هيلتون الفندقية لتقيم فنقدها على تلك الأرض. وذكر أن الشنطي قتل عام ١٩٦١ ولم يتم الكشف عن هوية قاتله.[٢] كما برز من بياعي الأراضي عبد الفتاح درويش من زعماء ناحية بني حسن في المالحة الذي قام بشراء مئات الدونمات من قرية صوبا غربي القدس بنية بيعها إلى اليهود، وسارع الشيخ رشيد العلمي فور علمه إلى وصفه بخائن الأمة والوطن داعياً القرويين الذين باعوه أراضيهم دون علمهم بنيته إلى إلغاء الصفقة فسارعوا إلى طاعته. وألغيت صفقة البيع[٣] وبعد ست سنوات من القطيعة مع الحاج أمين الحسيني بشأن عدم تعيين أي من عائلة درويش في مجلس إدارة صندوق مساعدة عائلات الجرحى الفلسطينيين التابع للمجلس الإسلامي الأعلى (١٩٢٩)، عاد الوئام إلى العلاقة مع الحاج أمين الحسيني (١٩٣٦) وقام عبد الفتاح درويش ببيع أراض إلى الحاج أمين كان يعتزم بيعها إلى اليهود.[٤]وفي غزة عرف من بائعي الأراضي إلى اليهود أفراد من عائلة الشوا التي كان أحد أبنائها وهو رشاد الشوا رئيساً لبلدية غزة.[٥]

ترافق هذا التصعيد مع تصعيد آخر في العمل ضد المخبرين والجواسيس العرب الذين

---

(١) هليل كوهين، م ن، ص ٩٨- ٩٩.

(٢) أنور حامد، يافا تعد قهوة الصباح. ص ٦١.

(٣) هليل كوهين، جيش الظل، م س. ص ٧٣.

(4) Hillel Cohen, *Army Of Shadows: Palestinian collaboration with Zionism< 1917-1948* translated by Haim Watzman, University of California Press 2008 P 79-80.

(٥) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص ٣٣٩.

يعملون لمصلحة الصهيونيين والاحتلال البريطاني وصلت إلى حد إعدامهم ونشر أخبار الإعدام لردع الباقين. إذ لجأ الوطنيون الفلسطينيون وأنصار المفتي الحسيني إلى التهديد باستخدام العنف والقتل لكل من لا يرتدع عن بيع الأراضي أو موالاة الصهيونيين أو المشاركة في انتخابات ضد الحسيني وأنصاره وخصوصاً آل النشاشيبي. قتل بالقرب من بوابة يافا في القدس، موسى هديب أحد شيوخ الدوايمة/ منطقة الخليل، رئيس حزب الزراع، والاتحاد الإسلامي الوطني في ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٩ لتعاونه مع الاحتلال والصهيونيين وبيع الأراضي لهم، ومناهضته للمفتي الحاج أمين الحسيني. وقد اعتبر ذلك أول قتل سياسي. وكان سبق تحذيره بالتوقف عن تلك النشاطات الموالية للصهيونيين والاحتلال البريطاني، إلا أنه لم يرتدع[١] كما جرى قتل السمسار صالح عيسى حمدان من قرية لفتا غرب القدس في شتاء ١٩٣٤، وكانت لفتا قد شهدت ارتفاعاً في بيوع الأراضي لليهود.[٢]

وبموجب قانون انتقال الأراضي المعدل لعام ١٩٢١ أجازت حكومة الاحتلال البريطاني لنفسها منح شركة الكهرباء الصهيونية (شركة روتنبرغ) مساحة ١٨ ألف دونم مجاناً وشركة البوتاس الصهيونية مساحة ٧٥ ألف دونم كما باعتها اسميا مساحة ٦٤ ألف دونم.[٣] كما قام المندوب السامي البريطاني آرثر غرنفيل واكهوب (وهو جنرال كان يتولى قيادة القوات البريطانية في إيرلندا وعين مندوباً سامياً في١٣ تموز/ يوليو١٩٣١) بنقل امتياز الحولة من أصحابه العرب (أسرتا بيهم وسرسق الذين منحوا الامتياز من قبل الدولة العثمانية في عام ١٩١٤) إلى مجموعة يهودية، ويعطي هذا الامتياز لأصحابه الحق بنحو ٢٠٠ ألف هكتار من أراضي المستنقعات شريطة تجفيفها بهدف استصلاحها. وفي الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٤ تمكن الصهيونيون من شراء الامتياز من سليم سلام، المفوض العام للشركة السورية العثمانية الزراعية بمبلغ ١٩٢ ألف جنيه استرليني.[٤] وقد

(١) هليل كوهين، م س، ص ٨٦.
(٢) م ن،ص ٩١.
(٣) علي أكرم مهاني، م س، ص ١٥١.
(٤) م ن، ص ٢٠٧.

أثار نقل هذا الامتياز لليهود مثل امتياز روتنبرغ وغيره من الامتيازات فزع عرب فلسطين من أن ذلك يصب في عملية استئصالهم من وطنهم وأن الاستعمار اليهودي لم يعد ليعتبر حالة تحديث بسيطة، بل حالة اغتصاب الحقوق التي ستؤدي إلى الرحيل التام للعرب وإقامة دولة يهودية.[١]

بعد ١٨ عاماً من عمر الاحتلال البريطاني المكروه والمرفوض منذ البداية فقد أصبح لا يطاق من حيث استهانته بالمصالح العربية، إذ بلغت الهجرة اليهودية التي شرعتها سلطة الاحتلال، إلى جانب الهجرة السرية رقماً قياسياً أي ٦١٨٤٤ صفقة في عام ١٩٣٤، فيما أخذ عدد الفلاحين الذين يفقدون موارد رزقهم يزيد بشكل مطرد، وقدر في عام ١٩٣١ أن ثلاثين ألف أسرة من الفلاحين العرب الفلسطينيين أي ٧٢ في المئة من أهالي الريف أصبحوا بلا أرض. وفي عام ١٩٣٦ أصبحت مشكلة الفلاحين العرب الفلسطينيين مشكلة وطنية، وكان لها أثر كبير في احتدام النضال الوطني من أجل الاستقلال. ولم يكن أمام الفلاحين المرحلين وغير القادرين على حيازة أرض في الريف إلا خيار التوافد إلى المدن الساحلية مثل حيفا ويافا وحتى غزة التي كانت تتوسع بسرعة، طلباً للعمل، لتنشأ بذلك ظاهرة «بلترة الفلاحين» المعدمين الذين تدفقوا بأعداد كبيرة إلى المدن بحثاً عن فرصة عمل وتحولوا إلى بروليتاريا ضخمة ما زالت تشكل الفئة الكبرى من المجتمع الفلسطيني حتى هذه الأيام.[٢] وقد تجمع الفلاحون في أكواخ الأحياء الفقيرة المتحلقة حول المدن وعاشوا في ظروف كئيبة ومزرية، وقد انتهى الأمر بكثير منهم أن أصبحوا عمالاً يشتغلون في ظروف بائسة في بناء منازل للمهاجرين المستعمرين اليهود الذين كانوا يكرهونهم ويخشونهم.[٣] (تكرر هذا الوضع في مساهمة العمال الفلسطينيين في بناء المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧).

وفي ظروف هذه المزاحمة اليهودية الشديدة، صارت تبرز مؤشرات عديدة تنبئ بتنامي

(١) واصف عبوشي، فلسطين قبل الضياع. م س. ص ١٣٦.

(٢) أكرم حجازي، الجذور الاجتماعية للنكبة. م س، ص ٢٠٣.

(٣) ديفيد هيرست، البندقية وغصن الزيتون، م س، ص ٢٣١.

المشاعر الثورية لدى الشعب العربي الفلسطيني وتزايد عدائه للاستعمار البريطاني، بكل مضامينه (بما فيها الاستعمار اليهودي) الذي صار يُنظر إليه بوصفه مسؤولاً عن تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين وتسهيل انتقال الأراضي إلى أيديهم. فقد تصاعد نضال العمال العرب وتوسع حجم تنظيماتهم النقابية، وتشكّلت حاميات عمالية لمجابهة سياسة الهستدروت الرامية إلى طرد العمال العرب من أماكن عملهم، كما اندلعت العديد من المعارك الدموية بين الفلاحين المعدمين ورجال الشرطة والمستعمرين اليهود، وارتقت أشكال تنظيم الحركة الوطنية بظهور كتل سياسية، تقودها عناصر ثورية شابة، في المدن الرئيسة، وراحت تنتشر بعض فرق الأنصار المسلحة في الجبال، ومن أبرزها الفرقة التي شكّلها الشيخ عز الدين القسّام، الذي كان لاستشهاده، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥، في إحدى المواجهات مع القوات البريطانية أثر عميق في فلسطين كلها، وساهم في التحفيز على الثورة، لا سيما وأن الكثيرين من أتباعه كانوا لا يزالون مستعدين لحمل السلاح لمقاومة مشروع الوطن القومي اليهودي والاحتلال البريطاني في أول فرصة تسنح لهم.

ويبدو أن سلطات الاحتلال البريطانية صارت تدرك أن أجواء البلاد المشحونة باتت تهدد بالانفجار، الأمر الذي حدا بالمندوب السامي واكهوب، في الثاني من نيسان/ إبريل ١٩٣٦، إلى استدعاء زعماء الأحزاب العربية ليبلغهم أن وزير المستعمرات قد وجّه الدعوات إلى الأحزاب العربية الخمسة لإرسال وفد إلى لندن لطرح وجهات نظرها أمامه؛ وبعد مداولات قصيرة وافق الزعماء العرب على قبول دعوة الوزير البريطاني، لكن الخلافات التي برزت حول عضوية الوفد جاءت لتؤخر سفر الزعماء العرب، ريثما يتوصلون إلى اتفاق بشأن هذا الموضوع، ولكن تطور الأحداث كان مفاجأة لهم.[1]

(١) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث. م س، ص ٢٦١-٢٦٢.

الفصل الثالث

مرحلتا الثورة والتآمر ضدها

اللجنة العربية العليا في الميدان
تآمر أنظمة التبعية العربية لبريطانيا لوقف الإضراب العام
لجنة بيل تقترح تقسيم فلسطين
المرحلة الثانية للثورة الكبرى

مرحلتا الثورة والتآمر ضدها

الحق كالزيت يطفو على الدوام

حكمة هندية

كان التوتر بين العرب الفلسطينيين واليهود المستعمرين يزداد حدة باطراد منذ خريف ١٩٣٥، وذلك نتيجة اعتراض الصهيونيين على إنشاء مؤسسات للحكم الذاتي فضلاً عن استمرار الهجرة اليهودية وبيع وتسليم الأراضي على نطاق واسع، وفي شباط/ فبراير ١٩٣٦ تعاقدت سلطات الاحتلال البريطاني مع مقاول يهودي على بناء ثلاث مدارس في يافا، لكنه رفض تشغيل عربي واحد، لتنطلق حامية من العمال العرب لتطويق موقع تلك المدارس المزمع بناؤها ومنع العمال اليهود من الوصول إليه، فكان ذلك بمثابة الشرارة الأولى لانفجار الثورة التي كان لا بد من حدوثها، إذ كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، ولتعلن تفجر الثورة العربية الفلسطينية الكبرى بصورة عفوية. ففي الخامس عشر من نيسان/ إبريل ١٩٣٦، قامت إحدى فرق الأنصار بنصب كمين عند أحد المنعطفات على الطريق بين نابلس وطولكرم، وأوقفت قسراً رتلاً من السيارات، وطلبت من ركابها تسليمها أموالهم ومجوهراتهم. وأثناء عملية المصادرة، قتل يهوديان وأصيب يهودي ثالث بجروح خطيرة توفي في إثرها في اليوم التالي. وفي الليلة التالية، قامت عناصر صهيونية بقتل عاملين عربيين يعملان في بيارة بالقرب من مدينة يافا. وفي التاسع عشر من نيسان/ إبريل ١٩٣٦، وعلى أثر انتشار إشاعة عن مقتل أربعة من العرب، بينهم امرأة، ثارت جماهير العرب في

مدينة يافا، وأغلق التجار حوانيتهم، ودارت صدامات على حدود مدينتي يافا وتل أبيب، سقط خلالها عدد من الجرحى من الجانبين. وفي العشرين من نيسان/ إبريل ١٩٣٦ تشكّلت لجنة قومية في نابلس وقررت إعلان الإضراب العام في البلاد، ثم راحت تظهر، في اليوم التالي، لجان قومية مماثلة في كل من حيفا ويافا وغزة ثم في القدس وبقية المدن الفلسطينية. كما تشكّلت بعض اللجان المتخصصة كلجان الإسعاف ولجان مساعدة المنكوبين ولجان مقاطعة البضائع اليهودية[١].

ويبدو أن فكرة إعلان إضراب عام طويل الأمد في فلسطين تأثرت بإضراب مماثل نفذته الحركة الوطنية في سوريا مدة خمسين يوماً ضد الاحتلال الفرنسي منذ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦، ما حمل السلطات الفرنسية على التفاوض معها، وهو ما قدره بعض قادة العمل الوطني الفلسطيني، بأن إضراباً في فلسطين على غرار إضراب سوريا ربما يحمل سلطات الاحتلال البريطاني على التفاوض مع الحركة الوطنية الفلسطينية ويستجيب لمطالبها.[٢]

وتخوفاً من انتقال قيادة الحركة إلى أيدي القيادات المحلية الميدانية، سارعت الأحزاب العربية الستة (حزب مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني بزعامة يعقوب الغصين، حزب الكتلة الوطنية بزعامة عبد اللطيف صلاح، حزب الإصلاح بزعامة حسين فخري الخالدي، حزب الاستقلال، الحزب العربي، وحزب الدفاع الوطني) إلى التجاوب مع هذه الحركة، وظهرت تباينات في مستوى التجاوب، ففي حين حرص الحزب العربي (حزب المفتي الحاج محمد أمين الحسيني) على أن لا يفقد زمام المبادرة كما فعل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥ (حركة القسام) فقد سارع إلى إعلان تأييده للإضراب العام اعتباراً من الحادي والعشرين من نيسان/ إبريل ١٩٣٦، وأظهر المعتدلون ممثلين في حزب الدفاع الوطني بزعامة راغب النشاشيبي وفئات التجار الذين هم أشد الفئات تعرضاً للخسارة ميلاً لتحديد مدة معينة للإضراب وإن كانوا يعترفون بضرورة القيام ببعض المبادرات الوطنية

---

(١) عبد الوهاب الكيالي، م س. ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٢) الثورة العربية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦-١٩٣٩ (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- الكويت، جامعة الكويت، ١٩٨٩. ص ١٠.

القوية. ودعا المندوب السامي البريطاني في فلسطين، واكهوب زعماء الأحزاب العربية إلى إرسال وفد منهم إلى لندن، لكن قبول ذلك في تلك الظروف دون اتفاق على النقاط التي سيتم بحثها أو دون إيقاف موقت للهجرة اليهودية كان مسألة متعذرة بالنسبة لزعماء فلسطين، وإلا فقدوا ما كان بقي لهم في نفوس الجماهير. وحرصاً على مسايرة الاتجاه الشعبي اجتمع زعماء الأحزاب العربية يوم ٢٢ نيسان/ إبريل ١٩٣٦ في مكتب حزب الدفاع للبحث في الحالة الحاضرة وإرسال الوفد إلى لندن، واحتشد في فناء المبنى أثناء الاجتماع عدد كبير من التجار وأعضاء النوادي وطلبة كلية الروضة ووضعوا كتاباً قدموه لزعماء الأحزاب طالبوهم باستمرار الإضراب إلى أن تقرر سلطات الاحتلال وقف الهجرة وبيوع الأراضي على أن لا يتقرر إرسال وفد إلى لندن قبل الاستجابة لهذين المطلبين. وقد تبنى زعماء الأحزاب المجتمعون على ذلك في بيان صدر عقب الاجتماع، ومع أن راغب النشاشيبي كان أحد الموقعين على البيان لكنه لم يكن متحمساً له، وإن لم يكن قادراً على معارضته بسبب التأييد الشعبي الكبير للقرار. ومع أن زعماء الأحزاب كانوا يأملون أن يكون الإضراب موقتاً ويستمر أياماً أو أسابيع، لكن هذه القرارات كانت محل رضاء الشعب العربي والصحف العربية في فلسطين على اختلاف اتجاهاتها والتي طالبت بعد وقوع أحداث يافا بإلغاء سفر الوفد وتحويل وجهة العمل من تلبية دعوة وزير المستعمرات البريطاني إلى دعم الإضراب وتقويته.(١)

يذكر أنه حتى منتصف عقد الثلاثينيات من القرن العشرين أي إلى ما قبل اندلاع ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩، كانت مواقف النخبة القيادية الفلسطينية (سواء المجلسيون (أنصار المفتي الحاج أمين الحسيني) أو المعارضة (جماعة النشاشيبي) تتسم بمهادنة الاحتلال البريطاني، وكانت تربطهم دون استثناء علاقات طيبة نسبياً مع مسؤولي الاحتلال البريطاني، وتشير أعمالهم أنهم ولفترة تزيد عن عقد كانوا يعتقدون ببساطة أنهم إذا واصلوا التفاوض مع المسؤولين البريطانيين مقروناً بضغط خفيف فسوف يتمكنون في النهاية من حمل البريطانيين

(١) عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٨٠ ص ٤١-٤٢.

على تغيير سياستهم وتسليم مقاليد السلطة إلى الحكام «الطبيعيين» في البلد أي هم شخصياً. إذ كانوا يعتقدون أنهم الورثة الشرعيون للحكم العثماني.[١]

اللجنة العربية العليا في الميدان

ونتيجة لاستمرار الضغط الشعبي اجتمع قادة الأحزاب العربية في القدس يوم ٢٥ نيسان/ إبريل، وأعلنوا تشكيل اللجنة العربية العليا برئاسة المفتي محمد أمين الحسيني، للإشراف على الحركة الوطنية، وتألفت اللجنة من زعماء الأحزاب (جمال الحسيني، راغب النشاشيبي، حسين الخالدي، عبد اللطيف صلاح، يعقوب الغصين من حركة الشبيبة، واثنين يمثلان مسيحيي فلسطين هما الفرد روك من الحسينيين ويعقوب فراج عن النشاشيبيين) وعوني عبد الهادي سكرتير عام، وأحمد حلمي عبد الباقي أميناً للصندوق، وكلاهما ينتميان إلى حزب الاستقلال). ودعت اللجنة إلى «مواصلة الإضراب العام إلى أن تغيّر الحكومة البريطانية سياستها الحاضرة تغييراً جوهرياً»، وتستجيب لمطالب الحركة الوطنية العربية المتمثّلة في: وقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً؛ ومنع انتقال الأراضي إلى اليهود؛ وتشكيل حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي. وهذا ما كانوا أكدوا عليه في ردهم للمندوب السامي واكهوب.[٢]

وأرسل الحاج أمين غداة تشكيل اللجنة العربية العليا إلى واكهوب بيان اللجنة مصحوباً برسالة طويلة يشرح فيها موقفه: إن اليهود يريدون جعل فلسطين وطناً لجميع اليهود في العالم، والبريطانيون يساعدونهم في ذلك. والمسألة مسألة معركة من أجل بقاء عرب فلسطين، وأعمال العنف تدعو إلى الأسف وهو واثق بقدرة وايكهوب على فهم الوضع وعلى التوصل إلى تغيير أساسي للسياسة البريطانية.[٣]

ودعت اللجنة فيما بعد في بيان آخر، عرب فلسطين إلى وقف أعمالهم وتجارتهم

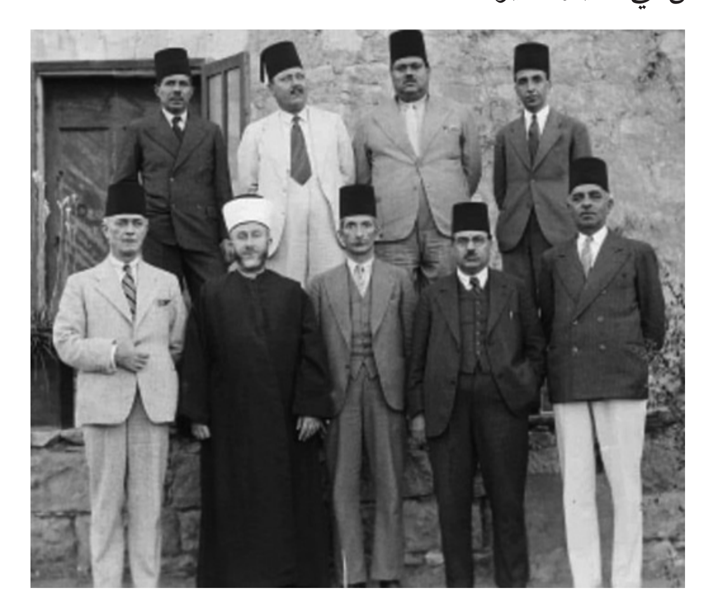
---

(١) رشيد الخالدي، القفص الحديدي، م س، ص ١٠٦.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، م س. ص ٢٦٣-٢٦٤.

(٣) هنري لورنس، مسألة فلسطين في الكارثة الأوروبية، الكتاب الرابع ١٩٣٢-١٩٤٧ ترجمة بشير السباعي، المركز القومي للترجمة، القاهرة ط ٢ ٢٠٠٩ ص ١٠٤.

والاقتصار على لقمة الخبز ليضمنوا بقاء بلادهم. وكان واضحاً في البيان ما تعتقده اللجنة من أن الإضراب سيقصم ظهور الأعداء ويحفظ البلاد المقدسة من الضياع. ورحب الشعب العربي في فلسطين بتشكيل اللجنة إلى الحد الذي كان يود أن تعلن اللجنة العصيان المدني والامتناع عن دفع الضرائب ومقاطعة الحكومة بشكل تام حتى تنال البلاد حريتها واستقلالها، فالشعب كان أكثر اندفاعاً وحماسة من اللجنة حتى يمكن القول إن اللجنة كانت مقودة أكثر منها قائدة، ومع ذلك فإن اندماج رؤساء الأحزاب العربية في اللجنة جعل لها مركزاً قوياً في نظر الجماهير.[١] وفي مجمل فلسطين كانت اللجان القومية تسيطر على النشاطات المدنية، فتكفل مد سكان المدن المضربين بالسلع التموينية ودفع مخصصات للعمال المضربين وجمع أموال تتماشى مع تلبية هذه الاحتياجات. وعلى المستوى الوطني تتحد في مؤتمر ينعقد في القدس في ٦ أيار/ مايو ١٩٣٦.[٢]



أعضاء اللجنة العربية العليا، ١٩٣٦. الصف الأمامي من اليسار: راغب النشاشيبي، أمين الحسيني، أحمد حلمي باشا، عبد اللطيف صلاح. وفي الصف الخلفي: جمال الحسيني، يعقوب الغصين، حسين الخالدي، عوني عبد الهادي

(١) عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية. م س، ص ٤٣.

(٢) هنري لورنس، مسألة فلسطين في الكارثة الأوروبية.. م س، ص ١٠٦.

وفي ١٤ أيار/ مايو ١٩٣٦، وأمام استمرار تعنت الحكومة البريطانية، ورفضها وقف الهجرة اليهودية دعت اللجنة العربية العليا الشعب إلى البدء بتنفيذ قرار الامتناع عن دفع الضرائب ابتداءً من ١٥ أيار/ مايو، واعتبر ذلك بمثابة إعلان للعصيان المدني، وكان ذلك اليوم مشهوداً في التاريخ الفلسطيني، حيث انفجرت تظاهرات كبيرة في ذلك اليوم في جميع المدن الفلسطينية، وشدد راغب النشاشيبي على أن الزعماء ليسوا من يوجهون الشعب بل الشعب هو الذي يوجه الزعماء.[١] وتطورت الأمور إلى الاحتكاك بقوات شرطة الاحتلال وإلقاء القنابل على دوائر حكومة الاحتلال. وقد رد المندوب السامي واكهوب يوم ١٨ أيار/ مايو بالموافقة على ٤٥٠٠ تصريح للهجرة اليهودية، وعلى افتتاح ميناء تل أبيب، ليحل محل ميناء يافا، في اليوم التالي، وقد تبين بعد فترة قصيرة من فك الإضراب وعودة الناس إلى أعمالهم أن من كان وراء دعوة والتخطيط لإضراب عمال ميناء يافا رغم تحذير عمال ميناء حيفا بعدم الإضراب، هو فخري النشاشيبي الذي رضي أن يكون أداة صهيونية والأموال التي قدمها لرؤساء بحرية الميناء كانت أموالاً صهيونية واللعبة كانت صهيونية القصد منها تحطيم ميناء يافا و«أشاوسها» وهو النعت الذي أطلقه فخري على رؤساء وعمال الميناء بعد أن أعلنوا المشاركة في الإضراب، ومنذ ذلك التاريخ مات الميناء ومات البحارة فيه حيث أصبح ميناء تل أبيب المينا الوحيدة الذي يستقبل ويودع البواخر الحاملة للبضائع من جميع الأقطار المتعاملة مع تجار فلسطين. بعد فوات الأوان عرف العرب أن إضراب أشاوس فخري كان مكيدة صهيونية مدروسة نفذها الصهيونيون في الوقت المناسب وبمساعدة الخائن فخري النشاشيبي الذي تسلم الأجر المتفق عليه قبل وبعد قرار الإضراب.[٢]

وتسببت هاتان الخطوتان بإعطاء الإشارة لانطلاق عمليات فرق الأنصار المسلحة في الجبال والأرياف، وتحوّل الاضطرابات إلى ثورة صريحة ضد الحكم البريطاني[٣]. وكانت اللجنة العربية العليا بوصفها قيادة الحركة الوطنية حينذاك قد اضطرت لمسايرة

---

(١) هنري لويس، م س، ص ١٠٧.

(٢) أمين القاسم، مذكرات الأيام الفلسطينية، موقع الحوار المتمدن ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٢.

(٣) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني. م س، ص ٦٢٣.

الحركة الشعبية التي أعلنت رفضها المساومة على مطلبها الرئيس بوقف الهجرة اليهودية تماماً وعلى الفور لقاء تعيين لجنة ملكية لبحث الوضع في فلسطين. وكانت قيادة اللجنة العربية العليا حريصة في الوقت نفسه على استمرار الوسائل السلمية وتجنب أعمال العنف (وهو ما يدعو إليه محمود عباس راهناً)، وأصدرت بياناً في ١٩ أيار/ مايو ١٩٣٦ عقب لقائها واكهوب طلبت فيه من الشعب العربي الفلسطيني «أن يستمر على الإضراب بالوسائل السلمية متجنباً العنف صابراً على الأذى والخسائر المادية إلى أن يحق الله الحق ويزهق الباطل» وأشار البيان بشكل خفي إلى أن العنف لن يحقق نتيجة مع بريطانيا وإلى أن اللجنة أخطرت المندوب السامي أن الشعب قام بإضرابه السلمي برضى من نفسه وأن ليس للزعماء العرب أي تأثير مباشر في ذلك» وقد بدا ذلك وكأنه إبراء لذمتها مما يمكن أن تتطور إليه الأمور.[١] وكان منطقياً أن يتحول الإضراب والعصيان المدني وتطور الأحداث وتلاحقها إلى ثورة شعبية مسلحة وبدأت شرارتها من طولكرم لتمتد على الفور إلى نابلس وجنين ويافا.

وكان لتصعيد الكفاح المسلح أثره في زيادة الضغط على الهيئات العربية التي لم تكن حتى ذلك الحين قد انضمت إلى الإضراب مثل البلديات وموظفي الحكومة وعمال مرفأ حيفا العرب الذين تعرضوا لتهديد سلطات الاحتلال بفقدان وظائفهم بشكل تام إذا انضموا إلى الإضراب، فقد كان عمال المرفأ يتألفون من عناصر عربية ويهودية على السواء وبالتالي كان من السهل أن يستعاض عن العمال العرب بعمال يهود بحيث يستمر ذلك بصورة دائمة. وفي قطاع عمال البلديات فقد كان نتيجة اجتماع رؤساء البلديات الذي جرى تحت الضغط الشديد أن التزم بالإضراب نصفهم. وفيما يتعلق بدعوة موظفي الحكومة إلى الإضراب فلم يلق ذلك نجاحاً، ولو تحقق ذلك لأفضى إلى شل الإدارة الحكومية العامة. وقد ألقيت مسؤولية الفشل على عاتق رجال اللجنة العربية العليا الذين لم يصلوا إلى هذا المستوى من الروح النضالية.[٢] وتقرر حكومة الاحتلال البريطاني في فلسطين إضفاء الشرعية على

---

(١) عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية من ثورة ١٩٣٦..، م س. ص ٤٧-٤٨.

(٢) عبد الوهاب الكيالي م س، ص ٢٦٨-٢٦٩.

تسليح المستعمرات اليهودية وتعيين «رجال شرطة خصوصيين» يهود لحمايتها، ويجري فرض رقابة جد قاسية على الصحافة وعلى جميع الاتصالات بالخارج.[١]

وتعاون ضباط عرب يعملون في قوة البوليس وخصوصاً الضابطين حليم بسطة وأحمد نايف مع الاحتلال البريطاني للحيلولة دون إضراب عمال ميناء حيفا. في ١٥ نيسان/ إبريل ١٩٣٧ جرى قتل (إعدام) حليم بسطة، وقد استقدمه الإنكليز من مصر وتفانى في خدمتهم وترقى في المراتب الإدارية حتى وصل إلى منصب مساعد مدير البوليس في حيفا، وكلف باقتفاء أثر القساميين ومراقبتهم، وتولى بنفسه التحقيق مع الذين يتم اعتقالهم في سجن الناصرة، ونظراً إلى مهماته وخدماته للبريطانيين واليهود قدموا له بيارة كانت تدر عليه سنوياً نحو ألف جنيه ورصيداً بنكياً بثلاثين ألف جنيه، واتهمت سلطات الاحتلال البريطاني ثلاثة عرب مسلحين بمسدسات وعرضت مكافأة لمن يرشد عنهم ولكن لم يتم القبض عليهم. وكان الأطفال العرب ينشدون بعد مقتل بسطة «حليم بسطة مات وفي عينه ست رصاصات»).[٢] كما سبق للثوار في ٢ آب/ أغسطس ١٩٣٦ تنفيذ حكم الشعب في الضابط في شرطة الاحتلال أحمد النايف من قبلان/ قضاء نابلس، لدوره قبل أقل من سنة في ملاحقة الشهيد القسام. ورفض أبناء حيفا الصلاة على جثمانه ودفنه في المقبرة. وقد صلى عليه أحد رجال الشرطة، وهو مسجى داخل المقبرة. وبعد أيام من اغتيال هذا المخلوق المؤذي تبين أن الرجال الذين أدخلهم المعتقلات يزيد عددهم على الثمانين معتقلاً، والذين أدخلهم السجون بتهم ملفقة أكثر بكثير من المعتقلين باسم قانون منع الجرائم الذي جاءت به حكومة الانتداب والذي ذاق مرارته العرب فقط ولم يطبق في الأوساط الصهيونية، لأن المندوب السامي البريطاني جاء به لحماية الصهيونيين وحماية وعد بلفور.[٣] كما برز من بين من عاون سلطات الاحتلال ضد وطنهم وشعبه، إلياس الديك من الناصرة الذي كان ضابط

(١) هنري لويس، مسألة فلسطين... م س، ص ١٠٩.

(٢) كامل محمود خلة م س، ص ٦٧٠.

(٣) أمين القاسم، مذكرات، الأيام الفلسطينية م س.

مباحث في شرطة الاحتلال في مدينة جنين، وكان مشرفاً على تجنيد العملاء والجواسيس لمصلحة الاحتلال إلى أن تم إعدامه على يد الثوار.[١]

ويصف أحد الثوار المرارة التي كانوا يلاقونها على يد جواسيس وعملاء الاحتلال البريطاني بالقول «يصطدم من يقود في عالمنا العربي حركة وطنية أو قومية بأناس لا يتركونه يجاهد العدو. فهم كالذئاب تتربص به، وتأتيه لتطلع على أسراره لنقلها لعدوه، فيصبح عبؤه في هذه الحالة مزدوجاً، وقتاله على جبهتين، وكثيراً ما يكون عبء الداخل أثقل وأمر. إن حركتنا لم تعمر لأن الجواسيس جمدوها في مهدها، قبل أن تشب عن الطوق. ويعرف الناس حقيقتها. لقد كنا نشعر أن الجواسيس من حولنا، وهؤلاء لم يكونوا من العمال، ولا من الكادحين، لقد كانوا كلهم من الوجهاء ومن ذوي الاتصالات مع الإنكليز أو عملاء لهم... لقد عملنا بعرق جبيننا، فاشترينا البنادق والعتاد بعد أن بعنا نصف أثاثنا، وكنا نحرم قتل أحد سوى الإنكليز، حتى الجواسيس كنا نرفض قتلهم، ومع ذلك كانوا يتربصون بنا ويسلموننا لأعدائنا. إن هؤلاء لا يستحقون شفقة ولا رحمة.»[٢]وقتل العديد ممن كانوا يعملون مخبرين لدى سلطات الاحتلال البريطاني والمخاتير الذين رفضوا الاستقالة من مناصبهم تنفيذاً لقرار الثورة وكان من بينهم محمد الشيخ يونس مختار قرية طيرة حيفا. لكن العديد من الاغتيالات لم يكن سببها التورط في الخيانة المباشرة ولكن بسبب معارضتها لأسباب سياسية للحاج أمين الحسيني.[٣]

وفي الأيام القليلة التي توقف فيها العمال العرب عن العمل في الميناء فقد تم الاستعاضة عن المضربين بعمال يهود ومصريين وحوارنة. كما عارض كثيرون من تجار حيفا الكبار سياسة اللجنة العربية العليا بقوة، وعلى سبيل المثال لم يوافق رئيس بلدية حيفا حسن شكري على مساندة اللجنة القومية في حيفا واستمر علناً في علاقته بالحكومة واليشوف

---

(١) هليل كوهين، العرب الصالحون، ترجمة وتحقيق عصام زكي عراف. المطبعة العربية الحديثة. القدس ص ٩٥.

(٢) حسني أدهم جرار، الشيخ عز الدين القسام قائد حركة وشهيد قضية ١٩٨٢-١٩٣٥. دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان ١٩٨٩ ص ١٧٦-١٧٧.

(٣) هليل كوهين، جيش الظل م س، ص ١٤٦، ١٤٨.

(التجمع الاستعماري اليهودي في فلسطين قبل إقامة الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨) وقد تعرض شكري لمحاولات هجوم عديدة وكان الصبية يهتفون ضده «حسن شكري يا ديوس باع الوطن بالفلوس» وفي ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٣٦ اضطر حسن شكري إلى الهرب إلى لبنان وبقي على موقفه اللاوطني.[١] وقد كانت مسألة بيع الأراضي لليهود تعتبر في مستوى الخيانة الوطنية وقد جرى إصدار الفتاوى بتحريمها وجرى تكثيف الحملات ضد تلك الظاهرة باعتبار أن بيع الأرض لليهود يعادل قتل النفس وتوجه مفتي نابلس وقاضيها من قرية إلى أخرى للوعظ بأن من يقتل بائع الأرض سوف يكون مآله الفردوس بصحبة الصديقين والشهداء.[٢] لكن حسن شكري الذي بقي مختفياً في بيروت فترة عاد إلى حيفا حيث وفرت له سلطات الاحتلال البريطاني حراسة خاصة على مدار اليوم، لكن هذا لم يمنع الثوار من الوصول إليه، حيث عثر عليه يوم ١٧ شباط/ فبراير ١٩٤٠ ميتاً، وشارك في جنازته العديد من القادة الصهيونيين.

ودخلت الثورة مرحلة جديدة بوصول فوزي الدين القاوقجي على رأس قوة من الثوار والمجاهدين العرب من سوريا وشرق الأردن إلى فلسطين في الأسبوع الأخير من شهر آب/ أغسطس ١٩٣٦ من بينهم الشيخ محمد الأشمر وسعيد العاص وعين القاوقجي نفسه قائداً عاماً للثورة المسلحة في فلسطين. ووزع منشوراً دعا فيه شباب العرب في بلدان الطوق المحيطة بفلسطين والعراق إلى حمل السلاح والالتحاق بالثورة وأعلن أن ميثاقه هو «الاستمرار في النضال إلى أن تتحرر فلسطين وتستقل وتلتحق بقافلة البلاد العربية المحررة.» مما أنعش آمال عرب فلسطين وزاد من حماستهم.[٣] لما كان يعرف عن قدرات القاوقجي العسكرية التي كانت ساهمت بالفعل في تطوير قدرات الثوار. وكان من بين قادة المناطق التي عملت مع القاوقجي فخري عبد الهادي (الذي تحول فيما بعد إلى أحد أبرز

---

(١) الثورة العربية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦-١٩٣٩ (الرواية الإسرائيلية الرسمية) م س. ص ١٣.

(٢) هليل كوهين، جيش الظل، مصدر سابق ص ١٥١-١٥٢.

(٣) ٥٢ عادل حسن غنيم، م س. ص ٥٤.

قادة فصائل السلام العميلة)[1] وأيضاً كان من قادة الثورة البارزين عبد الرحيم الحاج محمد، التاجر الكريم المنحدر من بلدة ذنابة في طولكرم، وكان وطنياً مستقيماً، فلسطيني المنبت، وقد التزم بقواعد أخلاقية ذاتية، فأصر على رجاله أن يظهروا الاحترام اللائق للشعب الذي يقاتلون من أجله.[2]

ولمواجهة الثورة المتصاعدة بدأت التعزيزات العسكرية البريطانية بالتدفق على فلسطين من مصر ومالطا ليصل عددها في أواخر أيلول/ سبتمبر، حسب تقرير لجنة بيل الملكية إلى عشرين ألف جندي، أي نحو ١٧ في المئة من إجمالي القوات البريطانية الرسمية في ذلك الوقت. لكن تلك القوات الضخمة بأسلحتها المتطورة لم تستطع إخماد نار الثورة. وقبيل توقف الثورة بثلاثة أيام فجر ٩ تشرين الأول/ أكتوبر قامت نحو عشرة آلاف من قوات الاحتلال البريطاني بتطويق مراكز الثوار لكنها عادت بعد معركة مع الثوار عدة ساعات دون أن تحقق هدفها.[3]

كما هو ديدن الاستعمار في كل المناطق التي سيطر عليها، فقد مارست سلطة الاحتلال البريطاني وقواتها العسكرية والأمنية إلى جانب اعتداءاتها المسلحة على الثوار وأنصارهم، حملات من القمع وإجراءات عقابية تناقض القواعد الحضارية المتعارف عليها. فالعقاب الجماعي والعقاب بالارتباط أصبحا سمة سائدة، حيث اشتملت على عمليات تفتيش ونسف للمنازل وتشريد للأهالي واعتقال الكثيرين من العرب الفلسطينيين في معسكرات اعتقال، وسرقة ممتلكاتهم أو إتلافها، إصدار أحكام بالإعدام، وفرض الغرامات والعقوبات الجماعية على القرى والمناطق. ولم يكن غريباً فرض عقوبة السجن سبع سنوات لحيازة رصاصة مسدس، واستخدمت الكنائس والجوامع كسجون، وأحياناً كان سكان القرية أو البلدة يجمعون في العراء تحت وهج الشمس الساطعة. لكن ذلك كله لم يجد، فلم تخمد

---

(١) عادل حسن غنيم، م س، ص ٥٦.

(٢) ديفيد هيرست، البندقية وغصن الزيتون، م س. ص ٢٤١.

(٣) عادل حسن غنيم. م س، ص ٥٨.

نار الثورة، بل اشتدت كلما تزايدت أعمال القمع، وترتب على ذلك انضمام مزيد من الثوار إلى المجموعات المرابطة في جبال فلسطين.[٤]

تآمر أنظمة التبعية العربية لبريطانيا لوقف الإضراب العام

استمرت المرحلة الأولى من الثورة حتى ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦، عندما دعت اللجنة العربية العليا إلى وقف الإضراب العام والاضطرابات، استجابة لطلب عدد من الملوك والأمراء العرب التابعين لبريطانيا الذين تدخلوا في وساطة بطلب من الحكومة البريطانية. وكان ذلك التدخل الذي نجح هو أولى المؤامرات لوأد المرحلة الأولى من الثورة العربية الفلسطينية الكبرى في فلسطين.

بدأت مفاوضات سياسية مع بدء الإضراب العام شارك فيها إلى جانب المندوب السامي البريطاني أ. روبين شخصيات يهودية صهيونية من الوكالة اليهودية ومن خارجها وفلسطينية بهدف وقف الإضراب العام وكان المطلب الرئيس للطرف الفلسطيني هو وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين كشرط للحديث حول بقية القضايا المهمة والخاصة بمشاركة الفلسطينيين في الحكم وصولاً إلى الحصول على الاستقلال التام، فيما كان الصهيونيون يصرون على استمرار الهجرة على الرغم من أن بعضهم اقترح تخفيض العدد المسموح للمهاجرين-المستعمرين اليهود سنوياً.[٥]

وأمام عدم حصول تقدم في المفاوضات التي كانت تدور داخل فلسطين اتجهت الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية ممثلة بالوكالة اليهودية إلى الاتصال بزعماء دول عربية يرتبطون بعلاقات تبعية لبريطانيا (إمارة شرق الأردن، المملكة العربية السعودية، مملكة العراق والمملكة المتوكلية اليمنية). حاول أمير شرق الأردن عبدالله بن الحسين الذي كان يعتبر أحد العناصر العاملة داخل فلسطين وليس قوة من خارجها، أن يقنع اللجنة العربية العليا في ٦ حزيران/ يونيو و٧ آب/ أغسطس بالتوصل إلى اتفاق مع بريطانيا، وكان

(٤) عادل حسن غنيم. م ن، ص ٥٨.

(٥) الثورة العربية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦-١٩٣٩ م س،.ص ٨٩.

لدى الأمير عبدالله صلات مع الوكالة اليهودية حيث كان موفدوه يلتقون رجال الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية ويطلب أن تقدم الوكالة اليهودية له مساعدات مالية.

وقد زادت التطورات مع بدء الإضراب العام واندلاع الثورة من خطورة الدور الذي لعبه الأمير عبدالله على الساحة الفلسطينية وفي إطار التنسيق مع كل من الوكالة اليهودية وسلطات الاحتلال البريطاني. وقبل اجتماعه مع وفد اللجنة العربية العليا في عمان الذي جرى في ١ أيار/ مايو ١٩٣٦، تلقى الأمير عبدالله رسالة من موشي شرتوك يطلب فيها أخذ النقاط التالية في الاعتبار في حديثه مع أعضاء الوفد:

١- أن الإضراب لن يفيد العرب فبريطانيا لن ترضخ لضغوط الإضراب بسبب حرصها على كرامتها وخوفها من الضجة التي سيحدثها ذلك لدى يهود العالم.

٢- كون الإضراب سيفقد العرب مواقعهم الاقتصادية في فلسطين.

٣- كون الزعماء العرب واقعين تحت تأثير «الشباب الأرعن» و«جماهير الشارع».[١]

وتتضمن وثائق الوكالة اليهودية تقريراً بعنوان «معلومات من مصادر سرية» حول ذلك الاجتماع بين عبدالله ووفد اللجنة العربية العليا، وتدل تلك المعلومات على أن عبدالله تصرف بموجب مشورة شرتوك تماماً وأنه قال للوفد إنه يقدر وضع العرب غير أنه على يقين بأن مصلحتهم في فلسطين وفي البلدان العربية الأخرى تقتضي المحافظة على صداقتهم مع بريطانيا التي لا تتنافى مصالحها في الشرق مع المصالح العربية.»[٢]

غير أن مهمة عبدالله في تلك المرحلة لم تنحصر في إبداء مثل تلك النصائح (الشرتوكية) للجنة العربية العليا، بل تعدتها إلى قمع الحركة الوطنية الأردنية المناصرة للشعب الفلسطيني ومنعها من تقديم المساعدة العسكرية والسياسية، الأمر الذي شاركت فيه القوات البريطانية المرابطة في شرق الأردن تحت إمرة غلوب باشا أيضاً.[٣]

---

(١) سليمان بشير، جذور الوصاية الأردنية: دراسة في وثائق الأرشيف الصهيوني القدس ١٩٨٠ ص١١٣-١١٤.

(٢) سليمان بشير، م ن، ص ١١٤.

(٣) م ن، ص ١١٥.

إن جهود الحركة الصهيونية منذ عام ١٨٨٢ (الذي شهد إنشاء أول مستعمرة يهودية في فلسطين باسم ريشون ليتسيون قرب مدينة يافا) وحتى عام ١٩٤٨ لم تنجح في إقامة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين بدعم القوى الاستعمارية الكبرى وباستنفار يهود العالم للهجرة إلى فلسطين وتمويل عمليات الاستيطان فيها فحسب، بل نجحت أيضاً بعد دراسة الوضع السياسي على اختلاف مشاكله وتعقيداته، في تجنيد قوى محلية عربية ساعدت بدورها على تهيئة أوضاع سياسية تعذر على العرب بسببها إفشال مشروع«الوطن القومي اليهودي» في عام ١٩٤٨. وقد أجرى زعماء الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية اتصالات سياسية شملت قيادات سياسية ودينية عربية في لبنان وسورية والأردن والعراق ومصر.

ويبدو أن الاتصالات الصهيونية ببعض الزعماء العرب قد بدأت عملياً بعد وعد بلفور بالمحادثات التي أجراها حاييم وايزمن مع الأمير فيصل بن الحسين في أواخر عام ١٩١٨، وقد انتهجت القيادة الصهيونية آنذاك حصر الاتصال بالأمير فيصل فقط وتجنب إجراء اتصالات مع عرب سوريا وفلسطين على أساس أن لا فائدة تجنى من مثل هذه الاتصالات طالما أن الأمير فيصل هو المفاوض(١). وتطور العمل السياسي الصهيوني عربياً في تموز/ يوليو ١٩٢١ حين عين وايزمن ليونارد شتاين مستشاراً سياسياً للمنظمة الصهيونية ومهمته دراسة الوضع في فلسطين وإعادة تنظيم شبكة مخابرات صهيونية ودراسة تشكيل حزب عربي معتدل لإضعاف الجمعية المسيحية-الإسلامية التي كانت تقوم بحملة واسعة وناجحة ضد المطامع الصهيونية في فلسطين. وبالفعل تم تأسيس الجامعة الوطنية الإسلامية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢١ بتمويل صهيوني وبدأ العمل على المحاور التالية:

أ- اتصالات مع الصحافة العربية لشرح الموقف الصهيوني وإصدار بيانات باللغة العربية تشرح النيّات السلمية لليهود.

ب- إقامة علاقات مع بعض الوجهاء الفلسطينيين والعرب.

ت-التفاوض مع الأمير عبد الله بن الحسين ودعمه مالياً وسياسياً بوصفه أميراً على

(١) بدر الحاج، الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان. قراءة في مذكرات إلياهو ساسون وإلياهو إيلات. دار مصباح الفكر. بيروت ط ١، يناير ١٩٨٢، ص ٢٠-٢١

فلسطين وشرق الأردن، لقاء اعترافه وتعهده بتسهيل إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين وشرق الأردن.

وباشتداد حدة الرفض القومي العربي للمشروع الصهيوني، حاولت الحركة الصهيونية إجهاض المواجهة بإجراء مفاوضات واتصالات في مطلع عام ١٩٢٢ في القاهرة وجنيف مع بعض الزعماء العرب، من بينهم رياض الصلح وإميل الغوري وفارس الخوري إلا أن تلك الاتصالات توقفت بعد أن تسربت أخبارها إلى البريطانيين[1].

لقد أجرى رجال الوكالة اليهودية محادثات كثيرة مع زعماء الحركة القومية في دمشق وبيروت الخاضعتين للاستعمار الفرنسي آنذاك، وكان الشرط الأساسي لبدء المفاوضات عند جميع هؤلاء واحداً هو إيقاف الهجرة اليهودية ولو موقتاً. ومن بين أبرز من التقى ممثلي الوكالة اليهودية رئيس الحكومة السورية جميل مردم في أواخر شهر شباط/ فبراير ١٩٣٧، قبيل صدور توصيات لجنة بيل الملكية بتقسيم فلسطين، وقد وعد جميل مردم ممثلي الوكالة أن يتصل بالحاج أمين الحسيني رئيس اللجنة العربية العليا بغية التأثير فيه وفي سائر القادة الفلسطينيين، غير أنه لم ينجح في مسعاه للتأثير في الحاج أمين الحسيني والقادة الفلسطينيين للاستجابة لمطالب الوكالة اليهودية. فالقيادة الفلسطينية كانت تطالب بوقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً، واستقلال فلسطين، وتسعى للتوصل إلى ذلك من خلال النضال والضغط على بريطانيا، وليس من خلال التفاوض مع الحركة الصهيونية التي كانت ترفض استقلال فلسطين، وتتمسك بإنشاء دولة يهودية في فلسطين وباستمرار الهجرة اليهودية إليها. ففي اجتماعه مع إلياهو أبشتاين في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٣٧ في باريس، وهو الاجتماع الخامس بين الرجلين في نصف العام الأخير، قال له جميل مردم إنه فشل في إقناع القيادة الفلسطينية بإجراء مفاوضات مع الوكالة اليهودية وليس مؤكداً أحاول مردم حقاً إقناع الحاج أمين الحسيني، أم أنه ادعى ذلك في إطار براغماتيته التي تميز بها. وقال جميل مردم لأبشتاين في هذا الاجتماع إنه لا يعارض الصهيونية، وإنه لم يعارضها قط في يوم من الأيام، وإنه قدّر دائماً مواهب قادتها، وأيّد - ولا يزال يؤيد - التوصل إلى اتفاق عربي -

(١) بدر الحاج، م س، ص٢٢.

يهودي، وأنه أخبر كبار الموظفين الفرنسيين الذين التقاهم خلال زيارته الحالية لباريس أن سورية بحاجة إلى الكثير من الخبراء في المجالات المختلفة، وأن مساعدة اليهود في هذه المجالات ستكون مفيدة للغاية.[١]

ولم يكن جميل مردم الوحيد من قادة الكتلة الوطنية يتخذ مثل هذا الموقف بل وصل الأمر بالقيادي الآخر في الكتلة الوطنية لطفي الحفار إلى القول في لقائه ممثلي الوكالة اليهودية: «إن الكتلة الوطنية تسعى لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، وإنها تدرك أهمية 'الشعب اليهودي' في القضية الفلسطينية، وإنه لا يمكن حلها من دون أخذهم في الحسبان، وإنها ترى فيهم قوة منتجة، بمقدورها جلب البركة إلى الشرق وفلسطين».[٢]

كان جميل مردم وراء إرسال ابن عمه الضابط فؤاد مردم لـ«شراء سفينة الأسلحة المشهورة التي حولت إلى العصابات الصهيونية بتدبير من الوكالة اليهودية». ورغم حكم المحكمة العسكرية على فؤاد مردم بالخيانة العظمى وإعدامه إلا أن جميل مردم حاول طي قضيته بل وطالب بإيقافها إذ اعتبرها « خطأً مسلكياً»، ليغادر بعدها فؤاد مردم سوريا إلى لبنان حيث أقام شركة لتوزيع البترول.

وقد اجتمع جميل مردم قبل أيام من استقالته في باريس مع عسكريين صهاينة، ليعود بعدها إلى دمشق التي ما زالت تشتعل غضباً عليه لدوره الفاضح في ما يجري من خيانات في فلسطين وما تعرض له الجيش السوري أثناء الحرب، وكانت جموع السوريين تردد قصيدة عمر أبو ريشة الغاضبة فيه في كل مكان، حتى أنه في أحد المهرجانات في مدينة حماة التي حضرها ألقيت القصيدة في وجهه مما اضطره للهرب من الباب الخلفي لمدرج مدينة حماة، والقصيدة التي كان مطلعها:

أمتي هل لك بين الأمـــمِ   منبـر للسيـف أو للقلـــــم.

جاء فيها :

---

(١) محمود محارب، العلاقات بين الوكالة اليهودية والكتلة الوطنية والمعارضة الشهبندرية، مجلة أسطور. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧.

(٢) محمود محارب، م س.

إن أرحام البغــــايا لم تلد مجرمـــاً مثل هذا المجـــرم

كيف ترجو أمـةٌ عزتـــهـا وبها مثلُ جميـل المـــــردم

أما زميل جميل مردم في قيادة الكتلة الوطنية، نسيب البكري الذي يدعي أن نسبه يعود إلى النبي محمد فقد تم في شباط/ فبراير ١٩٣٨ تجنيده عميلاً وجاسوساً للوكالة اليهودية في سوريا مقابل مبالغ مالية تلقاها من الوكالة. كان نسيب البكري الذي احتل مكانة مهمة في قيادة الكتلة الوطنية في سورية خصوصاً والحركة الوطنية السورية عموماً، جاسوساً مثالياً في نظر الوكالة اليهودية، ولا سيما أنها جندته للعمل لمصلحتها أثناء وصول الثورة في فلسطين إلى أعلى مراحل قوتها، وأشدِّها إيذاءً للمشروع الصهيوني. ويتبين من الوثائق الصهيونية أن نسيب البكري ظل عميلاً للوكالة اليهودية سنواتٍ. وقد تمكنت الوكالة اليهودية من خلال تعامله معها من تحقيق عدة أهداف مهمة لها جداً، أبرزها:

الحصول على معلومات دقيقة عن الثوار الفلسطينيين، وعن أنصارهم السوريين، وعن طرق دخولهم إلى فلسطين، وطرق تهريب السلاح من سورية إلى فلسطين، وعن مصادر السلاح وكمياته. وقف الدعاية ضد الصهيونية في الصحافة وفي المساجد، ومنع التحاق السوريين بالثورة في فلسطين، منع دخول ثوار فلسطينيين إلى سورية، ووقف تجارة السلاح في دمشق، ومراقبة الطرق المؤدية إلى فلسطين وحراستها، وتشديد الرقابة على محطات الحدود. الحصول على مزيد من المعلومات المهمة والدقيقة من مصدر أوّلي عن قرارات الكتلة الوطنية والحكومة السورية وسياساتهما، ولا سيما تجاه القضية الفلسطينية والثورة في فلسطين، وتجاه الوكالة اليهودية والمشروع الصهيوني والتأثير من خلاله، ولا سيّما أنه أصبح وزيراً في الحكومة السورية، في العديد من سياسات الحكومة السورية والكتلة الوطنية وقراراتهما في الموقف من الثورة في فلسطين، والدعم السوري لها، والموقف من الوكالة اليهودية.[١] وكان عميل الوكالة اليهودية عضو البرلمان السوري عن الطائفة اليهودية يوسف لنيادو هو من كان يرتب لقاءات قيادات الكتلة الوطنية مع قادة الوكالة اليهودية في دمشق.[٢]

---

(١) محمود محارب م س.

(٢) م ن.

ولم تقتصر الاتصالات السورية مع قادة الوكالة اليهودية على الكتلة الوطنية بل اتسعت لتشمل قادة المعارضة السورية التي كان يمثلها عبد الرحمن الشهبندر وحزب الشعب الذي أسسه وتزعمه في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، أجرى الدكتور الشهبندر سلسلة من الاجتماعات بقادة الوكالة اليهودية قبل ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ الفلسطينية وأثناءها، في كل من مصر وسورية وأوروبا. واجتمع في هذا السياق بحاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، وموشيه شرتوك رئيس الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، ودوف يوسف (بيرنارد جوزيف ١٨٩٩-١٩٨٠ (Bernard Josef)) نائب رئيس الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، وإلياهو ساسون. وأقام عبد الرحمن الشهبندر علاقات قوية مع ناحوم فيلنسكي (رئيس 'وكالة الشرق' وعميل الوكالة اليهودية في القاهرة، واجتمع به مرات لا تحصى. وتمحورت اجتماعات عبد الرحمن الشهبندر بقادة الوكالة اليهودية وناشطيها، والتي كان يبادر هو إلى عقدها، غالباً حول القضية الفلسطينية، وحول إمكان التوصل إلى اتفاق عربي - يهودي صهيوني شامل.

وطرح الشهبندر خلال هذه الاجتماعات عدة تصورات لإيجاد حل للقضية الفلسطينية التي لم تلتزم المطالب الفلسطينية الأساسية، وفي مقدمتها وقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً واستقلال فلسطين. واستندت تصورات الشهبندر لحل القضية الفلسطينية إلى قبوله هجرة اليهود إلى فلسطين، شريطة أن يبقى عدد اليهود في فلسطين أقل من عدد العرب فيها. وذكر موشيه شرتوك في مذكراته أن المحادثات التي أجراها الشهبندر مع الوكالة اليهودية لم تؤد إلى نتائج ملموسة، لأن الشهبندر الذي كان يقوم في البداية بدور الوسيط، وفق ما ذكر شرتوك، لم ينجح في أن يأتي بالطرف العربي الفلسطيني للتفاوض مع الوكالة اليهودية. ويضيف شرتوك أنه عندما بدأ عبد الرحمن الشهبندر نفسه بالتفاوض مع قادة الوكالة اليهودية، وأساساً عن طريق ناحوم فيلنسكي، في شأن اتفاق عربي - يهودي صهيوني، اتضح أن الفجوة بين موقفه وموقف الوكالة اليهودية كانت لا تزال واسعة، وأن موقف الشهبندر - على الرغم من قبوله الهجرة اليهودية إلى فلسطين شريطة أن يظل عدد اليهود في فلسطين أقل من عدد العرب فيها - لا يمكنه أن يشكل أرضية للمفاوضات بالنسبة إلى الوكالة اليهودية. وأشار شرتوك

إلى أن المفاوضات بين الشهبندر وفيلنسكي توقفت عندما وصلت إلى هذه النقطة. فحاول الشهبندر الاجتماع بحاييم وايزمن في أوروبا بيد أنه لم ينجح في ذلك. وأشار شرتوك إلى أن رغبة الشهبندر في الاجتماع بحاييم وايزمان «تثير الشك في دوافعه»؛ لأن شرتوك تعلم من خلال التجربة أن العرب الذين يطلبون الاجتماع بوايزمن بعدما اجتمعوا بنا هنا، يقومون بذلك استناداً إلى وهم لديهم أنهم سيجدون آذاناً تصغي إليهم لدى وايزمن، للأمر نفسه الذي نرفضه؛ بقائنا أقلية في فلسطين. فهم ليسوا راضين عنا لأننا نبدو متطرفين في نظرهم، وهم يريدون يهوداً وصهيونيين معتدلين. وفي الأسبوع الأول من شباط/ فبراير ١٩٣٨ اجتمع الشهبندر مع حاييم وايزمن في القاهرة في منزل يوسف أصلان قطاوي باشا، زعيم الطائفة اليهودية في مصر، وقد تبين لعبد الرحمن الشهبندر خلال هذا الاجتماع بوايزمن أن آماله في أن يجد مرونة وأذناً صاغية لدى وايزمن لم يكن لها ما تستند إليه. فقد أكد له وايزمن في هذا الاجتماع أمرين أساسيين مهمين بالنسبة إلى الوكالة اليهودية في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وإمكان التوصل إلى اتفاق عربي – يهودي؛ أولهما، أنه لن يكون هناك أي اتفاق عربي – يهودي يستند إلى بقاء اليهود أقلية في فلسطين. وثانيهما، أن الوكالة اليهودية لن تجري مفاوضات مع العرب على نسبة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وينبغي أن تبقى الهجرة اليهودية وحجمها تحت قرار الوكالة اليهودية وحدها. وقد أجابه الشهبندر بأنه يدرك أنه ينبغي عدم الحديث عن بقاء اليهود في فلسطين أقلية. ولذلك يتحدث عن تحديد الهجرة اليهودية في السنوات الخمس القادمة التي يتم خلالها توضيح شروط السلام بين العرب واليهود. فسأله حاييم وايزمان عن تصوره عن حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين في مرحلة الخمس سنوات. وعندما حاول الشهبندر التهرب من الإجابة ضغط عليه وايزمان، فاستفسر الشهبندر عن عدد المهاجرين اليهود الذين ترغب الوكالة اليهودية في إدخالهم إلى فلسطين في مرحلة السنوات الخمس. فأجابه وايزمان: ربع مليون. عندئذ قال الشهبندر إن هذه المسألة معقدة جداً وإنها بحاجة إلى بحث ودراسة، بيد أنه أعرب عن رغبته في الدخول في مفاوضات جدية مع الوكالة من أجل التوصل إلى سلام بين اليهود والعرب. واختتم

الشهبندر حديثه مع وايزمان بقوله إن هناك أمراً واحداً واضحاً له، وهو أنه ينبغي إخراج رئيس اللجنة العربية العليا الحاج أمين الحسيني من هذه المفاوضات؛ لأنه من الصعب جداً التوصل معه إلى أي اتفاق. وقد طلب الشهبندر من وايزمان إبقاء ما جرى في هذا الاجتماع في غاية السرّيّة.[١] وينقل محارب عن موشي شاريت قوله إن الفجوة بين موقف الشهبندر، في أثناء التفاوض مع قادة الوكالة اليهودية في شأن اتفاق عربي - يهودي، وموقف الوكالة كانت لا تزال واسعة، وأن موقف الشهبندر لا يمكن أن يشكل لدى الوكالة اليهودية أرضية للمفاوضات.[٢]

وفي خضم صراع المعارضة الشهبندرية مع الحكومة السورية والكتلة الوطنية بادر نزيه المؤيد - أحد قادة المعارضة ونسيب عبد الرحمن الشهبندر (شقيق زوجته)- إلى الاجتماع بإلياهو ساسون، فدعاه إلى بيته في ١١ آذار/ مارس ١٩٣٨، وأخبر نزيه المؤيد في هذا الاجتماع إلياهو ساسون بأنه كان قد دعم الثورة في فلسطين في مراحلها الأولى في عام ١٩٣٦، بيد أنه توقف عن دعم الثورة في فلسطين توقفاً تامّاً بناء على طلب الشهبندر. وأضاف أنه لولا تدخل الشهبندر وطلبه من قادة المعارضة في سورية وفي مقدمتهم محمد الأشمر التوقف عن دعم الثورة، لعاد محمد الأشمر وانضم إلى الثورة في فلسطين. فقد طلب العديد من القادة الفلسطينيين من الأشمر الانخراط في الثورة، وتولّي مسؤولية قيادتها، بيد أنه رفض ذلك بناء على تعليمات الشهبندر. وأوضح نزيه المؤيد لساسون بأن المعارضة بقيادة الشهبندر مهتمة جداً بالقضية السورية أكثر من اهتمامها بالقضية الفلسطينية، وأنها تتنافس مع القيادات الفلسطينية في هذه المدة بالذات في تجنيد السوريين لمصلحة القضية السورية، وأنها تسعى بكل جهد لاستقطاب السوريين، ولا سيما الثوار الذين يذهبون إلى فلسطين. وأكد نزيه المؤيد لساسون أن الشهبندر يعارض بشدة هو وجميع رجال المعارضة استمرار الثورة في فلسطين، وأنه يحاول بكل جهده هو ورفاقه بوسائلهم الخاصة وقفها.

---

(١) محمود محارب، م س.

(٢) محمود محارب، العلاقات السرية بين الوكالة اليهودية وقيادات سورية. جسور للترجمة والنشر. بيروت ط١ ٢٠٢١.

بيد أنهم لا يستطيعون إظهار موقفهم هذا على الملأ؛ لئلا تستغل الكتلة الوطنية والحكومة السورية ذلك ضدهم، وتقوم بتوسيخ سمعتهم في صفوف الشعب السوري.[١] ويبدو أن موقف المعارضة الشهبندرية المهادن للمشروع الصهيوني في فلسطين يعود إلى الرغبة في أن تقوم الحركة الصهيونية بمساعدتهم للوصول إلى الحكم في سوريا من خلال علاقات الحركة الصهيونية بفرنسا في عهد حكومة اليهودي، ليون بلوم، وهذا ما طرحه محمد الأشمر الذي كان مساعداً لفوزي القاوقجي في الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ في اجتماعه بممثل الوكالة اليهودية/ آبا حوشي في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٣٨ في بلدة حرستا قرب دمشق، ويدعي حوشي في تقريره أن الأشمر أخبره في ذلك الاجتماع أنه إذا وصلت المعارضة إلى الحكم في سورية فإنها «ستمنع انضمام السوريين للثورة في فلسطين وستستعمل اليد القوية ضد الثوار الفلسطينيين» الموجودين في سورية.[٢]

لقد ركزت الحركة الصهيونية في سعيها لإقامة كيانها المستقل في فلسطين على إقامة علاقات مع قيادات وشخصيات نافذة في البلدان المحيطة بفلسطين وتحديداً شرق الأردن وسوريا ولبنان بوصفها قاعدة خلفية للحركة الوطنية الفلسطينية وثورتها، ويضاف إلى هذه البلدان العراق. وقد لاحظنا العلاقات التي أقامتها الحركة الصهيونية في سوريا فإن لبنان متعدد الطوائف، كان يمثل لها خزان دعم لأهدافها في فلسطين حيث الطائفة المارونية المهيمنة سياسياً والخاضعة في الوقت نفسه لسياسة كنيستها التي رحبت ببروز أقلية (دينية) أخرى مستعدة لتحدي ما تصفه بالهيمنة الإسلامية في المنطقة. والعديد من اللقاءات الودية المبكرة بين قادة موارنة من جهة وممثلين صهيونيين شجعت الكثير من الطرفين على التفكير في إمكانية نشوء علاقات تقوم على الصداقة والمنفعة المتبادلة. حيث طرحت فكرة «تناغم مصالح طبيعي» بين مسيحيي لبنان واليهود في فلسطين تجلت بوضوح في نمط تفكير الوكالة اليهودية ولدى بعض الأوساط المارونية خلال فترة الانتدابين الفرنسي والبريطاني وشكلت المعاهدة بين الكنيسة المارونية والوكالة اليهودية التي وقعها جوزيف

---

(١) محمود محارب، العلاقات بين الوكالة اليهودية والكتلة الوطنية والمعارضة الشهبندرية. م س.

(٢) محمود محارب، م ن.

عوض نيابة عن البطرك عريضة وبيرنارد جوزيف نيابة عن حاييم وايزمن في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٤٦ إعلاناً صريحاً لهذا الطرح.[١] وتعود فكرة الاتفاقية إلى عام ١٩٢٠ حين قام يهوشوا هانكين، وهو أحد سماسرة شراء الأراضي في فلسطين لدى الحركة الصهيونية بتوقيع اتفاقية صداقة مع هيئة من موارنة لبنان تسمى «المجموعة القومية في سوريا ولبنان» مثلها نجيب صفير، وكانت تتلخص في اعتراف الموارنة بحق اليهود في إنشاء وطن قومي لهم في «أرض إسرائيل» وتأييدهم للهجرة اليهودية غير المحدودة في مقابل اعتراف الصهاينة بلبنان مسيحي مستقل ودعمه. لكن لم يكن لتلك الاتفاقية آنذاك تأثير سياسي وإن شكلت توثيقاً مفيداً للدافع الحافز على إضفاء الصفة الرسمية على العلاقة المارونية-الصهيونية. وتبع ذلك إلحاح البطرك الماروني أنطوان عريضة على إقامة شراكة عامة بين طائفته واليشوف في حين قال رئيس الجمهورية إميل إدة: «إن على لبنان المسيحي وفلسطين اليهودية أن يسعيا إلى توفير الحماية عن طريق وحدة سياسية وعسكرية وثيقة.»

وقد اعترفت الاتفاقية في الفقرتين الأولى والثانية بالمطامع الصهيونية المتمثلة بإقامة كيان مستقل لهم في فلسطين وبالطابع المسيحي المستقل للبنان. أما التطبيق الفعال لبنود الاتفاقية فقد علق على فوز الحركة الصهيونية بكيان الدولة وقيام الكنيسة المارونية فعلاً بتولي السلطة السياسية في لبنان. وتعهدت الكنيسة بتوفير الدعم لحرية هجرة اليهود إلى فلسطين وحقهم في إقامة دولة ذات سيادة أما الفقرة الثالثة فقد تعهد الطرفان بأن يسعى ممثلوها على الصعيدين الداخلي والخارجي بشكل فعال للحيلولة دون تمكين أطراف أخرى من إحباط التطلعات والأهداف المارونية والصهيونية. كما ألزمت الفقرة الرابعة الطرفين بأشكال من التبادل الثقافي والتجاري والاستخباري، وإقامة مشروعات صناعية وزراعية وسياحية مشتركة وشن حملات علاقات عامة منسقة، كما تعهدت الكنيسة بتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين عبر لبنان. وقد اتفق الطرفان على إبقاء الاتفاقية سرية.[٢]

---

(١) بني مورس ولورا آيزنبرغ، الطائفيون العرب والحركة الصهيونية ١٩٢٠-١٩٥١. قدمس للنشر والتوزيع ط ١ ٢٠٠٥ ص ١٨.

(٢) بني مورس ولورا آيزنبرغ، م س، ص ٣٠.

وفي نيسان/ إبريل ١٩٤٧ أحالت بريطانيا القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة التي شكلت لجنة خاصة بفلسطين (أنسكوب) لبحث القضية واقتراح حل لها. وقد عبر رئيس أبرشية بيروت الأسقف أغناطيوس مبارك في رسالة مشحونة بالحماسة بعثها إلى اللجنة عن آرائه حيث ختمها برفض المطالب العربية بفلسطين مسلطاً الضوء على التناقض بين من اليهود ومن وصفهم «المسيحيين المتنورين» من جهة، والعرب المسلمين الذين وصفهم بـ«المتخلفين البعيدين عن التقدم» ومعبرة عن الحاجة إلى ملاذات أقليات متعاونة في المنطقة على شكل توكيد بالأحرف الكبيرة يقول إن «لبنان يطالب بالحرية لليهود في فلسطين، كما يتوق إلى حريته واستقلاله الخاص.» وما إن قامت جريدة الديار بنشر نص الرسالة حتى اجتاحت لبنان كله عاصفة من الاحتجاجات التي أفضت إلى سلسلة من التظاهرات والدعوات باعتقال مبارك وطرده من لبنان، وأكد النواب الموارنة في إدانتهم لرؤيته الضيقة للبنان مسيحي رفضهم تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية وأن مبارك تحدث باسمه فقط لا باسم الطائفة المارونية. وقد وصل الأمر في إدانته إلى أن البطرك عريضة حجب الأموال عن أبرشية بيروت التي يترأسها مبارك وأعلن معارضته تقسيم فلسطين وخلق دولة يهودية. وبذلك فقدت الوكالة اليهودية أجرأ مؤيديها في لبنان.[١]

وإلى جانب تلك الاتفاقية فقد تطورت علاقات وثيقة بين الوكالة اليهودية وشخصيات مارونية بارزة مثل رئيسي الجمهورية (في عهد الانتداب الفرنسي) إميل إدة والفريد نقاش والبطرك عريضة، ورئيس أبرشية بيروت الأسقف أغناطيوس مبارك وعدد من الوزراء ورجال الأعمال والمثقفين والكتاب القياديين، وجميعهم ينتمون إلى شريحة مارونية متطرفة في تفرنسهم، ويعتبرون لبنان وطناً مسيحياً منفصلاً عن العالم العربي المسلم ومتفوقاً عليه بوصفه الطرف الشرقي من العالم المسيحي الغربي بدلاً من أن يكون الطرف الغربي للعالم العربي المسلم، وقد رفض هؤلاء أن يكون الموارنة عرباً زاعمين لأنفسهم انتماءً فينيقياً بديلاً، ويرون في المسلمين ودينهم خطراً يتهدد الامتيازات المسيحية في لبنان جعلتهم ينظرون

---

(١) بني مورس ولورا آيزنبرغ، م ن، ص ٣٥-٣٦.

إلى اليهود في فلسطين على أنهم حلفاء طبيعيون.[١] وكانت الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية قد بعثت فور انتخاب إدة رئيساً للبنان في عام ١٩٣٦ رسالة تهنئة مذكرة إياه بمقترحاته إقامة تحالف صهيوني-لبناني رسمي، حيث قدمت في نهاية ذلك العام مسودة معاهد صداقة تقوم على اتفاقية لبنانية صهيونية منفصلة، غير أن المندوب السامي الفرنسي في لبنان آنذاك داميان دو مارتيل الذي كان يشك في الصهيونيين ومآربهم في لبنان ويعتبرهم عملاء أو أتباعاً لبريطانيا وبالتالي كان مصمماً على عدم السماح لهم بالتمدد والعمل في لبنان الذي هو من حصة فرنسا، رفض فكرة التعاون اللبناني-الصهيوني بعناد، وبالتالي فإن عزوف إدة عن تحدي الفرنسيين وخوفه من الاحتجاج اللبناني الواسع أفضيا إلى الإجهاز على جميع الآمال المعقودة على توقيع تلك الاتفاقية. ومع انتخاب بشارة الخوري رئيساً للبنان في عام ١٩٤٣ تم الإجهاز عملياً على آفاق أي تعاون صهيوني-لبناني على الصعيد السياسي، فاستراتيجية الخوري كانت تقوم على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الامتيازات المسيحية عبر اتباع سياسة تعاون حذرة مع محيط لبنان العربي المسلم والتعاون مع المسلمين بدلاً من معارضتهم وتم التوصل في هذا السياق إلى اتفاق عرف باسم «الميثاق الوطني» كان طرفاه بشارة الخوري ورياض الصلح، يتم بموجبه اقتسام السلطة بين المسيحيين والمسلمين في لبنان بحيث تكون رئاسة الجمهورية من حصة موارنة لبنان ورئاسة الحكومة من حصة المسلمين (السنة)[٢] التي تولاها على الفور رياض الصلح (١٩٤٣-١٩٤٥ و١٩٤٧-١٩٥١).

وتذكر لورا آيزنبرغ أن العلاقات الواعدة أكثر من غيرها كانت علاقات الوكالة اليهودية برياض الصلح الذي شرع بدءًا من عام ١٩٢١ في إجراء محادثات مع وايزمن وغيره من الزعماء الصهيونيين، وكان يبدي على الدوام في محادثاته تلك خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين اهتماماً باتفاقية لـ«تبادل الخدمات» عربية-صهيونية يقبل العرب بموجبها وطناً يهودياً في فلسطين (وربما بالاتحاد مع كيان إقليمي عربي أكبر) ويضع الصهيونيون بالمقابل، أموالهم ونفوذهم ومهاراتهم في خدمة العرب. وكان الصلح يصور نفسه شخصاً

(١) بني مورس ولورا آيزنبرغ، ص ١٩-٢٠.

(٢) م ن، ص ٢٤.

يتمتع بنفوذ كبير في أوساط القوميين العرب. وأوحى بأنه يستطيع أن يأتي بـ«وعد بلفور عربي» ويقنع العرب الفلسطينيين بقبوله، إذا ألقى الصهيونيون بنفوذهم المالي والسياسي وراء قضية العرب في قيام سوريا الكبرى. وقطع الصلح هذه الوعود لـ ديفيد بن غوريون وموشي شرتوك في عام ١٩٤٣ وقبل ذلك لـ وايزمن في عام ١٩٣٦، ولكن مع نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات ومع تدهور الوضع في فلسطين تبنى الصلح موقفاً مناهضاً للصهيونية شارحاً في مجالسه الخاصة بأنه يستطيع فقط عقب مصالحة صهيونية-عربية عامة أن ينفذ مخططه القاضي بالتنازل عن جزء من فلسطين لليهود وعقد صفقة سياسية معهم. ويعتقد أنه أخذ أموالاً من الصهيونيين وهو ما يفسر بعض المحادثات الإيجابية التي أجراها معهم.[١]

إن الصورة التي كونها الصهيونيون عن لبنان بأن كل شيء معروض للبيع بغض النظر عمن يكون المشتري، وجدت صداها في العروض التي تلقاها الصهيونيون لشراء أراض وعقارات في لبنان وتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين عبر لبنان حيث تطلع العديد من اللبنانيين مسلمين ومسيحيين إلى تحقيق الأرباح. وكانت النخبة المارونية التي تملك الممتلكات العقارية الضخمة والتي تشكل أكثرية الصناعيين اللبنانيين كانت مرشحة للاستفادة من بيع الأراضي للاستيطان اليهودي ومن الانتعاش الاقتصادي الذي كانوا يتوقعون أن يقوده اليهود الألمان الأثرياء وقد اقترح إميل إدة توطين ١٠٠ ألف يهودي في مناطق صور وصيدا تحديداً ذات الغالبية الساحقة من المسلمين، فيما عرض قريبع سيزار إدة بيع أراض في سهل البقاع، كما اقترح نجيب صفير توطين اللاجئين اليهود حول صور وصيدا وفي المستنقعات في شمالي سوريا.[٢] غير أن مشاريع شراء العقارات والتوطين لم تر النور بسبب معارضة ورفض المندوب السامي الفرنسي في لبنان داميين دو مارتيل.

غير أن الموقف المعادي للــ يشوف الذي اتخذه لبنان الرسمي بعد ذلك، دفع متصهيني لبنان والحركة الصهيونية إلى البحث عن مسار آخر ليجدوا ضالتهم في الكنيسة المارونية.

---

(١) لورا آيزنبرغ، عدو عدوي، الصلات الصهيونية اللبنانية ١٩٠٠-١٩٤٨ م س، ص ٨١-٨٢.

(٢) لورا آيزنبرغ، الطائفيون العرب.. م س، ص ٩٧.

ومع إخفاق الكنيسة المارونية في تطوير علاقة مع الحركة الصهيونية فقد انتقل رسميون إسرائيليون وصهيونيون في الفترة من ١٩٤٨-١٩٥١ إلى إقامة علاقات مع حزب الكتائب الذي يقدم نفسه حزبا للطائفة المارونية، حيث قدموا له دعماً مالياً لتمويل مشاركته في الانتخابات النيابية وحملته ضد حكومة رياض الصلح المؤيدة للدخول في الحرب ضد القوات الصهيونية في فلسطين عام ١٩٤٨. وقد شكل ذلك الدعم المالي بداية إرساء علاقة أثمرت تحالفاً في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.[١] وكان نائب رئيس حزب الكتائب ورئيس تحرير صحيفته (العمل) إلياس ربابي هو من افتتح تلك العلاقة حيث أبلغ الإسرائيليين أن «قادة حزب الكتائب كانوا على الدوام مقتنعين بأن مصير مسيحيي لبنان مرتبط بوجود روابط ودية مع دولة إسرائيل» وأن صحيفة الحزب كما ذكر جدعون رفائيل في تقريره عن لقائه ربابي «باتت متحلية بما يكفي من الجرأة للتعبير عن فكرة السلام والتعاون مع إسرائيل بقدر أكبر من الحيوية، وأن ربابي عبر عن الأمل في أن تتفهم إسرائيل قيمة دعم الحركة مالياً.»[٢]

عندما لم تحسم الأمور في الاتجاه الذي رغبت فيه وزارة المستعمرات البريطانية، اتصلت بوزير خارجية العراق نوري السعيد الذي كان ينظر له كعميل عقائدي لبريطانيا ويوصف بأنه «صنيعة الجهاز الإداري لوزارة المستعمرات (البريطانية) وربيبها»، واقترحوا عليه السفر إلى فلسطين للتوسط بين سلطات الاحتلال البريطاني وعرب فلسطين وأيضاً الاتصال مع رجال الوكالة اليهودية حيث كانت تربطه صلات خاصة مع حاييم وايزمن منذ عام ١٩١٨ منذ فترة المفاوضات بين الأمير فيصل بن الحسين ووايزمن. وقد اجتمع مع وايزمن في لندن يوم ٩ حزيران/ يونيو ١٩٣٦ مقترحاً بدء مفاوضات شاملة في شأن العلاقات بين الحركة الصهيونية والدول العربية على أساس أن يوافق العرب فيها على قيام دولة يهودية في فلسطين مقابل تأييد اليهود لاتحاد فدرالي عربي.[٣] وقد وصل نوري السعيد

(١) لورا آيزنبرغ، م ن، ص ٤٦.

(٢) م ن، ص ٦٣.

(٣) الثورة العربية الكبرى في فلسطين. م س، ص ٩١.

إلى القدس يوم ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٣٦ وبعد مناقشات تقدم إلى اللجنة العربية العليا بالاقتراحين التاليين:

أولاً: أن تقوم اللجنة باتخاذ جميع الوسائل الفعالة لإنهاء الإضراب والاضطرابات الحاضرة. ثانياً: أن تتوسط الحكومة العراقية لدى الحكومة البريطانية لإنجاز جميع مطالب عرب فلسطين المشروعة.[١] مقترحاً وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين مدة عام وطلب من وايزمان القيام بتحرك بهذا الاتجاه. كما اقترح على وايزمان إدماج فلسطين في اتحاد عربي للشرق الأدنى مع توفير حقوق موسعة لليهود.[٢]

وافقت اللجنة العربية العليا على وساطة نوري السعيد، وأصدرت بياناً في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٣٦ عن محادثاتها مع نوري السعيد معلنة موافقتها على وساطة الحكومة العراقية وأصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم بكل ارتياح واطمئنان». غير أن الشعب الفلسطيني استمر في إضرابه واستمر الثوار في عملياتهم غير أبهين لأمر الوساطة.[٣] وقد ظهر أن تهالك قيادة اللجنة العربية العليا كان يؤكد خوفها الشديد من الثورة، وسعيها لاحتوائها والسيطرة عليها خوفاً من فقد نفوذها وسيطرتها في فلسطين.[٤]

وعلى الرغم مما قدمه من تنازلات تمس الموقف القومي لعرب فلسطين إلا أن نوري السعيد فشل في الحصول على موافقة من وايزمن وموشي شرتوك على إيقاف موقت للهجرة اليهودية. وفي نهاية آب/ أغسطس ١٩٣٦ اضطر نوري السعيد إلى إبلاغ الحكومة البريطانية بفشل مهمته بإقناع اللجنة العربية العليا بإيقاف الإضراب العام الذي كان يشترط وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.[٥]

أبلغ واكهوب حكومته في برقية بعثها في العاشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦ أنه «قابل

---

(١) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث م س. ص ١٣٥ وردت أيضاً في كتاب ناجي علوش المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨ ص ٨٩.

(٢) هنري لويس، م س، ص ١١٦.

(٣) ناجي علوش المقاومة العربية في فلسطين. م س، ص ٨٩، ٩٠.

(٤) كامل محمود خلة، م س، ص ٦٤٥.

(٥) الثورة العربية الكبرى في فلسطين. م س.، ص ٩١-٩٢.

المفتي وراغب النشاشيبي وعوني عبدالهادي كلاً على حدة» وأنه «حذرهم من خطورة الحالة وطلب إليهم إيقاف الإضراب والاضطرابات. وقد أجابوا بأنهم سيقومون بذلك بدون أي شرط سابق إذا طلب الملوك إليهم ذلك، وأنه بدون طلب من الملوك فإنهم لن يذعنوا.» واقترح المفتي أن «تعمد حكومة جلالة الملك إلى دعوة الملوك للتوجه إلى عرب فلسطين عن طريق اللجنة العربية العليا.» وفي اليوم التالي لبرقية واكهوب، أصدر المفتي بوصفه رئيساً للجنة العربية العليا بياناً ذكر فيه أن «الشعب العربي ولجنته العليا في فلسطين، كانوا ولا يزالون يرحبون بوساطة ملوك العرب وأمرائهم، وقد قبلوها بكل ارتياح وشكر، ولا يزالون مستعدين لتنفيذ هذه الوساطة بكل إخلاص.»[١]

فور إعلان نوري السعيد فشله اتجهت الحكومة البريطانية إلى رجلها الثاني الملك عبدالعزيز بن سعود ليتولى مهمة التوسط لدى عرب فلسطين لوقف الإضراب العام. وكان ابن سعود قد بدا تحركه كوسيط محتمل في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٣٦ قبل أن يبدأ نوري السعيد وساطته حيث كان بعث برسالة إلى أمير شرق الأردن عبدالله بن الحسين يعرض فيه الرغبة في القيام بوساطة لوقف الإضراب وهو ما كرره في الثالث من أيلول/ سبتمبر من العام نفسه في رسالة ثانية إلى الأمير عبدالله الذي رد عليه ببرقية جوابية في ٢٥ أيلول/ سبتمبر تتضمن تأييده لاقتراح ابن سعود «إصدار نداء مشترك يدعو الناس إلى السكينة واستئناف الأعمال. وكان عبدالله تلقى قبل برقيته بيوم واحد رسالة من واكهوب تتضمن عدم اعتراضه على صدور نداء كهذا بدون إعطاء وعود وشروط.»[٢]

قبيل صدور نداء ملوك التبعية العربية بأيام توجه وفد من اللجنة العربية العليا إلى السعودية للاجتماع بالملك ابن سعود وفي ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦ توجه عوني عبدالهادي إلى شرق الأردن لمقابلة الأمير عبد الله.[٣] وفي ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦ أبلغ رئيس الحكومة العراقية السفير البريطاني في بغداد تفاصيل النداء المقترح، وأبرق القنصل العراقي

(١) كامل محمود خلة، م س، ص ٦٤٧-٦٤٨.

(٢) م ن. ص ٦٤٩.

(٣) عبد الوهاب الكيالي، م س، ص ٢٧٧.

في فلسطين كاظم الدجيلي بأن «الحسيني (المفتي) ألمح بأنه إذا صدر البيان فسيتوقف الإضراب.» ووصل الشيخ كامل القصاب يوم ٨ تشرين الأول/ أكتوبر إلى القدس مندوباً عن ابن سعود يحمل نداء ابن سعود وإمام اليمن يحيى حميد الدين وفي اليوم التالي وصل نداء ملك العراق غازي وأمير شرق الأردن عبدالله ووضع ابن سعود كلمة (صديقتنا) بدل (حليفتنا). وعلى الرغم من أن الأربعة أصدر كل منهم نداء بنفسه إلا أن النصوص كانت واحدة وصدر يوم العاشر من الشهر نفسه نداء مشترك حمل توقيع الأربعة جاء فيه: نطلب من شعب فلسطين «الإخلاد إلى السكينة» اعتماداً «على حسن نيات صديقتنا بريطانيا، ورغبتها المعلنة في تحقيق العدل.»

وتؤكد إحدى الوثائق البريطانية أنه رغم ظروف عرب فلسطين القاسية في هذا الوقت لكنها كانت تحث القيادة الرسمية على الثبات على موقفها حتى يتم الاستجابة للمطالب الوطنية التي بذلت في سبيلها كثيراً من التضحيات.(١)

وكانت قيادة اللجنة العربية العليا تبحث عن مخرج. ومن غير الوارد القيام من طرف واحد بتعديل المواقف المتخذة، إذ لا بد من عامل خارجي، أي الاعتماد على زعماء الدول العربية، معتقدة أن ذلك سيكون فرصة لتلبية أحد مطالب الحد الأدنى وهو وقف الهجرة اليهودية، (وفق ما أبلغهم به نوري السعيد لدى اجتماعه يوم ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٣٦ مع مسؤولي حزب الاستقلال: عوني عبد الهادي ومحمد عزة دروزة في معتقلهم) فقد وجدت قيادة اللجنة العربية العليا أنها بحاجة إلى عذر يحفظ لها ماء الوجه لإنهاء الإضراب/ الثورة، وبما أن التنازلات البريطانية لم تتحقق، لم يكن بمقدورهم تحمل مسؤولية إنهاء الإضراب بدون إشراك غيرهم فيها فقد التجأت إلى استشارة مجلس اللجان القومية الذي أصبح يمثل في ذلك الحين «البرلمان» غير الرسمي لعرب فلسطين. وقد هرولت اللجنة العربية العليا لإصدار بيان في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٣٦ تؤكد موافقتها على وساطة الملوك العرب دون أن تحدد مضمونها وأن الأمر يعود إلى اللجان القومية للبت النهائي بالموافقة، وسوف يتواصل الإضراب بالإصرار نفسه إلى أن يتم للأمة نيل حقوقها.

(١) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث. م س، ص ١١٧.

غير أن اجتماع وزارة المستعمرات البريطانية في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦ بدلاً من الاستجابة لطلب اللجنة العربية العليا طبقاً لما أبلغهم به نوري السعيد بوقف الهجرة اختارت اللجوء إلى القوة بإرسال فرقة عسكرية كاملة إلى فلسطين وإعلان الأحكام العرفية ومنح الجنرال ديل كل الصلاحيات اللازمة لسحق الثورة ووقف العمل بالقوانين المدنية خلال فترة العمليات العسكرية.(١)

وقد انقسم الوضع السياسي ما بين معتدلين يتماهى النشاشبيون معهم بشكل متزايد باطراد ومستعدين لإنهاء الإضراب/ الثورة، وهم أقوياء بشكل خاص في جنوبي فلسطين ويمثلون أوساط التجار ومزارعي الحمضيات، وبالمقابل في الشمال يجد الوطنيون أنفسهم وقد تشجعوا بقدوم متطوعين عرب. وقد بدا أن المفتي الحاج أمين منحازاً إليهم بتزايد مطرد وإن كان يريد أن يظل المحاور الذي لا غنى عنه مع سلطات الاحتلال البريطاني.(٢)

ولدى تيقن المندوب السامي وايكهوب من خلال اتصالاته وخصوصاً مع اللجنة العربية العليا أنهم يتجهون إلى الموافقة على وقف الإضراب/ الثورة فقد أعلن تأجيل فرض الأحكام العرفية إلى ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦، وهي مهلة تسمح للجنة العربية العليا بجمع اللجان القومية سعياً إلى دفعها إلى الموافقة على إنهاء الإضراب/ الثورة استجابة لطلب من الملوك العرب الذي تضمنه بيانهم بصيغته الصفقوية «إلى أبنائنا عرب فلسطين: لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين. فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب والأمير عبد الله، ندعوكم للاخلاد إلى السكينة وحقن الدماء معتمدين على حسن نيات صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة في تحقيق العدل وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم.» وقامت اللجنة العربية العليا في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر، عشية اليوم المحدد لإعلان الأحكام العرفية وبعد ١٧٦ يوماً من الإضراب بإصدار بيان تعلن فيه تلبيتها نداء ملوك أنظمة التبعية العربية حيث جاء في البيان

---

(١) هنري لويس، مسألة فلسطين في الكارثة الأوروبية، م س. ص ١٢٤.

(٢) م ن، ص ١٢٥.

قررت اللجنة العربية بالإجماع بعد استشارة مندوبي اللجان القومية والحصول على موافقتهم باتفاق الآراء أن تلبي نداء أصحاب الجلالة ملوك العرب وسمو الأمير بالبيان المنشور أعلاه وأن تدعو الأمة العربية الكريمة في فلسطين للإخلاد إلى السكينة، وإنهاء الإضراب والاضطرابات ابتداء من صباح الاثنين المبارك في ١٦ رجب ١٣٥٥ الموافق ١٢ تشرين الأول سنة ١٩٣٦. وأن يبكر أفراد الأمة الكريمة في صباح ذلك اليوم إلى معابدهم لإقامة الصلاة على أرواح الشهداء، ورفع الشكر لله تعالى على ما ألهمهم من صبر وجلد، ثم يخرجون من المعابد لفتح مخازنهم وحوانيتهم ومزاولة أعمالهم المعتادة. والله ولي التوفيق.»[١]

وقد ساعد نداء الزعماء العرب القيادة السياسية الفلسطينية الرسمية على اتخاذ القرار دون الشعور بالإذلال. وهكذا كان، فاللجنة التي رجت الشعب أن يستمر في إضرابه يوم أضرب، تدعوه بعد ستة أشهر أن يخلد إلى السكينة دون أن يحقق أياً من مطالب الإضراب الذي طلبت إنهاءه بدون قيد ولا شرط، واعتماداً على نداء وجهه زعماء عرب تسير بلدانهم بريطانيا كما تشاء.[٢]

لقد أرعب نجاح الفلاحين والعمال في القيام بالدور الأكثر بطولية في المعارك وقدرتهم على تنظيم أنفسهم بعيداً عن اللجنة العربية العليا، أرعب قيادتها، ومثل نهوضهم تهديداً قوياً لمصالح البرجوازية وملاك الأراضي، وكان رفض اللجنة العربية العليا لخيار الكفاح المسلح (وتحديداً موقف النشاشيبي فيما كان موقف الحاج أمين الحسيني يتسم بالتردد) يعكس خوفها من أن هذا السلاح قد يوجه إليها. وقد علق السيد هودجكين وهو أحد العاملين في سلطة الاحتلال البريطاني على مهادنة اللجنة العربية العليا بقوله «إنه لمن الحماقة تصور أن أعضاء اللجنة ليس لهم أتباعهم والوصول إلى حلول وسط مع بريطانيا إذا توافرت لهم الفرصة، لكنهم الآن محمولون على ظهور الثوار العرب الذين قرروا الاستمرار

---

(١) بهجت أبو غربية. مذكرات. في خضم النضال العربي الفلسطيني. مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت. ط ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ ص ٩٢.

(٢) ناجي علوش، مصدر سابق ص ٩٠.

في الموت أو الحصول على وعد مرضٍ من بريطانيا.»[1] وفي شهر أيلول/ سبتمبر بدأت البرجوازية الفلسطينية بمنع تمويل الإضراب العام/ الثورة كمقدمة طبيعية للقضاء عليه، واستكملت ذلك باقتراحها على الحكام العرب إصدار بيانهم سالف الذكر لمساعدة اللجنة العربية العليا على السيطرة على الوضع الجماهيري.[2]

وهكذا تمكنت القيادة التقليدية من إجهاض أعنف ثورة عرفتها فلسطين وأكبر إضراب شهدته المنطقة في تاريخها الحديث، إذ عندما أوشك الإضراب على الامتداد ليشمل الفترة الحرجة زراعياً أي في الخريف وهو موسم الحمضيات، عمل زعماء الحركة الوطنية على أن لا يمس الإضراب مصالحهم الحيوية، فأصدر ملاكو الأراضي الأقوياء في اللجنة العربية العليا مثل عوني عبد الهادي ويعقوب الغصين وبدعم من الحاج أمين وراغب النشاشيبي نداءهم المستند إلى نداء الملوك والأمراء العرب لإنهاء الإضراب رغم عدم استجابة سلطات الاحتلال البريطاني لأي من مطالب الإضراب. وكان هذا يعني أن أي محاولة لجمع المساعدات للمضربين من العرب ستصبح أكثر صعوبة وبذلك وجد الفلاحون أنفسهم مرغمين على الموافقة على إنهاء الإضراب/ الثورة.[3]

لقد كان قرب موسم تصدير الحمضيات الذي يبدأ في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦، والذي يمس مصالح الكثيرين من الوجهاء السياسيين، وارتفاع أسعاره نتيجة الحرب الأهلية الإسبانية (كانت إسبانيا هي المنافس الأول لحمضيات فلسطين) عاملاً أساسياً في سعي قيادة اللجنة العربية العليا لإجهاض الثورة ووقف الإضراب. فقد ارتفعت صادرات الحمضيات من ٥ ملايين و٨٩٧ ألفاً و٣١٠ صناديق في موسم ١٩٣٥-١٩٣٦ إلى ١٠ ملايين و٧٩٠ ألفاً و ١١٠ صناديق في موسم ١٩٣٦/ ١٩٣٧. وقامت حكومة الاحتلال

---

(1) Marshall, Phil. *Intifada: Zionism Imperialism and Palestinian Resistance*. Publisher: Bookmarks; 1st UK Edition 1st Printing edition. P63.

(٢) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨. بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨١ ص ٣٤٤-٣٤٦.

(٣) باميلا آن سميث: فلسطين والفلسطينيون ١٨٧٦-١٩٨٣ ترجمة إلهام بشارة الخوري. دار الحصاد للنشر والتوزيع. دمشق ط١ ١٩٩١ص ٨٢.

البريطاني في فلسطين بتقديم تعويضات لليهود والصهيونيين عن خسائرهم في الإضراب والثورة التي تضمنت أرقاماً ومبالغ أكثر من الواقع، وذلك من فائض ميزانية البلاد. وهكذا يتضح أن الشعب العربي في فلسطين الذي قام بالثورة قد دفع تكاليفها المادية في الوقت نفسه.[١]

لقد شهد الوضع الفلسطيني عقب إعلان الإضراب العام نقاشات حول مدى فاعلية الاحتجاج السلمي. وعندما أدرك الفلاحون والعمال المدينيون الفلسطينيون عقم الاحتجاج السلمي وبدأوا يخططون لانتفاضة مسلحة تدخل الزعماء مرة أخرى في محاولة لمنعها أو على الأقل تحجيمها وتقليل فاعليتها. فمثلاً عندما تقدم عدد من أعضاء اللجان القومية طالبين الدعم من الحاج أمين الحسيني نصحهم وحذرهم من مغبة العمل ضد الحكومة وأنها ستؤدي إلى خسارة العرب للدعم الذي يحظون به في لندن، وحثهم على شن حملة سلمية لكسب الدعم السياسي من بلدان إسلامية أخرى أو على الأقل تأجيل تنفيذ خططهم إلى أن تنضج الظروف. وفي مناسبة أخرى ضغط عليهم من أجل العدول عن خططهم لمهاجمة مراكز الشرطة ومعسكرات قوات الاحتلال البريطاني وطلب إليهم تكثيف هجماتهم على المستعمرات اليهودية. ولم يشارك الحاج أمين في الثورة المسلحة بفاعلية إلا بعد أن أحرجه الشيوخ والزعماء الدينيون الوطنيون في القرى المحيطة بحيفا بإعلانهم الجهاد ضد بريطانيا وهم بذلك تحدوا التزامه الديني. وإضافة إلى الحاج أمين رفض زعماء آخرون دعم الثورة المسلحة مثل عائلة النشاشيبي دعم الكفاح المسلح خشية أن يوجه السلاح في النهاية إلى صدرها.[٢]

على الرغم من تعدد التفسيرات وتتضارب المراجع حول الأسباب الحقيقية لوقف الإضراب/ الثورة من المخاطر التي ترتبت على زج قوات الاحتلال البريطاني لقوات عسكرية كبيرة بأسلحتها المتقدمة والخسائر التي ألحقت بالثوار والعامة وممتلكاتهم وإلى انتشار البطالة واقتراب موسم الحمضيات وتدخل الملوك والزعماء العرب، فإن العامل الحاسم

---

(١) كامل محمود خلة، م س، ص ٦٥٤.

(٢) باميلا سميث، فلسطين والفلسطينيون. م س، ص ٨٢.

في وقف الثورة يرجع بالدرجة الأولى إلى تدهور الوضع الاقتصادي في فلسطين إلى درجة لم تعد تسمح بمزيد من الصمود أو المقاومة، مع ندرة الدعم الخارجي للشعب الفلسطيني، فوساطة الملوك العرب المرتبطين ببريطانيا لم تكن سوى وسيلة مشرفة لوقف الثورة وكان تدخلهم يعزى في جانب منه إلى طلب قيادة اللجنة العربية العليا، ولو لم يتدخلوا لبحث الزعماء الفلسطينيين عن وسيلة أخرى لتسوية الموقف، وأما عن تعاظم القوة العسكرية البريطانية ومعها الحركة الصهيونية فقد ازدادت أهميتها نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي، ولو كان الوضع يسمح بمزيد من الصمود ما كان للقوة العسكرية أن تتسبب بإخماد الثورة، حيث كانت النفوس مهيأة تماماً وكانت غالبية الجماهير ترى في استمرار التهويد وهجرة المستعمرين اليهود موتاً بطيئاً لا محالة، وتصر على رفع راية العصيان المدني والمقاومة حتى النهاية وترى في الصمود أملاً ربما أسفر في النهاية عن حفظ الوطن والنوع، ومن هنا كان شعب فلسطين رغم ظروفهم الاقتصادية السيئة مستعدين للاستمرار في الثورة، لكنهم في الوقت نفسه كانوا بحاجة لالتقاط الأنفاس، لكنهم لم يطالبوا بذلك ولم تدع جماهير الشعب إليه تاركة للقيادة السياسية ممثلة باللجنة العربية العليا اتخاذ ما تراه من قرارات.[1]

اعتبر جورج أنطونيوس أن ثورة ١٩٣٦ لم تكن من وحي وتوجيه الزعماء التقليديين، بل كانت أسلوباً متميزاً لتحدي سلطة هؤلاء الزعماء واتهام أسلوبهم في العمل واعتبر قادة الثورة بأن المأزق الذي يعيشه الفلاحون الفلسطينيون ناجم عن مالكي الأراضي الذين باعوا أراضيهم للمستعمرين اليهود واعتبروا أن الزعماء التقليديين بإهمالهم فشلوا في منع تلك الصفقات... وصبوا جام غضبهم وعنفهم على مالكي الأراضي والسماسرة وبالقدر نفسه وجهوا عنفهم ضد سياسة وحكومة الاحتلال البريطاني التي رعت صفقات البيع.[2]

بدا أن سلطات الاحتلال البريطاني تعمل لقطاف ثمرات المؤامرة... فقد سمح لمجموعات الثوار أن تحل نفسها، وما إن بدأ ذلك فعلاً حتى مورس الضغط على القاوقجي كي يغادر فلسطين. وقد وافق القاوقجي ورجاله على وقف الإضراب العام والثورة مبدئيّاً

(١) عادل حسن غنيم، م س، ص ٧٣ .

(٢) باميلا سميث، م س، ص ٨٠.

اعتقاداً منهم أن ذلك سيكون موقتاً، وأن اللجنة العربية العليا لم توافق على ذلك إلا لمفاوضة البريطانيّين للحصول على تنازلات، لكنّ البريطانيّين أصروا على أنهم لن يفاوضوا إلا بمغادرة المسلحين العرب من غير الفلسطينيين كقوات القاوقجي الذي أصدر بياناً يعلن التقيد بقرار اللجنة العربية العليا والتوقّف عن الأعمال الانتقاميّة من اليهود الذين «يفتقرون بطبيعتهم إلى الشجاعة والفروسيّة»، ومن البريطانيّين الذين يستحقّون وحدهم عداوة العرب، في انتظار أن تسفر المفاوضات عن الحلّ الوطنيّ المأمول. وفي أواخر تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٣٦ انتزعت اللجنة العربية العليا موافقة البريطانيّين على تمريرهم بسلام حرصاً على الاحتمال السلميّ. وسمح للثوار/ المجاهدين القادمين من البلدان العربية المجاورة باجتياز الحدود تدريجاً والعودة من حيث جاءوا بمن فيهم فوزي القاوقجي ومساعده محمد الأشمر، حيث توجه الاثنان إلى الأردن، ليقوم الأمير عبدالله بإخراجهما بناء على طلب من بريطانيا ليتوجه القاوقجي إلى العراق، والأشمر إلى سوريا.

وبدأ إطلاق سراح المعتقلين وتوقف عمليات الملاحقة والمطاردة والتفتيش. وأعرب المندوب السامي البريطاني في خطاب عبر الإذاعة عن سروره بإنهاء الإضراب وتوقف الثورة، وأعلن أن اللجنة الملكية ستصل يوم ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٣٦. وفي الوقت نفسه أعلن وزير المستعمرات البريطاني بناء على توصية من المندوب السامي في فلسطين عدم وقف هجرة اليهود للاستيطان في فلسطين لعدم وجود أسباب تبرر ذلك، وعلى اعتبار أن إيقاف الهجرة يؤدي إلى تغيير الحالة، ولا بد من أن يؤثر في التحقيق الذي ستجريه اللجنة الملكية، لذلك قرر منح تصاريح لهجرة ١٨٠٠ عامل يهودي شهرياً لمدة ستة أشهر، ابتداءً من تشرين الأول/ أكتوبر عدا أصناف الهجرة الأخرى.[١] وقد عزز هذا القرار اعتقاد عرب فلسطين بأن بريطانيا مرتبطة ارتباطاً مصيرياً بسياسة موالية للصهيونية في فلسطين تستهدف إنشاء «وطن قومي لليهود في فلسطين حسبما جاء في وعد بلفور. وأن مثل هذه السياسة لا يمكن تغييرها إلا بتحقيق الاستقلال للبلاد.[٢] وفي اليوم التالي لبيان وزير المستعمرات

(١) ناجي علوش، م س، ص ٩١.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، م س، ص ٢٧٧.

نددت اللجنة العربية العليا بعبارات قاسية بالبيان الذي اعتبرته دليلاً على سوء النية ومناقضاً لما كانت اللجنة تنتظره وتأمل تحقيقه، وقررت عدم التعاون مع اللجنة الملكية وطلبت من جميع العرب الفلسطينيين التقيد بقرارها هذا. وبدلاً من أن يقف الزعماء العرب الأربعة الذين أصدروا نداءهم إلى عرب فلسطين لإنهاء الإضراب اعتماداً على حسن نيات صديقتهم بريطانيا، بدلاً أن يؤيدوا قرار اللجنة العربية العليا فقد طالب الأمير عبدالله بإلغاء قرار المقاطعة كما هدد ابن سعود بقطع جميع علاقاته باللجنة العربية العليا إذا رفضت المثول أمام اللجنة الملكية، كما انضم ملك العراق إلى حملة الضغط على اللجنة العربية العليا. وقدم موقف ابن سعود وعبدالله دعماً وتشجيعاً لحزب النشاشيبي (الدفاع) في معرض تنافسه مع زعامة المفتي، فقرر زعماء الحزب عدم الانصياع لقرار اللجنة العربية العليا الممثلين فيها، وأعلنوا موافقتهم على المثول أمام اللجنة الملكية، الأمر الذي اضطر بقية أعضاء اللجنة العربية العليا الذين وجدوا أنفسهم أمام حالة من الانشقاق داخل اللجنة وضغوط «أصدقاء» بريطانيا من الزعماء العرب، إلى الاستسلام مرة أخرى لتقوم يوم ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧ بإلغاء قرار مقاطعة لجنة بيل الملكية وقدم أعضاء اللجنة العربية العليا شهاداتهم أمامها. وكانت شهادة رئيس اللجنة الحاج أمين الحسيني أهم هذه الشهادات لأنها تحدد الموقف السياسي للحركة الوطنية منذ سقوط فلسطين فريسة للاحتلال البريطاني عام ١٩١٧، بأن المعالجة الأساسية والصحيحة للوضع في فلسطين هي:

١- العدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي الفاشلة.
٢- إيقاف الهجرة اليهودية إيقافاً تاماً وفورياً.
٣- منع انتقال الأراضي العربية لليهود منعاً باتاً وحلاً.
٤- حل قضية فلسطين على الأسس التي حلت عليها قضايا العراق وسوريا ولبنان، بإنهاء عهد الانتداب، وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ذات حكم دستوري تتمثل فيها جميع العناصر الوطنية ويضمن للجميع فيها العدل والتقدم والرفاه.[1]

(١) ناجي علوش، م س، ص ٩١-٩٣.

لقد أظهرت سياسات وشهادات ومواقف اللجنة العربية العليا وبقية القيادات الفلسطينية في المناسبات المختلفة في تلك المرحلة أن:

١- مطامح الطبقة القائدة في فلسطين على اختلاف اتجاهاتها لا تتعدى ما حققته شقيقاتها في العراق وشرق الأردن حينذاك، وكانت تعتقد أن دعم «الزعماء العرب» سيحقق لفلسطين ما حققته بلدان عربية أخرى خضعت للاستعمار المباشر، ولم تستطع تلك الزعامات أن تترك الوضع الخاص لفلسطين بالنسبة للصهيونية العالمية، مع أن تصميم بريطانيا على تحقيق أهداف الصهيونية العالمية كان واضحاً.. عارياً ولا يخفى على أحد.

٢- أن الطبقة القائدة في فلسطين تقدمت في عهد الاحتلال البريطاني والغزو الصهيوني تقدماً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً... لقد زادت ثروتها ومكانتها ونفوذها. ونظراً إلى ضيق أفقها ومحدودية الطموح وانهماكها في التفكير في مصالحها المباشرة واليومية فإنها لم تتخذ مواقف جذرية، بل ظلت مهاودة مساومة تؤثر المركب السهل على الوعر وتركب الموجة العارمة لتتقدم بالمطالب الجزئية والضئيلة.[1]

كانت اللجنة العربية العليا بوصفها القيادة السياسية في تلك المرحلة تتسم بالتوازن من حيث عضويتها وتمثيلها الحزبي والطائفي (مسلمون ومسيحيون) والهيئات المختلفة في فلسطين، لكنها اقتصرت على تمثيل طبقة كبار الملاك والبرجوازية الناشئة الكبيرة وهذا ناجم عن طبيعة المجتمع الفلسطيني في تلك المرحلة رغم وجود عدد محدود من المثقفين فيها مثل عوني عبد الهادي ومحمد عزة دروزة وهذا ما كان يفسر مواقفها تبعاً لمصالحها الطبقية وثقافتها وتكوينها... فلم تكن قيادة ثورية إذ كانت ترفض الأفكار الأكثر ثورية هذا عدا أن الأفكار الثورية اليسارية لم تك بعد معروفة أو منتشرة في نطاق المجتمع الفلسطيني، إلى جانب أن منظومة القيم السائدة آنذاك في المجتمع الفلسطيني يساعد كثيراً على إيجاد قيادات من هذا النوع وأيضا غياب الطبقة العاملة عن المسرح السياسي، إذ لم تتكون بعد طبقة عمالية قوية تفرض وجودها ونفوذها السياسي... كل تلك العوامل ساعدت بقدر ما على

---

(١) ناجي علوش، م س، ص ٩٤.

أن يتولى كبار الملاك والبرجوازية قيادة الحركة الوطنية، ولكن يمكن وصف تلك القيادة بأنها كانت قيادة وطنية سعت إلى تحقيق المطالب العربية بالوسائل السلمية بالتفاوض مع سلطة الاحتلال البريطاني، وكانت تعمل قدر إمكانها على تجنب الصدام العنيف مع سلطة الاحتلال البريطاني. وكانت بعض فصائل الثوار مثل تلامذة الشهيد الشيخ عز الدين القسام تضع معايير وقواعد تمنع التعاون مع حكومة الاحتلال، لكن قيادة الحاج أمين التزمت التردد والإحجام، وقد بدا المفتي متمسكاً بسياسته الخاصة بالموازنة بين التعاون مع السلطات وقيادة الحركة الوطنية، وهو يصرح لوايكهوب بأنه، إن لم يقع حدث غير متوقع، فإن القلاقل بسبيلها إلى أن تتراجع. وقد عزا البعض موقف الحاج أمين إلى كونه موظفاً عاماً رفيع المستوى وأتى بالعديد من معاونيه المقربين للعمل في إدارة الاحتلال؟[١] غير أن وظيفة الحاج أمين من الناحية القانونية قد حسمها وايكهوب بأن المفتي ليس موظفاً حكومياً فهو يتقاضى راتبه من أموال المؤسسات الإسلامية التي تكفل الإدارة جمعها.[٢] لكن قيادة الحاج أمين في الوقت نفسه حفاظاً على موقعها القيادي كانت مستعدة لمسايرة أية تطورات شعبية-بدرجات متفاوتة بالنسبة لكل عضو من أعضائها- لكن بالقدر الذي لا يفجر الموقف إلى صدام مسلح مباشر مع سلطة الاحتلال أو يؤدي إلى فقدان مصالحها. لذلك كانت مواقفها تتسم بالاعتدال رغم التأييد الشعبي والتفاف الجماهير العربية الفلسطينية حولها. ولم تحاول الاستفادة من طاقات الجماهير وحركتها للتأكيد على مطلب الاستقلال الوطني، إذ إنها بقيت متمسكة حتى بعد قيام الثورة الشعبية المسلحة بمطالبها الثلاثة التي طرحتها منذ تشكيل اللجنة العربية العليا: إيقاف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً ومنع انتقال الأراضي العربية لليهود منعاً باتاً وقيام حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي.[٣]

وعلى الرغم من أن عبارة «القيادة السياسية» في تلك المرحلة تعني اللجنة العربية العليا التي كانت تقود العمل السياسي رسمياً إلا أن الحاج أمين الحسيني كان يتحمل المسؤولية

---

(١) هليل كوهين، جيش الظل، م س. ص ١٤٣-١٤٤.

(٢) هنري لورنس، مسألة فلسطين في الكارثة الأوروبية، م س. ص ١٠٥.

(٣) عادل حسن غنيم، م س، ص٨٠-٨١

الرئيسة في إدارة الشؤون كافة وفي توجيه مختلف الأجهزة واللجان وفي اتخاذ كثير من القرارات الهامة سواء صدرت منه مباشرة أو عن طريق اللجان القومية، فلم تكن اللجنة العربية العليا في حقيقة الأمر سوى واجهة رسمية لتلك الوحدة الوطنية التي كان عرب فلسطين حريصين على وجودها منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى (ويبدو أن ذلك قد تكرر بعد ثلاثين عاماً عندما حل أحمد الشقيري محل الحاج أمين الحسيني على رأس العمل الفلسطيني الرسمي بقرار عربي رسمي، ومن ثم حل محله ياسر عرفات أيضاً بقرار عربي/ مصري ويعمل كل منهما بطريقة مشابهة للحاج أمين الحسيني وبدلاً من الهيئة العربية العليا (التي كانت جامعة الدول العربية شكلتها في عام ١٩٤٦ برئاسة الحسيني) أصبح هناك منظمة التحرير الفلسطينية التي اعتقد الشعب الفلسطيني أنها واجهة العمل الرسمي والنضالي التي تمثله والحريص على بقائها رغم ما حل بها من تجويف.

كانت الحركة الجماهيرية الفلسطينية في الواقع يعبر عنها الثوار، متقدمة بمراحل عن القيادة الحسينية، إذ كانت شعاراتها ترفض المهادنة والتهاون مع من تصفهم بالخونة. فقد ارتفعت أصوات الوطنيين الفلسطينيين تطالب الأهالي بقطع صلاتهم مع إدارة الاحتلال ودعت منشورات الثوار والصحف الوطنية إلى استقالة مخاتير القرى وقضاة المحاكم إلى التوقف عن العمل، وقد جرى بالفعل تقديم مخاتير العديد من القرى استقالات جماعية وتوقف العديد من القضاة عن العمل. وقد جرى قتل عدد من المخاتير الذين أبقوا على تعاونهم مع الاحتلال والعمل مخبرين له، ومن بينهم مختار طيرة حيفا محمد الشيخ يونس، وقد اتخذ الثوار قراراً في منتصف شهر آب/ أغسطس ١٩٣٦ بقتل كل من يعاون حكومة الاحتلال أو اليهود، وشمل القرار الذين يعملون بالتجارة مع اليهود. وتمكن الثوار من قتل رئيس بلدية الناصرة، خليل طه بعد أن ألقيت قذيفة على منزله في ١٨ آب/ أغسطس ١٩٣٦، كما وزعت منشورات وملصقات تتهم زعماء المعارضة بالخيانة. وقد انتقد أحد الملصقات المفتي نفسه والمحيطين به لاستمرارهم على رأس وظائفهم في إدارة الاحتلال البريطاني، وبدا الحاج أمين يخسر بعضاً من مكانته بسبب مراوغته بين الثوار وحكومة الاحتلال.[١]

---

(١) هليل كوهين، جيش الظل. م س، ص ١٤٤-١٤٧.

وقد استهدف الثوار أفراد الشرطة العرب العاملين في شرطة الاحتلال البريطاني حيث دعوهم إلى الاستقالة، وقد نفذ بعضهم ذلك فيما كان آخرون يتعاونون مع الثوار ويهربون لهم الأسلحة. وقد قتل أفراد من الشرطة الذين رفضوا وتعرضت أسرهم للتهديد.

كان هدف الثوار الذين سعوا لتحقيقه لأسباب سياسية وعسكرية واجتماعية، هو دفع جميع عرب فلسطين إلى المشاركة في الكفاح لوقف الهجرة اليهودية ونيل الاستقلال، وكانوا يدركون أن نجاح الثورة يتطلب دعماً شعبياً واسعاً، وليس عجيباً في ضوء ظروف كهذه أن يجد المتعاونون مع الصهيونيين أنفسهم في وضع أكثر سوءًا.[١] وقد اضطر المتعاونون القدامى والجدد بسبب الثورة والتصفيات الجسدية والمستجدات السياسية الداخلية إلى إعادة تقويم أفكارهم وسلوكياتهم، وكان أمامهم أحد ثلاثة خيارات: الأول إعلان التوبة والالتحاق بالحركة الوطنية. والثاني الفرار إلى بلد مجاور انتظاراً للعاصفة حتى تهدأ والثالث الثبات واستمرار التعاون مع الصهيونيين والبريطانيين وشركات شراء الأراضي الصهيونية رغم أنف التوترات والمخاطر المحيطة بهم.[٢] ومن بين من أعلن ندمه وتوبته سمسار بيع الأراضي من أبو ديس حسن محمد عريقات، وأيضاً محمد محمود أبو غوش الذي أعلن توقفه عن التعاون مع اليهود. وتحول رباح عودة من قرية الجياسية في الجليل الغربي من بياع أراضٍ لليهود إلى قائد في أحد فصائل الثورة. أما الحاج طاهر قرمان، أحد أشهر رجال الأعمال في حيفا وشريك الصهيوني ديفيد هاكوهن (الهاغاناه) فقد آثر بعد تلقيه التهديدات الهرب إلى بيروت. كما فعل الشيء نفسه حسن شكري رئيس بلدية حيفا.

لجنة بيل تقترح تقسيم فلسطين

مع قرب انتهاء عمل لجنة بيل الملكية[٣]، وما نشر من تسريبات عن توصيتها بتقسيم

(١) هليل كوهين، م ن. ص ١٥٠.

(٢) م ن. ص ١٥٣.

(٣) تشكلت لجنة بيل الملكية في آب/ أغسطس ١٩٣٦ من ستة أعضاء برئاسة اللورد بيل، وزير الدولة البريطاني لشؤون الهند، وقد وصلت اللجنة إلى القدس في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦ بعد وقت قصير من وقف الإضراب/ الثورة الكبرى، وكانت مهمتها التعرف إلى الأسباب التي أدت =

فلسطين، سارعت قيادة حزب الدفاع في الانسحاب من اللجنة العربية العليا في مسعى للتحرر من أي التزام تفرضه اللجنة والعمل منفرداً لتحقيق أهداف قيادة النشاشيبي التي هي أهداف بريطانيا والأمير عبد الله، وقد أكدت اللجنة العربية العليا في تعليقها على انسحاب حزب النشاشيبي أن الصراع مع بريطانيا والحركة الصهيونية يقتضي وحدة كل القوى والعناصر. وقد أوصت اللجنة الملكية في تقريرها الذي صدر يوم ٧ تموز/ يوليو ١٩٣٧، بعد أربعة أيام من انسحاب حزب الدفاع بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق: دولة عربية تضم إلى شرق الأردن، وأخرى يهودية وتبقى (الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم) مع ممر يمتد إلى شمال الطريق العام وإلى جنوب السكة الحديدية، ويشمل مدينتي اللد والرملة وينتهي في يافا، تحت سلطة الاحتلال البريطاني. واقترحت أن يضم إلى هذه المنطقة مدينة الناصرة وبحيرة طبريا، وأن لا ينتهي الانتداب في الأماكن المقدسة إلا إذا رغبت في ذلك عصبة الأمم والولايات المتحدة، وأن لا يطبق في المنطقة السياسة التي ينطوي عليها وعد بلفور.[1] وأبقى باب الهجرة اليهودية مفتوحاً على أن يسمح بهجرة ثمانية آلاف يهودي خلال ثمانية أشهر (من آب/ أغسطس ١٩٣٧- آذار/ مارس ١٩٣٨) شرط أن لا تتجاوز قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين.»

وقد انهالت برقيات الرفض وعرائض الاستنكار لمشروع التقسيم على اللجنة العربية العليا التي أعلنت رفضها الحازم لتوصية لجنة بيل بتقسيم فلسطين، خصوصاً وأن الاقتراح يدعو إلى أن ضم القسم العربي إلى شرق الأردن، مما يعني قبول حكم الأمير عبد الله الذي كان أعلن من ناحيته دعمه لاقتراح التقسيم. وتعرض حزب الدفاع بدوره للانشقاق بسبب

= إلى الإضراب الكبير في فلسطين في شهر نيسان/ إبريل من العام نفسه. وتلقت توجيهاً بالتحقق من حسن تطبيق الانتداب والقيود البريطانية المفروضة على العرب واليهود ومن وجود شكاوى وتقديم التوصيات اللازمة لحلها ومنع تكرارها. وعقدت اللجنة سبعة اجتماعات استمعت فيها إلى أكثر من ١٠٠ شاهد.

(١) كامل محمود خلة، م س، ص ٦٧٩-٦٨٠.

الاقتراح وتداعياته.[1] وأكدت اللجنة العربية العليا في عريضة قدمتها بتاريخ ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٣٧ إلى لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم على حق عرب فلسطين في تحقيق الاستقلال التام على كامل فلسطين، مبدية استعدادها لضمان المصالح البريطانية فيها بإبرام معاهدة رسمية تشبه تلك المبرمة بين مصر وبريطانيا، وطالبت بوضع حد للهجرة اليهودية ولشراء اليهود للأراضي العربية.[2] وكانت ردة فعل اليهود الصهيونيين على التقسيم سلبية أيضاً ولكن لأسباب مختلفة، إذ آثروا استمرار الانتداب وعارضوا الاستقلال قبل أن يصبحوا الأغلبية في فلسطين. لكن الكثير منهم أيد التقسيم من حيث المبدأ، وعارضوا مقترح لجنة بيل على أساس أنها لم تمنح الدولة اليهودية مساحة كافية.[3]

وكان لمؤسسي حزب الدفاع الوطني (النشاشيبي) ارتباطات ومصالح مع سلطات الاحتلال، وأيضاً مع أمير شرق الأردن عبد الله بن الحسين الذي كان يناكف الحاج أمين الحسيني. ورضوا بسياسة التعاون مع بريطانيا فوافقوا مثلاً على اقتراح إنشاء المجلس التشريعي (آذار ١٩٣٦) في حين رفضه الحزب العربي الفلسطيني الذي يمثل كتلة المجلسيين (أنصار المفتي الحاج أمين الحسيني). وقد استخدمت السلطات البريطانية حزب الدفاع الوطني لإضعاف الحزب العربي الفلسطيني الذي كان يعتبر حزب الأغلبية. وقد انتهى الحزب نظرياً، كسائر الأحزاب، حين أنشئت اللجنة العربية العليا لفلسطين في نيسان/ إبريل ١٩٣٦ برئاسة الحاج أمين الحسيني، واشترك في عضويتها راغب النشاشيبي رئيس حزب الدفاع الوطني ونائبه يعقوب فراج.

ولكن الانقسام في وجهات النظر بين الحاج أمين وأنصاره وبين راغب النشاشيبي وأنصاره، عاد مع قدوم اللجنة الملكية (لجنة بيل)، فقد أعرب النشاشيبي عن استيائه من قرار اللجنة العربية العليا مقاطعة اللجنة الملكية، وتبنى بذلك موقف الحكام العرب، ولاسيما موقف الأمير عبدالله أمير شرق الأردن، وانتقد مواقف المفتي التي وصفت بالمتطرفة، وأبدى قلقه من مجابهة مسلحة كاملة مع البريطانيين. وكان لموقف حزب الدفاع الوطني

---

(١) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص ١٦٩.

(٢) واصف عبوشي، فلسطين قبل الضياع، م س، ص ٢٢٧.

(٣) م س، ص ٢٢٨.

ولوساطة الحكام العرب خصوصاً ملكي السعودية والعراق أثر في دفع اللجنة العربية العليا إلى إلغاء قرار المقاطعة في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧. وقد صدمت شهادات وفد اللجنة العربية والشهادات العربية الأخرى أعضاء اللجنة الملكية بجذريتها وعداوتها المعلنة للبريطانيين والممتزجة بالتهديد بالانتفاضة إذا لم يتم تلبية مطالب عرب فلسطين. وكان الحاج أمين مقتنعاً بأنه إذا لم يحترم البريطانيون حقوق العرب، فسوف يتعين حمل السلاح والحصول على دعم عربي خارجي. وفي منتصف كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧ تعود اللجنة إلى أوروبا عبر مصر.(٤)

وقد استغلت سلطات الاحتلال البريطاني الخلاف والصراع بين المفتي وأنصاره وبين النشاشيبي وأنصاره لشق الصفوف وضرب الثورة التي تجددت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧ من الداخل، وتعاونت في ذلك مع بعض العملاء وبينهم أعضاء في حزب الدفاع على رأسهم فخري النشاشيبي الذي تحدى الحركة النضالية وبعث إلى المندوب السامي البريطاني مذكرة في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨ يعلن فيها الموافقة على الخطة البريطانية التي كانت أعلنتها لندن في التاسع من الشهر نفسه، وسعى إلى ضرب الثورة وتشويه مقاصدها بتنظيم تظاهرة من أعوانه توالي الإنكليز وتجاهر بالعداء للثورة، وعقد مؤتمراً في بيته وآخر في بلدة يطا (منطقة الخليل) للتنديد بالمفتي واتهام قادة الثورة بشتى التهم.

وقد خلصت لجنة بيل إلى صعوبة التعايش بين عرب فلسطين ومجتمع المستوطنين اليهود (اليشوف) وأن من غير الممكن مواصلة حكم البلد وفق نموذج المستعمرات البريطانية، ولا يمكن للعرب واليهود قبول وضع أقلية. ولا يمكن إعطاء فلسطين لا للعرب ولا لليهود وأن التقسيم إلى (دولتين) يشكل الفرصة الأخيرة للحل السلمي. ويتعين تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أجزاء: أولاً، مواصلة الانتداب في منطقة الأماكن المقدسة التي تهم سكان البلد والشعوب التي تعتبر هذه الأماكن مقدسة لديها، وهي القدس وبيت لحم التي تشكل جيباً ينبغي أن يكون له منفذ على البحر عبر ممر يشمل الرملة واللد ويؤدي إلى يافا. ثانياً، دولة عربية تشمل وسط فلسطين من جنين إلى بئر السبع حيث لا يوجد سكان يهود وتشكل

(٤) هنري لورنس، مسألة فلسطين في الكارثة الأوروبية، م س. ص ١٤٢.

كتلة متجانسة. ثالثاً، دولة يهودية تشمل شمال فلسطين والسهل الساحلي حتى الممر الممتد من يافا إلى القدس والذي سوف يتجاوزها ببضعة كيلومترات وسيسمح الممر بفصل يافا عن تل أبيب وبإتاحة الصلة بين يافا والدولة العربية. وقد حرصت لجنة بيل في مشروعها التقسيمي على ضرورة تمتع الدولة اليهودية بمجال كاف للهجرة والاستيطان القادمين في المستقبل، وهي تشمل الجزء الأغنى في فلسطين لذلك يتعين عليها تقديم إعانة مالية للدولة العربية. وينبغي للكيانات الثلاثة ضمان حرية انتقال السلع والأشخاص. وفي نهاية الفترة الانتقالية يجب على الدولتين العربية واليهودية عقد معاهدتي تحالف مع بريطانيا، وسوف تندمج الدولة العربية بشرق الأردن سعياً إلى تكوين دولة واحدة. وفي إطار تسوية نهائية فإنه سيكون هناك «تبادل لأراض ولمجموعات سكانية»[١] (وقد جرى استنساخ مثل هذا الأمر في مفاوضات سلطة الحكم الذاتي مع كيان الاحتلال الصهيوني في السنوات الماضية).

وقوبلت توصيات لجنة بيل التقسيمية على الفور برفض اللجنة العربية لها، فهي شكلت صدمة لعرب فلسطين ونفياً صارخاً لكل التصريحات البريطانية (لا للدولة اليهودية، لا للمصادرة، لا لطرد السكان). فحركة عرب فلسطين الاقتصادية والاجتماعية منذ قرن قد سارت كلها في اتجاه تنمية المناطق الساحلية. وتبادل الأراضي والمجموعات السكانية، هو مصطلح تعموي، إنما يعني إلغاء قرن من التاريخ وقلب تطور طويل الأمد، وحتى مع بقاء يافا مدينة عربية، فإن المجتمع العربي الفلسطيني إنما يجد نفسه وقد جرى تجريده من الجانب الرئيس من ذخره الريفي والحضري، اللهم إلا في منطقة غزة، كما أن القدس ستكون خارج الدولة العربية المقترحة، وهكذا تجد الطبقة السياسية العربية الفلسطينية نفسها مشتتة مخلية المكان لأمير شرق الأردن، عبد الله وإمارته على مستوى تطور أضعف بكثير. وكان حساب بريطانيا السياسي الأولي هو أن النشاشيبيين سوف ينحازون إلى خطة التقسيم بسبب تحالفهم مع أمير شرق الأردن. والحال ان القاعدتين الجغرافيتين للنشاشيبيين (المناطق الساحلية والقدس) توجدان خارج الدولة العربية المقترحة، وأخيراً فإن اسم فلسطين سوف يختفي مع الاندماج في شرق الأردن.[٢]

---

(١) هنري لورنس، م س، ص ١٥٩-١٦٠.

(٢) م ن، ص ١٦١.

وعلى الرغم من الموقف المعلن لحزب النشاشيبي، حزب الدفاع الوطني، باستنكار توصية لجنة بيل بتقسيم فلسطين ومذكرته المطولة إلى المندوب السامي البريطاني تفند توصيات لجنة بيل والتأكيد على أن السلام لا يتحقق إلا بالاستجابة لمطالب العرب: «إلغاء الانتداب وتشكيل حكومة ذات سيادة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة ويمثل فيها السكان جميعهم ويضمن للأقليات حقوقها وأن تحفظ النسبة العددية بين العرب واليهود.» كما أن جريدة فلسطين لسان حال الحزب أخذت تتراجع عن موقفها السابق المؤيد للتقسيم وتنضم إلى قائمة مستنكريه.[1] لكن وثيقة بريطانية تكشف حقيقة حزب الدفاع وزيف ادعائه مواقف الوطنية وتضليله لعرب فلسطين. ففي رسالة من المندوب السامي وايكهوب إلى السر كوزموباركنسون، الوكيل الدائم لوزارة المستعمرات البريطانية مؤرخة في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٣٧ ذكر فيها أنه قبل أسبوع مضى أخبره راغب النشاشيبي ويعقوب فراج بصراحة ودون أن يسألهما أنهما مؤيدان لمبدأ التقسيم، ويعتقد واكهوب أن العامل الأكبر الذي شجع النشاشيبي على إعلان معارضته للتقسيم كان بيان رئيس وزراء العراق الشديد ضد مشروع لجنة بيل لتقسيم فلسطين. وأضافت الوثيقة أن القائد العام لقوات الاحتلال البريطاني في فلسطين الجنرال ديل يرى ضرورة القيام بشيء أكثر من ذلك من أجل تأييد التقسيم ويقترح منح النشاشيبي عشرة آلاف جنيه في حالة إعلان تأييده للتقسيم، غير أن واكهوب في رسالته يعتقد بوجود شك قليل في إمكان شراء راغب النشاشيبي بهذا المبلغ ويصفه بأنه شخص متقلب غير جدير بالثقة بكل ما في الكلمة من معنى، لكنه في الوقت الراهن راغب في أن يظل على علاقة ودية مع الحكومة.[2]

إذن، كان النشاشيبي يميل إلى قبول اقتراح لجنة بيل الخاص بالتقسيم، بتشجيع من الأمير عبدالله أملاً في أن يتولى - بمساعدة بريطانيا - القيادة السياسية في فلسطين بعد إزاحة المفتي وحل اللجنة العربية العليا ونفي بعض أعضائها وفرار آخرين إلى لبنان من بينهم الحاج أمين الحسيني. ورغم الموقف العلني لحزب الدفاع الوطني واستنكاره للتقسيم

(١) عادل حسن غنيم، م س، ص ١٦٨ نقلًا عن محمد عزة دروزة الحركة العربية الحديثة الجزء الثاني .

(٢) م ن، ص ١٦٨.

ولإجراءات سلطات الاحتلال البريطاني القمعية ضد المقاومة الشعبية العنيفة للتقسيم ومقاطعته لجنة وود هيد التي أرسلت في ٢٧ نيسان/ إبريل ١٩٣٨ لدراسة مشروع التقسيم، فإنه قبل أن يتولى رجاله مناصب رؤساء البلديات وأعضاء المجلس الإسلامي بتعيين من سلطة الاحتلال البريطاني بعد عزل المفتي الحاج أمين الحسيني وأنصاره، ورفض العودة إلى اللجنة العربية العليا، وأبدى استعداده للتفاهم مع السلطات البريطانية، وتفاوض معها لتشكيل لجنة عليا تحل مكان اللجنة العربية العليا السابقة ويتولى النشاشيبي رئاستها.

وطبقاً للتحليل النقدي الذي قدمه جورج أنطونيوس لمشروع التقسيم فإن «المشروع خطط على نحو يسمح لبريطانيا أن تحتفظ بمركزها الاستراتيجي والاقتصادي ويمكن الصهيونيين من أن يصبحوا مطلقي السيادة في غرب فلسطين وشمالها وأن يحقق الفريقان هذا كله على حساب العرب.»[١] وقد أعلن أورمسبي غور أمام مجلس العموم البريطاني يوم ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧ أن «لجنة بيل استعانت بنصائح وإرشادات مستشاري الجيش والأسطول وسلاح الطيران في الناحية الاستراتيجية من توصياتها» كما عرض المشروع عضو لجنة بيل الملكية، البروفسور كوبلاند، في اجتماع سري مع حاييم وايزمن الذي خطب بعد ذلك في مزارعي مستعمرة نهلال قائلاً «اليوم، وفي هذا الاجتماع وضعنا أسس الدولة اليهودية.»[٢]

وتوجهت اللجنة العربية العليا بنداء إلى ملوك ورؤساء الدول العربية طلباً لدعمهم ونصائحهم وترجوهم باسم قدسية فلسطين والنخوة العربية التحرك لإنقاذ البلد من خطر الاستيطان والتقسيم. وكل ذلك مصحوب بدعوة إلى التزام السكينة، وتوفد اللجنة العربية العليا مبعوثين إلى مختلف الدول العربية، وهم مكلفون بالدعوة إلى عقد مؤتمر عربي جامع.[٣]

وقد تجلى الموقف العربي الرافض لمشروع التقسيم والداعم للجنة العربية العليا في

---

(١) كامل محمود خلة، م س، ص ٦٨٤.

(٢) م ن، ص ٦٨٤-٦٨٥.

(٣) هنري لويس، فلسطين في الكارثة.. م س، ص ١٦٢

عقد مؤتمر بلودان بسورية في الفترة من ٨-١٠ أيلول/ سبتمبر١٩٣٧ تحت رقابة فرنسية صارمة، وحضره ٣٢٧ مندوباً من مصر والعراق وسورية ولبنان وفلسطين، ومثل الفلسطينيين وفد برئاسة محمد عزة دروزة. وقاد رياض الصلح مجموعة مهمة من السياسيين اللبنانيين السنة وحضر ممثلون للمسيحيين السوريين واللبنانيين من الروم الأرثوذكس. غير أن أغلبية أعضاء المؤتمر كانوا من الوطنيين السوريين الجذريين. وعبرت قراراته السياسية عن «رفض ومقاومة تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها، وأن فلسطين جزء لا ينفصل من أجزاء الوطن العربي، والإصرار على طلب إلغاء الانتداب ووعد بلفور وعقد معاهدة مع بريطانيا تضمن للشعب العربي الفلسطيني استقلاله وسيادته، وأن تكون حكومة دستورية، للأقليات فيها ما للأكثريات من الحقوق وفقاً للمبادئ الدستورية العامة، وتأييد طلب وقف الهجرة اليهودية عاجلاً وإصدار تشريع يمنع انتقال الراضي من العرب لليهود.» ووضع المؤتمر ميثاقاً «يعاهد المؤتمرون أنفسهم أمام الله والتاريخ والأمة العربية والشعوب الإسلامية، أن يستمروا في الكفاح والنضال في سبيل القضية العربية في فلسطين إلى أن يتم إنقاذها وتتحقق السيادة العربية فيها.»[١] وقد رأى معظم الوطنيين العرب المشاركين في المؤتمر أن طابع الاعتدال هو الطاغي على قرارات المؤتمر وخصوصاً تجاه دولة الاحتلال البريطانية، وعزي ذلك إلى موقف السياسيين العرب المشاركين في المؤتمر الذين يحرصون على عدم الاصطدام ببريطانيا وفي طليعتهم رئيس المؤتمر، السياسي العراقي، ناجي السويدي.

واكتفت حكومة جميل مردم بك في سوريا باحتجاج على خطة التقسيم يصفه المندوب السامي الفرنسي، مارتل بأنه احتجاج «أكاديمي» ويسعى المستعمرون الفرنسيون إلى طمأنة البريطانيين أنهم يراقبون القوميين السوريين الجذريين ويراقبون الحدود مع فلسطين مراقبة صارمة. وفي لبنان، متعدد الطوائف فإن التقسيم إنما يعني إمكانية صعود طائفة إلى مرتبة أمة لها دولتها، ويسعى موارنته إلى تعريف البلد بوصفه وطناً قومياً مسيحياً، ويتصل البطريرك الماروني أنطوان عريضة، بالصهيونيين على المكشوف، بيد أن احتجاجات المسلمين والتحفظات المعلنة بقوة من قبل فرنسا بوصفها المنتدبة على لبنان، إنما تضع حداً لتلك

---

(١) كامل محمود خلة، م س، ص ٦٩٢.

الأهواء التي لم تتخذ البتة طابعاً جدياً بالفعل، وفي منطقة المغرب العربي أعلن الوطنيون هناك تضامنهم مع العرب الفلسطينيين.[١] وفي مصر اتسمت نبرة صحافتها بالعنف في تأييدها لعرب فلسطين، وتجعل المعارضة الوفدية لحكومة مصطفى النحاس من هذا التأييد عنوان حملة سياسية، ويطرح محمد حسين هيكل الزعيم البارز لحزب الأحرار الدستوريين المسألة في البرلمان المصري فيرد عليه النحاس بلغة محسوبة بأن حكومته تحدثت عن الملف الفلسطيني مع البريطانيين مرات عديدة ودافعت عن الحقوق العربية، وتتخذ جماعة الإخوان المسلمين موقفاً دعائياً نشطاً وتضامنياً مع عرب فلسطين.[٢]

وقد لاحظ مؤرخون أن أمير شرق الأردن عبدالله بن الحسين أظهر موافقة ضمنية على مقترح التقسيم. وفي إشارة إلى موافقته على التقسيم واتفاقه مع بريطانيا على «ابتلاع» القسم العربي من فلسطين، ذكر بيان لجنة بيل أن «العرب سينالون استقلالهم القومي، وبذلك يتمكنون من التعاون على قدم المساواة مع عرب البلدان المجاورة في سبيل الوحدة العربية وتقدم العرب.»[٣] وأخذ الأمير عبدالله يبعث مراسيله إلى القدس لإقناع «عملائه» وأصدقائه بتأييد مشروع التقسيم مبدئياً مع المطالبة بتغيير في حدود المناطق الثلاث لمصلحة العرب، وهو ما أشار إليه تصريح وزير المستعمرات البريطاني أورمبسي غور، أثناء نقاش في مجلس العموم البريطاني بعد صدور التقرير بأسبوعين أن هناك كثيراً من العرب بمن فيهم حكومة شرق الأردن يؤيدون المشروع.[٤] وتشير الوثائق إلى أن الأمير عبدالله استمر على موقفه المؤيد للتقسيم واستمرار الهجرة اليهودية، وقد بين ذلك في مذكرته للجنة الفنية البريطانية برئاسة السر جون وودهيد التي قدمت إلى فلسطين في آذار/ مارس ١٩٣٨ تنفيذاً لما ورد في الكتاب الأبيض (٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٨) للنظر في مشروع التقسيم، وهي اللجنة التي قاطعها عرب فلسطين. وقد تضمنت مذكرة الأمير عبدالله مشروعاً مفصلاً لدولة موحدة

---

(١) هنري لويس، م س، ص ١٦٧-١٦٨.

(٢) م ن، ص ١٦٣-١٦٤.

(٣) ناجي علوش، م س، ص ٩٥.

(٤) م ن، ص ٩٦.

تضم فلسطين وشرق الأردن ويكون لليهود فيها استقلالهم الذاتي في مقاطعاتهم كما يكون لهم حق الهجرة المحدودة إلى تلك المناطق والمشاركة في مؤسسات الدولة بحسب نسبتهم العددية.(١)

وقد أبدى نحو مئة عضو من الوطنيين السوريين والفلسطينيين خيبة أملهم بما وصفوه «مقررات المؤتمر التافهة، ومن ثم عقدوا في ١٢ أيلول/ سبتمبر مؤتمراً سرياً لبحث أمر اتخاذ إجراءات أشد فعالية لمكافحة مشروع التقسيم بما فيها مهاجمة الشخصيات العربية الصديقة لسلطات الاحتلال البريطاني والمستعمرين اليهود، تمهيداً للقيام فيما بعد بعمليات أشد مواجهة ضد سلطة الاحتلال البريطاني إذا ما كان ضرورياً. وفي الوقت نفسه أجرى المناضلون الفلسطينيون اتصالاً مع الثوار السوريين الذين سبق لهم قيادة ثورة ١٩٣٦، واتخذت الترتيبات اللازمة لقيام ٣٠ ثائراً على الفور بالاتجاه نحو نقطة تجمع ما بين بيسان وجنين ونابلس، وفهم أنه بدأ حشد الأسلحة والذخائر حول مدينة نابلس تحت إشراف المفتي نفسه.(٢)

وعلى الرغم من نشر مشروع التقسيم إلا أن الحكومة البريطانية لم تصمم نهائياً على تنفيذه نظراً إلى ردود الفعل العربية القوية للغاية إلى درجة أن الحكومة البريطانية بدأت تفقد حماستها للفكرة، وفق ما ذكر وزير خارجية بريطانيا في مذكرة لمجلس الوزراء البريطاني وطلب الموافقة على إيفاد لجنة إلى فلسطين لإعداد التفاصيل المتعلقة بالتقسيم. وقد تم بالفعل إيفاد «لجنة وودهيد» التي قدمت تقريرها عام ١٩٣٨ الذي أوضح نقطتين: أنه لا يمكن تقسيم فلسطين دون أن يبقى ضمن الدولة اليهودية عدد كبير من السكان العرب الذين يملكون أراضي أكثر مما يملك اليهود فيها، وأن أي خطة للتقسيم ستكلف الحكومة البريطانية مبالغ مالية طائلة. لذلك أعلنت حكومة الاحتلال البريطاني أن التقسيم ليس بالفكرة المناسبة على الإطلاق، ووعدت بعقد مؤتمر يشارك فيه اليهود والعرب (بمن فيهم ممثلون عن الدول العربية المستقلة) للبحث في إمكانية التوصل إلى حل يقبله الطرفان

---

(١) عادل حسن غنيم، م س، ص ٢١١-٢١٢.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، م س، ص ٣٣٥.

المعنيان.[١] ولم تكن الغاية المؤتمر المقترح إقامة تفاهم عربي يهودي بقدر ما كانت فرض حل بريطاني يرتضيه الجانبان ويمتص الثورة الفلسطينية الناشبة في جبال فلسطين.[٢] ونظراً إلى تقدير الحكومة البريطانية أن رفض عرب فلسطين والعرب قاطبة لمشروع التقسيم سيؤدي إلى انفجار العنف فقد عملت على البدء باتخاذ إجراءات لحصر ردود فعل عرب فلسطين وقمعها، وبادرت لاتخاذ إجراءات عسكرية جديدة لسحق الثورة الموشكة على التجدد في فلسطين وفي ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧ تم تعيين الجنرال ويفل خلفاً لديل في القيادة العامة للجيش البريطاني في فلسطين.[٣]

المرحلة الثانية للثورة الكبرى

كان مشروع التقسيم كما أوصت به لجنة بيل الملكية، وإعلان وزير المستعمرات البريطاني عدم توقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، أهم العوامل الرئيسة في دفع عرب فلسطين إلى استئناف الثورة المسلحة بعد أن كانوا أوقفوا كفاحهم مؤملين تحقيق تقدم لمصلحتهم عن طريق الوساطات والمفاوضات، واكتشفت جماهير الشعب الفلسطيني مؤيدة من الشعوب العربية أن كل وسيلة غير السلاح ليست مجدية. إذ فور هرب المفتي وفي ليلة ١٤-١٥ من الشهر نفسه قطع حبل الهدوء المخيم فجأة ووقعت غارتان على سيارات الركاب اليهودية في ضواحي القدس. وتعرضت المستعمرات اليهودية لإطلاق النار بصورة متقطعة وأتلف جانب من خط أنابيب نفط العراق واشتعلت النار في النفط المتدفق كما قطعت خطوط التلفون ودمرت بعض خطوط السكك الحديدية، وأطلقت النار بكثافة على قاطرة حديدية تنقل قوات الاحتلال البريطاني، في الجبال الجنوبية الغربية من القدس وأطلقت النار بغزارة على إحدى دوريات البوليس قرب الخليل وفي الليلة التالية أحرق الثوار العرب الفلسطينيون مطار اللد... ولم تقتصر العمليات على ذلك بل امتدت

(١) واصف عبوشي، م س، م س، ص ٢٣٥.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، م س، ص ٢٩٧.

(٣) م ن، ص ٢٨٧.

إلى مجالات أخرى فهوجم العملاء والسماسرة والجواسيس ووقعت الصدامات مع رجال الشرطة وجيش الاحتلال البريطاني... وهكذا، اشتعلت الثورة، من جديد، وتواصلت حتى نهاية عام ١٩٣٩ تقريباً.[١]

المرحلة الثانية، التي كانت أشد عنفاً، انطلقت في نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧، إثر اغتيال حاكم لواء الجليل، لويس أندروز، الذي كانت مهمته تنفيذ مشروع تقسيم فلسطين بين العرب واليهود (وكان لواء الجليل ضمن الدولة اليهودية) أثناء ذهابه مساء يوم الأحد في ٢٦ أيلول/ سبتمبر إلى الكنيسة في الناصرة. وبالرغم من إصدار اللجنة العربية العليا في اليوم نفسه بياناً أعلنت فيه «استفظاعها لهذا الحادث الأليم واستنكارها له» وعبرت عن اعتقادها بأن «الجمهور العربي في فلسطين يشاطرها هذا الأسف والاستنكار» وتبعها في ذلك جميع اللجان القومية إلا أن سلطات الاحتلال البريطاني قامت باعتقال نحو ١٠٨ من عرب الناصرة، ولم تكتف بذلك إذ أصدرت، في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧، بلاغاً رسمياً اعتبرت فيه اللجنة العربية العليا وجميع اللجان القومية غير شرعية، وأصدرت أمراً باعتقال جمال الحسيني وأحمد حلمي وفؤاد سابا ويعقوب الغصين والدكتور حسين فخري الخالدي، واعتقلت أيضاً رشيد الحاج إبراهيم، وأقصت المفتي الحاج أمين الحسيني عن منصبه وعن رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، وقامت سلطات الاحتلال البريطاني بنفي الزعماء الخمسة إلى جزيرة سيشل، في حين كان جمال الحسيني خارج البلاد ولجأ فيما بعد إلى سورية. وخشية اعتقاله أصدر المفتي في الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر١٩٣٧ بياناً طلب فيه من الشعب الفلسطيني «العدول عن الإضراب الذي اتخذته وسيلة للإعراب عن شعورها وعواطفها في هذه الأحداث الأخيرة وأن يعود جميع الأهلين إلى مزاولة أعمالهم المعتادة بتمام الطمأنينة والهدوء» وبعد أن ساد القدس، التي كانت أضربت رداً على تلك الاعتقالات، ساد جو من الهدوء، وفي الأسبوع الثاني من الشهر نفسه نجح المفتي في الهرب عن طريق البحر إلى لبنان ليلة ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧.

استغلت المعارضة ممثلة بحزب الدفاع/ النشاشيبي فرصة هرب الحاج أمين الحسيني

---

(١) واصف عبوشي، م س، م س، ص ٢٨٨.

في أعقاب إعدام الوطنيين الفلسطينيين لحاكم منطقة الجليل البريطاني لويس أندروز في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧ لتطرح نفسها قيادة لعرب فلسطين ولجأ أعضاؤها إلى طلب المساعدة لتحقيق ذلك من الصهيونيين، حيث أرسل راغب النشاشيبي **رسالة، غير مسبوقة، إلى موشيه شرتوك أبدى فيها استعداده الكامل للتعاون مع الوكالة اليهودية وموافقته على ما تقترحه من سياسات.. وأضاف أنه يتمتع بدعم شعبي واسع، لكن الوضع ليس ناضجاً تماماً بعد للتعاون الصريح. وفي اجتماع مع ديفيد هاكوهن طرح ابن شقيقه فخري النشاشيبي موقفه: الآن، وبعد سقوط المفتي [الحاج أمين الحسيني]، أصبحت المعارضة في حاجة إلى شن حملة ثلاثية مشتركة من اليهود والعرب والبريطانيين، ويتطلب إنجاز ذلك بدوره تمويلاً من الوكالة اليهودية. وفي اجتماع فخري النشاشيبي مع الياهو ساسون، من القسم العربي للوكالة اليهودية، خرج ساسون بانطباع عن فخري مفاده «إنه مستعد لتكريس نفسه لنا»، ومن ثم طالب بتمويل نشاطاته.**[1]

وعلى الرغم من التهديدات التي تلقاها عدد من أنصار النشاشيبي، فقد قررت المعارضة (النشاشيبية) في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧ انتخاب هيئة تمثيلية للتفاوض مع البريطانيين باسم الشعب الفلسطيني. وما إن أعلن القرار حتى تلقى زعماء المعارضة كل على حدة رسائل تهديد من أنصار المفتي ومن بين من تلقى التهديدات: راغب النشاشيبي، سليمان طوقان، حسن صدقي الدجاني، عمر البيطار وأحمد الشكعة. وأطلقت النار على حافظ الحمدالله من عنبتا (وكان أيضاً متورطاً كسمسار في بيع الأراضي للصهيونيين، حيث باع ٢٠٠٠ دونم في وادي الحوارث إلى يوشع هانكين وله ارتباط مع استخبارات الهاغاناه، شاي). **ودعت أوامر المفتي إلى محاربة قرار اللجنة وهدف المؤتمر، «لأن ذلك يخدم الإنكليز واليهود»... وقد تم قتل قرار المعارضة في مهده، ولم يعد ثمة قيادة بديلة عن قيادة المفتي. ووضعت شرطة الاحتلال سليمان طوقان وأحمد الشكعة تحت حراسة مشددة. غير أن ذلك لم يفت من عضد سليمان طوقان الذي أخذ يحاول لفترة قصيرة مع فخري النشاشيبي ومعارضين آخرين تنظيم**

---

(١) هليل كوهين، جيش الظل. م س، ص ١٧٣.

حرب مضادة، إلى حد أن فخري النشاشيبي اقترح إنشاء وحدات مسلحة للمعارضة لكن المحاولة فشلت في تلك المرحلة.[١]

لم تنجح مساعي ومحاولات النشاشيبي وأنصاره لتشكيل قيادة بديلة للهيئة العربية العليا برئاسة المفتي الحاج أمين الحسيني الذي بدا وأنصاره يعملون من دمشق تحت اسم اللجنة المركزية للجهاد مؤكدين على دورهم القيادي للشعب الفلسطيني حيث أفشلوا أجندة المعارضة النشاشيبية ولاحقوا أنصارهم من المتعاونين مع الصهيونيين والاحتلال البريطاني. ودعا الحسيني أنصاره في فلسطين إلى تركيز هجماتهم وأنشطتهم ضد الأهداف اليهودية–الصهيونية والمتعاونين معها وهو ما دفع المعارضة إلى أن يكون شغلها الشاغل الحفاظ على أمنهم الشخصي. وقد استغلت بريطانيا الصراع على كرسي إفتاء القدس والمجلس الإسلامي الأعلى ضد الحاج أمين الحسيني وأنصاره غير أن جهودها لم يكتب لها النجاح في عامي ١٩٣٧–١٩٣٩ رغم وقوف بعض شيوخ القدس إلى جانبها ضد الحسيني ومن بينهم الشيخان حسام الدين جار الله وعارف يونس الحسيني اللذان تعرضا لمحاولات اغتيال من قبل أنصار المفتي الحاج أمين الحسيني الذين قاموا بحملة اغتيالات وتهديدات أسفرت فيما بعد عن إحجام العديد من خصومه عن الانضمام إلى الوفد الذي سعت بريطانيا إلى تشكيله لحضور مؤتمر المائدة المستديرة في لندن في ٧ شباط/ فبراير ١٩٣٩. (لم تخل العائلات الفلسطينية المعروفة بالوجاهة وملاك الأراضي من عناصر بارزة فيها تم تصنيفهم على تيار المعارضة والعمل والتنسيق مع الصهيونيين والاحتلال البريطاني ضد مصلحة الشعب الفلسطيني).

ومع بداية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧ تصاعدت الثورة واتسعت وبدأت فصائل المجاهدين/ الثوار المسلحة تتشكل في بعض المناطق، وأقواها كانت في ألوية نابلس والخليل وشمال فلسطين، إلا أن هذه الفصائل جابهت في البداية ظروفاً صعبة، فقد كانت تعاني مشكلات التشكل، وأيضاً تخوف المتنفذين في القرى، الذين اتخذوا بعد توقف

(١) هليل كوهين، جيش الظل. م س،ص ١٧٤–١٧٥.

المرحلة الأولى من الثورة في عام ١٩٣٦، ونتيجة إجراءات سلطات الاحتلال القاسية ضد عرب فلسطين، اتخذوا موقف الحيطة والحذر، وتمادى بعضهم فقام بأعمال وشاية، أو كشف مخابئ السلاح.

أدى القبض على الشيخ القسامي الستيني، فرحان السعدي ومن ثم إعدامه في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧ إلى زيادة الميول لتوجيه الثورة «نحو الداخل» لمعاقبة وتصفية من كان قادة الثورة يعتبرونهم «خونة» ووصفهم بأنهم عدو الثورة الرئيس، فيما كان قادة آخرون يرون أن العدو الرئيس هو الصهيونية والاستعمار البريطاني. وكان الحاج أمين الحسيني من أصحاب هذا التوجه إلا أنه في بداية الثورة أمر بالتركيز فقط على الأهداف اليهودية والخونة العرب، ومن ثم جرى فتح النار على الإنكليز والصهيونيين معاً. وهو ما أثبته تقرير لضابط الاتصال الفرنسي في القدس حيث قال إن «جماعات المقاتلين سوف تتجنب، قدر الإمكان الدخول في مواجهات مباشرة مع القوات الحكومية (البريطانية) وسوف تركز عمليتها على الهجمات المسلحة ضد الممتلكات اليهودية.»[١] ويرى باحثون أن حسابات المفتي للقوة كانت معدومة.[٢]

وشهدت دمشق تشكيل لجان دعم وتمويل لنشاطات ثوار فلسطين، وفي الوقت نفسه يحدث نوع من الاندماج بين أنصار الحاج أمين والمناضلين القساميين، ويرفض الطرفان الاعتماد على فوزي القاوقجي، المتماهي مع الاتجاه المنحاز إلى الأمير عبد الله والنشاشيبيين. ويتولى محمد عزة دروزة بتفويض من الحاج أمين قيادة عمليات الدعم للثوار فيقوم بتوزيع الأموال وتوفير المؤن والإمدادات للمقاتلين من التبرعات، وقد أسهم المصريون والعراقيون بسخاء في جمع هذه التبرعات.[٣]

وقد تشكلت في عام ١٩٣٧ منظمة «الكف الأسود» وهي مجموعة مسلحة مسلحة فلسطينية انبثقت من مجموعات الشيخ القسام شكلها وقادها سرور برهم ومحمد الحنيطي،

---

(١) هنري لويسن م س، ص ١٩٢-١٩٣.

(٢) صميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون م س، ص ١٦٧.

(٣) هنري لويس، م س، ص ١٩١-١٩٢.

ونشطت في مدينة حيفا تحديداً ومن ثم انتقل نشاطها وهجماتها ليشمل شمال فلسطين وكانت مهمتها تتلخص باغتيال رجال العصابات الصهيونية وتصفية سماسرة الأراضي ومهاجمة الحاميات البريطانية، وكانت طرفاً كبيراً في مقاومة الانتداب البريطاني والتغلغل الصهيوني. وبعد تصفية الثورة العربية الفلسطينية الكبرى في أواخر عام ١٩٣٩ واصلت «الكف السود عملياتها بالمشاركة في الحرب ضد الاحتلال البريطاني والعصابات الصهيونية في عامي ١٩٤٨/١٩٤٧ وكان لها دور كبير في حرب ١٩٤٨ كما أعلنت مسؤوليتها عن سلسلة هجمات ضد المخافر والمعسكرات البريطانية والمستوطنات الصهيونية عام ١٩٤٦. وكان سبق عقب اضطرابات وهبة البراق عام ١٩٢٩ تشكيل مجموعة «الكف الأخضر» في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٩ بقيادة أحمد طافش لتشن هجمات على جيش الاحتلال البريطاني والمستعمرين الصهيونيين في منطقة صفد-عكا-سمخ وامتدت إلى منطقة نابلس، وقد انتهت باعتقال قائدها في شرق الأردن.[١]

وقد استهلت حملة الاغتيالات في١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨ بقتل حسن صدقي الدجاني، وكان لا يتردد في نشاطه السياسي في التعبير عن آرائه، وكان من بين قادة الإضراب العام عام ١٩٣٦، لكن فيما بعد أصبح له علاقات باللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية حيث عرض إنشاء حزب عمل عربي غير معارض للصهيونية. وقد نفى محمد عزة دروزة في مذكراته أن تكون قيادة الحاج أمين أو اللجنة المركزية للجهاد في دمشق هي من أصدر مباشرة أمر القتل. وقال: «نحن من جهتنا نؤكد للحق والحقيقة فقط أنه لم يكن لنا علم مسبق بما جرى من أمثال هذه الحوادث، ولا إيعاز بأي شكل بمثلها وأننا كنا نستنكر وقوعها ونشدد على وجوب الامتناع بكل جهدنا عنها ونسعى ما قدرنا على تلافي آثارها، وهذا كان كذلك بشأن المفتي ورفاقه في لبنان على ما نعتقد، ولم نسمع ولم نلمس منهم أي تحبيذ أو تجويز أو إيعاز بمثل هذه الحوادث.»[٢] ولحق بالدجاني بعد ذلك مباشرة أحد أبناء عائلة جار الله المعارضة الذي لقي مصرعه في أريحا، ثم قتل رافع الفاهوم في الناصرة، وكان

---

(١) عبد الوهاب الكيالي، م س، ص ٢٢٠/ ٢٢١.

(٢) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، م س،. ص ٢١٨.

أيضاً من قادة الإضراب العام. ووضعت الثورة يدها على أملاك المعارضين الأثرياء مثل أحمد الشكعة وشكري التاجي وجودت النشاشيبي ومحمود الماضي.[١]

يتناول هليل كوهين، تعاون النشاشيبي مع الصهيونيين، ويصفه بـ«التنسيق الأمني» حيث يقول: وأنعش فخري النشاشيبي في آذار/ مارس ١٩٣٨، اقتراحاً سبق أن رفضه بن غوريون، يتعلق بتأسيس وحدات عربية مسلحة بتمويل يهودي، وبعث باقتراحه هذا، عبر سكرتير بلدية القدس، إفرام فرانكو «إنني لا أفتقد الرجال، ولا أريد أن أفتقر إلى السلاح. لقد أشارت الحكومة إلى استعدادها لإعطاء رجالي كمية السلاح الذي يحتاجونه للدفاع، لكني لا أملك المال لشراء هؤلاء الناس، فالأصول تتطلب منح عباءة لكل منهم، وفي حالة وفاة أحدهم، فمن الضروري إرسال كيس من الأرز وجوال من السكر إلى عائلته. ولا يمكنني دفع الإرهاب إلى الوراء بمبلغ ألفي جنيه فلسطيني. نحن نعلم من أين يأتي السلاح، ومن أين يأتي الإرهابيون السوريون، ولدينا القدرة على الإمساك بهم قبل دخولهم البلاد، وكذلك شن الحرب عليهم إذا دعت الضرورة.» وقد شن النشاشيبي حملة إعلامية موجهة ضد المفتي وأنصاره وتوجيه الاتهامات له بالقتل وحرف الثورة خدمة لأغراضه الخاصة وكانت الحملة موجهة إلى الشعب الفلسطيني والعالم العربي والمجموعة الدولية. وقد غطت تكاليف الحملة الوكالة اليهودية، وقد منحته الصحف «الصهيونية» والصحافيون وضعاً بارزاً. وقد بدأ فخري النشاشيبي عمله علانية في خريف ١٩٣٨ بشن حملة إعلامية غطت تكاليفها الوكالة اليهودية[٢] كان راغب النشاشيبي يتولى رسم السياسات وتوجيهها فيما يتولى فخري تنفيذ العمليات ضد الثوار وأنصارهم. وقد التقى فخري وساسون ورئيس الحكومة اللبنانية آنذاك خير الدين الأحدب لترتيب خطة عمل ضد المفتي تضمنت تشديد الرقابة على الحدود اللبنانية مع فلسطين لمنع تهريب الأسلحة وتزويد الحكومة الفرنسية بمعلومات عن الأضرار

---

(١) هليل كوهين، جيش الظل. م س، ص١٧٩-١٨٠.

(٢) م ن، ص٢٠٠. Hillel Cohen Army of shadws. University of California press. 2008 P146.

التي يلحقها المفتي بمصالحها وإعادة أنشطة فعالة ضد أنصاره في بيروت، وتعهد فخري بتمرير معلومات عن قادة الثوار.(١)

وقد وجد جيش الاحتلال البريطاني نفسه في مواجهة ثورة ريفية واضحة المعالم تنتهج حرب عصابات، وكان يتعين على الجيش لأول مرة منذ أحداث إيرلنده وحرب البوير وضع تكتيكات الثورة المضادة، وذلك بفرض مزيد من الضغوط على الوجهاء الريفيين سعياً إلى إلزامهم بالإبلاغ عن نشاطات الثوار وهو ما كان يجر إلى أعمال انتقامية من جانب الثوار الذين يهاجمون المخاتير وأقاربهم (اغتيالات، اختطافات، أعمال تخويف متنوعة). وفي مسعى إلى وقف ما اعتبره البعض انحرافاً حيث أن أغلب الضحايا كانوا عرباً، فإن قادة الثورة سعوا إلى تكثيف الهجمات ضد اليهود الصهيونيين، بتعليمات من المفتي.

وكان الثوار لا يجدون المأوى والتموين في بعض القرى، أو يجدون من يحاول إقناعهم بالطبيعة الحزبية للثورة وأنها غير مجدية ولن تكون نتيجتها سوى التخريب والضرر. وإذا كان بعضهم يتحدث بحسن نية إلا أن من بينهم من كان من أنصار حزب الدفاع النشاشيبي. وقد واجه قادة فصائل الثوار هذا الوضع بشدة، فضربوا على أيدي المناوئين، وعاقبوا الوشاة والعملاء، وأقاموا سلطة الثورة على القرى، وأنشأوا لهم مراكز وقيادات إلى الحد الذي أصبحوا في ربيع ١٩٣٨ قادرين على تحديد ما يجب أن تشترك فيه القرى من عتاد ورجال في الثورة. وأصبح قادة فصائل الثوار سادة الموقف في الريف الفلسطيني بكامله وقطاعات واسعة من المدن. وأقام كل منهم دولة في منطقته وجمع في يديه إلى جانب صلاحيات القيادة العسكرية، صلاحيات إدارية وقضائية.(٢)

وردت سلطات الاحتلال البريطاني بزيادة إجراءاتها القمعية الوحشية، فنظراً إلى عجزها عن الحصول على دعم حقيقي في صفوف عرب فلسطين تنفذ الإجراءات المريعة المألوفة لدى المستعمرين، ففضلاً عن الغرامات الجماعية والاعتقالات دون حكم قضائي، وهدم بيوت المشتبه في مشاركتهم في الثورة، وفكرة المشتبه فيه تصبح مطاطة بشكل متزايد

---

(١) هليل كوهين، جيش الظل. م س، ص ٢٠١.

(٢) ناجي علوش، م س، ص ٩٨.

باطراد وتنطبق على أدنى اشتباه. وفي عمليات تمشيط القرى بحثاً عن أسلحة، يخرب جنود الاحتلال البريطاني بشكل منهجي منازل الفلاحين ولا يرتدعون عن تدمير احتياطياتهم الغذائية، ويجري ترويع السكان المدنيين، كما عمدت إلى تشكيل محاكم عسكرية في كل أنحاء فلسطين والإسراع في تنفيذ نظام الطوارئ لإخماد الثورة، واتسعت حملة الاعتقالات ضد العرب حيث شهد الأسبوع الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧ اعتقال ٥٢٠ عربياً.[١]

غير أن الثورة اشتدت عنفاً واتساعاً وشارك فيها أبناء البلاد العربية المجاورة لفلسطين، وبحلول صيف ١٩٣٨ تصل قوى الثورة إلى أقصى حد لها حيث قدر عدد الثوار آنذاك ما بين ١٠-١٥ ألف شخص، من بينهم ثلاثة آلاف مقاتل دائم في الجبال والأرياف، وألف مقاتل في المدن، وستة آلاف فلاح دون تفرغ مستعدين للانضمام إليهم عند الحاجة.[٢] وأقامت سلطات الاحتلال البريطاني العسكرية خطاً من الأسلاك الشائكة بطول ٨٠ كم على حدود فلسطين مع سوريا ولبنان و٤٠ كم على حدود فلسطين مع شرق الأردن بعرض ثلاثة أمتار وارتفاع ثلاثة أمتار أيضاً وفيه مصادر ألغام و١٥ قلعة مجهزة بالحراس ومعدات الكشف والقتال والمواصلات وسمي ذلك «خط تيجارت، نسبة إلى صاحب فكرته الجنرال تيجارت» وقد بنى ذلك الخط مقاولو الهستدروت الصهيوني وقد تمكن الثوار من نسف ذلك الخط في عدة مناطق، حيث كان القرويون على جانبي الحدود يشتركون في عمليات تدميره ومن هنا شل حركة قوات الاحتلال البريطاني الإضافية لحمايته.[٣]

تعتبر الثورة العربية الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩ من بين أهم الثورات المناهضة للاستعمار التي واجهتها الإمبراطورية البريطانية الاستعمارية في فترة ما بين الحربين العالميتين. وقامت سلطات الاحتلال البريطاني العسكرية بإجراءات عديدة لقمع وضرب الثورة وراوحت تلك الإجراءات ما بين اللجوء إلى أقسى أساليب القمع وأعنفها، من جانب، والمناورات السياسية الهادفة إلى شق صفوف الثورة وتأليب بعض قواها على بعضها الآخر، من جانب آخر.

---

(١) كامل محمود خلة، م س، ص ٦٩٩-٧٠٠.

(٢) هنري لويس، م س، ص ٢٠٦.

(٣) كامل محمود خلة، م س، ص ٧٠٥.

ولمواجهة الثورة عززت سلطات الاحتلال البريطاني قواتها العسكرية في فلسطين التي كانت تضم، عند بدء الثورة، نحو سبعة آلاف جندي. وبعد ثلاثة أشهر على بدء الإضراب، استقدمت الحكومة البريطانية وحدات عسكرية جديدة من مالطة، كما استحضرت وحدات من المشاة ومن الدبابات والمصفحات من بريطانيا. وبذلك أصبح عدد قوات الاحتلال البريطاني في فلسطين نحو ١٥ ألف جندي، يضاف إليهم ستة آلاف من رجال البوليس، وأربعة آلاف من قوة حرس الحدود.[١]

وأسندت الحكومة البريطانية القيادة العليا لقواتها في فلسطين إلى الجنرال جون ديل، رئيس أركان حرب الجيوش الإمبراطورية البريطانية، وأطلقت يده في اتخاذ ما يراه من التدابير والإجراءات للقضاء على الثورة، فشكّل مركزاً لقيادة الجيوش البريطانية في فلسطين وشرق الأردن، واستقدم إمدادات عسكرية جديدة إلى فلسطين. ولما تكامل عديد القوات، أصدرت الحكومة يوم ٣٠ أيلول ١٩٣٦ مرسوماً يقضي بفرض الأحكام العرفية، تمّ بموجبه تشديد الرقابة على المطبوعات، ومراقبة المرافئ والمطارات، والنقليات البرية، والتجارة والتصدير والاستيراد والإنتاج والصناعة، ومصادرة الأموال، وفرض الغرامات. وأنشأت سلطات الاحتلال البريطاني منذ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧ محاكم عسكرية بموجب أنظمة الطوارئ وخولتها إصدار أحكام الإعدام على من يحمل سلاحاً بغض النظر عن نوعه أو يحرز ذخيرة ولو كانت مخبوءة، واعتبرت أحكامها نافذة لا تقبل الاستئناف أو النقض ولا يشملها العفو. وقد استخدمت تلك السلطات فرقتين عسكريتين بريطانيتين وأسراباً من الطائرات والبوليس البريطاني الذي بلغ تعداده ٤٧٥٤ رجلاً في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨، وقوة الحدود الأردنية إضافة إلى قوة يهودية مساعدة مؤلفة من ستة آلاف جندي، وتفتيش جميع قرى لواء الجليل والسامرة تقريباً وتمكن قائد قوات الاحتلال البريطاني في فلسطين الجنرال هايننج (الذي أصبح الحاكم الفعلي لفلسطين) بفضل تلك الحملة من البدء بحملة عامة لتجريد الفلسطينيين من السلاح، مشجعاً العناصر المعادية للمفتي على

(١) عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، كتابان في مجلد واحد، يافا، مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧ ص ١١٦-١١٧.

تزويده بالمعلومات وتعريفه بأشخاص الثوار وقد وقف الصهيونيون بكل قوتهم إلى جانب سلطة الاحتلال البريطاني في محاولة القضاء على الثورة بتقديم مزيد من قوات الهاغاناه التي انضمت إلى الستة آلاف جندي السابقة، وقام بعض عناصرها بمهاجمة العرب.(1)

امتدت الثورة واتسعت سيطرتها على معظم أنحاء المنطقة الجبلية الوسطى في الجليل والخليل وبئر السبع وغزة، وأصبحت سلطة الاحتلال في هذه المناطق غير موجودة في الواقع، كما سيطرت الثورة على الحياة في فلسطين إلى الحد الذي ألزمت فيه بأمر أصدرته في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٣٨، سكان المدن بلبس الكوفية والعقال بدلاً من الطربوش في خطوة استهدفت التمويه لحماية الثوار الذين ينتمي غالبيتهم إلى الفلاحين، وكان اختفاء الطربوش رمزاً إلى تأكيد شخصية الريف الفلسطيني. وذكر أكرم زعيتر بهذا الشأن «المعروف أن الثوار في فلسطين يلبسون على رؤوسهم العقال والكوفية، وذلك أساساً هو ما يلبس على الرأس في القرى، وحيث أن الثورة المباركة قد استطاعت أن تقضي على الجواسيس في معظم المناطق الفلسطينية، فلم تجد السلطة ما تميز به المجاهدين في المدن عن غيرهم إلا اعتبار كل لابس للعقال والكوفية ثائراً فتلاحقه بالتحقيق أو الاضطهاد. وهنا فكّرت إحدى القيادات في الأمر فأذاعت بياناً تحض على نزع الطربوش عن الرأس (وهو غطاء الرأس لدى جميع سكان المدن) ولبس الكوفية والعقال، وبذلك يزول الفارق بين المجاهدين وغيرهم ويكون ذلك إعلاناً لتضامن سكان البلاد في الجهاد رمزاً لكون الناس جميعاً ثائرين. وما إن صدر البيان المذكور حتى بادر سكان البلاد إلى انتزاع الطربوش وإحلال (الكوفية) والعقال رمز الثورة محله، مما أدهش السلطات ودل على نفوذ الثورة وقوة سلطانها. ومن كان يتصور أن تنزع أمة بكاملها لباس رأسها الذي هو من تقاليدها الثابتة الموروثة».(2)

وقامت الثورة بإلزام البنوك العربية والأجنبية والدائنين بعدم ملاحقة الفلاحين لدفع ديونهم التي قررت قيادة الثوة تأجيل سداد ديون الفلاحين وتهديد من يخالف أو يحاول

---

(١) كامل محمود خلة، م س، ص ٧٠٧-٧٠٨.

(٢) أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥-١٩٣٩-يوميات أكرم زعيتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠، ص٤٤٠.

الحجز أو بيع أراضي المدينين أو أموالهم المنقولة أو غير المنقولة بتقديمه إلى المحكمة العسكرية ليحاكم بجرم عصيان الثورة الوطنية[١]. وكتب المندوب السامي البريطاني هارولد ماك ميتشيل في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩ إلى وزير المستعمرات البريطاني مالكوم ماكدونالد «بدأ الآن شيء يشبه الثورة الاجتماعية، ولكن على مستوى ضيق. وأخذ نفوذ السياسيين الإقطاعيين بالانحسار، فهم لا يعملون أي شيء سوى الكلام، بينما هنالك آخرون قد غامروا ويميلون إلى اتخاذ موقف مستقل».[٢]

اعتبر جورج أنطونيوس أن ثورة ١٩٣٦ لم تكن من وحي وتوجيه الزعماء التقليديين، بل كانت أسلوباً متميزاً لتحدي سلطة هؤلاء الزعماء واتهاماً لأسلوبهم في العمل واعتبر قادة الثورة بأن المأزق الذي يعيشه الفلاحون الفلسطينيون ناجم عن مالكي الأراضي الذين باعوا أراضيهم للمستعمرين اليهود واعتبروا أن الزعماء التقليديين بإهمالهم فشلوا في منع تلك الصفقات... وصبوا جام غضبهم وعنفهم على مالكي الأراضي والسماسرة وبالقدر نفسه وجهوا عنفهم ضد سياسة وحكومة الاحتلال البريطاني التي رعت صفقات البيع.[٣]

كان الريف الفلسطيني هو عصب الثورة وقلبها النابض وكان أغلبية المعتقلين والثوار الذين أعدمتهم سلطات الاحتلال البريطاني من الفلاحين، حيث كان الفلاحون الفلسطينيون أكثر القوى الاجتماعية استجابة لمتطلبات الثورة واستعداداً للتضحية من أجلها. وعلى الرغم من أنهم ليسوا من دعوا إلى الثورة وحمل مشعلها لكنهم كانوا أكثر الناس تلبية لندائها وأسرعهم حملاً للسلاح دفاعاً عنها وهم الذين حولوا الثورة من برنامج نظري إلى ثورة شعبية مسلحة متحملين المسؤولية الرئيسة فيها حتى وإن كانت القيادة السياسية الرسمية تنتمي إلى الطبقة شبه الاقطاعية وشبه البرجوازية. فالثورة في مرحلتها الثانية كانت تحت سيطرة شبه التامة للفلاحين وأنها بقادتها وجنودها ونفوذها كانت منطلقة من معاناة الفلاحين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، حتى أن بعض المصادر تطلق على هذه الثورة «ثورة

(١) كامل محمود خلة، م س، ص ٧١٠.

(٢) باميلا سميث، فلسطين والفلسطينيون. م س. ص ٧٩.

(٣) م ن، ص ٨٠.

الفلاحين»[1] ويقول إميل الغوري: «والحقيقة الثابتة أن الفلاحين في فلسطين بصورة خاصة، وإلى جانبهم العمال بصورة عامة، هم الذين دفعوا ضريبة الدم وضريبة المال لفلسطين وحقها في الحياة... وهم الذين تحملوا العبء الأكبر في الدفاع عن فلسطين خلال الثلاثين عاماً التي قضتها في مناهضة الاستعمار.»[2] كما اشترك المثقفون في الثورة منذ ربيع عام ١٩٣٨. حيث كانوا أسرع القوى الاجتماعية التي ترجمت حركة الشعب إلى أول تشكيل منظم للثورة تمثل في أول لجنة قومية في فلسطين التي تشكلت في نابلس. ولم يقتصر دور المثقفين على دعوة الجماهير إلى الثورة وأن يشارك الفلاحون في تنظيمها وتوجيه الحركة ضد سلطة الاحتلال البريطاني أولاً وليس ضد الصهيونية وحدها، بل شارك أعداد من المثقفين في حمل السلاح ومشاركة الثوار في أنشطتهم وعمل بعضهم مستشارين لقيادات الثورة في مرحلتها الثانية وكان لهم دور مميز عند تشكيل محاكم الثورة وحاولوا توجيه فصائل الثورة لتجنب بعض الأخطاء في عملياتها.[3] وقد أراد بعض قادة اللجنة العربية العليا استغلال تصاعد الثورة إلى حد بسط سيطرتها على معظم الريف الفلسطيني وقوة نفوذها في المدن، حيث بادر جمال الحسيني عضو اللجنة ورجل المفتي الأول بإرسال رسالة إلى وزير المستعمرات البريطاني مالكولم ماك دونالد معلناً استعداد عرب فلسطين «الموافقة على بقاء السكان الحاليين من اليهود في فلسطين مع منحهم حقوقاً كاملة ومساوية لحقوق المواطنين الآخرين، وإشراكهم بنسبة عدد سكانهم في جميع المؤسسات الحكومية مع منح اليهود في الأماكن التي يقطنونها وحدهم حكماً ذاتياً» ولكن مبادرة الحسيني لم تلق اهتماماً، إذ كان هناك تصميم لدى بريطانيا والحركة الصهيونية على إقامة دولة يهودية.[4]

وقد أدى نجاح الثورة في فرض قراراتها واتساع سيطرتها إلى زيادة مخاوف الكثير من أغنياء فلسطين والسماسرة وعملاء الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية مما دفعهم

---

(١) عادل حسن غنيم، ن س، ص٢٥٧، ٢٦٢.

(٢) كامل محمود خلة، م س، ص ٧٠٠.

(٣) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، م س، ص ١٩٤.

(٤) عبد الوهاب الكيالي، م س، ص ٣٤٢-٣٤٣.

إلى الهرب خارج فلسطين، وأصبحت تشكل ظاهرة غير طبيعية منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨، وقد تنبهت قيادة الثورة لذلك ووجه القائد عارف عبد الرازق نداء إلى كل من غادر بالعودة إلى فلسطين «آمناً مطئناً وقيادة الثورة على استعداد لحمايته وحماية ممتلكاته» وأضاف «وأما أولئك المنقطعون المتقاعدون عن أداء الواجب الوطني، والذين يشيعون في الخارج أنهم مطاردون من السلطة فإن ديوان الثورة العربية يقول لهم إنكم إذا كنتم من الوطنيين حقاً، فتفضلوا لميدان الجهاد المقدس في البلاد، ففيه متسع للجميع.»[١]

وكان الهروب من فلسطين أحد المظاهر التي استغلها حزب الدفاع-النشاشيبي وقوى الثورة المضادة لتشويه سمعة الثورة بعد أن فشل راغب النشاشيبي وأعوانه في تشكيل قيادة فلسطينية تحل محل اللجنة العربية العليا التي حلتها سلطة الاحتلال البريطاني واعتقلت قادتها وهروب المفتي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧. وقد نشر عادل الشوا وهو من أعمدة حزب الدفاع رسالة في جريدة فلسطين في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩ اقترح فيها عقد «مؤتمر عربي يؤلف من أعضاء مجالس البلديات وأصحاب الصحف وأعضاء المجلس الإسلامي الأعلى لدراسة ما يجب عمله لتيسير ما تعقد من مشاكل الموقف الحاضر.» ومن المعروف أن رؤساء البلديات وأعضاء المجلس الإسلامي هم الذين عينتهم سلطات الاحتلال البريطاني بعد عزل المفتي وحل اللجنة العربية العليا وهم من الموالين لحزب الدفاع.[٢] ودعت جريدة الصراط المستقيم الناطقة بلسان حزب الدفاع في مقال نشره صاحبها الشيخ عبدالله القلقيلي في ١٨ أيار/ مايو ١٩٣٨ سلطة الاحتلال البريطاني إلى القضاء على الثورة. فيما نشر راغب النشاشيبي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨ بياناً في صحيفة Yorkshire Post يتهم فيه المفتي الحاج أمين الحسيني، بتحويل الثورة إلى مصلحته الشخصية، وباستيلائه على الأموال الخاصة بعرب فلسطين لشراء السلاح والذخيرة. كما أرسل سكرتير الحزب فخري النشاشيبي رسالة في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨ إلى المندوب السامي البريطاني قال فيها إن من وصفهم بالزعماء في إشارة إلى أثرياء فلسطين

---

(١) كامل محمود خلة، م س، ص ٧١٠.

(٢) م ن، ص ٧١١.

الذين هربوا «قد اضطروا إلى مغادرة البلاد بسبب حملة الإرهاب التي قام بها جماعة الحاج أمين الحسيني ضدهم وضد جماعاتهم، في وقت لم تتمكن الحكومة فيه من حماية ممتلكاتهم»[١] ويقدر عبد الوهاب الكيالي عدد الأثرياء الفارين بالآلاف وأن معظمهم ذهبوا إلى مصر ولبنان وسوريا وشرق الأردن، وأن قليلين ذهبوا إلى أوروبا والأميركيتين، فيما عدد قليل من الفارين أرسلوا أموالاً لدعم الثورة المضادة بقيادة عائلة النشاشيبي.[٢]

بحلول شهر آب/ أغسطس ١٩٣٨ كانت الإدارة الحكومية التابعة لسلطة الاحتلال البريطاني في فلسطين قد انهارت في المدن الرئيسة بشكل كبير، وأعرب قائد قوات الاحتلال البريطاني في فلسطين عن اعتقاده بأن ما حدث كان «من أعراض ما أصبح الآن روحاً ثورية عميقة الجذور اجتاحت السكان العرب قاطبة وحفزتهم إلى الدعوة إلى حرب مقدسة، ولقد بلغت سيطرة عصابات الثوار على جماهير الشعب حداً لم يعد معه مما يجانب الصواب أن يقال أن كل عربي في البلاد هو عدو كامن للحكومة مهما بلغت عواطفه الشخصية من الاعتدال.» كما بعث وايكهوب رسالة إلى وزارة المستعمرات يبين فيها أن الموقف يسوء سريعاً وأن قادة الثوار أصبحوا أكثر احتراماً ومهابة من المسؤولين البريطانيين وأن المواطنين المدنيين ينظرون إليهم كمهيمنين على الموقف وأن الحركة بشكل محدد هي حركة وطنية رغم أنها تمول جزئياً عن طريق فرض الأموال على مقياس كبير وأنها تهدف إلى العصيان المسلح التام لإحداث انقلاب كامل في سياسة الحكومة البريطانية بشأن التقسيم والهجرة اليهودية.[٣]

لم تكن القيادة السياسية الفلسطينية في أواخر عام ١٩٣٨ على قلب رجل واحد، بل كانت هناك نذر حرب أهلية في البلاد، حيث كان حزب الدفاع/ النشاشيبي يقود «المعارضة» ضد الحركة الوطنية التي كان يمثلها الحاج أمين الحسيني والحزب العربي، وكان الصراع بين الحزبين يزداد حدة يومياً على الرغم مما كان يبدو من تعاون شكلي بينهما أحياناً، وإلى

---

(١) م ن، ص ٧١١

(٢) باميلا سميث، فلسطين والفلسطينيون، م س، ص ٧٩.

(٣) عادل حسن غنيم، مصدر م س، ص ٢٠٧-٢٠٨.

جانب التنافس الشخصي والعائلي، كانت هناك ارتباطات حزب الدفاع/ النشاشيبي ببريطانيا وأمير شرق الأردن.

عملت النخب الفلسطينية المدنية عبر مجالسها مع البريطانيين بشكل وثيق خلال الاحتلال البريطاني للحفاظ على التعيينات المهنية والحكومية والرعاية التي يوفرها تولي مثل هذه المناصب الرفيعة، الأمر الذي يؤكد على أن البريطانيين أجبروا الفلسطينيين على مثل هذا النوع من العلاقات، وقد استغلت النخب الفلسطينية أيضاً برضاها الفرصة المربحة للعمل مع السلطات الاستعمارية البريطانية التي لعبت دوراً هاماً في ترتيب قواعد اللعبة السياسية وتوزيع رؤوس العائلات الإقطاعية على المناصب الهامة في فلسطين فعينت الحاج أمين الحسيني مفتياً للقدس ورئيساً للمجلس الإسلامي عام ١٩٢٢ وعينت راغب النشاشيبي رئيساً لبلدية القدس. وقامت بعد ذلك بإدارة الصراع بين العائلتين (الحسيني والنشاشيبي) لمصلحتها ولمصلحة الصهيونية. وقد اتخذ هذا الصراع في العشرينيات من القرن العشرين شكل صراع بين عناصر أقل مهادنة للإنكليز ممثلين بعائلة الحسيني وأنصارها وعناصر أكثر مهادنة إلى حد الارتباط بالإنكليز ممثلين بعائلة النشاشيبي وأنصارها. وقد دفعت الحركة الوطنية الفلسطينية ثمناً باهظاً نتيجة هذا الصراع، الذي أدى إلى استنزاف الحركة الوطنية وتوجيهها إلى معارك جانبية مما ساعد على تعميق العصبية العائلية كما أقحم الدين كعامل أساسي في الصراع. وظلت السياسة البريطانية تعمل في فلسطين طوال تلك الفترة على توجيه طاقات الفلسطينيين نحو اليهود وإثارة الخلافات الشخصية بين المجلسيين والمعارضة (النشاشيبي)، ولم يكن التكوين الفكري والسياسي للقيادة الوطنية الفلسطينية آنذاك يسمح لها بفهم ألاعيب الاستعمار البريطاني على حقيقتها.[1]

إن قراءة الفلسطينيين سياسياً وشخصياً بدلاً من (أو أيضاً) كشعب شكلته العشائر المتصارعة هو إيجاز مفيد، ويجدر أن يؤخذ في الاعتبار في أي تحليل عسكري تالٍ، ليس أقلها الروابط الأسرية كتفسير بريطاني معتاد لماذا يقاتل الناس مع أو ضد «فصائل السلام».

(١) عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت ط ١ شباط/ فبراير ١٩٨٠ ص ٨٤-٨٥.

إن الولاءات الأسرية هي طريقة جزئية لفهم الفلسطينيين خلال الثورة العربية الفلسطينية الكبرى. وفي حين أن الأفراد المنتمين إلى عائلات الحسيني والنشاشيبي قادوا الكتلتين، فإن الغالبية العظمى من أعضاء كل جانب لم ينتموا إلى أي من هذه العائلات. كما لم تكن هناك علاقات دم واضحة بين أعضاء أي من الطرفين أو المجموعة. كان هناك أعضاء في كل مجموعة في جميع المدن والبلدات الكبرى، حيث كان المجلسيون يتمتعون بنفوذ أكثر في الريف بسبب الكاريزما التي يمتلكها الحاج أمين والسيطرة التي كان يبديها هو ومؤيدوه على الأوقاف (المساجد والمدارس وما إلى ذلك)، وليس بسبب أي نسب للإرث العائلي للحسينيين. وكان محمد عزت دروزة نائباً للحاج أمين الذي لم يكن حسينياً ولا مقدسياً، ولا حتى عضواً في الحزب العربي، ولكنه يعود بأصوله إلى مدينة نابلس وكان قائداً ومؤسساً لحزب الاستقلال الأقرب للمعارضة (أو على الأقل ليس مجلسياً)، ومنافساً قوياً للسياسات الأسرية. ويمكن للأسر الفلسطينية الأخرى والقادة المحليين في القرى الصغيرة أن تلتزم بإحدى هاتين الكتلتين، وهو الانقسام الذي فاقمته الخلافات الإقليمية والدينية والعشائرية والطبقية، بين المدينة والبلد، السكان المستقرين والبدو الرحل، والتي نمت بمرور الزمن وتعاقب الأجيال. وعمل التضامن الاجتماعي في المرحلة الأولى من الثورة من نيسان/ إبريل إلى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦، على إخفاء الاختلافات بين الكتلتين، ولكن بحلول عام ١٩٣٨ كان هناك قتال مسلح بين الأسرتين/ الكتلتين.[1]

لم يكن حزب الدفاع الوطني هو الحزب الوحيد الذي ارتبط بعلاقات ودية مع سلطات الاحتلال البريطاني والوكالة اليهودية وأسسه راغب النشاشيبي في عام ١٩٣٤ للوقوف بوجه نفوذ الحاج أمين والحد من تصاعد سلطته في اللجنة التنفيذية العربية التي كانت سابقة على تشكيل اللجنة العربية العليا في عام ١٩٣٦، بل قام الصهيونيون وسلطة الاحتلال البريطاني بالتشجيع على تشكيل جمعيات إسلامية، كما أخذوا يشجعون في عام ١٩٢٤ على تأسيس

---

(1) Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British: the peace Band and the Arab Revolt in Palestine*, 1936-1939. Journal of Contemporary History 2016 Vol. 51(2)291-315.

أحزاب الزراع، في مسعى منهم لشق صفوف عرب فلسطين والتفريق بينهم على أسس طبقية اجتماعية. وكانت تلك الأحزاب في جوهرها شبكة فضفاضة من الأحزاب السياسية التي أنشئت في أنحاء مختلفة من فلسطين وفقاً لمبادرة الحركة الصهيونية أو تبعا لمبادرات مشتركة.

وقد وجد الصهيونيون من ناحيتهم أن هذه الأحزاب سوف تؤكد وتعمق الانقسام بين عرب القرى وأقرانهم عرب المدن بما سيضعف الحركة القومية العربية، وكانت هذه الحركة أقوى ما تكون في لواء نابلس لأنه كان يبدو الأشد والأعنف في الحركة الوطنية وفي حركة المقاطعة حينئذ. وقد رأى فيها الصهيونيون مجالاً للدس واللعب والنفوذ إلى ضمائر الطامعين من المشتغلين فيها، وشاهد النبهاء من القرويين مشاهد اتصال بين بعض رجال الحزب واليهود كما لمسوا آثار الهدايا والرشى التي كان يقدمها الصهيونيون لهم.[1] وكان العقيد في قوات الاحتلال البريطانية، كيش أوصى بوضع فروع هذه الأحزاب تحت قيادة رجال سبق له أن التقاهم في جولاته الواسعة في البلاد أمثال فارس المسعود من قرية برقة وعفيف عبد الهادي من جنين وعبدالله حسين من قرية قومية في مرج بن عامر، وسعيد الفاهوم من الناصرة. وينتمي غالبيتهم إلى عائلات قيادية محلية أو من مالكي الأراضي الزراعية في القرى وليس إلى طبقة الفلاحين. كما برز موسى هديب من الدوايمة وعبد الحميد أبوغوش من القدس وحيدر طوقان في نابلس. وقد نشط في هذا المجال كاليفاريسكي، رئيس القسم العربي للجنة التنفيذية الصهيونية حيث سعى إلى إنشاء تنظيمات مع شركائه من عرب فلسطين بهدف إقامة قوة موازية للجمعيات الإسلامية/ المسيحية التي كانت تشكل النواة الصلبة للحركة القومية في فلسطين وأطلق عليها اسم الاتحادات الإسلامية الوطنية لخداع الناس بأنها وطنية فيما العمل يجري على شحذ تقسيم الصف الفلسطيني، ولم تتوان تلك الاتحادات في التعبير صراحة أو ضمناً عن دعمها للهجرة اليهودية إلى فلسطين وتأييدها الانتداب/ الاحتلال البريطاني وأيضاً وعد بلفور. وكان من بين رموز هذه الاتحادات إبراهيم عابدين الذي ينتمي إلى عائلة من الرملة ذات تاريخ طويل في علاقاتها مع الحركة الصهيونية

---

(١) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث، م س، ص ٤٦-٤٧.

وفي غزة كان هناك كامل المباشر، أما في الخليل فكان مرشد شاهين، ضابط الشرطة السابق يدير النشاط الصهيوني.[1] كما شجعت سلطات الاحتلال وساهمت في الفترة نفسها في تشكيل ما سمي الحزب الوطني الذي ظهر كحزب سياسي معارض للسياسة السلبية التي سارت عليها المؤتمرات والجمعيات الوطنية وقد لعب السكرتير العام لحكومة الاحتلال البريطاني، كلايتن دوراً في تأسيس الحزب باتصاله مع بعض الوصوليين البارزين من عرب فلسطين الرافضين لحركة مقاطعة المجلسين التشريعي والاستشاري التي تبنتها الحركة الوطنية الفلسطينية، وقد شارك في الحزب رؤساء بلديات وأعضاء لجان حكومية وأعضاء سابقون في المجلسين التشريعي والاستشاري وبعض الوجهاء، واشترك فيه أيضاً بعض أشخاص كانوا مندمجين في الحركة الوطنية بل وبارزين في مؤتمراتها ولجانها التنفيذية ثم نقموا وشذوا استجابة لداعي الأنانية والهوى والإغراء. وقد ظهر الحزب على إثر مؤتمر اجتمعت فيه هذه الفئات برئاسة الشيخ سليمان التاجي. وكان ظهور الحزب الوطني خرقاً رسمياً لصفوف الحركة الوطنية التي كانت حركتها قوية جارفة لنجاحها في تحدي سلطات الاحتلال البريطاني. ومما ساهم في إضعاف دور ذلك الحزب صلات الكثير من رجالاته بحكومة الاحتلال واليهود كما كان لبعضهم يد بارزة في السمسرة وبيوع الأراضي لليهود. ولم يعمر الحزب طويلاً.[2]

كان حزب الدفاع يجاهر بالقول إن اللجنة العربية العليا قد أخفقت في تغيير السياسة البريطانية عن طريق المعارضة وأن الأجدى هو التعاون مع السلطات البريطانية، غير أن الحزب لم يستطع أن يكسب الرأي في البلاد، بل أثر فيه تأثيراً مضاداً فالتفت البلاد حول المفتي وأنصاره وتأكدت وحدة الشعب بزعامته.[3] وكان المفتي، وهو ملتجىء إلى حرم المسجد الأقصى أو بعد هربه إلى لبنان، الأقوى والأكثر نفوذاً. ولذلك اضطرت بريطانيا إلى الانصياع لهذا وقبلت أن تتولى اللجنة العربية العليا من مقرها في لبنان تسمية أعضاء

---

(١) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص٣٢-٣٥.

Hillel Cohen Army of العقيد shadws. University of California press. 2008 P 20.

(٢) محمد عزة دروزة. حول الحركة العربية الحديثة. الجزء الثالث، م س، ص ٤٨-٤٩.

(٣) سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون. م س، ص ١٦٧.

الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر المائدة المستديرة في لندن الذي عقد في السابع من شباط/ فبراير ١٩٣٩، في قصر سانت جيمس، بحضور وفود دول عربية (مصر، السعودية، العراق، اليمن وشرق الأردن). وقد تولى جمال الحسيني رئاسة الوفد الفلسطيني بوصفه نائباً للمفتي الحاج أمين الحسيني الذي رفضت بريطانيا مشاركته في المؤتمر (ضم الوفد فخري حسين الخالدي، الفرد روك، موسى العلمي، عوني عبد الهادي، أمين التميمي، يعقوب الغصين، جورج أنطونيوس وفؤاد سابا). وقد تكشف في المؤتمر موقع المعارضة المتدني حيث جاء تمثيلها في الوفد الفلسطيني رمزياً، ولم يتحقق مشاركتها أصلاً إلا بشق الأنفس. وكان البريطانيون هم من أصر على مشاركة وفد من المعارضة في المؤتمر الذي ضم راغب النشاشيبي، سليمان طوقان، عادل الشوا، يعقوب فراج وفخري النشاشيبي. وقد وافق الحاج أمين الحسيني على مشاركتهم بعد أن ألح على ذلك الزعماء العرب غير أن فراج الذي تردد وتخلف عن السفر لكنه بعد موافقة اللجنة العربية العليا على مشاركة راغب النشاشيبي وفراج سافر إلى لندن وانضم إلى الوفد.[1] ولم يتمكن فخري النشاشيبي من السفر إلى لندن إلا بتمويل صهيوني حين منحه صديقه بنحاس روتنبرغ أربعة آلاف جنيه فلسطيني لتغطية تكاليف الرحلة.[2]

وقد لعب الملك السعودي عبد العزيز دوراً في دفع اللجنة العربية العليا ونتيجة للضعف الذي لحق بها على قبول المشاركة في مؤتمر لندن. وقد ظهر دور عبد العزيز في اللقاء الذي جمعه مع الوزير البريطاني المفوض بولارد في الرياض في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨ حيث أعرب عبد العزيز عن رأيه في ضرورة اتفاق العرب وبريطانيا لاقتضاء مصلحة الطرفين، وأنه ليس مهماً بحث مسألة الاستقلال وإنما فقط موضوع الهجرة اليهودية الذي اعتبره ابن سعود النقطة الأساسية. وأبلغ بولارد ابن سعود أنهم لا يقبلون مشاركة الحاج أمين الحسيني في المؤتمر وقد وافقه ابن سعود على ذلك.[3]

---

(١) محمد عزة دروزة. الحركة العربية الحديثة. الجزء الثالث، م س، ص ٢٣٩.

(٢) هليل كوهين، جيش الظل م س، ص ١٨٢.

(٣) محمد علي سعيد، بريطانيا وابن سعود العلاقات السياسية وتأثيرها على المشكلة الفلسطينية. دار الجزيرة للنشر ١٩٨٢ ص ١٧٧-١٧٨.

لقد وصل الحال بموقف ابن سعود تجاه اليهود المستعمرين في فلسطين إلى الحد الذي قال فيه الشيخ شاكر القواسمة من الخليل إنه أثناء قيامهم بأداء فريضة الحج ولقائهم الملك السعودي عبد العزيز بن سعود الموالي لبريطانيا، وبخهم بقوله: «أبهذه الطريقة تلتزمون بكلام الله؟ كيف يمكن للنبي أن يصلي من أجلكم وقد غسلتم أيديكم بدماء النساء والأطفال الذين لا حول لهم ولا قوة، أرجوكم أحضروا لي كتب الله الستة وأطلعوني على صفحة تقول آياتها إن ذبح اليهود مسموح به، من الذي سمح لكم بإحداث تجديدات في الدين والحديث باسم النبي، وتقولون إنه أمركم بذبح اليهود؟ إنه لعار وخزي لحق بقادة المدينة (يقصد مدينة الخليل). سوف تتجرعون الكأس ذاتها، فالله لن يغفر لمن يرتكبون هذه الأفعال».[١] ويعلق هليل كوهين على ذلك بالقول: «يبدو أن موقف ابن سعود مستمد من توجهاته الموالية لبريطانيا.»[٢]

وقد اتضح منذ البداية أن العراق والسعودية مستعدتان لاستخدام نفوذهما لدى اللجنة العربية العليا لوضع نهاية للثورة الفلسطينية وتهيئة أسباب النجاح للمؤتمر، وعندما أصبح اعتراض بريطانيا على إشراك المفتي الحسيني بالوفد الفلسطيني معروفاً، كتب ماكمايكل المندوب السامي أن الأكثرية الساحقة من العرب الفلسطينيين أصيبوا بخيبة الأمل إلى أن يقول وسرعان ما اتضح أن جميع الجهود التي بذلت للحط من سمعة المفتي قد ولدت عكس النتائج المرجوة منها.[٣]

وكانت مهمة ابن سعود هي حث ملوك العرب المرتبطين ببريطانيا على المشاركة في مؤتمر لندن، فقد أبرق إلى ممثله في مصر يدعوه إلى مقابلة رئيس الحكومة المصرية محمد محمود باشا ليحثه على الموافقة على إرسال مندوبين إلى المؤتمر ويخبره بأن ابن سعود يحب على الدوام أن يكون معه على اتفاق وتفاهم وتعاضد في كل أمر له علاقة بالمصلحة الإسلامية عموماً والعربية خصوصاً. كما أبرق إلى ممثليه لدى الدول العربية الأخرى

(١) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص ١٣٠.

(٢) م ن، ص ١٣٠.

(٣) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، م س، ص ٢٩٧.

يدعوهم للغرض نفسه، كما طلب من الحكومة البريطانية إطلاق سراح بعض المعتقلين من زعماء فلسطين لتخمد جذوة الثورة وقامت بريطانيا بالفعل بإطلاق سراح الزعماء الذين كانت نفتهم إلى سيشل بدون قيد أوشرط.[١]

وكان رئيس الوفد المصري الأمير عبد المنعم ورئيس الوفد العراقي نوري السعيد ورأس وفد اليمن الأمير سيف الإسلام الحسين والأردن توفيق أبو الهدى الفاروقي وترأس الوفد السعودي الأمير فيصل بن عبد العزيز.[٢] وضم الوفد الصهيوني برئاسة حاييم وايزمن، ديفيد بن غوريون، موسى شرتوك، برودفسكي وغولدمان.

سبق عقد مؤتمر المائدة المستديرة صدور تقرير لجنة وودهيد في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨ الذي تضمن تعديلات على مشروع لجنة بيل الخاص بالتقسيم، ومؤكداً على الصعوبات التي ينطوي عليها المشروع، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى التخلي عن مشروع التقسيم وأنها «ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها في حكم فلسطين بأجمعها» معربة عن رغبتها في أن «توجه الدعوة في الحال إلى ممثلين عن عرب فلسطين والدول المجاورة من الجهة الواحدة وعن الوكالة اليهودية من الجهة الأخرى للتداول معهم في أقرب فرصة ممكنة في لندن حول السياسة المقبلة بما فيها مسألة الهجرة إلى فلسطين.[٣]

في حقيقة الأمر لم تكن بريطانيا، بدعوتها إلى مؤتمر المائدة المستديرة، جادة في تحقيق أي من مطالب عرب فلسطين، إذ كان لها حساباتها الخاصة البعيدة كل البعد عن مصالح الشعب الفلسطيني، أو المطالب العربية. فقد كان شبح اندلاع الحرب العالمية الثانية يُخيم على المشهد السياسي في ذلك الوقت، واختل التوازن الدولي، بصعود ألمانيا النازية، وتحالفها مع إيطاليا، واحتلالها النمسا في عام ١٩٣٨، وعقد مؤتمر ميونيخ في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨ بين هتلر وموسوليني ورئيس وزراء بريطانيا تشمبرلين ورئيس وزراء فرنسا دلادي حيث اتفق على السماح لألمانيا بالزحف على تشيكوسلوفاكيا حيث تم

---

(١) محمد علي سعيد، بريطانيا وابن سعود. م س، ص ١٨٠-١٨١.

(٢) محمد عزة دروزة. م س، ص ٢٤٠.

(٣) كامل محمود خلة، م س، ص ٧٢٤.

احتلال منطقة السوديت وضمها إلى ألمانيا في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه.[١] ومع وجود إشارات واضحة على تعاطف العرب مع ألمانيا، ضد الاحتلال البريطاني، خصوصاً بعد أن شنت ألمانيا هجوماً شديداً على مشروع تقسيم فلسطين عام ١٩٣٧، سعت بريطانيا للمناورة والحفاظ على مكتسباتها في المنطقة. ومهما يكن من أمر فإن المصالح الاستراتيجية البريطانية كانت تتطلب تحقيق المصالحة مع عرب فلسطين والأقطار العربية المجاورة ووضع حد للثورة. ونظراً لاحتمال أن تصبح مصر مسرحاً هاماً للحرب بالإضافة إلى الأهمية الخاصة للعراق، فقد كانت الحكومة البريطانية متلهفة على إعادة العلاقات الودية مع العرب.[٢]

لقد مكنت اتفاقية ميونيخ بريطانيا من أن تجمع وترسل «قوات إضافية إلى فلسطين، وأن تزيد قوات الاحتلال البريطاني هجماتها ضد الثوار وتسلبهم الأراضي التي كانوا يتحركون عليها بحرية، وكان نتيجة ذلك أن ضعفت شوكة الثوار وخرج كثير من المدن من سيطرتهم، الأمر الذي دفع بن غوريون في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨ إلى القول بأن اتفاقية ميونيخ «هدمت معاهدة فرساي من القواعد ولم يبق من أطلال هذه المعاهدة الدولية سوى الانتداب البريطاني.»[٣]

انتهز فخري النشاشيبي البيان البريطاني بالدعوة إلى مؤتمر لندن بأن أرسل رسالة إلى المندوب السامي البريطاني يعلن فيها موافقته على كامل الخطة البريطانية مدعياً أنه يتحدث باسم «الزعماء المتغيبين الذين يمثلون ٧٥ في المئة من مصالح البلاد، والذين يزيد أتباعهم عن نصف عرب فلسطين» وقال إن هؤلاء الزعماء يبنون سياستهم على أساس التعاون الوثيق مع حكومة جلالته لحسم المشكلة الفلسطينية على الوجه الذي يضمن السلام الدائم للبلاد، وللعلاقات الوثيقة الحسنة مع حكومة جلالته.» غير أن عمه راغب النشاشيبي سارع من مقر إقامته في مصر في إصدار بيان مضاد قال فيه إن «حزب الدفاع يتقبل كل خير تناله

(١) كامل محمود خلة، م ن، ص ٧٢٤، ٧٢٥.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، م س، ص ٢٩٥.

(٣) كامل محمود خلة. م ن، ص ٧٢٥.

البلاد عن يد أي شخص وأي حزب، لأنه يضع قبل كل شيء نصب عينيه الغايات الوطنية السامية وله الثقة التامة بتحمل الأحزاب العربية الاطّلاع بمهام المفاوضات مع الحكومة البريطانية لإيصال البلاد إلى حقوقها القومية والسياسية.»[١] وقد علق المندوب السامي على ذلك في تقرير بعثه إلى وزير المستعمرات البريطاني قال فيه: «أظن أنه أكثر من مرجح أن يكون فخري قد كتب رسالته مدفوعاً من السياسيين اليهود المحليين.»[٢]

كان الثوار في فلسطين، يشكلون هاجساً أمنياً لحكومة الاحتلال البريطاني، وتريد بريطانيا إنهاء هذا الوضع، وفي الوقت نفسه بدأ التقارب العربي- الإسلامي، يبرز على ساحة الصراع، وتحديداً مع انعقاد مؤتمر البرلمان العربي- الإسلامي بالقاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٣٨، شارك فيه عدد كبير من الوفود من مختلف دول العالم عربية وإسلامية أكدوا فيه بطلان وعد بلفور ومشروع التقسيم ووقف الهجرة وبيع الأراضي. وأرسل وزير الدولة البريطاني في الهند «زيتلندر»- حسب الوثائق- رسالة إلى اللجنة البرلمانية المنعقدة في لندن، لفت فيها الانتباه إلى تنامي التعاطف الإسلامي، مع قضية عرب فلسطين، في الهند وأفغانستان، وأن الأفكار الإسلامية المرتبطة بهذا الصراع تنتشر بشكل ملحوظ. بينما صرح وزير المستعمرات، ماكدونالد أن «اليهود سيقفون إلى جانبنا، إذا ما اشتعلت حرب، لأنه ليس لديهم غير ذلك، ولكن الأمر بالنسبة للعرب يختلف، إذ نشك قي ضمان ولائهم، ووقوفهم إلى جانبنا. وإن اتجهوا ضدنا، فسوف يتعقد وضعنا في الشرق الأوسط».

ونظراً إلى رفض الوفد الصهيوني مشاركة وفود عربية إلى جانب الوفد الفلسطيني، ورفض الوفد الفلسطيني التفاوض المباشر مع الصهيونيين، فقد ارتأت رئاسة المؤتمر ممثلة برئيس الوزراء البريطاني، تشامبرلين، عقد جلسات حوارية ثنائية فقط بين الوفود والحكومة البريطانية، قام بها وزير المستعمرات البريطاني مالكولم ماكدونالد والتي بلغت ١٤ جلسة، فيما عقدت جلسة واحدة بين الوفد الصهيوني ممثلاً بديفيد بن غوريون وحاييم وايزمن، ورؤساء وفود الدول العربية ممثلين بـ علي ماهر(مصر) وفؤاد حمزة (السعودية) وتوفيق

(١) كامل محمود خلة، م ن، ص ٧٢٦.

(٢) م ن، ص ٧٢٧.

السويدي (العراق) وحضره ماكدونالد. وقد أشار وايزمن إلى أن تلك الاجتماعات ساعدت «على إيجاد نوع من العلاقة» بين العرب واليهود.[١]

قدمت الوفود العربية مطالبها التي تركزت على الاستقلال وإقامة حكومة وطنية عربية في فلسطين، واستبدال الانتداب بمعاهدة مع بريطانيا، ووقف الهجرة اليهودية، وحظر بيع الأراضي لليهود كذلك، ومنح حقوق الأقلية لليهود. وقدمت بريطانيا رؤيتها الأولية للحل بإعلان دولة فلسطينية مستقلة ووضع دستور لها وشروط معاهدة تعقد بين هذه الدولة وبريطانيا، وأن يتم تحديد نسبة الهجرة اليهودية بالاتفاق ما أمكن بأن لا يتجاوز عدد اليهود في آخر السنوات الخمس، وأن الوقت قد حان لتقييد بيع الأراضي لليهود وذلك لمصلحة المزارعين العرب وتخويل المندوب السامي صلاحية تحريم أو تقييد بيع الأراضي في فلسطين.»[٢] قبل وفد اللجنة العربية العليا في أول آذار/ مارس ١٩٣٩ بالمبدأ الأول من المقترحات البريطانية الخاصة بإلغاء الانتداب وقيام دولة فلسطينية، ورفض بقيتها، فيما كان الوفد الصهيوني أكد فبل ذلك على بقاء الاحتلال البريطاني واستراتيجيته حيث أعلن في بيان أصدره في ٢٧ شباط/ فبراير أن المقترحات «لا تتفق وتعهدات الحكومات البريطانية المتعاقبة لليهود الواردة في إعلان بلفور وصادقت عليها عصبة الأمم والولايات المتحدة الأميركية.»[٣] وقد استعان الصهيونيون بالولايات المتحدة التي فرضوا تدخلها كطرف رابع لممارسة ضغط على بريطانيا لعدم الاستجابة للمطالب العربية.[٤]

ومع ظهور علامات فشل المؤتمر أعلنت بريطانيا مقترحاتها النهائية في ١٥ آذار/ مارس التي هي تقريباً مقترحاتها الأولية ولكن أن تكون حكومة الدولة المقترحة بمشاركة العرب واليهود على نحو يكفل لكل منهما مصالحه الجوهرية، وأن يسبق إقامة دولة مستقلة فترة انتقالية تحتفظ الحكومة البريطانية أثناءها–باعتبارها الدولة المنتدبة– بالمسؤولية عن

(١) كامل محمود خلة. م ن، ص ٧٣٤.
(٢) م ن، ص ٧٣٥.
(٣) م ن، ص ٧٣٥.
(٤) م ن، ص ٧٣٥.

حكومة فلسطين، وأن الفترة تمتد إلى عشر سنوات، أما الهجرة فقد دعت المقترحات إلى إمكانية السماح بدخول ٧٥ ألف يهودي خلال السنوات الخمس التالية مع منع الهجرة «غير الشرعية» وتخويل المندوب السامي سلطة تنظيم بيع الأراضي ومنعها.» وقد رفض الوفد الفلسطيني هذه المقترحات رغم إلحاح وفود الدول العربية عليه لقبول المقترحات البريطانية. وأبلغت الوفود العربية الوفد البريطاني يوم ١٦ آذار/ مارس رفض العرب المقترحات البريطانية ما لم يعلن إلغاء الانتداب بعد مدة قصيرة معينة وقيام دولة فلسطينية مستقلة في إدارة جميع شؤونها دون تعليق رضاء اليهود عليها، ثم أعلنوا أن مهمتهم في لندن قد انتهت. وفي اليوم التالي انفض المؤتمر بعد رفض بريطانيا تحديد الفترة الانتقالية لإقامة دولة مستقلة في فلسطين مشيرة إلى أن نهاية هذه المدة تتقرر عندما تنجح التجربة التي ترمي إلى إيجاد تعاون تام بين العرب واليهود. والوفد العربي الفلسطيني لا يرى صواب هذا الرأي لأنه يعطي اليهود الفرصة لوضع العراقيل في طريق الفترة الانتقالية بشكل يؤخر إقامة الدولة المستقلة. [١] أما وايزمن فقد بعث رسالة إلى ماكدونالد يوم ١٧ آذار/ مارس جاء فيها أن «الوفد اليهودي، بعد أن درس بإمعان زائد المقترحات... يؤسفه أن لا يكون في استطاعته قبولها كقاعدة للاتفاق ولهذا قرر الانفضاض.»[٢]

لقد ناورت الحكومة البريطانية بقدر استطاعتها، لكي تفرض رؤيتها للحل، ولم يكن الطرف العربي- الفلسطيني يملك أوراق ضغط حقيقية، ولم تكن موازين القوى لمصلحته، لأنه احتاج إلى سنوات طويلة، ليدرك وهم المراهنة على وعود الاحتلال البريطاني. ولكي تتنصل بريطانيا، من فشل المؤتمر، أصدرت حكومتها في ١٩ أيار/ مايو ١٩٣٩، بياناً، حددت فيه سياستها التي ستنفذها في فلسطين، وهو ما عُرف باسم «الكتاب الأبيض» وجاء فيه أنه «ليس من سياسة بريطانيا أن تصبح فلسطين دولة يهودية، وأنها في الوقت نفسه لا تستطيع أن توافق على أن مراسلات مكماهون تشكل أساساً للادعاء بتحويل فلسطين إلى

(١) كامل محمود خلة. م ن، ص ٧٣٧.

(٢) م ن، ص ٧٣٨.

دولة عربية مستقلة.»[1] وتضمن الكتاب الأبيض المقترحات نفسها التي قدمتها بريطانيا لمؤتمر المائدة المستديرة. وجرى رفضه مجدداً من قبل الصهيونيين الذين كان ردهم فورياً وعنيفاً بإعلان إضراب وعمليات تدمير وحرق لمكاتب حكومية واعتداءات على العرب والبريطانيين، وكتب بن غوريون زعيم اليشوف اليهودي بعد يوم من التظاهرات اليهودية أن هذه الأحداث إنما هي إيذان ببدء المقاومة اليهودية للسياسة المشؤومة التي تعتزم الحكومة البريطانية تطبيقها. وبدأ الصهيونيون يعدون فعلياً لقتال البريطانيين بالأسلحة التي أعطوهم إياها[2]. وقد انقسم الموقف داخل اللجنة العربية العليا تجاه الكتاب الأبيض حيث أعلن أكثرية أعضائها قبولهم مقترحاته بحجة العمل على تحقيقه حتى تصير مقاليد الأمور في البلاد بأيدي عرب فلسطين، فيما كان موقف الأقلية برئاسة الحاج أمين الحسيني هو رفض المقترحات لأنها لا تحقق المطالب القومية لعرب فلسطين. وقد أعدت دراسة وافية عن الكتاب الأبيض رجحت فيها بالنهاية قبوله. وقد سمح الانقسام لحزب الدفاع أن يشذ عن الموقف الفلسطيني الرسمي ليعقد يوم ١٩ أيار/ مايو ١٩٣٩ بتحريض من أمير شرق الأردن (الذي كان أعلن تأييده لما ورد في الكتاب الأبيض) اجتماعاً في فندق الملك داؤد في القدس حضره مئات الأشخاص مؤيدين لسياسة الحكومة البريطانية. أما الحاج أمين الحسيني فقد التجأ في رفضه للكتاب الأبيض إلى الثوار الذين كانوا مبعثرين في تلال فلسطين حيث أصدر عدد من قادتهم بياناً حاداً رفضوا فيه الكتاب الأبيض مطالبين بالاستقلال التام لفلسطين مبينين أن الشعب الفلسطيني لم يشن ثورة من أجل الحصول على بعض المناصب لبضعة أفندية. واختتموا البيان بقول ينذر بالشؤم وهو أن الفلسطينيين ليسوا تابعين لآل النشاشيبي ولا لآل الحسيني ولا للملوك العرب الذين يحكمون بمنة من بريطانيا.[3] وقد فهم الحاج أمين الحسيني هذا التحذير شبه المكشوف الموجه إليه بعدم قبول الكتاب الأبيض والعودة

---

(١) عبد الوهاب كيالي، تاريخ فلسطين الحديث، م س، ص ٣٠١.

(٢) ديفيد هيرست، البندقية وغصن الزيتون. م س، ص ٢٥٤-٢٥٥.

(٣) رشيد الخالدي، القفص الحديدي، م س، ص ١٥٨.

إلى طريق التعاون مع بريطانيا، حيث أعلن باسم الثوار رفضه للكتاب الأبيض مما شكل ضغطاً على أعضاء اللجنة العربية العليا وتحديداً، جمال الحسيني، أحمد حلمي، عوني عبد الهادي وحسين الخالدي وغيرهم ليرضخوا لرأي الحاج أمين والمجاهدين ولتصدر بياناً في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٣٩ أعلنت فيه رفض الكتاب الأبيض وختمته بهذه العبارة «إن الأمم الحية لا يكون القول الفصل في حياتها ومستقبلها والقرار الأخير في مصير أوطانها وذراريها للكتب البيض أو السود، إنما القول الفصل والقرار لإرادة الأمة نفسها، وقد أعلنت الأمة العربية إرادتها وقالت كلمتها داوية وجازمة، وستصل إلى ما تريد بعون الله، ستستقل فلسطين ضمن الوحدة العربية، وستبقى عربية إلى الأبد.»[1]



مجاهدو ثورة ١٩٣٦/ ١٩٣٩

(١) كامل محمود خلة. م س، ص ٧٤١-٧٤٢.

الفصل الرابع

فصائل السلام

التأسيس والدور

فخري النشاشيبي وفخري عبد الهادي

بريطانيا القائد الحقيقي للفصائل

كيف يصف المتعاونون أنفسهم

فصائل السلام

في كل الثورات هناك من يتساقط من الثوار ويختار العمل مع العدو ضد شعبه... المشاركة في الثورة ليست صك براءة أبدياً... والمرتدون عن الثورة يعاقبهم شعبهم.

عندما عجزت سلطات الاحتلال البريطاني عن إخماد الثورة الفلسطينية الكبرى التي اندلعت في عام ١٩٣٦ والتي امتدت حتى عام ١٩٣٩، احتجاجاً على تسهيل استقدام اليهود للاستيطان في فلسطين اتجهت إلى تفعيل سياسة فرق تسد الاستعمارية التي عادة ما تتبعها السلطات الاستعمارية في المناطق المستعمرة، والتي تستهدف شق صفوف الشعب ودفع جزء منه لمحاربة الجزء الآخر. وقد تطوع التيار المهيمن في حزب الدفاع للقيام بهذا الدور. وقد بدأ سكرتير الحزب، فخري النشاشيبي، شن حملة إعلامية استثنائية في خريف ١٩٣٨ ممولة من الوكالة اليهودية ضد المفتي وأنصاره، أي الثورة وقادتها، كانت موجهة إلى الشعب الفلسطيني والبلدان العربية والعالم فقد أفردت له صحيفة يوركشاير بوست مساحة ليهاجم المفتي متهماً إياه بحرف «ثورة العرب النبيلة» خدمة لأغراضه الخاصة، ونشر كتيباً بعنوان «صوت من مقابر فلسطين اتهم فيها المفتي بالمسؤولية عن موت مئات الأبرياء وزعم أن عارف عبد الرازق، أحد أبرز قادة الثورة يقوم بتنفيذ أحكام الإعدام التي يصدرها المفتي وأنه مجرم قام ببيع أراضٍ وأسلحة إلى اليهود سعياً إلى تجريد الاثنين من الشرعية الشعبية.»[1]

(١) هليل كوهين، جيش الظل. م س، ص ٢٠١.

إن أخطر مظاهر سياسة «فرّق تسد» تتمثل في جهود سلطات الانتداب لإثارة حالة من الاحتراب الداخلي في فلسطين. فبعد أن أعلنت الحكومة البريطانية، في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨، عدولها عن مشروع التقسيم، **أرسل فخري النشاشيبي، في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨ رسالة إلى المندوب السامي وايكهوب**، وبدعم من البريطانيين واليهود طالب فيها «باعتدال معقول» وأعلن فيها أن العرب راضون عن إلغاء مشروع التقسيم، وأن المفتي لم يعد يمثّل الرأي العام العربي في فلسطين. وقال **إن (الزعماء) «اضطروا إلى مغادرة البلاد بسبب حملة الإرهاب التي قام بها جماعة الحاج أمين الحسيني ضدهم وضد جماعاتهم، في وقت لم تتمكن الحكومة فيه من حماية ممتلكاتهم». وأضاف «وقد ساعدت الأموال التي تجمع باسم منكوبي فلسطين المومأ إليه (الحاج أمين) في حملته الإرهابية هذه، فهو ينفق هذه الأموال على مشترى الأسلحة، وفي أعمال العنف ضد ممتلكات ورجال الأحزاب المناوئة له، وأن الخسارة المادية التي لحقت بممتلكات رجال هذه الأحزاب لا تقل عن ربع مليون جنيه**» وعرض فخري النشاشيبي، في رسالته خدمات الحزب الذي ادعى أنه يمثل أكثر من ٥٠ في المئة من السكان و٧٥ في المئة من مصالحهم، وأبدى استعداد الحزب لتحقيق السلام في فلسطين إذا وفرت له سلطة الاحتلال البريطاني الجو المناسب. وعلى الرغم من استنكار بعض قادة الحزب تلك المذكرة إلا أن ذلك لم يمنع فخري النشاشيبي وأنصاره أن يجندوا أنفسهم لخدمة الاستعمار البريطاني ويحملوا السلاح لتتبع الثوار والوشاية بهم أو الاشتباك معهم.[١] وقد رد عليه الثوار المحليون بإصدار بيان يصفونه «بالميكروب» لتقربه بسلوكه من البريطانيين وهددوه بالقتل، وقد جاء في البيان أن «من واجب جميع الثوار محاولة قتله»، وقد حاول الثوار المؤيدون للمفتي اغتيال أحد أفراد أسرة النشاشيبي وتم قتل خمسة من العائلة بعد ذلك بوقت قصير فقامت عائلة النشاشيبي إثر ذلك بنشر رسالة استفزازية أخرى.[٢]وعقب تلك الرسالة وفي ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨ بدأ النشاشيبي بدعم

(١) ناجي علوش، المقاومة العربية... م س، ص ١٠٢.

(2) Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British: the peace Band and the Arab Revolt in Palestine*, 1936-1939. Journal of Contemporary History 2016 Vol. 51(2)291-315.

علني من سلطات الاحتلال البريطاني والصهيونيين بتنظيم قوات مقاتلة تحت قيادته أطلقوا عليها اسم «فصائل السلام» لمحاربة الثوار المتعاطفين مع المفتي.

التأسيس والدور

لقد جاء تأسيس «فصائل السلام» في اللحظة التي بدا فيها أن الثورة في فلسطين قد اتخذت طابع النضال الثوري المعادي للنخبة الإقطاعية والاحتلال البريطاني على السواء، فقد انضم إلى آل النشاشيبي وأعوانهم بعض ملاك الأراضي الكبار وتجار المدن الأغنياء الذين فقدوا مواقعهم لمصلحة الثوار.[1] وقد انضم إلى تلك الفصائل كثيرون ممن كانوا مرتبطين بآل النشاشيبي، وألبس الأفراد الذين تركوا فصائل الثورة بزات عسكرية، ورافقوا جنود الاحتلال البريطاني إلى الجبال حيث حصون الثوار لإرشادهم إلى أوكار الثوار، وصاروا يردّون على ما سموه إرهاب رجال المفتي بإرهاب مضاد[2]، وتحقيق ما يعتبرونه إعادة استتباب الأمن والسلام في منطقة رام الله، ولتنتشر في طول البلاد وعرضها، حيث شهدت الشهور اللاحقة تأسيس فصائل مماثلة في نابلس والخليل والجليل.وقد أظهرت الخدمات الاستخبارية التي كان عناصر فصائل السلام يقدمونها إلى قوات الاحتلال البريطاني التي كانت تؤدي إلى اعتقال وأسر عناصر قيادية في الثورة، أظهرت المدى الذي تعرت به طبيعة الصراع خلال فترة الثورة الطويلة والدرجة التي وصل إليها عداء معظم عرب فلسطين العلني، وجلهم من الفلاحين وبروليتاريا المدن الرثة للزعماء التقليديين الذين تعرضوا للخسارة بسبب الثورة وبالقدر نفسه الذي تعرضوا فيه للخسارة نتيجة استمرار الاحتلال البريطاني، ولكن بدلاً من الانخراط في النضال الوطني من أجل التحرر والاستقلال اختار هؤلاء الدفاع عن مصالحهم الطبقية قبل كل شيء، وبدل أن يتخلوا عن مواقعهم القيادية للثوار من أبناء الشعب اختارت هذه الرموز إما المنفى وإما الثورة المضادة التي فضل الانخراط فيها أنصار النشاشيبي.[3]

---

(١) باميلا سميث، فلسطين والفلسطينيون، م س، ص ٨٣.

(٢) الثورة العربية الكبرى في فلسطين. م س. ص ١٧٠-١٧١.

(٣) باميلا سميث، فلسطين والفلسطينيون، م س ص ٨٣.

وعقد فخري النشاشيبي اجتماعين موسعين لأنصاره سعياً لكسب الشعبية، الأول بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨ في منزله بحضور رجال الإعلام ووجهاء ٤٥ قرية في مناطق القدس ورام الله والخليل، وانتهى الاجتماع بعقد مؤتمر صحفي أوردته صحيفة التايمز البريطانية في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨ وأعلنت تلك الشخصيات وقوفها إلى جانب فخري النشاشيبي وضد الحاج أمين الحسيني، كما نشرت الصحيفة بعد خمسة أيام تقريراً لمراسلها في القاهرة يذكر فيه أن ٢٥ شخصية من عرب فلسطين اجتمعت في منزل الشيخ علي شاهين واحتجت على ما زعم أنه مذابح يقوم بها المفتي وأرسلت برقية تأييد إلى النشاشيبي، واحتجت لدى وايكهوب على الأعمال التي زعموا أن الحاج أمين الحسيني يقوم لها. كما نظم حزب الدفاع بحضور فخري النشاشيبي، اجتماعاً في قرية يطا قضاء الخليل حضره نحو ثلاثة آلاف شخص في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨ كما حضره القائد البريطاني البارز في فلسطين، الجنرال ريتشارد أوكونور، قائد الفرقة السابعة والحاكم العسكري للقدس، وأعلن شحادة عرام، وهو أحد مشايخ جبل الخليل أنهم يمثلون ستين ألف نسمة في جبل الخليل جميعهم يرفضون ما يقوم به الثوار، ووجه الشكر إلى قوات الاحتلال لمواجهة الثورة وتعهد بالتعاون معهم ضد الثوار.[١] وتظهر صور للاجتماع أوكونور وهو يخاطب الحشد من خلف سيارة عسكرية، وتحلق من خلفه طائرة عسكرية، بينما يقف فخري النشاشيبي معتمراً طربوشاً ومرتدياً بذلة على النمط الغربي، الأمر الذي كان شائعاً بين الفلسطينيين سكان المدن في ذلك الوقت. وقد استثمر البريطانيون وآل النشاشيبي اجتماع «يطا» بصورة سيئة، إذ نظر إليه الفلسطينيون على أنه محاولة رسمية مفتعلة لرشوتهم بغية تغيير مواقفهم. وتم تشجيع الفلاحين على الحضور بوعود بالقروض والبذور والحيوانات، وتأمين وسائل النقل للوصول إلى هناك، وحضر الفلسطينيون لقاء «يطا» بحسن نية ليجدوا في وجوههم فخري النشاشيبي قادماً وأنصاره بسيارات مدرعة،

(١) هليل كوهين، جيش الظل. م س، ص ٢٠٢.

Hillel Cohen Army of shadws. University of California press. 2008, P 147 .

تابعة للجيش البريطاني وخطباً معدة مسبقاً. ولم يقم أحد من الحضور بقراءة الخطاب، ومن أجل ذلك مارست سلطات الاحتلال أسلوب التخويف على خليل الشريف الذي تم تقديمه على أنه شيخ ذو تأثير وهو لم يكن سوى «مزارع بسيط» بالنسبة للبريطانيين.[١] واتهم **خليل الشريف** القائد عارف عبد الرازق بقتل أكثر من ٢٠٠ شخص، كما اتهم الحاج أمين بجميع الاغتيالات السياسية. فيما قال بعض الشيوخ ممن حضروا اللقاء إنهم خدعوا لحضور الاجتماع، وأعلنوا ولاءهم للحاج أمين. وقام الأطفال في القدس لاحقاً برشق خليل الشريف بالحجارة جراء فعلته تلك. لم يفهم الحضور اللغة العربية الفصحى التي ألقي فيها الخطاب وعادوا إلى قراهم تملأ وجوههم تساؤلات جمة عن سبب حضورهم.[٢]

أما بالنسبة إلى كيث –روتش، الذي كان حاضراً، فقد كان اللقاء «منظماً تنظيماً جيداً»، وكما قال لأوكونور بأن اللقاء بوجود فخري نشاشيبي «كان أكثر من واضح» وكان كيث–روتش، أثناء انتظار وصول أوكونور، قد سمع فخري النشاشيبي وهو يلتفت جانباً إلى من خلفه ويقول: «صفقوا» وكلما كنت تقترب أكثر كان يقول: «هذا لا يكفي، صفقوا بقوة، بأعلى» وكلما اقتربت أكثر فأكثر كان يقول: «تابعوا، صفقوا بقوة. أكثر...أكثر». كانت الرسالة التي ألقيت في يطا غير مفهومة، بطبيعة الحال، من غالبية الحاضرين ولاحظت أنها لا تتلقى ترحيباً حاراً جداً من المستمعين الذين كانوا بلا شك يسمعونها للمرة الأولى. وعندما كنا في جولة بين الحشد لم ألحظ ابتسامات الترحيب الحار، وعندما عدت إلى القدس في آخر اليوم أخبرني رجل إنكليزي ممن حضروا المؤتمر أنه سمع أحدهم يقول لفخري – ماذا عن أموالنا؟. ألقى أوكونور خطاباً سريعاً في الحاضرين في «يطا»، مذكراً إياهم بالحاجة إلى طاعة القانون، والمثير للسخرية أنه في ذلك الوقت كانت السياسة العسكرية البريطانية لا تتماشى بصورة فعالة مع القانون. وقد أشار طبيب بريطاني يعمل في الخليل إلى خطاب

(1) Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British: the peace Band and the Arab Revolt in Palestine*, ١٩٣٦-١٩٣٩. Journal of Contemporary History 2016 Vol. 51(2)291-315.

(٢) كامل محمود خلة، م س، ص ٧١٢.

أوكونور العسكري القصير «تخلله انتشار رائحة أجساد الجمع المزعجة... وتفرق الحشد وعادوا إلى بيوتهم دون أن يبدو عليهم أي مظهر من مظاهر التأثر.»[1]

بدا أن الفلسطينيين يشعرون بالضيق من الفوضى التي ظهرت كأثر جانبي للثورة: وكان المندوب السامي البريطاني في فلسطين قد أشار إلى «أن أكثر ما يمكن قوله هو أن اجتماع يطا أظهر شعور الغضب لدى قسم من العرب الذين أنهكتهم الاضطرابات بسبب طول أمدها، بما يكفي للتعبير عن احتجاج مسموع» وقد أثار اجتماع «يطا» المزيد من العنف: مثل إطلاق النار والقنابل ضد آل النشاشيبي، وقام بعض الحرس في معسكر اعتقال عكا بفصل أنصار عائلة النشاشيبي عن سجناء آخرين لحمايتهم. ولم يكن الجيش على رأي واحد بخصوص مثل هذه الأحداث كاجتماع يطا، ويمكن ملاحظة تسجيل مختصر لأحد الضباط على هامش تقرير استخباري عن يطا يقول فيه: «نحن نعرف عن هذا. وهذا ما يدل على القليل. وبالمثل، فقد خلص تقرير صادر عن دائرة الشرطة الجنائية في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٣٨ إلى أنه «من المقبول بالطبع في الأوساط العربية أن تكون الحكومة مسؤولة عن جميع أنشطة فخري النشاشيبي وأن هذه المظاهرة دعمها البريطانيون» من ناحية أخرى، كان ملخص استخباري لفوج غرب يوركشاير عقب اجتماع يطا مشجعاً، ويشير إلى أن هناك عدداً كبيراً من العرب في فلسطين الذين لا يوافقون سراً على سياسة الثورة القائمة حالياً، وبالتالي يمكن اعتبارهم في مواجهة الحاج أمين، وكان الجيش البريطاني أحيط علماً باجتماع يطا بطرائق أخرى. وتصرف فوج ورسترشاير - الذي وفر حرس الشرف لـ«خطاب الولاء» في يطا -بشكل مختلف في العمليات التي تلت ذلك، حيث جاء في التقرير «كنا نخرج يومياً لنتفقد بعض القرى في منطقتنا، أما الآن فقد تغير نوع الزيارة؛ فبدلاً من الذهاب والبحث عن الأسلحة، صرنا نذهب في حملات المؤازرة ونخبر الفلاحين كم قراهم جيدة وكانوا يقولون لنا كم هم يحبون قوات الجيش، وهكذا حتى نغادرهم». وقد حاول فخري النشاشيبي عقد اجتماعات أخرى على غرار اجتماع يطا في يافا وغزة ونابلس والحولة، إلا أنه ألغاها بعد أن ثبت فشل اجتماع يطا، ولم يشجع إلا القليل من العنف بين آل النشاشيبي

(1) Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British,* Ibid.

وآل الحسيني. ومع نجاته من محاولات قتله فقد بدأ فخري النشاشيبي يجمع عدداً كبيراً من أتباعه والعمل لتحدي السلطة المطلقة التي كان يتمتع بها المفتي.[١]

كانت تلك الاجتماعات إيذاناً ببدء العمل المنظم لـ«الثورة المضادة» التي تضم عملاء بريطانيا والصهيونيين ضد فصائل الثوار في فلسطين. وجمعت «فصائل السلام» بين مكوناتها خصوم الثورة، والمتضررين منها، والمُستفيدين من الاحتلال البريطاني اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وحرصت على استقطاب كل من وقع عليه عقاب الثورة وفصائلها خلال السنوات التي سبقت ذلك. وأسهمت أخطاء وقع فيها بعض قادة الثورة، وغلوهم في العقاب، في تجمع فئةٍ تناصبهم العداء وتقف ضد المشروع الثوري في فلسطين، الأمر الذي أتقن استغلاله الاحتلال البريطاني الذي فشل في تطويع الثوار، فاستعان بهم للقضاء على الثورة التي عمّت فلسطين.

وقد هدفت سلطات الاحتلال/ الانتداب البريطاني من وراء تشكيل «فصائل السلام»، إلى تشويه سمعة الثورة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها، وإشعال نار الحرب الأهلية في البلاد، كما هدفت إلى تأليب الفلاحين على الثورة، مستغلة أعمال السلب والنهب التي كانت تقوم بها تلك الفصائل متهمة بها الثورة، وجعل عصابات «فصائل السلام» تصطدم بجماعات الثوار، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف الثورة. والحد من التأييد الجماهيري لها، وكذلك إلى تشويه سمعة الثورة في الداخل والخارج وإظهارها بمظهر غير ثوري.[٢]

وقد وضعت عصابات فصائل السلام تحت إشراف الضابط البريطاني تشارلز تيجارت، الخبير بمكافحة حرب العصابات، الذي تمكن من إيجاد منظومةٍ شبه متكاملةٍ لأجل القضاء على الثورة، وذلك بإنشاء مراكز عسكريةٍ للشرطة في المدن الرئيسة، وعلى الطرق، وفي المناطق الحدودية، وهي ما عرفت لاحقاً بـ«المقاطعات»، وكانت تشكل قلاعاً وحصوناً تحمي البريطانيين من هجمات الثوار.

وإلى جانب ذلك، أشرف تيجارت على تسليح «فصائل السلام»، وتوفير الغطاء

---

(1) Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British,* ibd .

(٢) كامل محمود خلة، م س. ص ٤٥٩-٤٦٠.

الأمني والإمداد العسكري لها في مواجهة فصائل الثورة والمنتسبين إليها في الأرياف، ما جعل مهمة الثورة أصعب، إذ تم تحصين عدوهم الأساسي وخلق عدوٍ جديدٍ يسهل عليه مواجهتها وملاحقتها، ويعرف مكامن ضعف الثوار، لأنه كان شريكاً في الثورة، وهو جزءٌ من طبيعة البلد، ويعرف جغرافيتها وأهلها.

وكان فخري النشاشيبي إلى جانب تيجارت في الإشراف على «فصائل السلام» التي كان أشهرها فصيلة فخري عبد الهادي وفريد رشيد في عرابة، وجنين (كان تحت إمرته نحو ٥٠٠ رجل تمكنوا من إلحاق الهزيمة بالثوار في منطقتهم)، فصيلة حافظ الحمد الله في عنبتا، فصيلة عائلة عمرو في الخليل، فصيلة عبد الفتاح درويش في ناحية بني حسن/ المالحة، فصيلة نمر أبو غوش في قرية أبي غوش، عائلة الفاهوم في الناصرة، كامل الحسين في سهل الحولة، أحمد الشكعة في نابلس، الشيخ حسام الدين جار الله في القدس، اسماعيل العزة في تل الصافي قرب بيت جبرين، ورؤساء بلديات بيت لحم، يافا وغزة. وكان اسماعيل العزة قد عمل مع الصهيونيين في الثلاثينيات مع شريكه جورج صايغ (من يافا متزوج من يهودية) لشراء أرض في قرى النقب في حوج وبرير التي أقيم عليها كيبوتز دوروت، حيث قاما بتسجيل الأراضي باسميهما ومنحا فيما بعد توكيلاً قانونياً للمنظمة الزراعية الصهيونية مما مكن اليهود من إقامة الكيبوتز.[١] كما أتم الصايغ شراء ١٥٠٠ دونم في قرية بربرة جنوب المجدل عام ١٩٤٧ لمصلحة الصهيونيين.[٢]

ويذكر هليل كوهين أن كامل حسين كان من أكثر الرجال نفوذاً في منطقة الحولة، وأحد الذين التحقوا بفصائل السلام العميلة ضد الثورة التي أصدرت حكماً بإعدامه. وأخذ يوزع أسلحة بريطانية على القرويين بهدف منع الثوار من دخول أراضيهم وحافظ على علاقاته مع الصهيوني يوسف ناهماني ومندوبي استخبارات الهاغاناه (شاي).[٣] وفي صيف ١٩٤٠، عقد كامل حسين تحالفاً مع الوكالة اليهودية، ينص على «السير يداً بيد مع اليهود» ضد أنصار

---

(١) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص ٢٥٨.

(٢) م ن، ص ٢٩٢.

(٣) م ن، ص ٢٠٩-٢١٠.

المفتي الحاج أمين الحسيني، والمقاتلين العرب الذين يتسللون إلى فلسطين، ويهاجمون المستعمرات اليهودية. وكان من بين أعضاء هذا التحالف محمد الزيناتي (من شيوخ قبيلة بدو الغزاوية) وفخري عبدالهادي (من عرابة جنين) ومحمود الماضي (من إجزم) ومدحت أبو هنطش (من قاقون). وقد اغتيل محمد الزيناتي في سنة ١٩٤٦ جرّاء عمالته، وإصراره على المضي في بيع الأراضي. وفي آذار/ مارس ١٩٤٧، ظهر اسم كامل الحسين شريكاً في اغتيال فريد فخر الدين، وهو من أنصار الحاج أمين الحسيني، ثأراً لاغتيال محمد الزيناتي. والمشهور أن كامل حسين سلّم مفتاح مبنى الشرطة في بلدة الخالصة إلى صديقه بنيامين شابيرا في سنة ١٩٤٨، فسارعت الهاغاناه إلى الاستيلاء عليه سالماً.[١]

من المؤكد أن كامل حسين قُتل من دون تخطيط، وجاء مقتله من غير قصد؛ فالمخابرات السورية آنذاك لم تكن تريد اغتياله، بل اعتقاله. لكن الردى كان أسرع. وبموته ذهبت أسرار كثيرة مع هذا الرجل الوسيم الذي تزوج امرأة جميلة، امتلكت بدورها أسراراً مثيرة عن تلك الحقبة. وكان كامل حسين سمساراً للوكالة اليهودية بلا ريب، ومتعاوناً مع الهاغاناه بلا شك، ومعادياً للتيار الوطني الفلسطيني بزعامة الحاج أمين الحسيني بكل تأكيد. وغداة موته، تقاطرت اللعنات عليه من معظم الفلسطينيين، ولم يحزن عليه إلا قسم من أبناء عشيرته وعائلته وبعض عارفيه.[٢]

وفي قرية المجدل قرب طبرية، أدار موشى فيتلسون من استخبارات الهاغاناه، شبكة من الجواسيس الفلسطينيين كان دافعهم الانتقام. وتلقوا مساعدة من قوات الاحتلال البريطاني، وأبرزهم عائلة الشيخ خالد المطلق (مختار القرية) التي - انتقاماً من الفلاحين الذين تمردوا على زعامتها- تعاونت مع الهاغاناه في تحديد مخابئ الأسلحة في القرى المحيطة بطبرية، وعمل أحد أبنائها مقابل أجر لدى فيتلسون والضابط البريطاني المحلي وشنوا معاً حملة اعتقالات في القرى، وزود الشيخ مطلق بنفسه فيتلسون بالمعلومات عن خطط الثوار لاغتيال يهود بارزين وعملاء عرب في طبرية. كما انضمت عائلة مقبل في سنديانا لأسباب أكثر

---

(١) صقر أبو فخر، كامل الحسين وطني أم عميل؟ العربي الجديد ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥.

(٢) م ن.

مرارة، إلى فصائل السلام لمطاردة الثوار بقيادة صبري حامد، وقد أرشدوا سرية بريطانية في نهاية شهر أيار/ مايو إلى مخبأ للثوار فقتل ثلاثة منهم وأسر أحد أبناء عائلة صبري حامد، كما ساعد أفراد عائلة مقبل البريطانيين في الإيقاع بعناصر أخرى من فصيل صبري حامد.[١] وإلى جانب هؤلاء كان هناك من يعمل جاسوساً ومخبراً لمصلحة استخبارات الهاغاناه (شاي) الذين يعملون في إعداد قوائم بأسماء النشطاء العرب لاعتقالهم، في حالات الضرورة، كما مطاردة المطلوبين. وأحد أبرز هؤلاء المخبرين/ الجواسيس يدعى جورج عازار الذي أعد مسحاً شاملاً لمؤيدي المفتي الحاج أمين الحسيني في ثلاثين قرية تحيط بمدينة يافا وكذلك أسماء من يملكون أسلحة مرخصة يشترونها من الجنود البريطانيين والأستراليين أو البدو، إضافة إلى أسماء العمال الحكوميين الذين يعارضون سلطات الاحتلال البريطاني دون أن يجهروا بذلك. فيما كان جواسيس آخرون يستغلون أحياناً الفرص لحسم خلافاتهم الشخصية بتقديم تقارير كاذبة.[٢]

اعتمد تيجارت في تحركاته أيضاً على استخبارات القوات الجوية البريطانية. وهناك فصيلة أخرى تولى قيادتها إبراهيم عبد الرازق من بيت ريما بقضاء القدس، وهي مؤلفة من عشرة أشخاص. وقد ارتكبوا في قرية (نعلين) أعمالاً مشينة من السلب والنهب، وتمكن الثوار من إلقاء القبض على إبراهيم وعصابته، واعترف بأن «فخري النشاشيبي كلفه أن يصنع ما صنع، وأنه استحضر لهم البنادق والعتاد من الحكومة، وأنها خصصت لهم الرواتب الشهرية». وقد حكمت عليه محكمة الثورة بالإعدام، أما أفراد عصابته فقد حكم عليهم بالجلد والتجريد من السلاح. وتولى أبو نجيم الشنطي قيادة فصيلة أخرى، لكن الثوار أعدموه في ضواحي قلقيلية. كما أصدر عارف عبد الرازق، أحد قادة الثورة أمراً في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨، بإعدام فخري النشاشيبي لخروجه عن «إجماع الأمة

(١) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص ٢٢٠-٢٢١.

(٢) م ن. ص ٢٥٤.

وتعاونه مع السلطة الإنكليزية والصهيونيين... ولأن القضية الوطنية لا تتسامح مع المتآمرين والدساسين... ولأن الوطن فوق الجميع».»[1]

يقول هليل كوهين حول بداية عمل وتسليح «فصائل السلام»: «في ليلة مظلمة ماطرة من شتاء عام ١٩٣٨، انطلق ثلاثة رجال إلى حي الشيخ جراح المجاور في القدس: ياكوف بات، قائد الهاجاناه في القدس، الياهو ساسون، من القسم العربي للوكالة اليهودية، والياهو اليشار، من اللجنة اليهودية بالقدس (وكان صديقاً للنشاشيبي أثناء دراستهما في الجامعة الأميركية في بيروت). كانوا يحملون صناديق أسلحة إلى القوى المضادة للتمرد [الثورة] بقيادة فخري النشاشيبي، وبعد تفريغ الحمولة ونقلها إلى المخابئ، اتجهوا إلى داخل المنزل لشرب نخب، فقد وعدهم فخري بأنهم سوف يرون قريباً أن ثقتهم في محلها.[2] ويصف بن إليشار، فخري النشاشيبي بأنه «متهور، لعوب، وأحياناً زير نساء وسكير.»[3] ويبدو أن فخري النشاشيبي قد نجح في إثبات قدرته على التنفيذ حيث ذكر بن أليشار أنه «لم تمر أربع وعشرون ساعة حتى أوردت وسائل الإعلام كافة اغتيال ثلاثة من أنصار المفتي في القدس ومحيطها على يد خصومهم.»[4]

فخري النشاسيبي وفخري عبد الهادي

لم يكن فخري النشاشيبي الوحيد من معارضي الحسينيين الذي اتخذ قراراً بأن يكون جزءًا من الثورة المضادة، فقد تلقت عائلة الدجاني أيضاً أسلحة من الهاغاناه. وكذلك فعل عبد الفتاح درويش، الذي سبق له أن أعلن توبته أمام ثوار الإضراب العام ١٩٣٦، لكنه ما لبث أن عاد أدراجه إلى التنسيق مع الصهيونيين بعد انتهاء الإضراب العام/ الثورة الأولى.
وفي أجواء الاحتراب الداخلي التي نشأت في البلاد، تزايدت الاغتيالات السياسية، التي

---

(١) كامل محمود خلة، م س، ص ٧١٣.
(٢) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص ١٩٩.
(٣) م ن، ص ٢٠٠.
(٤) م ن، ص ٢٠٠.

كانت تستهدف في الماضي عملاء المخابرات البريطانية وسماسرة الأراضي، ثم صارت تستهدف المخاتير والوجهاء، أو حتى أبناء الطبقة الوسطى المدينية أو أبناء الأعيان. وينقل الباحث مصطفى كبها عن شهود عيان عاصروا أحداث الثورة، أن عمليات الاغتيال تلك استهدفت «الأخوين أحمد ومحمد إرشيد، من قرية صير قضاء جنين، وقد عرفا بمساندة الثورة ومدها بالمساعدات قبل اغتيالهما»، كما استهدفت حسن صدقي الدجاني الذي كان من قادة ومنظمي الإضراب الكبير عام ١٩٣٦. وقد بلغ هذا الضغط ذروته «عندما فرض القائد يوسف أبو درة أحكاماً بالإعدام على ٣٨ مختاراً ووجيهاً قروياً، وقرر ليلة الخامس من كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩ موعداً لتنفيذ الحكم، حيث بعث عدداً من الثوار لتنفيذ الأحكام، وقد نجح بعضهم بالفعل في تنفيذ أحكام الإعدام ببعض المخاتير والوجهاء، في حين أصابوا آخرين بجراح، ونجح الباقون بالفرار[(١)]».

إن الاغتيال السياسي في ذاته له ضوابط خاصة، وهو سلاح ذو حدين، فقد استخدمته الثورة المضادة ممثلة بعصابات فصائل السلام في ضرب العناصر الوطنية الثورية في فلسطين. ومع ذلك فإن عمليات الاغتيال السياسي التي نفذتها الثورة في الفترة من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧ - أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩ كانت موجهة ضد عملاء الاحتلال البريطاني ومخابراته وسماسرة الأراضي. وقد وجهت اتهامات إلى الحاج أمين الحسيني بأنه كان وراء بعض قرارات الاغتيال التي نفذتها الثورة، لكن محمد عزة دروزة، وهو أحد مساعدي المفتي نفى ذلك وقال: «لم نسمع ولم نلمس من المفتي ورفاقه في لبنان أي تحبيذ أو تجويز أو إيعاز بمثل هذه الحوادث.»[(٢)] غير أن الباحث عبد الرحمن علي في هذا الشأن يعتقد أن الحاج أمين الحسيني «لم يكن يقاوم أو يدين الاغتيالات، وفي رأيي أن في هذا مشاركة فيها.»[(٣)]

كانت فصائل السلام ترتكز على الولاءات العائلية والعشائرية بين الفلسطينيين وصاغت هذه الولاءات شكل ومكان الفصائل، ولكنها كانت تسير بالتوازي مع أسباب التعاون النفعية

(١) مصطفى كبها، ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ والذاكرة الشعبية الفلسطينية (الحلقة ٣١).

(٢) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة ج ٣، م س، ص ٢١٨.

(٣) كامل محمود خلة، م س، ص ٧١٣.

وأسباب أخرى تتعلق بالشخصية والارتشاء وقد تكون أسباباً موقتة وشعبية، فعلى سبيل المثال أجبرت حاجة الكثيرين للبقاء أحياء خلال السنوات القاسية من الحملة البريطانية على التعاون بطريقة ما - وهو مثال على ما سيطلق عليه علماء السياسة نظرية الاختيار العقلاني، وكانت فصائل السلام بالنسبة للبريطانيين تمثل نوعاً من «الصراع أو الحرب الزائفة»، ومناورة للجيش البريطاني خلال الاضطرابات الاستعمارية لـ«تحويل» الثوار إلى قوات «موالية» أي ضد الثوار، كنوع من محاكاة، مربكة تكاثر أعداء الثوار. فالقوى الزائفة هي قوى غير نظامية، مستنسخة أو تشبه الثوار بطريقة ما، وعادة ما تكون غريبة وموقتة، وغالباً ما تندمج هذه - «العصابات الزائفة» أو «الكونترا» (الاسم الذي أطلق على العصابات المسلحة الممولة من الاستخبارات المركزية الأميركية للعمل ضد حكومة الساندينستا في نيكاراغوا في ثمانينيات القرن العشرين) في تعاون مباشر، وغير متبلور لجمع المعلومات الاستخبارية وزرع الفتنة داخل صفوف الثوار بادعائهم أنهم مسلحون أو لا يمكن تمييزهم عنهم.[١]

وكان من أوائل الأعمال الخيانية التي قام بها فخري النشاشيبي وألحقت خسائر بالثوار هو إبلاغه قوات الاحتلال البريطاني اعتزام قادة الثوار ومن بينهم عبد القادر الحسيني الحضور يوم ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨ إلى قرية بني نعيم قضاء الخليل للقاء القائد عبدالحليم الجيلاني ورجاله ولإقناع المؤيدين لفصائل السلام بالتخلي عنها ودعم الثورة،[٢] وسارعت قوات الاحتلال إثر وشاية النشاشيبي بقصف الثوار من الجو. وبذلك برهن النشاشيبي ورجاله لقوات الاحتلال بأن في مقدورهم أن يكونوا عناصر فاعلة كما أشاد بهم الصهيونيون عبر تغطية إعلامية واسعة.[٣]

وانضم إلى جانب فخري النشاشيبي في قيادة عصابات «فصائل السلام»، فخري عبدالهادي وهو من قرية عرابة إحدى قرى جنين شمال فلسطين، وكان من أبرز قادة فصائل

---

(1) Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British*, Ibid.

(٢) بهجت أبو غربية. مذكرات. في خضم النضال العربي الفلسطيني. م س، ص ١٢٣.

(٣) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص ٢٠٣.

ثورة ١٩٣٦ قبل وصول فوزي القاوقجي وأنه انضوى تحت لواء القاوقجي بعد تحمله قيادة الثورة، ويقول القاوقجي في مذكراته إن فخري عبد الهادي كان أحد القادة الفلسطينيين المبرزين، الذي لجأ إلى سوريا هرباً من مطاردة قوات الاحتلال البريطاني له. غير أن ملفات القسم العربي في الوكالة اليهودية أشارت إلى أن اتصالاً تم بين البريطانيين وعبد الهادي في وقت مبكر من شهر تموز/ يوليو ١٩٣٦ عندما التقى ضابط بريطاني عبد الهادي وأبلغه أنه لن يعتقل في حال تركه الثورة ومغادرة فلسطين.(١) وفي دمشق التي لجأ إليها عبدالهادي التقطه القنصل البريطاني في دمشق، المقدم جيلبرت ماكيريث، الذي استغل معاناة عبدالهادي المالية وحالته المعيشية المزرية في دمشق لإسقاطه في شبكة الخيانة الوطنية. وقدم ماكيريث لعبد الهادي دفعات مالية شهرية مما سهل تجنيده للعمل لمصلحة بريطانيا ضد الثورة وتولي قيادة إحدى فرق فصائل السلام الرئيسة، وجمع ماكيريث أموالاً قدمها لعبد الهادي لتسهيل عودته إلى قريته عرابة لينطلق منها لتنظيم مجموعات فصائل السلام، كما عرض على عبد الهادي عفواً لقاء انضمامه إلى جانب معارضي الثورة الذين يتزعمهم آل النشاشيبي.(٢) غير أن تقارير ذكرت أن ماكيريث شجع العلاقات بين عبد الهادي وعائلة النشاشيبي، والتقى فخري النشاشيبي عبد الهادي في آذار/ مارس ١٩٣٨ في فندق سانت جورج ببيروت، وهو ما اعتبر ليس سراً في ذلك الوقت، فقد كان الفلسطينيون على علم بدور فخري النشاشيبي في تشكيل فصائل السلام في لبنان ومحاولاته إنشاء قيادة بديلة في بيروت لمواجهة المفتي.(٣)

منحت سلطات الاحتلال البريطاني فخري عبد الهادي عفواً ليستقر في أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨ في قريته عرابة وهي قاعدة عائلته المؤيدة للنشاشيبي، فأعاد إحياء الفوضى المبنية على الفساد، ودافع عن قريته، بمساعدة من شؤون الخدمة البريطانية. كان عبد الهادي قد وضع في موقع مثالي في وسط مقاومة الثوار، في ما كان معروفاً للجنود البريطانيين بأنه

(1) Matthew Hughes, *Britanain's Pacification of Palestine. The British Army, the colonial State and the Arab revolt, 1936-1+39* Cambridge University Press.UK 2109. P 261.

(2) Ibid, P 262.

(3) Ibid, P 261.

«مثلث الإرهاب» في إشارة إلى الثورة، حيث تشكل نابلس وجنين وطولكرم رؤوس هذا المثلث. وعندما وصل إلى عرابة، كان لعبد الهادي نحو ٣٠ من أتباعه (ليس من الواضح من أين جاء هؤلاء الرجال)، ويعلق تقرير استخباري بريطاني على أنه «من السابق لأوانه التنبؤ بردود الفعل المحتملة لوصول فخري عبد الهادي ولكن من المؤكد أن علاقاته السابقة وتدخله في فصائل الثورة التي كان يقودها عبد الرحيم الحاج محمد وعارف عبد الرازق ويوسف أبو درة – سوف يسبب المزيد من المشاكل بين تلك الفصائل. وكان روبرت نيوتن مساعد مفوض المنطقة قد اجتمع سرًا مع عبد الهادي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨ «لتقييمه» مخبراً إياه أن السلطات البريطانية «ستغض النظر عن أفعاله السابقة، وألمح إلى التمويل المالي المحدود لعملياته، وقد سارت الأمور بين عبد الهادي والبريطانيين على خير ما يرام، وكان يتردد إلى مطعم ضباط الشرطة في جنين ليشترك معهم في منافسات الرمي بالمسدس على غرار ما كان يجري في الغرب الأميركي في قرون سابقة. ويتذكر أحد الضباط البريطانيين الذين كانوا يحضرون تلك المنافسات وهو أيضاً من وقع على تصريح رسمي لحصوله على بندقية، أنه لم يكن ماهراً وسريعاً في «سحب» سلاحه على الإطلاق، غير أن منظره وشكل عينيه كانا يوحيان كما لو أنه سيطلق النار.[١]

كان جهاز المخابرات اليهودية، جهاز استخبارات الهاغاناه الذي سيعرف باسم «شاي» الذي تشكل في آخر عام ١٩٤٠ وهي اختصار مكون من الأحرف الأولى من جملة «شيروت يديعوت» باللغة العبرية أي، «خدمة المعلومات». وكان من المفترض في البداية أن يعمل «شاي» تحت إمرة «الوكالة اليهودية»، ولكن الأخيرة تعهدت لاحقاً بأن يعمل «شاي» أيضاً في مجال جمع المعلومات التي تحتاجها «الهاغاناه». وأصبح «شاي» خاضعاً للقيادة العامة لـ«الهاغاناه»، ومع ذلك واظب على التجسس على الفلسطينيين، وتقديم تقارير استخبارية للوكالة. وشاي هو أصل المخابرات العسكرية الصهيونية أمان والشاباك – كان مكوناً من ثلاثة أقسام: العربي والبريطاني واليهودي. وقد اعتمد القسم العربي برئاسة عزرا دانين، على المعلومات التي كان يتلقاها من الجواسيس الفلسطينيين والعرب مقابل أجر زهيد، وكان

(1) Ibid, p263.

يشرف عليهم ضباط يهود كانوا يجمعون المعلومات ويحفظونها في ملفات خاصة، وكانت ميزانية جهاز شاي ٩٥ ألف جنيه وكان يضم ثمانين عميلاً عربياً.[1] وكان جهاز شاي حريصاً على تعميق الخلاف بين الثوار وعبد الهادي، فقام عملاء يهود في بداية نيسان / أبريل ١٩٣٨ من بينهم ضابط المخابرات روفين زاسلاني (شيلواح لاحقاً) بالسفر إلى سوريا. وعمل زاسلاني مع زميلين له هما إلياهو (إلياس) ساسون وإلياهو إبشتين (سيعرف لاحقاً باسم إيلات)، وكان الاثنان عضوين في المكتب العربي للوكالة اليهودية ويفهمان بعمق الثقافة العربية والمحلية العامية، وهي ميزة هامة في أي مفاوضات. كان ساسون يهودياً، ولد وترعرع في دمشق. أما زاسلاني فقد ولد في القدس العثمانية لوالدين مهاجرين من الروس. إن رجالاً مثل ساسون كانوا يشيرون إلى أنفسهم في بعض الأحيان باسم «اليهود العرب»، ذهب ساسون مع زاسلاني إلى سوريا حيث قام هذا الأخير بتعزيز التحالف الثلاثي البريطاني-اليهودي-النشاشيبي ضد الحسيني. اعتقد ماكيريث أن السلطات البريطانية في فلسطين كانت مترددة جداً، وطلب من زاسلاني وساسون الحفاظ على اتصال مباشر معه لتبادل المعلومات حول القادة العرب ولدعم عصابات فصائل السلام.[2] وكان ساسون يحظى بعلاقات صداقة مع العديد من العرب داخل فلسطين وخارجها. ومن موقعه كناطق رسمي باسم الوكالة اليهودية كان ساسون يزور عواصم عربية حيث يجري محادثات مع مئات من السياسيين العرب، من بينهم رؤساء دول وحكومات ووزراء والنخب الحاكمة وأيضاً نشطاء سياسيون وأحزاب معارضة ورجال أعمال وإعلاميون وجماعات ضغط.[3]

كما برز إلى جانب جهاز شاي ما سمي فرقة الشؤون العربية في القسم السياسي في الوكالة اليهودية، كإحدى الأذرع التجسسية الصهيونية خارج فلسطين والتي أقامت اتصالات سرية مع كبار المسؤولين العرب من بينهم طبيب أمير شرق الأردن عبدالله بن

---

(١) إيان بلاك وبني موريس، الحروب السرية للاستخبارات الإسرائيلية ١٩٣٦-١٩٩٢. ترجمة إلياس فرحات. دار الحرف العربي. بيروت ١٩٩٢ ص ٤٧-٤٨.

(2) Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British*, Ibid.

(3) Avi Shlaim, *Collusion Across the Jordan*, Columbia University Press 1988, P 12.

الحسين ومطران الموارنة في لبنان مبارك، إلى جانب يوسف الصباغ الذي كان عميلاً للقنصل الفرنسي في صفد، والذي زود الصهيونيين في حزيران/ يونيو ١٩٤٨ بمعلومات حساسة حول وضع القوات اللبنانية والثوار الفلسطينيين في جنوب لبنان/ شمال فلسطين، إضافة إلى العميل علي (كمران) بدرخان الذي كان ممثل الحركة الكردية في أوروبا والذي أوفده الصهيونيون في أواخر تموز/ يوليو ١٩٤٨ إلى الأردن وسوريا ولبنان ثم إلى مصر بغية الاجتماع مع بعض عملائهم في القاهرة، لدراسة الوضع العام. عاد بدرخان حاملاً معه شروط الملك عبد الله من أجل ترتيبات مع الكيان الصهيوني وبتقرير عن محاولات سورية للحصول على دعم عسكري وسياسي من فرنسا. وكان أحد اقتراحاته الرئيسة أن يقوم الكيان الصهيوني بدعم تنظيم ثورات من قبل الأقليات في سوريا ولبنان، وركز بشكل خاص على الدروز والموارنة بدعوى أن الثورات الناجحة سوف تخرج هذه الدول من الحرب وربما تساعد بشكل غير مباشر القضية الكردية. لكن فكرته حول إمكانية حصول تمرد كردي- شركسي-درزي في سوريا أحاطت بها الشكوك مما ألغى فكرة الدعم الصهيوني لها.[1]

رتبت سلطات الاحتلال البريطاني عودة فخري عبد الهادي إلى فلسطين في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٣٨ حيث قام مرتزقة دروز برعاية بريطانية بمرافقته ليبدأ العمل ضد ثوار الحركة الوطنية الفلسطينية التي كانت تقاتل على جبهتين: الاحتلال البريطاني والوجود الصهيوني. وعمل مع فخري النشاشيبي لتشكيل «فصائل السلام» العميلة لسلطات الاحتلال البريطاني التي عملت لتعزيز نفوذه ونشاطه بتقديم إعانة له ودفعت لكل رجل من فصائل السلام التابعين لهم والذين بلغ عددهم ٥٠٠ مقاتل، ستة جنيهات فلسطينية شهرياً (ما يعادل ستة جنيهات استرلينية) في الوقت الذي كان يدفع قادة الثوار لعناصرهم عادة ما بين ٣٠ شلن إلى أربعة جنيهات، جزء منها كان يأتي من الإتاوات وتبرعات القرويين الفلسطينيين. ويظهر الاستعداد لدفع أجور جيدة مدى جدية السلطات البريطانية في تعاملها مع فصائل السلام، حيث كان ذلك المبلغ يعتبر دخلاً جيداً. فعلى سبيل المقارنة، كان الفلسطيني الذي يعمل مع الشرطة البريطانية يتلقى نحو ١٥ جنيهاً فلسطينياً شهرياً، لذلك كانت الجنيهات الستة تلك

---

(١) إيان بلاك وبني موريس، الحروب السرية للاستخبارات الإسرائيلية. م س، ص ٦٢-٦٣ و٧٤.

تعتبر دخلاً جيداً للمقاتل في صفوف فصائل السلام، لا سيما حين ننظر إلى الاختلافات النموذجية في الأجور بين السادة الاستعماريين والخاضعين لهم (كان الجنيه الفلسطيني يعادل الجنيه الاسترليني في ذلك الوقت).[1]

ولم يقل دور فخري عبد الهادي عن دور فخري النشاشيبي، لكونه قائداً سابقاً لأحد فصائل ثوار عام ١٩٣٦، ولم تنجح محاولات الثورة في الحد من خطر تمدد نفوذه، وتجمع حوله كل خصوم الثورة، وبدأت سلسلة من ملاحقة الثوار واغتيالهم، وبلغ بهم الأمر (وبعضهم من قادة فصائل السلام) حمل السلاح أثناء مرافقة قوات الاحتلال البريطاني في مطاردتها للثوار، ويعتلون مدرعات الاحتلال في عمليات اقتحام القرى، وهم يضعون على رؤوسهم أكياساً من الخيش تغطي وجوههم، ولا يظهر منها إلا عيونهم، يتأملون طابوراً من الشباب الموقوفين الذين تدعي قوات الاحتلال علاقتهم بالثورة ويشيرون على الشباب المقصودين ليتم اعتقالهم ومحاكمتهم وإعدامهم. وكثيراً ما كانت الإشارة لا تعدو تصفية لحسابات شخصية أو عائلية ضيقة. وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى إعدام المشار إليهم بسبب إيماءات أولئك العملاء. وكان تكتيك قوات الاحتلال يقوم على إخفاء الجواسيس في الشاحنات، وهو تكتيك مألوف لحملات مكافحة الثوار في فلسطين، وقد استخدم الإسرائيليون هذا التكتيك لاحقاً في لبنان بعد غزوهم لبنان ١٩٨٢ فقوات الدولة الآن ليسوا جنوداً ولا ثواراً وهميين بل هم رجال مقنعون، مخفيون وغير مرئيين. وسجلت هيلدا ويلسون، وهي مدرسة بريطانية في قرية بيرزيت في عام ١٩٣٨ في مذكراتها العمليات القتالية للقوات البريطانية إلى جانب فصائل السلام، كما حصل عندما هاجمت فرقة النشاشيبي قرية أبو شخيدم «لقد كان الجنود البريطانيون معهم.»[2] وقد حرض نظام المخبرين المخفيين هذا – الذي تستخدمه القوات على نطاق واسع – لتسوية الخلافات، «تصفية بعض الديون القديمة»، كما يعترف البريطانيون، وحيث أن هدف إخماد الثورة كان إجبار الفلسطينيين

(1) Matthew Hughes, *Britanain's Pacification of Palestine,* Ibid, p 262.

(2) *School Year Diary, Spring Term 1939*, Wilson Papers, GB165-0302, 36, Middle East Centre, St Antony's College, Oxford [MEC]; personal information from Nir Arielli, 5 June 2013.

على اختيار السلطة الرسمية، فالاقتلاع الاجتماعي الذي ناسب البريطانيين، أو على الأقل الجيش، تحول إلى الحرص على تهدئة الأوضاع في فلسطين قبيل إعادة الانتشار للحرب القادمة في أوروبا.

وفي حالات كثيرة، خصوصاً عندما قويت شوكة أولئك العملاء وبدأوا يخرجون جهاراً في دوريات المطاردة، كان هؤلاء أكثر قسوة وتنكيلاً تجاه أبناء شعبهم حيث وصلت الأمور في بعض الحالات إلى القتل بدم بارد أو السلب والنهب والاعتداء على الممتلكات. **وكانت عصابات «فصائل السلام» العميلة تقوم بما يعجز عنه الاستعمار البريطاني من أعمال الملاحقة والمطاردة. وارتكبت هذه العصابات العميلة جرائم وفظائع عديدة، باسم الانتقام «لضحايا» الثورة، أي للسماسرة والعملاء، أو الذين قتلوا خطأ أو لأسباب خاصة. وكانت بنادق هؤلاء العملاء الذين كانوا يصفون أنفسهم بالمعارضين، اللامعة، وسيرهم جماعات في النهار، أمام أعين السلطات، تكشفهم وتفضحهم.**[١]

إن تصنيف واستخدام فصائل السلام من بعض القرى تبلور مع السياسة العسكرية البريطانية المبنية جيداً في قتالها ضد الثورة والمتمثلة بفرز الريف الفلسطيني إلى قرى «جيدة» و«معتدلة» و«سيئة»، ويقوم الجنود بتفتيش القرية بأسلوب «عقابي» أو «عادي» حسب نوع القرية. كما قامت هذه السياسة بدعم «الأقليات الموالية» مثل الجماعات الدرزية والمسلمة «الصديقة»، بما في ذلك دفع المال وتسليح الدروز الذين قدموا بدورهم معلومات استخبارية للوحدات البريطانية اليهودية وعملوا معها»[٢] وكان جنود الاحتلال البريطاني يتجنبون تفتيش القرى المرتبطة بعصابات فصائل السلام، وهو ما اعتبر تنازلاً كبيراً، حيث أن عمليات تفتيش جيش الاحتلال البريطاني يمكن أن تدمر بشكل كبير ممتلكات القرويين.[٣]

الشيء الأكثر إثارة أثناء الثورة هو موقف الدروز، إذ تعرضوا لأعمال انتقامية بسبب رفضهم الانضمام إلى الثورة، ومن ثم فإنهم يحملون السلاح لمحاربتها، ويضاف إلى ذلك

---

(١) ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين. م س، ص ١٠٢.

(2) Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British*, Ibid.

(3) Ibid.

بعد سياسي مهم. فدروز سوريا خلال الثورة اندرجوا في الاتجاه الممالئ لأمير شرق الأردن، عبد الله. وشجعوا دروز فلسطين على عدم المشاركة في حركة يقودها أنصار المفتي، بل إنهم شجعوهم على التعاون مع الصهيونيين. وقد اتخذ دروز لبنان الموقف نفسه: فهم يرتابون في اتجاه القوميين العرب السنة إلى الرغبة في منازعة وجود الدولة اللبنانية ويتعاونون مع الموارنة في رفض الاندماج مع سوريا، (والاستثناء الملحوظ هم اليزبكيون ويمثلهم عائلة أرسلان، الملتزمة عميقاً بنزعة قومية عربية إسلامية).[1] قام البريطانيون بخلق مفهوم وسطي لـ«العروبة» ليس فقط من خلال مفاهيم من قبيل «جيد» و«سيئ»، ولكن أيضاً باستخدام الإثنية والدين، وتصرفوا وفقاً لذلك، فقد رأوا في الدروز على سبيل المثال إثنية «صديقة» و«أكثر نقاء» و«أحفاد الإنكليز والفرنسيين الصليبيين». وقد أدلى الجنود بتعليقات مماثلة عن العرب المسيحيين، مشيرين إلى أنهم لم يلقوا سوى القليل من المتاعب من الفلسطينيين في مدينة الناصرة التي يقطنها نسبة كبيرة من الفلسطينيين المسيحيين، فالنماذج الاستعمارية للجيد والسيئ تعني الفرق بين بقاء ودمار القرية، والمتمثل بالقيام «بعمل جذري» يكرس للقرية «السيئة». وكانت الكفير والسير قريتين لعائلات إرشيد الموالية للحكومة التي تشرف عليها سلطة الاحتلال البريطاني، وفي إشارة من مذكرات الحرب لفوج الحدود، كانت السلطات تتغاضى في هذه القرى عن التجاوزات والغرامات والحجز والمصادرة والدمار والتجريف وحظر التجوال الذي كثيراً ما كان يحدث في القرى السيئة. وهكذا عندما هاجم الثوار السكان الدروز في قرية شفاعمرو المختلطة التي لم تنضم إلى الثورة، رد البريطانيون بتدمير منازل المسلمين في القرية، مما أدى إلى تعميق الخلافات بين الدروز والمسلمين، التي مازالت تعانيها إلى يومنا هذا.كما قام البريطانيون بتسليح القرى الصديقة، وتشجيع المخبرين، بمساعدة اليهود الذين كان لديهم شبكة فعالة من الجواسيس العرب. ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩، جاء أحد القرويين من قرية الرمانة الذي كان «في الغالب مؤيداً للحكومة» لرؤية قائد فوج الحدود بشأن توريد الجيش للسلاح ومساعدة القرية ضد الثوار.

---

(١) هنري لويس، م س، ص ٢١٥.

واصل الجنود عملياتهم «بالتعاون مع الأصدقاء العرب» من القرية حتى أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩.[١]

ومع نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٣٨ وإثر اتفاق ميونيخ استعرت حملة قوات الاحتلال البريطاني في فلسطين لإخماد الثورة فأغرقت البلاد بالقوات العسكرية وتم استهداف حواضن الثورة من المدنيين الذين كان يعتمد الثوار على دعمهم تموينا ًوتمويلاً فقامت قوات الاحتلال بسلب الماشية والعلف ودمرت المنازل في عملية أدت إلى تحويل أجزاء من الريف الفلسطيني إلى مناطق تعاني فقراً مدقعاً، فاختار بعض الفلسطينيين مغادرة قراهم كما حصل في قرية الطيرة والطيبة فكانت ردة فعل الفلاحين على الغرامة التي فرضت عليهم والتي تقدر بـ ٢٠٠٠ جنيه استرليني بأن التقطوا ما يمكنهم حمله وغادروا القرية.[٢]

لقد ساهمت ممارسات القمع والتفقير والتجويع الوحشية التي نفذتها قوات الاحتلال البريطاني في إرغام الفلاحين على الاختيار بين الثورة والتجويع، وقدم فلاحون فلسطينيون معلومات لقوات الاحتلال عن الثوار، وهو ما رأته السلطات الاستعمارية على أنه ولاء ضمني للحكم الاستعماري البريطاني، الذي لم يكن كذلك. ورفضت رام الله دعم الثوار، وعندما أطلق هؤلاء النار على قاعدة لقوات الاحتلال، قدم سكان البلدة أسماء جميع من أطلقوا النار طبقاً لما جاء في تقرير لاستخبارات الكتيبة الموجودة في القاعدة. وبحلول كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩، كان الضغط على المناطق الريفية هو الذي دعا زعماء القرى إلى الطلب من القادة المحليين لقوات الاحتلال المساعدة في القبض على زعماء الثوار الذين كانوا يهاجمون القرى مقابل المال، حتى أن أحدهم اقترح إخفاء جنود بريطانيين من القوات «المزيفة» السرية في منزله لتسهيل القبض على قائد الثوار. وقد دفعت المساندة أو التعاون بين الفلسطينيين - بعد كل شيء- قوات الاحتلال إلى بذل المزيد من الجهد. واستدعى فوج غرب يوركشاير إلى مقره رجال القرية الذين فشلوا في التبليغ عن أنشطة الثوار - مثل جفنا وبيرزيت - فتم تحذيرهم رسمياً من «تكرار مثل هذا الإغفال»، وذلك بعد أن قام رئيس

(1) Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British*, Ibid., p 264.

(٢) بهجت أبو غربية. مذكرات. م س، ص ١٠٦.

الفوج بتعديل التحذير عن طريق حث رام الله على إبلاغ مساعد مفوض المنطقة أن محمد عمر نوباني حضر إلى العشاء مساء اليوم السابق، أي ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر، مع نحو ستة عشر من أتباعه.[١]

تحسن أداء مخابرات قوات الاحتلال البريطاني بعد خريف ١٩٣٨ فأصبحت تأتي المعلومات من مصادر عربية مباشرة. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩، قدم مختار كفر مالك معلومات استخبارية إلى جيش الاحتلال وأخبر مساعد مفوض المنطقة أن جماعة الثوار أمضوا الليل في قريته؛ كما صرح مختار كل من قرية «برهام» وقرية «كوبر» عن تحركات الثوار. وهذا يشير إلى بعض التحسن في الحصول على المعلومات، فكان بعض المخاتير يرسلون المعلومات بانتظام وبمصداقية، ولو أنها كانت للأسف معلومات عامة ليس إلا، على حد قول ضابط مخابرات فوج ويست يوركشاير في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩.[٢]

حشد فخري النشاشيبي فصائل السلام في جنوب فلسطين في حين كانت شبكته السياسية بدعم عبد الهادي تعمل في شمال البلاد، وقد مال بعض أفراد العائلات المحلية إلى الجانبين، فانضمت عائلات جنين التي تدعم النشاشيبي مثل عائلة إرشيد إلى عبدالهادي أثناء محاربته الثوار في جنين ثم في مناطق نابلس – طولكرم، كما فعلت عائلة النمر في نابلس. وقد انضمت عائلة عمرو في الخليل – التي كانت موالية لعائلة النشاشيبي تقليدياً – إلى الحركة في الجنوب، كما فعلت عائلات أخرى أصغر حجماً مؤيدة للنشاشيبي. وقام الجيش بتعديل العمليات لإعطاء فصائل السلام حرية العمل دون أي تدخل عسكري، وسمح للقرى الودية بالاحتفاظ بالأسلحة، بما يخالف القانون في ذلك الوقت. وطلب فخري النشاشيبي من سلطات الاحتلال البريطاني بنادق قام بتوزيعها على رجاله المقاتلين وهو ما تم إثر مقتل سبعة من أفراد فصائل السلام، في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨.[٣]

---

(1) Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British*, Ibid., p 264.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

بريطانيا... القائد الحقيقي لفصائل السلام

لم تشترك قوات الاحتلال البريطاني في إدارة فصائل السلام فحسب، بل انخرط قادتها بصورة مباشرة في العمل، إذ منذ أواخر عام ١٩٣٨ كان الجيش البريطاني هو المسؤول بشكل فعال عن فلسطين، فقام بإدارة فرق فصائل السلام بالتنسيق مع ضباط الخدمات الخاصة، ومفوضي المقاطعات، ومساعدي مفوضي المناطق، والسلطات المدنية التي كانت تنظر بقلق إلى أنشطة الجيش التي تشجع عمل فصائل السلام غير القانونية.. ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩ غادر قائد الفرقة الرابعة عشرة إلى جنين لإجراء محادثات مع عائلة فخري عبدالهادي. وتكشف مذكرات وحدة الحرب البريطانية إلى أي مدى كان التواطؤ بين الجيش وفصائل السلام بقيادة عائلة عبد الهادي، متمثلاً في التعاون مع المسؤولين الاستعماريين الذين عملوا مع الجيش، فعلى سبيل المثال قام جيش الاحتلال البريطاني بنقل أفراد عائلة إرشيد إلى القدس الذين قابلوا عبد الهادي في عرابة. كما تدخل مسؤولون من الخدمات الخاصة في سلاح الجو الملكي البريطاني المعني بالمسائل السياسية في ذلك الوقت في هذه الاجتماعات، بما في ذلك الملازم طيار لاش الذي كان على صلة بعائلة إرشيد والذي رافق فريد إرشيد إلى قرية عرابة.[١]

وفي سياق محاولاتهم لمحاصرة الثوار عمل قادة قوات الاحتلال البريطاني في الفترة ما بين أيار/ مايو-حزيران/ يونيو ١٩٣٩ على ترتيب اجتماعات مصالحة لتهدئة القرى المتحاربة مقابل توقيع الفلاحين على أوراق يدينون الثورة، حيث تم بحث ذلك في اجتماع عقده سكرتير حكومة الاحتلال البريطاني في فلسطين مع راغب وفخري النشاشيبي عقب إصدار اللجنة العربية العليا بيانها برفض ما جاء في الكتاب الأبيض في أيار/ مايو ١٩٣٩.[٢] وكانت إجراءات المصالحة في جانب منها أيضاً لمحاصرة تداعيات أعمال السلب والنهب التي تقوم بها بعض عصابات فصائل السلام وخصوصاً ما قامت به فصيلة رباح عواد التي كانت تقبض من سلطة الاحتلال مقابل عمل أفرادها جواسيس، وسمح لهم بحمل الأسلحة

(1) Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British*, Ibid., p 264.

(2) Ibid.

للحماية الذاتية. وكانوا ينتهزون الفرصة لفرض إتاوات نقدية على القرى غير الودية، وحتى لتسديد ديون قديمة. ومع ذلك قاموا بتقديم معلومات «مثيرة وهامة» وكانت سلطات الاحتلال البريطاني تتغاضى عن ذلك بدعوى أن ما يقدمونه من معلومات يغطي على مساوئهم.

وفي عكا قدمت سلطات الاحتلال البريطاني الأموال والسلاح لفصائل السلام العميلة التي بدأ أفرادها البحث في المنازل وتسليم المشتبه فيهم إلى البريطانيين وامتد نشاطهم إلى حيفا التي زعموا أنهم قد أخلوها من الثوار. كما انضمت شرطة الاحتلال في فلسطين إلى وحدات جيش الاحتلال لدعم عمليات فصائل السلام وسرعان ما لاحظت الشرطة في جنين الانقسام في صفوف العرب، فسارعت بإرسال فصيلة من فوج الحدود إلى عرابة لدعم فخري عبد الهادي. وقد سجلت هيلدا ويلسون، في يومياتها كيف استخدم الجنود البريطانيون مخبرين موالين للنشاشيبي من قرية أبو غوش لمساعدتهم في التعرف إلى الفلاحين المشتبه في أنهم ثوار.[١] وقد ارتبطت عائلة أبو غوش بعلاقات وثيقة مع اليهود الصهيونيين وخصوصاً عصابات الهاغاناه، إلى درجة تستوجب التأكيد بأن أفراد أبو غوش لم يعملوا على تحقيق المصالح الصهيونية أو السعي طلباً للثأر فحسب، بل لتحقيق مصالحهم الشخصية، بصفتهم من كبار ملاك الأراضي وزعماء ناحية بني مالك، حيث بعد اندلاع الثورة بدأ أهالي قطنا الذين انضموا إلى الثورة بمهاجمتهم في مسعى لتغيير الوضع الاجتماعي، وكان ذلك في ذاته سبباً إضافياً لتعامل عائلة أبو غوش مع الصهيونيين.[٢]

وفي اجتماع في قرية عمواس مع ضباط بريطانيين، نصح نمر أبو غوش جيش الاحتلال باستخدام وسائل التخلص من فصائل الثوار، وطلب من الجيش أن يدعهم وشأنهم لحماية أنفسهم لأن الجيش غير قادر على تقديم المساعدة اللازمة لهم... من الأفضل أن تكون محتجزاً عند الجيش بدلاً من فصائل الثوار. لذلك، يطلب من الجيش عدم القيام بأي

---

(1) Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British*, Ibid., p 264.

(٢) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص ٢٠٥.

عمليات في القرى التي تنتمي إليها عائلة أبو غوش والسماح لهم بالعمل بمفردهم.[1] وكان التكتيك المألوف الذي استخدمته قوات الاحتلال في حربها ضد الثورة يقوم على إخفاء المخبرين/ الجواسيس في الشاحنات.

اتسم عمل فصائل السلام بالمرونة وسرعة الحركة، واستخدمت أساليب الثوار، ومكافحة العنف بالعنف بطريقة لم تستطع قوات الاحتلال القيام بها بسهولة أو بشكل واضح، حيث لقب فخري عبد الهادي بـ«الجزار» لصرامته. وظهر تأثير فصائل السلام في دمشق في القيادة العليا للثوار، وذكر تقرير عسكري بريطاني بتاريخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨ بأن المفاوضات تجري بين قيادة الثوار في دمشق وفلسطين بهدف تحقيق السلام مع فخري عبد الهادي أو سحقه تماماً... كان تحت إمرة فخري عبد الهادي قوة دائمة تتألف من ٦٠ رجلاً وأنه خلال الأسبوع الماضي كان شوكة في خاصرة الثوار... في هذه الأثناء سوف يفعلون كل ما في وسعهم لسحقه.[2] وكان نائب الحاكم البريطاني لمنطقة جنين، روبرت نيوتن قد التقى سراً فخري عبد الهادي في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨ لتقييمه، وخرج بانطباع أن ليس لديه اهتمام يذكر بالسياسة، كما يفتقد تماماً أي شعور بالولاء لحكومة الاحتلال وأنه ليس سوى «قاطع طريق أرستقراطي» مجروح الكبرياء بسبب إحراز ثوار من طبقة الفلاحين شهرة واسعة دونه. ومع ذلك قرر نيوتن التعاون لكنه حذر فخري عبد الهادي بعدم التحريض غير المبرر لإثارة النزاعات الدموية أو القيام بالابتزاز والسرقة باسم حكومة الاحتلال. وقد انطلق عبد الهادي على الفور وأصدر ملصقاً دعا فيه القرويين لمواجهة ما سماه «الثورة المزيفة» وأبدى استعداده لمساعدة أي قرية تريد القيام بذلك.[3]

كان عبد الهادي، كما يصفه ضابط بريطاني، يلعب على الطرفين «يركض مع الأرنب ويصطاد مع الكلاب» وكان يسعى لتحقيق أهدافه الخاصة، ولكنه في الوقت الذي كان يقاتل فيه الثوار متمتعاً بدعم قوات الاحتلال البريطاني، كانت عائلته تتفاوض مع القيادة العليا

---

(1) Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British*, Ibid., p 264.

(2) Ibid.

(٣) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص ٢٠٦.

للثورة في دمشق من أجل إعادة الانضمام إلى الثورة في حالة دفع له مبلغ ١٢ ألف جنيه إسترليني، وتنصيبه واحداً من كبار قادة الثورة[١] استغل عبد الهادي وضعه الخاص المحمي من سلطة الاحتلال، فهاجم القرى المجاورة، وجلد القرويين لإجبارهم على الاعتراف بأسماء الثوار وسرقة الماشية، وتصاعد العنف إلى مستوى قام الجيش البريطاني في آذار/ مارس ١٩٣٩ بإعاقة عبد الهادي بفرض حظر التجوال على عرابة. كانت الملفات اليهودية ترى أن عبد الهادي (القروي) شكل فصائل السلام من أجل المال. ولم يكن في هذا الشأن متفرداً، بل إن عائلة النشاشيبي (الحضرية) تسعى إلى الشيء نفسه، إذ أبلغ إدوارد كيث روتش، مفوض المقاطعة، اللواء ريتشارد أوكونور «لقد عرفت فخري (النشاشيبي) لمدة ١٨ عاماً، لقد كان شخصاً انتهازياً يسعى للربح وتحقيق المكاسب وفقط المكاسب قدر ما يستطيع أن يكون «فخري».[٢] ويلخص تقرير استخبارات فوج غرب يوركشاير البريطاني رأي الناس في رام الله تجاه النشاشيبي وفصائله على النحو التالي: «إن فخري النشاشيبي يمضي نحو أهدافه الخاصة، وبشكل غير مفهوم هو محل اتفاق الجميع.» ولكن التقييم في مواضع أخرى كان أشد قسوة: لم يأخذ سكان الخليل مؤيدي النشاشيبي في منطقتهم على محمل الجد. وهم يقولون إن هؤلاء ومن يتبعهم ينعمون بالمنفعة المادية والمالية والغذاء وما إلى ذلك، وهم ليسوا سوى مرتشين وتابعين ولا يشكلون شيئاً في الوقت الحالي ويجب التخلص منهم دون أي عائق في اللحظة المناسبة.[٣]

قتلة ولصوص

مثلت فصائل السلام التي هيمن عليها أفراد من عائلة النشاشيبي وعبد الهادي فرصة رسمية للقيام بالأعمال اللصوصية لكسب المال، وتسوية النزاعات والثارات القديمة، وهذا بمثابة فرصة مثالية لهم لشن هجمات خاصة أو هجمات ثأر شبه علنية، وكان القتل

---

(1) Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British*, Ibid., p 264.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

والاختطاف والسطو والهجوم والهجوم المضاد من التعليمات اليومية « كان جيش الاحتلال البريطاني متواطئاً في العمل التخريبي، وإصدار تصاريح السفر ونقل أتباع النشاشيبي في المركبات العسكرية لتنفيذ العمليات. غير أن جيش الاحتلال وضع ضوابط لتعامله مع فصائل السلام، فقد بقي متحفظاً كمؤسسة وارتبط بالطرق التقليدية والكراسات التي تتحدث عن مثل هذه الأمور، ولم يكن يؤمن تماماً بفصائل السلام غير النظامية أو يؤيدها تأييداً تاماً. كما كان الجيش مشتبهاً بالمتعاونين اليهود في فرق وينجيت الخاصة الليلية التي أرغمت على إنهاء مهامها وطلب من وينغيت مغادرة فلسطين في العام ١٩٣٨. وقد عبر الجنرال السير روبرت هاينينغ القائد العسكري الأعلى في فلسطين في مطلع عام ١٩٣٩ عن هذا التناقض في القيادة العسكرية العليا، وقيمة اجتماع يطا وفصائل السلام، ولكنه مثل العديد من الضباط، كان لديه شكوك حول الحرب غير النظامية وكان واثقاً – كما هو الحال مع معظم الجنود والإداريين البريطانيين – أن الفصيل الحسيني أقوى بكثير من نظيره النشاشيبي. وكان لوجود قوى موالية غير نظامية مثل فصائل السلام دور في دفع هاينينغ في اتجاهين، اتجاه يقوم على تسليح أفراد فصائل السلام الفلسطينيين واتجاه آخر يقوم به الجنود البريطانيون بتجريد المواطنين الفلسطينيين بالقوة من أي سلاح مهما كان نوعه، ووضع لوائح طوارئ صارمة تعتبر امتلاك رصاصة واحدة جريمة كبرى تعادل القتل أو الخيانة. واتخذ الجيش والشرطة والإدارة الاستعمارية سلوكاً مختلفاً تجاه فصائل السلام، وكان بعض الدعم يأتي على مستوى القاعدة الشعبية من ضباط الجيش في الوقت الذي كان فيه الأمين العام للمفوض السامي يخبر الشرطة ومفوضي المقاطعات أنه ينبغي ألا يصدروا أسلحة والذخائر إلى الفلسطينيين المناهضين للثوار، حتى لو كانت للحماية الشخصية. أثار هاينينغ سلسلة من الأسئلة في تقرير له عن فصائل السلام أرسله إلى مكتب الحرب. هل تم منح عبد الهادي الإذن بحمل السلاح؟ ما هي الضمانات التي حصل عليها البريطانيون بأن الأسلحة، المرخصة أو غير ذلك، لن تستخدم إلا ضد رجال المفتي؟ إلى أي مدى يمكن الثقة بعبد الهادي؟ وشرع هاينينغ في الإجابة عن أسئلته، وتقديم نظرة ثاقبة للعقل العسكري البريطاني على أعلى مستوى: «الموقف الذي أراه وأتبناه هو أنه بينما يمكننا استخدام هؤلاء

الأشخاص كعملاء لجلب المعلومات، فإن أي نوع من الموافقة الرسمية والتعاون معهم لا يمكن تصوره. لقد كنت أبرر مثل هذا لأنه سرعان ما عاد عبد الهادي إلى عاداته القديمة واللعب على الحبلين. وحدث الوضع نفسه في وقت لاحق في قريتين أخريين، وغالباً ما كان للأفراد المعنيين فائدة لفترة قصيرة ثم يفقدون مشاعر الحماس والمشاعر المؤيدة للحكومة».[1]

وعلى الرغم من هذه التحفظات قام البريطانيون بدعم فصائل السلام إلى ما بعد العام ١٩٣٩، وبرز بعد انتهاء الثورة، اهتمام عسكري محلي بمتابعة مثل هذه الأمور. وفي حزيران/ يونيو ١٩٣٩، عين البريطانيون خمسة ضباط من الجيش في عكا لإقامة فصائل سلام، على الرغم من أنه لم يتم تسليحهم في تلك المرحلة وزار في الشهر نفسه، مبعوثون من حزب النشاشيبي طبريا ومناطقها النائية لمحاولة إقناع العرب «المعتدلين» بالانضمام إلى عمل مفتوح ضد الثوار، بيد أنهم فشلوا في مسعاهم كما أشار بذلك رئيس المخابرات اليهودية في شمال فلسطين. وكانت هذه الأنشطة التي جرت في الأربعينيات كثيراً ما تنتهي بنزاعات حول بيع الأراضي العربية لليهود، وأولئك الذين باعوا أرضاً استغنوا عن حصصهم للحكومة.[2]

كيف يصف المتعاونون أنفسهم

تحدث شيوخ وادي بيسان الأعضاء في الاتحادات الإسلامية الوطنية في عام ١٩٢٣ لدى زيارة المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل لمعسكراتهم بالقول: «نحن لا نتدخل في السياسة، ولا نحضر الاجتماعات الحاشدة، ولا نرسل وفوداً، نحن أناس بسطاء نعيش في الخيام نعالج شؤوننا وحسب. نحن نوافق على كل ما تفعله الحكومة... لم نر أي شر من اليهود. لقد بعنا بعض أراضينا إلى الوكالة اليهودية الأميركية، وبمساعدة ذلك

(1) Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British*, Ibid., p 264.

(2) Ibid.

المال الذي تلقيناه نعمل على تطوير وزراعة قطع كبيرة، مما تبقى لنا. نحن سعداء مع هؤلاء اليهود، وعلى قناعة بأننا سنعمل معاً لتحسين منطقتنا ولتحقيق مصالحنا المشتركة.»[١]

هؤلاء المتعاونون الذين رغبوا في الحصول على المال كانوا أيضاً يرون في اليهود الأوروبيين جزءًا من إدارة الاحتلال البريطاني وذراعاً لها وهم أقوياء سياسياً واقتصادياً لذلك سعوا لديهم طلباً لوساطة معارفهم الصهيونيين لدى السلطات البريطانية لمساعدتهم على العمل في أجهزتها مثل الشرطة والقضاء، فمثلاً طلب موسى هديب (الذي قتل فيما بعد) تعيين ابنه ضابط شرطة وحيدر طوقان طلب استعادة رئاسة بلدية نابلس.[٢]

لقد خدم بعض العرب الفلسطينيين الأجندة الصهيونية كمخبرين وأدلاء مقابل المال ومصالح وحسابات أخرى أكثر اتساعاً على المستويين المحلي والوطني. فبعض المتعاونين والعملاء كان دافعهم في ذلك اعتقادهم بأن لا أمل في الفوز على اليهود وأن التعاون معهم كمخبرين وجواسيس وتقديم المعلومات الاستخبارية ضد الثوار سيحميهم ويحمي مناطقهم ومن بين هؤلاء على سبيل المثال الشيخ رباح عواد من الجباسية في الجليل الغربي الذي كان يحتمي أيضاً بآل الشقيري وخصوصاً أنور ابن أسعد الشقيري الذي قتله أحد الفلسطينيين العاملين في شرطة الاحتلال البريطاني التي حاولت إلصاق تهمة الاغتيال بثوار فلسطين. وقد شكل عواد «فصيل سلام»[٣]... كان الشيخ عواد معروفاً ببيع الأراضي لليهود وعقب اندلاع الثورة في عام ١٩٣٦ تراجع عن نشاط بيع الأراضي ونظم مجموعات مقاتلة لمهاجمة قوات الاحتلال البريطاني في الجليل وأعلن نفسه قائداً في الثورة، وبعد مقتل صديقه وحاميه أنور الشقيري اتصل بسلطة الاحتلال البريطاني وشكل لنفسه فصيل سلام لملاحقة الثوار وعفا عنه البريطانيون ومنحوه مبلغاً من المال لشراء السلاح لفصيله ودفع الأجور لعناصره، وأصدر بياناً ضد الثورة قبيل توقفها في أواخر عام ١٩٣٩ وشرع لدى اندلاع الحرب العالمية الثانية في تجنيد شباب عرب الجليل الغربي للالتحاق بالجيش

---

(١) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص ٩٥.

(٢) م ن، ص ٩٦.

(٣) م ن. ص ٣٢٤.

البريطاني. ولم تنفع محاولاته بعد تأسيس الكيان الصهيوني إيقاف قرار الحكومة العسكرية الصهيونية بطرد أهالي قريته الجباسية وكشفه عن الخدمات التي قدمها للصهيونيين ضد الثوار.[١]

وعلى الرغم من مشاركة الدروز في فلسطين (كان عدد الدروز ٩١٤٨ في عام ١٩٣١ ونحو ١٢٠٠٠ في عام ١٩٣٨)[٢] في بدايات الثورة ضد الاحتلال البريطاني إلا أن الصهيونيين تمكنوا من خلال اتصالاتهم ببعض زعماء الدروز في فلسطين من استمالتهم للعمل معهم ضد الثوار أو الوقوف على الحياد. لقد كانت مقاربة تحالف الأقليات التي تبناها زعماء صهيونيون توسعت لتشمل إلى جانب الكنيسة المارونية وشخصيات مارونية عديدة في لبنان الدروز العرب وقد استخدم الصهيونيون العلاقات الوثيقة التي أقاموها مع الدروز الفلسطينيين البارزين لاكتساب النفوذ وسط أشقائهم الدروز اللبنانيين. وكان الدروز الفلسطينيون يزورون القرى الدرزية اللبنانية بتكليف من الوكالة اليهودية من أجل مناقشة تخدم التعاون الدرزي-الصهيوني. وتطورت المفاوضات حول إمكانية تشكيل تحالف درزي- صهيوني على أساس خطوط التحالف الماروني-الصهيوني الذي كان مقترحاً، إلى مسودات مواثيق مختلفة. ورتب نجيب صفير بدعم من حاييم وايزمن في عام ١٩٣٨ اجتماعاً بين إلياهو ساسون وبعض القادة الدروز اللبنانيين الذين اقترحوا تحالفاً درزياً- مارونياً- صهيونياً. واعتبر الصهيونيون النجاح في إقامة ذلك التحالف سيرفع صورة الصهيونيين في نظر الحكومات الرئيسة وتجبر حكامها على أخذهم في الحسبان كعامل من العوامل الرئيسة في المنطقة.[٣]

وهذا كان موقف آل الزعبي وشيخهم سيف الدين الزعبي الذي زعم أن موقفه المؤيد للتقسيم وتعاونه مع الصهيونيين ضد جيش الإنقاذ مكن أفراد عشيرته من البقاء في دورهم وقراهم (شرقي العفولة، ناعورا، سولام، طمرة، الداحي والطيبة). وكانت هذه القرى

---

(١) هليل كوهين، جيش الظل، م ن، ص ٣٢٤-٣٢٥.

(1) Matthew Hughes, *Britanain's Pacification of Palestine,* Ibid, p 288.

(٣) لورا آيزنبرغ، عدو عدوي،... م س، ص ٣٨-٣٩.

جميعها داخل القسم الذي كان منح لليهود لإقامة كيانهم، وهي نماذج واضحة للاستسلام طواعية، وقبولهم العيش تحت الحكم الصهيوني. لقد حافظت عائلة الزعبي على علاقات وثيقة مع المستعمرات اليهودية في المنطقة سنوات، وقام زعماؤها في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي بالتوسط لبيع أراضي بعض الأهالي للصهيونيين، ولم تشارك القرى ذات الكثافة الدرزية في الحرب ضد العصابات الصهيونية المسلحة في عام ١٩٤٨، بل اقترحت التوصل إلى سلام مع تلك العصابات. وفي نيسان/ إبريل ١٩٤٨ التقى مختار قرية نان ممثل استخبارات الهاغاناه (شاي) وشرح له الوضع في قريته وجوارها بقوله: «سوف نعمل كل ما في وسعنا لمنع دخول العصابات (ويعني بها الجيوش العربية وجيش الإنقاذ)، وإذا قمتم أنتم اليهود بخيانتنا وقتلنا فمن الأفضل لنا الموت على أيديكم على أن تقتلنا تلك العصابات، أنتم على الأقل لن تمثلوا بأجسادنا» وتلقى المختار تأكيداً ببذل الجهود للحفاظ على حياته. مع قبولهم البقاء تحت حكم الصهيونيين بدأ بعض الأهالي الدروز العمل لدى الاستخبارات الصهيونية وفي مقدمتهم سيف الدين الزعبي، وأصدر القائد المحلي لجيش الإنقاذ أمراً باعتقال رجال الزعبية كافة لأنهم خونة اعترفوا بالكيان الإسرائيلي ويعملون في خدمته.»[(١)]

وأثناء حرب عام ١٩٤٨ قام زعيمهم في أسفل الجليل الشرقي بتشجيع الأهالي على الاستسلام كما أقنع العملاء الدروز القدامى في الجليل الغربي (الشيخ لبيب أبو روكان في دالية الكرمل وعسفيا، الشيخ صالح الخنافسة في شفا عمرو وجبر داهش معدي في ياركا) المسلمين والمسيحيين بمغادرة المنطقة لمصلحة الصهيونيين الذين استولوا عليها من دون قتال كما ترك الدروز جيش الإنقاذ وانضموا للقتال إلى جانب الهاغاناه.

ويذكر هليل كوهين في كتابه جيش الظل تفاصيل كثيرة عن لقاءات قيادات درزية بعضها كان يعمل مع جيش الإنقاذ مع قيادات الهاغاناه بمن فيهم موشى دايان، وتسهيلهم للقوات الصهيونية باحتلال عكا في ١٦ أيار/ مايو ١٩٤٨ والجليل الغربي والشرقي.[(٢)] ويقول توما

---

(١) لورا آيزنبرغ، م س، ص ٣٣٠-٣٣١.

(٢) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص ٣٢٩-٣٣٣.

يماني قائد وحدة يهودية/ درزية مشتركة تابعة للهاغاناه: إن الدروز التحقوا بقواته بسبب مهاجمة الثوار لقراهم وبسبب المال أيضاً وأشياء أخرى. وكانت الوحدة تتشكل من عشرة دروز وعشرة يهود، وقد نصبت الكمائن في جبل الكرمل وأخذت تطارد القائد المحلي للثورة يوسف أبو درة وشارك الدروز أيضاً في دوريات قوات الاحتلال البريطاني في القرى وتعرفوا إلى المشتبه فيهم بعلاقتهم بالثورة وساعدوا على اعتقالهم. وقد أحرزوا نجاحاً معتبراً وأنهم أبدوا استمتاعاً كبيراً في دخولهم المعارك ضد الثوار في حيفا، فاق بقدر كثير زهو قادة جيش الاحتلال البريطاني. وقد أرسل ٦٥ من الدروز الفلسطينيين رسالة إلى قائد الجيش البريطاني في حيفا في آذار/ مارس ١٩٣٩ أعربوا فيها عن تقديرهم العميق لجهودهم في توفير الأمن في عسفيا ودالية الكرمل وتقديم ١٩ بندقية للحراس المحليين.[١]

وقد عمل ماكيريث على فك ارتباط دروز لبنان وسوريا بثوار فلسطين بوقف الدعم وتهريب الأسلحة لهم، كما قامت قيادات درزية فلسطينية بالطلب من دروز سوريا المؤيدين لثوار فلسطين بالبقاء خارج فلسطين. وعلى الرغم من تعاون الدروز مع الاحتلال البريطاني والصهيونيين إلا أن قيادة الثورة عاملتهم كأبناء مخلصين للشعب الفلسطيني، حيث أصدرت الثورة انطلاقاً من إدراكها أن مفاقمة النزاع المسلم/ الدرزي يعزز قوة معسكر الدروز الموالي لبريطانيا والصهيونيين، بياناً في نيسان/ إبريل ١٩٣٧ ينص على أن الدروز «كانوا متيقظين في الدفاع عن الوحدة المقدسة للوطن، وكانوا على أهبة الاستعداد كلما واتتهم الفرص لمساعدة الوطن وأولئك الذين يعملون من أجله» وحذرت كل من يشوه سمعة الدروز بمواجهة أقسى العقوبات.[٢]

ولم يمنع قرار قيادة الثورة الدروز من مواصلة العمل لمصلحة الصهيونيين، فكان أول تحرك استراتيجي لهم إقامة اتصال بين الكتيبة الدرزية في جيش الإنقاذ وضباط الهاغاناه في منتصف شهر نيسان/ إبريل ١٩٤٨ في أوج معركة رمات أوهانان، بعلم من قائد الكتيبة شكيب وهاب، الذي مثله في الاجتماع أحد ضباطه/ إسماعيل قبلان، الذي اقترح على

(1) Matthew Hughes, *Britanain's Pacification of Palestine,* Ibid, p 226-228, p292..

(٢) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص ٢٢٨.

الهاغاناه التي مثلها موشي دايان، انسحاب القوة الدرزية من جيش الإنقاذ والبالغ عددها نحو ٨٠٠ شخص، والقتال إلى جانب الهاغاناه، وقد رفض رئيس أركان الهاغاناه إيغال يادين ذلك العرض فانضم قبلان وبضع عشرات من رجاله للعمل مع الهاغاناه. وقد امتنع وهاب عن الدفاع عن مدينة عكا رغم مناشدة الأهالي وقيادة جيش الإنقاذ، وأشار الشيخ صالح الخنافسة على الهاغاناه بقطع الكهرباء والمياه عن المدينة لتسريع استسلامها، لتسقط في ١٧ أيار/ مايو ١٩٤٨ في يد العصابات الصهيونية. وكان سقوط عكا مقروناً باتفاق الدروز مع الهاغاناه أثراً سلبياً في الوضع القتالي في الجليل، حيث شارك جماعة من الخنافسة عصابات الهاغاناه في احتلال شفا عمرو، وطمرة وتوصل الخنافسة إلى عقد ميثاق مع القبائل اليهودية المحلية، كما ساعدوا الهاغاناه على استسلام كل من الهجيرات، عمارية وقبائل الزبيدات. كما ساهم الدروز أيضاً في سقوط قرية ماعز شرقي سخنين، وتكشف وثائق الأرشيف الصهيوني أن سيطرة العصابات الصهيونية المسلحة في صيف ١٩٤٨ على بلدة شفا عمرو تم إثر اجتماعات سرية مع زعماء دروز البلدة قبل المعركة حيث وافقوا على التظاهر خداعاً بالدفاع عن حيهم في البلدة لتمكين القوات الصهيونية من اكتساح البلدة بأسرع مما كان يتوقع المدافعون عنها من العرب المسلمين والمسيحيين.[١] وفي نهاية المطاف تمكنت عصابات الهاغاناه بمساعدة الدروز وقبيلة الهيب البدوية من احتلال الجليل بكامله.[٢]

لعب قطاع من بدو فلسطين دوراً في التعاون مع الصهيونيين وبيع أراضيهم لهم والعمل معهم وكان بعضهم يظهر الولاء للحركة الوطنية فيما يواصل العمل ببيع الأراضي للصهيونيين وشعارهم: البدوي لا يمكنه العيش من الفلاحة ولا يمكنهم البقاء أحياء بينما الرعاة يمكنهم العيش في أي مكان. وقامت قبيلة الهيب البدوية بدور قذر لمصلحة الصهيونيين، حيث نظمت قوة للقتال إلى جانب الهاغاناه تحت قيادة اسحق هانكين، وفي أيار/ مايو ١٩٤٨

(١) يوجين بروغان وآفي شلايم، الحرب من أجل فلسطين: إعادة كتابة تاريخ ١٩٤٨. تعريب أسعد كامل إلياس، مكتبة العبيكان. الرياض ط١ ٢٠٠٤ ص ١١٦.

(٢) هليل كوهين، جيش الظل، م س ص ٣٣٢-٣٣٤.

شارك أفراد من القبيلة في شن الغارات على معسكرات القوات السورية التي دخلت إلى فلسطين وتفجير الجسور والقيام بعمليات تخريبية، وشاركت القبيلة في الهجوم على قرية فرعان في الجليل الشرقي، وقام أفراد الهيب بنهب القرية وتسويتها بالأرض. وبقيت القوة المكونة من قبيلة الهيب نشطة فاعلة في الشهور اللاحقة، ولم تقصر أيضاً في جمع المعلومات الاستخبارية وتقديمها إلى الهاغاناه، إضافة إلى عملياتها الأخرى[١] وخلافاً لبدو الجليل فلم يقم بدو جنوب فلسطين بأي عمل مباشر ضد الثورة، لكن عمدت سلطات الاحتلال البريطاني إلى تجنيد بعض بدو النقب في قوة شرطة الجمال لحراسة الحدود، وأيضاً قدمت نحو عشرة آلاف جنيه استرليني إلى بدو شرق الأردن للحيلولة دون انضمامهم إلى الثورة الفلسطينية أو مساعدة ثوارها فيما بذل أمير شرق الأردن عبد الله بن الحسين جهوداً كبيرة لمنع انتشار لهب الثورة إلى الأردن.[٢]

وخلافاً للاعتقاد الذي كان يروجه الصهيونيون بأن مسيحيي فلسطين كانوا أقرب إلى السلطات البريطانية من المسلمين ثبت كذبه، حيث كان في عضوية اللجنة العربية العليا أعضاء يمثلون المسيحيين الفلسطينيين، لكن هذا لا ينفي أن بعض مسيحيي فلسطين وقفوا ضد الثورة، لمصلحة الاحتلال البريطاني. وتذكر وثائق بريطانية أن مسيحيي بيت لحم قدموا معلومات استخبارية إلى البوليس البريطاني، كما أن مسيحيين فلسطينيين ممن لجأوا إلى سوريا حاولوا إقامة علاقات مع اليهود لإحباط أية مخاطر في المستقبل، وأيضاً أراد بعض مسيحيي المدن فتح متاجرهم وهو ما يتعارض مع تعليمات قيادة الثورة بالتقيد بالإضراب العام أو عدم فتح المتاجر أيام الجمعة ورفضهم لبس الكوفية (الحطة) الفلسطينية.[٣] والثابت في جميع الوثائق أن المسحيين الفلسطينيين لم يشكلوا فصيل سلام ضد الثورة، وقد وصل الأمر بالسلطات البريطانية إزاء موقف الغالبية العظمى من مسيحيي فلسطين العرب بالوقوف على الحياد إلى أن قيام تلك السلطات بتغريم مسيحيي الناصرة وهدم منازل

(١) هليل كوهين، جيش الظل، م ن، ص ٣٢٨.

(1) Matthew Hughes, *Britanain's Pacification of Palestine,* Ibid, p 294-295.

(1) Ibid, p 262.

بعضهم في المدينة بعد شن الثوار غارة ضد قوات الاحتلال البريطاني في المدينة في عام ١٩٣٩ وتؤكد وثائق بريطانية أن مسيحيي فلسطين هم مسالمون، ومؤيدون للغرب، كما عمل بعضهم ضباط استخبارات في الجيش البريطاني وأبرزهم نيقولا فارس الذي تعرض لمحاولة قتل من قبل الثوار.[١] غير أن معظم التعاون والعمالة بأشكالها المختلفة الذي تلقته سلطات الاحتلال البريطاني واليهود لإخماد الثورة في فلسطين تم على يد مسلمين وعناصر فصائل السلام والقرويين والبدو وأفندية مدن فلسطين.[٢]

شهد آل التاجي الفاروقي انقساماً في مواقفهم من الحركة الصهيونية في فلسطين فبينما التحق بعض أفرادها مثل شكري التاجي الفاروقي بالحركة الوطنية اختار عبد الرحمن التاجي الفاروقي العمل والتعاون مع الصهيونيين واستيطانهم فكراً وعملاً. وأيضاً إبراهيم عابدين الذي اشتغل جاسوساً للحركة الصهيونية بإنشاء شبكة تجسس لمصلحة مكتب المعلومات وأيضاً مرشد شاهين في الرملة (الاتحادات الإسلامية الوطنية) وتلقى أموالاً ضخمة من الوكالة اليهودية لقاء عمالته لهم كما تلقى أيضاً من العقيد البريطاني كيش. وقد ساعدت عمالته الاستخبارية على حماية المستعمرات الصهيونية.[٣]

بدأت الثورة تضعف أمام هذه الحالة الخطيرة، وحققت «فصائل السلام» نجاحاتٍ على الأرض، ما دفع خصوم الثورة لأخذ زمام المبادرة؛ والبحث عن خصومهم ممن انتسبوا إلى الثورة طوال السنوات الثلاث، وكان أبرز ضحايا فصائل السلام العميلة هو القائد العام للثورة، عبد الرحيم الحاج محمد (أبو كمال)، حين وصل إلى قرية صانور، قضاء جنين، ليلة ٢٦ آذار/ مارس ١٩٣٩ وقضى الليل هناك في ضيافة زميله فوزي جرار (أحد قادة الفصائل البارزين في منطقته) قام فريد إرشيد قائد إحدى عصابات فصائل السلام بإبلاغ سلطات الاحتلال البريطاني عن وجوده في القرية، حيث قامت قوة عسكرية بريطانية بإحكام الحصار على صانور والهجوم على مكان إقامة القائد العام للثورة حيث وقعت معركة قصيرة أسفرت

(١) هليل كوهين، جيش الظل، ص ٢٩٢-٢٩٣.

(٢) م ن، ص ٢٣٠.

(٣) م ن، ص ١٢٥.

عن استشهاد عبد الرحيم الحاج محمد ومرافقه الشخصي، سليمان أبو خليفة، في صبيحة يوم السابع والعشرين من الشهر نفسه. وعند انتشار نبأ استشهاد القائد العام للثورة أضرب العمال في أنحاء البلاد كافة. وفي يافا كان الإضراب شاملاً فالميناء توقف عن العمل، والسيارات والمركبات توقفت هي أيضاً عن السير وبدت المدينة كأن حظراً للتجوال فرض عليها. وفي نابلس عمت التظاهرات شوارعها وعقد المتظاهرون أشرطة سوداء. وشهدت حيفا إضراباً تاماً. وأرسلت القيادة في دمشق أحمد أبو بكر (من قرية برقة/ نابلس) للحلول محل الشهيد أبو كمال في قيادة الثورة، لكن لم يطل به الحال ليغادر البلاد ويتبعه فيما بعد القائدان عارف عبد الرازق ويوسف أبو درة.[١]

وبدأت عمليات الملاحقة والاغتيال تتوالى تباعاً، حتى تمكنت قوات الاحتلال البريطاني و«فصائل السلام» من القضاء على الثورة العربية الفلسطينية الكبرى نهائياً، وقد سُجلت آخر معركةٍ للثورة في أم الفحم بتاريخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٩.

قامت عصابات «فصائل السلام» باعتقال وقتل أنصار ومؤيدي الثورة وسجنت الثوار في سجون أقامها لهم الاحتلال البريطاني وكشفت المواقع التي يوجد فيها الثوار وعملت على جمع المعلومات عنهم وتسليمها إلى سلطات الاحتلال البريطاني في إطار «التنسيق الأمني» بغية إجهاض الثورة. وقد هاجمت عصابات فصائل السلام القرى المؤيدة للثوار وقد ارتكبت عدداً من أعمال القتل الوحشية والسلب والنهب في كثير من المناطق الفلسطينية كنعلين وأبو غوش وعنبتا وغيرها.

والغريب في الأمر أن سلطات الاحتلال البريطاني التي كانت وراء تشكيل وتسليح هذه الفصائل واستطاعت من خلالها تصفية القائد العام للثورة ومن ثم قمع وإجهاض الثورة، سارعت في منتصف عام ١٩٣٩ إلى حلها وقطع علاقاتها مع قادة هذه الفصائل خصوصاً فخري النشاشيبي وفخري عبد الهادي اللذين طالبتهما بجمع الأسلحة التي تسلماها منها وإعادتها، وتجميد كل نشاط لهما وأتباعهما في هذا المجال.

وقد عبر المندوب السامي مكمايكل عن هذا الانعطاف بالسياسة البريطانية، في رسالة

---

(١) الثورة العربية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦-١٩٣٩. مصدر سابق ص ١٧٢.

بعثها لوزير المستعمرات في لندن ماكدونالد جاء فيها «في هذه الأيام هناك مصالحة بيننا وبين قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ومن المؤسف أن تشوش هذه العملية الصحية من قبل حملة غير مسؤولة يثيرها رجال حزب الدفاع وعلى رأسهم فخري النشاشيبي. مما لا شك فيه أن «الجنتلمان» ساعدنا بشكل معين وذلك عندما شجع تسليم المعلومات والسلاح للسلطات. ولكن هذا جعل النشاشيبيين يبتلعون اليد كلها بعد أن أعطتهم السلطات إصبعاً واحداً، وذلك عندما استغلوا أفضلية وضعهم لخدمة مصالحهم الشخصية أكثر من خدمة مصالح الحكومة، وبذلك أصابوا بالضرر سمعتهم وشعبيتهم كزعماء وطنيين وسمعة الحكومة التي اعتبرت المسؤولة الوحيدة عن أعمالهم».[1]

لقد فضل الثوار السابقون المتساقطون الذين تحولوا إلى قادة فصائل السلام والعائلات البارزة بشكل غريزي المزايا الموقتة للتعامل مع الاحتلال للسعي وراء أجندات شخصية، ولم يكونوا قادرين على تجنب خلافاتهم لمواجهة عدو مشترك. كانوا يعتقدون بسذاجة أنه يمكنهم أن يتعاونوا و«يقاوموا» في الوقت نفسه.

وكما يلاحظ أحد قادة الثوار بقوله: «أخشى أن قضيتنا ستفشل، لأن الجميع يتصرف بشكل مستقل. وأخشى أن يتغير عملنا ليصبح أداة للمصالح الخاصة، وما الخلافات الحاصلة سوى دليل على هذا».[2]

لقد واجهت الثورة العربية الفلسطينية الكبرى في فلسطين في الثلاثينيات من القرن العشرين قوة استعمارية قوية منضبطة ومدعومة من المستعمرين اليهود كانت قادرة على تفريق وهزيمة العدو غير الناضج من الناحية السياسية والذي كانت مفاهيمه – بعضها، على أي حال – عن التعاون الخطير والغامض تتضمن مكاسب شخصية تختلط بالإيمان بالقضية الوطنية الفلسطينية. وفي حين لم يكن الفلسطينيون مميزين من بين الشعوب الخاضعة للاستعمار في ردة فعلهم المختلطة والمختصة على القمع الاستعماري. كان تعاون العملاء

---

(١) مصطفى كبها، فصائل السلام والثورة المضادة: ثورة ١٩٣٦ –١٩٣٩ والذاكرة الشعبية الفلسطينية (الحلقة ٣٢) ٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٩.

(1) Matthew Hughes, *Britanain's Pacification of Palestine,* Ibid,

الفلسطينيين مع الاحتلال البريطاني جزئياً جداً لإدانة الثورة العربية الفلسطينية الكبرى، لكنه عكس نقص العمل السياسي الموحد - وهو الانضباط الحديدي الذي يعتبر ضرورياً لحالات الثورة الناجحة - التي كانت أكثر إدانة للثوار عند محاربة الجهاز العسكري الاستعماري البريطاني الذي تم ضبطه بدقة.[١]

ربما تكون هناك مغالاة في دور ومساهمة فصائل السلام في تقويض الثورة العربية الفلسطينية الكبرى في فلسطين في تعاونهم من موقع العمالة للاحتلال البريطاني والصهيونيين، ولكن من المؤكد أنهم ساعدوا سلطات الاحتلال البريطاني من خلال مفاقمة النزاعات السابقة وتفشي اللصوصية في الريف الفلسطيني، مما أدى إلى تشتيت أعداء بريطانيا، وتشجيع التعاون معهم، والعمل كقوة لتعزيز ونشر البلبلة وعدم الثقة بين الفلسطينيين. فعندما قام فصيل النشاشيبي وأنصاره من قرية أبو غوش بإصدار منشورات تزعم أنها للثوار، كان الهدف منها تقويض قضية الثوار. واستكملت فصائل السلام تكتيكات تهدئة عقابية بريطانية راسخة ركزت على معاقبة الفلاحين الذين عول عليهم الثوار في تأمين الدعم لهم، بوضعهم تحت المراقبة، وإرباكهم، وجعلهم يختارون بين الأطراف، ودفعهم بعيدا عن الثورة. وكان لهذا كبير الأثر. ففي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨، قام الثوار بتغريم القرى التي تعاونت مع فصائل السلام. وكانت قيادة الثورة قد دعت القرى إلى عدم التعاون مع الخونة تحت طائلة فرض غرامات كبيرة عليها. وفي مكان آخر، في معركة دامت ساعتين قتل فيها الثوار عشرين من الخونة، وكان على الفلاحين أن يختاروا بين الثوار وجنود الاحتلال، وفي مواجهة المجاعة واستهداف الجيش للقرى السيئة اختار البعض الوقوف إلى جانب الحكومات المحلية، كما حدث في ماليزيا وكينيا اللتين كانتا تخضعان في الخمسينيات للاستعمار البريطاني.[٢]

لاقى الفلسطينيون صعوبات جمة بعد عام ١٩٣٦ في مواجهتهم للجبهة العسكرية البريطانية-اليهودية الهائلة ضدهم على الرغم من تأييد معظم الفلسطينيين للحاج أمين

---

(1) Matthew Hughes, *Britanain's Pacification of Palestine,* Ibid,
Ibid,

الحسيني وإدانتهم لآل النشاشيبي بوصفهم خونة، قبل أن ينخرطوا بأعداد غير محددة، ليس قبل أواخر عام ١٩٣٨، في الثورة المضادة بعد أن نشرت سلطة الاحتلال البريطاني أقصى قدرتها العسكرية في فلسطين لمواجهة الثورة. وكانت الوحدة الفلسطينية من القوة بحيث لم يتمكن جهاز مخابرات اليشوف من التسلل قطعاً إلى قلب الثورة. فمعظم الفلسطينيين بحثوا عن سبل بقائهم أحياء، بما يوصف بجدارة «المهادنة والترقب attentisme» إذ دعم الفلسطينيون، في ذلك الوقت، كلا الجانبين علانية كي يبقوا أحياء، اعتماداً على الجهة التي تهب منها الريح، في حين ما زالوا يعارضون بقوة في مجالسهم الخاصة الاحتلال والاستعمار اليهودي وتأييد الحاج أمين، ويلخص أحد تقارير اليشوف بدقة هذا التناقض الشخصي: «نحن في الحقيقة ملتزمون أمام قانون القرية الفلسطيني لأننا نود أن نحافظ على حسن النية مع الحكومة. ونعتقد على العموم أن أنشطة عصابات الثوار خطأ، ونعارض بشدة المشكلة المحتمة الناجمة عن هذه الأنشطة. ولكن إذا كان أي شخص يقول لك بأن أنا أو أي شخص آخر لا يتعاطف مع العصابات، فهو يكذب. نحن نعتبر أن العصابات تمثل سبباً وجيهاً وأن سياسة الحكومة هي أس المشاكل في البلد».[١] وأعرب الفلسطينيون في اجتماع «يطا» عن مشاعر مماثلة، فقد أجبر القرويون على حضور الاجتماع والاستماع إلى الخطب بشكل سلبي، ومن ثم العودة إلى ديارهم غير مقتنعين. ورأى الفلاحون المشكلة المباشرة من الناحية غير السياسية، وطلبوا من السلطات البريطانية أن تدعهم وشأنهم في التعامل مع التوتر المزمن الناجم عن فصائل الثوار والتدابير العسكرية المضادة، وفصائل السلام التي نشأت في البداية من القوات المحلية المستقلة التي زعمت أنها ظهرت لحماية القرى من الثوار. وكان مخاتير القرى في حالة من «اليأس» و«الرعب» التي فرضتها الفصائل، واضطر الرجال إلى ترك قراهم والنوم في التلال بعيداً عن بيوتهم، وترك المسؤولية على النساء.[٢]

كان تعاون العملاء الفلسطينيين مع الاحتلال البريطاني أقل إيديولوجية ونشاطاً – مجرد زمرة تحيط بعائلة النشاشيبي – أكثر مما كان عليه كرد فعل وتعاون شخصي وعملي

(1) Matthew Hughes, *Britanain's Pacification of Palestine,* Ibid.

(1) Ibid.

– كان رجال فصائل السلام والفلاحون يمرون في أكثر الأوقات صعوبة في فترة الثورة حيث كان عليهم مواجهة مطالب الثوار وعمليات قوات الاحتلال لإنهاء الثورة المصممة أصلاً لجعل الفلاحين يخافون جنود الاحتلال أكثر من خوفهم من الثوار. ترافق الضغط العسكري مع تقديم الأموال وتمييز بعض الفلسطينيين المترجحين، كما في مثل حالات الاتهام بالشرف. وهكذا، كان لليهود مخبر في صفوف الثوار يدعى راشد، عمل على إمرار المعلومات الاستخبارية لليهود الذين كانوا يرسلونها بدورهم إلى البريطانيين. كان راشد –كما يذكر تقرير لجهاز استخبارات اليشوف– يقوم بعمله هذا انتقاماً من رفاقه الذين طعنوا في شرفه. في حين قام شخص آخر بالتعاون من أجل المال. وقد دفع اليهود ما مقداره شلنان في اليوم لأحد حراس السجون العرب حتى عرف باسم «أبو شلن» (بما يعادل ثلاثة جنيهات فلسطينية شهرياً) لإمرار قوائم السجون إلى جهاز الاستخبارات (شاي)، وكان «أبو شلن» هذا يبرر عمله بأنه «لم يكن ينظر إلى نفسه كمخبر أو خائن، بل مجرد رجل يقوم بعمل مدفوع الأجر»، في حين أشار أحد العملاء إلى أنه سيوقف تعامله بمجرد أن يسدد ديونه. كان تقويم اليشوف في الثلاثينيات لتفسير التعاون مبنياً على اعتبار المكافأة المالية أمراً ثانوياً في الاقتتال الداخلي داخل المجتمع الفلسطيني.[1]

سعى رجال فصائل السلام وأتباعهم المتحمسون إلى إظهار أنفسهم كثوار ومتعاونين يميلون للطرف الذي يناسبهم، بوصفهم رجالاً عنيفين وبراغماتيين وغير ملتزمين سياسياً يعيشون فوق القانون. لقد كانوا يمثلون «عصابات»، مرتزقة يقاتلون في المقام الأول من أجل الفخر والمكاسب الشخصية. كانت فصائل السلام تفتقر إلى المشاركة السياسية على كلا الجانبين عوضاً عن كونهم «قراصنة» يتركز نشاطهم على السطو الخاص والربح، لم يكن فخري عبد الهادي مهتماً بالسياسة وليس لديه «إحساس الولاء» للحكومة، وكان تعاونه مبنياً على أسباب شخصية. كان التعاون كما لاحظ البريطانيون ذلك، وسيلة للفلسطينيين

(1) Matthew Hughes, *Britanain's Pacification of Palestine,* Ibid.

للسعي وراء ثأر العائلة، ولكن مع موافقة رسمية ضمنية، وهو ما استغله البريطانيون واليهود بسهولة.[١]

انتهاء دور الفصائل

اكتشف قادة فصائل السلام بعد تصفية الثورة أنهم حشروا أنفسهم في الزاوية ولم يعد بوسعهم حتى لو أرادوا التراجع وإنهاء تعاونهم مع الصهيونيين فقد تم دمغهم بالخيانة لدورهم في العمل ضد الثوار وبات يتهددهم الحكم بالإعدام ولم يجدوا أمامهم خياراً سوى متابعة المواجهة ضد قيادة الحركة الوطنية واستعادة سطوتهم في مناطقهم وكانوا بحاجة في صراع الحياة والموت إلى حلفاء وليس أمامهم سوى الصهيونيين الذين يشاركونهم في النظرة العامة نفسها إلى الوضع. وكانت بقايا الثوار تجوب فلسطين وتهدد عناصر فصائل السلام التي كان الكثير منهم ينتمي إلى سماسرة وبائعي الأراضي أو المعارضين لمنافسة زعامة الحاج أمين الحسيني وأنصاره. وقد تصدت الثورة لأعمال «فصائل السلام» واستطاعت إلقاء القبض على عدد من أفرادها فتمت محاكمتهم أمام محكمة الثورة واعترفوا بالأعمال التي ارتكبتها فصائلهم ونفذ حكم الإعدام فيهم، ومنهم إبراهيم عبد الرازق من بيت ريما/ قضاء القدس وأبو نجيم الشنطي.[٢]

وبعد ثلاث سنوات من إصدار عارف عبد الرازق أمره بقتل فخري النشاشيبي لخروجه عن «إجماع الأمة وتعاونه مع السلطة الإنكليزية والصهيونيين» وقد **تم قتل/ إعدام فخري النشاشيبي في شارع الرشيد ببغداد بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١** أثناء زيارته لها بدعوة من صديقه عميل بريطانيا في العراق، نوري السعيد، **واتُهم عبد القادر الحسيني حينذاك بتنفيذ حكم الشعب فيه على يد محمد نسيبة. وكانت بغداد ملاذاً آمناً لأنصار المفتي. ولقي اغتياله ترحيباً لدى أوساط الفلسطينيين العرب لمصرع «زعيم الخونة».**[٣] فيما تم قتل

---

(١) هليل كوهين، جيش الظل، مصدر سابق ص ١٥٠.

(٢) م ن، ص ٢٦٨-٢٦٩.

(٣) م ن، ص ٢٧٣.

فخري عبد الهادي في عرابة يوم ١٣ نيسان/ إبريل ١٩٤٣ بيد أحد أبناء عمومته، في حفلة زفاف ابنه شوقي في عرابة، على مرأى من القائد الإنكليزي العام للمنطقة الذي كان مدعواً لحضور حفلة الزفاف. ومن غير الواضح ما إذا كان بسبب تعاونه مع العدو أو بسبب نزاع عائلي حيث ذكر في حينه أنه يتعلق برفضه دفع دين عليه لوالد القاتل.[١] شارك عبدالهادي في الثورة لكنه ارتد ضدها فاستحق بذلك حكم الشعب فيه، فالمشاركة في الثورة لا تمنح من يفرطون في حقوق الشعب وثوابته الوطنية صك البراءة.

تركت تلك المرحلة رواسب وجروحاً غائرة في جسم المجتمع الفلسطيني لم يلتئم قسم منها بعد، حيث أنها مزقت هذا المجتمع، قطعت أوصاله وأغرقته في بحر من دماء، وذلك بعد أن تقابلت الحراب الفلسطينية وجهاً لوجه وغلبت المصالح العائلية والانتهازية على المصالح الوطنية العامة، فأفشلت بذلك ثورة دامت ثلاث سنوات بذل فيها المجتمع الفلسطيني الغالي والنفيس وعانى أبناؤه القمع والتنكيل البريطاني اللذين قل أن يكون لهما سابقة أو مثيل.[٢]

كان اغتيال النشاشيبي جزءًا من حملة منسقة ضد معارضي الثورة والمفتي واستمرت بعد انتهاء الثورة وإن بوتيرة أقل، حيث قتل عبد الرحمن الهنيدي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠ في اللد، وبعد عامين تم ذبح شقيقه رئيس بلدية اللد.. كما تعرض اثنان من قادة فصائل السلام: حافظ الحمدلله من عنبتا وفريد إرشيد من جنين في آب/ أغسطس ١٩٤١ لمحاولة اغتيال فاشلة، **ولوحق العديد من المخاتير المتعاونين مع الصهيونيين والاحتلال البريطاني**.

كانت قوات الاحتلال البريطاني المعدة لقتال ثوار ومجاهدي فلسطين والمؤلفة من فرقتين وأسراب طائرت وقوات الشرطة وقوات الحدود الأردنية والعصابات الصهيونية المشتركة معهم (ستة آلاف مقاتل) تفوق بمجموعها عدد الثوار بنسبة ١٠-١، لكنها لم

(1) Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British*, Ibid.

(٢) فصائل السلام والثورة المضادة: ثورة ١٩٣٦ -١٩٣٩م س.

تستطع دحر الثوار المقدر عددهم بنحو ألفي ثائر إلا في عام ١٩٣٩ بعد أن أنهك الشعب الفلسطيني وأصابه الوهن.(١)

لقد تضاءلت الثورة العربية الفلسطينية الكبرى بسبب التعب من القتال والضغط العسكري البريطاني المتواصل ومعاناة العجز في الأسلحة والذخائر إلى جانب الأمل في أن تتحقق بعض توصيات الكتاب الأبيض. ورغم إصرار وقدرة الثوار والفلاحين من أنصارهم على تحمل العقاب الجماعي الذي كانت سلطات الاحتلال البريطاني تمارسه إلا أنهم هزموا في نهاية الأمر بعد أن استشهد منهم آلاف ومن نجا من الموت ألقي القبض عليه ليعدم أو يسجن أو ينفى. لقد قدر مجموع إصابات العرب الفلسطينيين خلال الثورة بنحو خمسة آلاف شهيد وعشرة آلاف جريح في حين بلغ عدد المعتقلين ٥٦٧٩أ في عام ١٩٣٩ فيما لم يعرف عدد الذين نفوا أو أجبروا على الفرار، لكنهم بالآلاف... كل هذا من سكان عرب لا يزيد عددهم آنذاك عن مليون نسمة وهي أرقام كبيرة تدل على أن أكثر من عشرة في المئة من الذكور البالغين قد استشهدوا أو جرحوا أو اعتقلوا أو نفوا... وتعطي هذه الأرقام مؤشراً على حجم المشاركة الشعبية في الثورة وعلى طبيعتها الوطنية الشاملة.(٢) وبحسب تقديرات محمد عزة دروزة فقد بلغ عدد المعتقلين خمسين ألفاً والشهداء سبعة آلاف والجرحى عشرين ألفاً وعدد البيوت المنسوفة ألفين.(٣)

وأضيف إلى ما سبق أن قادة الثورة السياسيين كانوا في المنفى أما قادتها العسكريون فتم احتواؤهم وشرذمتهم، ومغادرة بعضهم إلى سوريا والأردن والعراق. إذ سرعان ما أخذ زعماء الثورة يختفون من المسرح واحداً بعد الآخر، فمنهم من استشهد ومنهم من اضطر إلى مغادرة فلسطين هرباً من ملاحقة سلطات الاحتلال، وعقب استشهاد القائد العام للثورة عبد الرحيم الحاج محمد في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٣٩ غادر يوم ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٣٧ عارف عبد الرازق فلسطين فجأة وسلم نفسه مع ١٢ رجلاً من أتباعه إلى السلطات الفرنسية

---

(١) سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، م س، ص ١٧٧.

(٢) رشيد الخالدي، القفص الحديدي، م س، ص ١٤٩-١٥٠.

(٣) محمد عزة دروزة، مذكرات، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٣ الجزء الخامس ص ٥٥٠.

عند الحدود السورية وهم في حالة يرثى لها من التعب والإنهاك والجوع. وفي ٢٤ تموز/ يوليو من العام نفسه التجأ القائد يوسف أبو درة إلى الأردن حيث أسره الجيش الأردني وأمر أمير شرق الأردن بتسليمه فيما بعد إلى سلطات الاحتلال البريطاني في فلسطين لتقوم بإعدامه.[١] فيما أدى نشوب الحرب العالمية الثانية إلى حمل الفرنسيين على قمع مقر رئاسة الثوار (اللجنة المركزية للجهاد) في دمشق والقضاء عليه. ومن الطبيعي أن يحجب نشوب الحرب أنباء السياسات والاضطرابات المحلية وبذلك لاقت ثورة فلسطين الكبرى نهايتها بهدوء يكاد يكون مفجعاً.[٢] إذ أعيدت السيطرة البريطانية على فلسطين وجرد الشعب من سلاحه تماماً وضاعت على الفلسطينيين فرصة الحصول على الاستقلال الوطني ومنع إقامة الكيان الصهيوني.[٣]

لقد امتدت الثورة بعد رفض اللجنة العربية العليا لقرارات لجنة بيل التقسيمية حتى أواخر عام ١٩٣٩ لتشمل سيطرتها على كامل الريف الفلسطيني تقريباً ولكن ضعف الإمكانيات والصراعات الداخلية وخصوصاً ما قامت به «فصائل السلام» العميلة المدعومة من بريطانيا والحركة الصهيونية والحملة العسكرية البريطانية الضخمة التي اتسمت بالوحشية وقلة الدعم العربي إن لم يكن فقدانه تسبب بهزيمة الثورة.

إن جميع الكتابات التي تناولت ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ بما فيها البريطانية والصهيونية تظهر أن «صمود عرب فلسطين وثورتهم الكبرى يشكل إدانة لدعاة الاستسلام وبرهاناً ملموساً للقدرة على مجابهة التحديات في أصعب الظروف وأحلكها.»

---

(١) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، م س، ص ٣٠٣-٣٠٤.

(٢) م ن، ص ٣و٤.

(٣) باميلا سميث، فلسطين والفلسطينيون، م س، ص ٨٠.



الشهيد القائد حسن سلامة



الشهيد القائد عبد الرحيم الحاج محمد



الشهيد القائد يوسف أبو درة



أمير المجاهدين الشهيد عز الدين القسام

الفصل الخامس

متعاونون/مهادنون وأصحاب مشاريع التعايش مع الكيان الصهيوني بعيد احتلاله الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧

مشاريع التعايش مع الكيان الصهيوني بعد حرب ١٩٦٧

عزيز شحادة

حمدي التاجي الفاروقي

محمد علي الجعبري وآخرون

محمد أبو شلباية

موسى العلمي

مشاريع التعايش مع الكيان الصهيوني بعد حرب ١٩٦٧

تحدد للأردن منذ تأسيس إمارة شرق الأردن في مطلع العقد الثالث من القرن الماضي (١٩٢١) وظيفة كيانية أساسية وهي شطب الكيانية الفلسطينية واستيعاب ما ينتج عن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وجاء قرار التقسيم عام ١٩٤٧ محكماً عملياً لهذه الوظيفة، حيث اتجهت السياسة البريطانية إلى ربط القسم العربي في قرار التقسيم بالكيان الأردني الخاضع مباشرة لبريطانيا. وتم التوصل بين الأردن وبريطانيا إلى اتفاق في مطلع عام ١٩٤٨ على قيام الفيلق العربي (الجيش الأردني) عقب انتهاء الاحتلال/ الانتداب البريطاني، باحتلال الأقسام العربية كما حددها قرار التقسيم وعدم المس بالمناطق المخصصة لليهود، وهو ما كانت الوكالة اليهودية قد وافقت عليه قبيل ذلك في اجتماع أحيط بالسرية بين ملك شرق الأردن عبد الله والقائم بأعمال مدير القسم السياسي في الوكالة اليهودية غولدا مائير في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ في منزل أفراهام بن بنحاس روتنبيرغ (صاحب مشروع روتنبيرغ للكهرباء) في جسر المجامع/ الباقورة مصحوبة باثنين من كبار مسؤولي القسم هما إلياهو ساسون وعزرا دانين اللذان قاما بالترجمة حيث أن غولدا لا تتحدث العربية. وقد توصل الملك وغولدا مائير إلى اتفاق أولي على تنسيق استراتيجيتهما الدبلوماسية والعسكرية لوضع العقبات أمام المفتي الحاج أمين الحسيني ولبذل الجهود لمنع الدول العربية الأخرى من التدخل مباشرة في فلسطين.[1] وبعد ١٢ يوماً أي في ٢٩

---

(١) عيسى الشعيبي.ضم فلسطين الوسطى إلى شرق الأردن ١٩٤٨-١٩٥٠. شؤون فلسطينية عدد ٤٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٧٤ ص ٥٦ ويوجين بروغان وآفي شلايم، الحرب من أجل فلسطين، ص١٤٧.

تشرين الثاني/ نوفمبر أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، الأمر الذي مكن تثبيت التفاهم المؤقت الذي تم التوصل إليه في الباقورة. فلقاء الوعد الذي قطعه عبد الله بعدم دخول المنطقة التي خصصها قرار التقسيم للدولة اليهودية وافقت الوكالة اليهودية على ضم معظم المنطقة المخصصة للدولة العربية إلى شرق الأردن... كان الاتفاق شفهياً فقد تهرب عبد الله من التوقيع على اتفاق مكتوب بهذا الشأن، لكنه أثبت -كما يقول الصهيونيون- دوره بأن يكون واسطة الصهيونيين الرئيسية للتحريض على مزيد من التوتر والعداوات في صفوف الائتلاف العربي الرسمي-الممزق أصلاً- الذي قرر التدخل عسكرياً في فلسطين.[١] ويكشف آفي شلايم في كتابه «تواطؤ عبر نهر الأردن، الملك عبد الله والحركة الصهيونية وتقسيم فلسطين» حميمية العلاقات بين عبد الله وزعماء الحركة الصهيونية ووكالتها اليهودية. وعرض عليهم في اجتماع الباقورة أن يكون لليهود جمهوريتهم التي لن تكون تحت هيمنة شرق الأردن ولكنها ستكون جزءًا من مملكة شرق الأردن معرباً لهم عن طموحه في حال موافقتهم إلى توسيعها لتشمل سوريا الكبرى وحتى المملكة العربية السعودية. ولم تلق فكرته قبولاً لدى غولدا مائير التي أبلغته أنهم يريدون إقامة دولة لهم ويأملون بصدور قرار من الأمم المتحدة يؤكد على تقسيم فلسطين إلى دولتين، وهذا طبعاً ما تم بعد ١٢ يوماً من ذلك الاجتماع.[٢] وقد كررت غولدا مائير الموقف نفسه في لقائها عبد الله في عمان في ١٠ أيار/ مايو ١٩٤٨ إثر قرار جامعة الدول العربية-استجابة لضغط الرأي العام العربي- إرسال الجيوش العربية بقيادة عبد الله إلى فلسطين، وحذرت غولدا مائير عبد الله من الإقدام على ذلك، وأصرت على رفضها فكرة عبدالله بحكم ذاتي لليهود في إطار مملكته، وأنه ينبغي له الالتزام بخطتهما الأصلية التي تدعو إلى دولة يهودية مستقلة وضم الجزء العربي من فلسطين إلى شرق الأردن.[٣]

---

(١) يوجين بروغان وآفي شلايم، الحرب من أجل فلسطين. مصدر سابق ص ١٤٨، ١٤٩.

(2) Avi Shlaim, *Collusion across the Jordan*, Columbia University Press, P110-113 NY 1988.

(٣) يوجين بروغان وآفي شلايم، الحرب من أجل فلسطين. م س، ص ١٥٣.

كان هدف عبدالله من المشاركة في حرب ١٩٤٨ اكتساب الإشراف على القسم العربي من فلسطين، وليس مهاجمة القوات الصهيونية في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية في قرار التقسيم، لذلك قام بإفساد خطة الجامعة العربية الموحدة للحرب في فلسطين، وكانت تلك الخطة متلائمة مع القدرات الحقيقية للجيوش العربية النظامية على الرغم من أنها كانت أدنى كثيراً من المستوى الذي حددته اللجنة العسكرية لجامعة الدول العربية، حيث قام عبدالله بإدخال تغييرات على الخطة في اللحظة الأخيرة، إذ كانت الخطة منع التقسيم وكانت خطته تنفيذ التقسيم وإزالة أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة وأن يضع شركاءه العرب أمام ضم الجزء العربي إلى مملكته كأمر واقع.[١] وقد وصل الأمر به إلى أن يحث الوسيط الدولي الكونت برنادوت على استخدام كامل سلطة الأمم المتحدة من أجل إحباط قرار جامعة الدول العربية الداعي إلى مواصلة الحرب.[٢] وعقب تشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي وتوليها مقعد فلسطين في جامعة الدول العربية اعتبرت نفسها مسؤولة عن جيش «الجهاد المقدس» الذي اعتبر عبد الله أنه يتبع المفتي الحسيني. وعلى الرغم من أن هذا الجيش ليس جيشاً نظامياً لكن عبدالله نظر إليه بوصفه يعرض للخطر سيطرته على أراضي «الدولة العربية» التي نص عليها قرار التقسيم، لذلك قرر أن يقمع في المهد التحدي الذي يمثله جيش الجهاد المقدس لسلطته في فلسطين، لذلك أمر وزير دفاعه في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨ بإخضاع جميع التشكيلات المسلحة العاملة في المناطق تحت سيطرة الجيش الأردني لأوامر جيشه أو حلها، وقد نفذ قائد الجيش، الجنرال جون باغت غلوب على الفور هذا الأمر من دون هوادة. وخوفاً من أن يحجم الضباط العرب عن أداء مثل هذه المهمة غير الوطنية، أرسل غلوب ضباطاً بريطانيين لتطويق جيش الجهاد المقدس وحله بالقوة، وبذلك تمكن عبد الله من تحييد خصومه الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه أحجم عن تقديم أي دعم للجيش المصري في جنوب فلسطين. ونقل عن

---

(١) يوجين بروغان وآفي شلايم، الحرب من أجل فلسطين. م س، ص ١٥٥.

(٢) م ن، ص ١٦٦.

قائد الجيش الأردني، غلوب قوله في هذا الشأن «إذا كان اليهود عازمين على خوض حرب خاصة مع المصريين وحكومة غزة (حكومة عموم فلسطين)، فلسنا في وارد التورط فيها.»[1]

ولم يكن عبد الله في صراعه مع المفتي الحسيني وحده، فقد انضم إليه في ذلك قائد جيش الانقاذ فوزي القاوقجي الذي التقى هو الآخر الضابط في الهاغاناه، جوشوا بالمون الذي كان يعتقد أن القاوقجي قليل الحماسة لمحاربة اليهود وقد نجحت مساعيه في الاجتماع إلى القاوقجي في مقر قيادته في نور شمس قرب طولكرم في الأول من نيسان/ إبريل ١٩٤٨، وطبقاً لما ذكره بالمون فإن القاوقجي شن حملة من الهجاء للمفتي وطموحه إلى الزعامة وأنه لن يقدم أي مساعدة ودعم لقوات عبد القادر الحسيني وحسن سلامة، وخرج بالمون من الاجتماع بانطباع أن القاوقجي سيقف على الحياد في حال مهاجمة قوات الهاغاناه قوات الثوار الفلسطينيين والجهاد المقدس، والتزم القاوقجي فعلاً -كما ذكر بالمون- بعدم التدخل ضد الهجوم الذي شنته الهاغاناه على مقر قيادة حسن سلامة في الرملة والامتناع عن تزويد المجاهدين في القسطل بالذخيرة والسلاح المتوافر لديه.[2]

وفي إطار تلك الوظيفة الكيانية كان على الأردن إنهاء أي دور للهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين التي انبثقت منها وتمثيلها للشعب الفلسطيني، حيث عقد في عمان «مؤتمر فلسطيني» في اليوم نفسه الذي عقد فيه مؤتمر غزة في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨ الذي دعت إليه حكومة عموم فلسطين لعرض برنامجها السياسي ونيل الثقة، وقاد مؤتمر عمان بإشراف الملك عبد الله مجموعة من أنصاره الفلسطينيين أبرزهم الشيخ سليمان التاجي الفاروقي، الشيخ سعد الدين العلمي، عجاج نويهض، حكمت التاجي الفاروقي، الشيخ مصطفى الأنصاري، عزت الكرزون، هشام الجاعوني ونور الدين الغصين. وقد منعت السلطات العسكرية الأردنية التي تحتل الضفة الغربية مغادرة الشخصيات الفلسطينية التي كانت تعتزم المشاركة في مؤتمر غزة، وإجبار العديد منهم على الذهاب إلى عمان للمشاركة في مؤتمر الملك. وكان أهم قرارات مؤتمر عمان: القراران ١٢

(١) يوجين بروغان وآفي شلايم، الحرب من أجل فلسطين. م س، ص ١٧٣.

(٢) م ن، ص ١٥١.

و١٣ اللذان ينصان على تفويض المؤتمرين الملك عبد الله بشكل تام التحدث باسم عرب فلسطين ويفاوض عنهم ويعالج مشكلتهم بالشكل الذي يراه ويعتبرونه المرجع الوحيد لعرب فلسطين الذين منحوه كل ثقتهم وإخلاصهم وأكيد ولائهم ووفائهم. وإرسال برقية للهيئة العربية العليا بنزع ثقة عرب فلسطين منها. وقد اتبع الملك عبد الله هذا التفويض الأولي بعقد أنصار آخرين له ما سمي بمؤتمر أريحا في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ لتكريس تفويض نهائي مزعوم من عرب فلسطين بضم الضفة الغربية التي كانت بعض مناطقها (القدس، رام الله والخليل) تدار حينذاك من قبل حاكم عسكري أردني هو عمر مطر، فيما بقية المناطق كانت تحت الحكم العسكري العراقي أو المصري. وقام أنصار الملك عبد الله بحشد مئات من الفلسطينيين الذين أبلغوا أنهم إنما يقومون بقضاء عطلة يومين مدفوعة التكاليف على حساب الحكومة الأردنية. وذكر المؤرخ الفلسطيني عارف العارف أن عمال الملك وحكام البلاد العسكريين اتخذوا كل ما يمكن من تدابير لنقل المخاتير والموظفين ومن لم يحضر المؤتمر أو يؤيده من الموظفين أقالوه من عمله أو أرغموه على الاستقالة. وقد رفض رئيسا بلديتي القدس ونابلس، وكثير من وجهاء فلسطين حضور مؤتمر أريحا على الرغم من كل إجراءات الملك عبد الله. ومن بين أبرز شخصيات المؤتمر كان الشيخ محمد علي الجعبري (رئيس المؤتمر)، وعجاج نويهض، المحامي فؤاد عطالله، إبراهيم نجم، مصطفى الدباغ، فخري الشامي، سليم كمال، حكمت التاجي الفاروقي، عثمان محمدية، كمال حنون، يحيى حمودة، محمد العزة، سليمان التاجي الفاروقي، علي الدجاني، موسى عبد الله الحسيني وسليمان مظهر. وقد صدر عن المؤتمر عدد من القرارات أبرزها ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن لتشكل مملكة واحدة ومبايعة عبد الله بن الحسين ملكاً دستورياً على فلسطين. كما دعا المؤتمر الدول العربية إلى مواصلة مهمتها بتحرير فلسطين، واتخاذ الوسائل الفعالة كافة لإعادة النازحين من عرب فلسطين إلى ديارهم[1] وكان رئيس بلدية حيفا السابق أحمد خليل وأعضاء من عائلات النشاشيبي والدجاني وطوقان ساعدوا على تنظيم المؤتمر في حين وفر الجيش الأردني بتوجيهات

---

(١) عيسى الشعيبي، ضم فلسطين الوسطى إلى شرق الأردن، م س.

من قائده البريطاني، غلوب، المواصلات والدعم لمن جلبوا لحضور المؤتمر.[١] وبعد إتمام إجراءات الضم قررت الحكومة الأردنية ضم المواطنين الفلسطينيين إليها وتجريدهم من هويتهم الفلسطينية وذلك بتجنيسهم بالجنسية الأردنية التي مثلت للمواطن الفلسطيني إغراء تتيح له التنقل والسفر بحرية. وفور اكتمال تلك الإجراءات، شطب الأردن فلسطين ليصبح شرقها، أو فلسطين الوسطى، الضفة الغربية فيما غربها «إسرائيل» أما الجزء الصغير من جنوبها فأصبح اسمه «قطاع غزة». اعتمد النظام الأردني -بدءًا من الملك عبد الله- في حكم الضفة الغربية التي همش اقتصادها ومكانتها لمصلحة الضفة الشرقية، على عدد من العائلات التي هيمنت بدعم من النظام على النشاط السياسي والاقتصادي في الضفة الغربية، وقد بدأ ذلك بفرط حكومة عموم فلسطين وضرب نفوذ الحاج أمين الحسيني، باستمالة أربعة من أبرز أعضاء حكومة عموم فلسطين وتوزيرهم في حكومة الأردن: أحمد حلمي عبد الباقي، عوني عبد الهادي، حسين فخري الخالدي وعلي الحصانة وكذلك أنور نسيبة الذين هيمنوا إلى جانب آخرين من عائلات طوقان والدجاني، والنشاشيبي، والخطيب والنمر والبرغوثي والجيوسي. وقام الملك عبد الله بتعيين الشيخ حسام الدين جاد الله المتحالف مع النشاشيبي مفتياً للقدس بدلاً من الحسيني.[٢] وقد خضعت الضفة الغربية حتى هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ لحكم اتسم بالقمع والنمط البوليسي لكل نشاط سياسي قومي وتقدمي يدعو إلى العمل المسلح لتحرير فلسطين.

بعد مضي نحو عام فقط على قرار ضم فلسطين الوسطى (الضفة الغربية) رسمياً إلى شرق الأردن، وفي يوم الجمعة ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٥١ بعد جولة له في الضفة الغربية مصطحباً حفيده الشاب حسين توجه الملك عبد الله إلى المسجد الأقصى للصلاة، بوجود ما يفوق الألف من المصلين، وكانت الصلاة مذاعة على الهواء من إذاعة عمان. ولدى دخول عبد الله المسجد أطلق النار عليه شاب فلسطيني هو مصطفى شكري عشو، وأرداه، فقام حرس عبد الله بقتله على الفور. واندفع الجنود الموجودون خارج المسجد إلى داخله

---

(١) باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون، م س، ص ١٠٦.

(٢) م ن، ص ١٠٦-١٠٧.

وأخذوا يطلقون الرصاص بدون تمييز، فقتلوا عشرين شخصاً وجرحوا أكثر من مئة. وقام حراس اللواء الهاشمي بشكل جنوني بإطلاق الرصاص على الناس في القدس وراحوا يحطمون النوافذ وينهبون الممتلكات ويضربون الناس بكعوب بنادقهم وقبضات أيديهم، وتم احتجاز المئات واستجوابهم، وبعد يومين، استمر منع بعض المصلين في المسجد من العودة إلى منازلهم. وقد لقي اغتيال عبد الله ترحيباً في بعض مخيمات اللاجئين وفي الضفة الغربية إلى حد انتشار أهزوجة صغيرة تقول: تسلم إيدك يا عشو.. بنى القصر وما خشو» (إشارة إلى القصر الذي بناه عبد الله في نابلس). وقد حكمت محكمة عسكرية بعد أن أنهت جلساتها في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٥١ بإعدام ستة من المتهمين بالضلوع في عملية الاغتيال اثنان شرق أردنيان هما عبد الله التل (الذي وصف بأنه شخصية أردنية مقيمة في مصر) وموسى أحمد الأيوبي (حكماً غيابياً نظراً إلى وجودهما في مصر) أما الأربعة الفلسطينيون الآخرون (موسى عبد الله الحسيني، عبد محمود عكة، عبد القادر فرحات المعروف باسم أبي محمد السدمير، وزكريا محمود عكة) فقد نفذ فيهم الحكم شنقاً بشكل سريع بناء على توجيهات السفير البريطاني في عمان أليك كيركبرايد.[(١)] وقد زعم إيلان بابه في كتابه ظهور سلالة فلسطينية وسقوطها: آل الحسيني ١٧٠٠-١٩٤٨ أن الحاج أمين الحسيني كان الرأس المدبر لاغتيال الملك عبد الله وهذا ما تخالفه وتنفيه جميع المصادر المتوافرة بشأن ذلك الاغتيال.[(٢)] بل إن أصابع الاتهام كانت تشير إلى دور نظام حكم الملك فاروق في مصر في عملية الاغتيال.

تبنى الأردن فور استكمال الكيان الصهيوني احتلال فلسطين الوسطى (الضفة الغربية) وقطاع غزة إثر العدوان الذي شنه على ثلاث دول عربية (مصر، سوريا، الأردن) في الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ سياسة عدم تعاون مع الاحتلال الصهيوني، عبر ما سمي آنذاك

---

(١) جوزيف مسعد، آثار استعمارية تشكل الهوية الوطنية في الأردن. ترجمة شكري مجاهد، مدار للأبحاث والنشر ط ١ يناير ٢٠١٩، ص ٣٦٥-٣٦٦.

(٢) سميح حمودة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد ٩٦ خريف ٢٠١٣ ص ٢٥٥.

سياسة «الصمود» التي كانت تعني رفض المشاركة في الأنشطة الاجتماعية أو السياسية أو الإدارية التي تديرها سلطات الاحتلال العسكري الصهيوني، وبالتالي رفض إقامة مؤسسات جديدة لأن ذلك يستدعي تسجيلها تحت الإشراف الصهيوني، وقد بقي الأردن في إطار تلك السياسة يتولى دفع رواتب الموظفين في الضفة الغربية المحتلة طوال ١٣ عاماً. غير أن حدة عداء الأردن للتعامل مع سلطات الاحتلال الصهيوني بدأت تخف بعد عام ١٩٧٠، إثر مجازر أيلول/ سبتمبر من ذلك العام، لكن الخوف من سعي الفلسطينيين داخل الضفة الغربية إلى القيام بترتيب سياسي وإقليمي منفصل مع الكيان الصهيوني أدى إلى بذل الأردن جهداً دبلوماسياً مستمراً لتأكيد سيادته على الضفة الغربية.[١]

أدت التحولات التي جدت على المجتمع والاقتصاد في الضفة الغربية المحتلة نتيجة لسياسات سلطات الاحتلال الصهيوني، إلى تراجع في مكانة النخبة التقليدية الفرعية الموالية للأردن، والتي قامت في بداية الاحتلال الصهيوني بدور قيادي في الاحتجاجات المدنية، حيث تشجع بعض أفراد تلك النخبة على الانشقاق عن الأردن وتبني برنامج وطني «انفصالي» على يد أمثال المحامي عزيز شحادة، ورئيس بلدية الخليل محمد علي الجعبري، والطبيب حمدي التاجي الفاروقي(من الرملة وهاجر إلى رام الله)، ومحمود أبو الزلف صاحب جريدة القدس، وأحمد السيد وعثمان الحلاق، والصحافي في جريدة القدس محمد أبو شلباية، عندما دعوا إلى قيام دولة فلسطينية.[٢] حيث قدموا مشاريع سياسية تدعو إلى حل سلمي تفاوضي نهائي للقضية الفلسطينية يقوم على الاعتراف بالكيان الصهيوني لقاء إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، فيما بقي قطاع غزة المحتل خارج مشاريعهم لسببين: عدم وجود قيادات تقليدية منتخبة لرئاسة بلديات قطاع غزة لها مواصفات مثيلاتها في الضفة الغربية، وظهور المقاومة المسلحة كطرف أصيل في مواجهة الاحتلال الصهيوني إلى جانب اختلاف التصور الصهيوني في السنوات الأولى من

---

(١) يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ط١ ص٦٥٧.

(٢) م ن، ص ٦٥٨.

الاحتلال لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، والقائم على التقاسم الوظيفي مع الأردن في الضفة الغربية وضم قطاع غزة. مشروع التقاسم الوظيفي الذي تم تبنيه بين الأردن والكيان الصهيوني، استهدف توفير الشروط والمناخ في الضفة الغربية لإمرار التسوية على الجبهة الأردنية–الصهيونية وتهيئة المناخ دولياً لقبول ذلك وصولاً إلى التسوية الأميركية للصراع العربي – الصهيوني، إذ حرص النظام الأردني على التمسك بحقه في السيادة على الضفة الغربية المحتلة واعتبارها أرضاً وسكاناً جزءًا من المملكة الأردنية الهاشمية. وانسجاماً مع ذلك وافق النظام على اعتماد سياسة الجسور المفتوحة مع فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ وواظب على دفع رواتب موظفي الضفة الغربية واعتماد المخصصات المالية السنوية والاستثنائية لمختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والبلدية المسجلة حسب اللوائح والقوانين الأردنية. فيما أبقت سلطات الحكم العسكري الصهيوني على القوانين الأردنية سارية في الضفة الغربية وكذلك على الدينار الأردني كعملة معترف بها. وكان الكيان الصهيوني يرى في النظام الأردني محاوراً لا بديل له في أي مفاوضات محتملة قد تسفر عن التوصل إلى اتفاقية حل وسط إقليمي، لذلك لم يجد بداً من الإبقاء على بعض الصلات السياسية الأردنية بسكان الضفة الغربية بعد ان برزت حركة المقاومة الفلسطينية كأحد أبرز العوامل السياسية فيما بعد التي هددت بتقويض المركز التقليدي للنظام الأردني في الضفة الغربية.(١) وعقب إقرار قمة الرباط العربية عام ١٩٧٤ بشرعية ووحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني أعاد النظام الأردني إحياء مجلس النواب الأردني بوصفه برلماناً للضفتين الغربية والشرقية كما تم تعيين عدد من الرموز الأردنية في رئاسة أكثر من بلدية في الضفة الغربية وتسهيل معاملات إصدار جوازات السفر الأردنية لمواطني الضفة الغربية ورفع القيود عن منتجات الضفة الغربية وقطاع غزة. وفيما بعد بدأ إصدار جوازات سفر موقتة لسكان قطاع غزة.(٢)

---

(١) عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧–١٩٧٧ مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، ط ٢ ٢٠١٨ ص ١٠٤.

(٢) موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية. عمان ٢٠١١. ص ٣١٩.

ولم يكن «الخيار الأردنـي» هو الإطار الوحيد الذي تداولته سلطات الاحتلال الصهيوني للتعامل مع المجتمع الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، إذ جرى تداول «الخيار الفلسطيني» الذي تضمن الوصول إلى نوع من الحل مع منظمة التحرير الفلسطينية، و«الخيار المحلي» أي الوصول إلى صيغة تعاون مع القيادات المحلية في الضفة الغربية. كل تلك الخيارات جرى تداولها دونما نجاح إلى أن توصلت سلطات الاحتلال إلى تشكيل «الإدارة المدنية» حيث من خلالها يتم إدارة شؤون فلسطين المحتلة ١٩٦٧.

مشروع عزيز شحادة

أول من تقدم بمشروع تعايش مع الكيان الصهيوني فور احتلاله للضفة الغربية وقطاع غزة، كان عزيز شحادة، المحامي الفلسطيني في رام الله التي لجا إليها إثر نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، حيث أسرع يوم العاشر من شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٧ إلى تقديم خطة مكتوبة لسلطة الاحتلال الصهيوني حول السلام بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. وكان شحادة يتحرك تحت اسم حركة الكيان الفلسطيني، ولم يكن شحادة من أنصار النظام الأردني. كان هذا أول اتصال بين الاحتلال الصهيوني الجديد مع شخصية فلسطينية تبرعت من تلقاء نفسها بإجراء ذلك الاتصال. وكان سبق لشحادة المشاركة في مؤتمر السلام في لوزان في الفترة من إبريل/ نيسان-أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩ برعاية لجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة، ممثلاً للاجئين الفلسطينيين تحت اسم «المؤتمر العام للاجئين» كهيئة سياسية تمثلهم، حيث طرح إقامة دولة فلسطينية في حدود مشروع التقسيم الذي صدر في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧. وتحت شعار عدم تشتت القضية الفلسطينية وضياعها، دعا عزيز شحادة إلى أن يعقد «مؤتمر يضم نخبة واعية من الذين يرغبون في تحمل المسؤولية، من كافة الألوية والأقضية في الأجزاء التي يقيمون فيها في فلسطين، وأن يدعو هذا المؤتمر لتشكيل مجلس قومي فلسطيني». وحدد مهام المجلس «بانتخاب هيئة قومية تنطق باسم الشعب الفلسطيني في المحافل العربية والدولية» وتتصل بـ«جماعة الدول العربية والقادة العرب للاتفاق على خطة موحدة»، وتطالب «هيئة الأمم

المتحدة بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره»، وأخيراً «بإجراء ما يقتضيه الموقف من مفاوضات مع الأطراف المعنية بأمر القضية الفلسطينية إذا رئي أن ذلك يفضي إلى نتيجة إيجابية مشرقة»، على أن يستتبع ذلك إجراء «استفتاء شعبي بإشراف هيئة دولية معترف بها». وكان إلى جانبه في ذلك الوقت يحيى حمودة ومحمد نمر الهواري، ولكن جهودهم باءت بالفشل بسبب رفض أطراف المفاوضات مقترحاتهم. وكان إلياهو ساسون عقد في لوزان، محادثات غير رسمية مع وفد اللاجئين الفلسطينيين برئاسة الهواري، الذي اقترح أن يوافق الكيان الصهيوني آنذاك على عودة ٤٠٠ ألف شخص «يرغبون في العيش في سلام مع إسرائيل ويشكلون جسر سلام بينها والدول العربية.» ومن ناحية أخرى دفع بأنه إذا ما استمرت كتل اللاجئين تعيش من دون دولة، متناثرة على طول الحدود فإنهم سيمثلون كارثة بالنسبة للكيان الصهيوني. وذهب الهواري إلى القول بأن عدم العودة كان على وجه التحديد ما يريده المفتي (الحاج أمين الحسيني) و(الملك) عبد الله فالدول العربية لا تريد اللاجئين ولن تستوعبهم. بيد أن تلك المحادثات لم تسفر عن شيء وعاد (شحادة) إلى رام الله مصاباً بـالإحباط واليأس».[١]

وقد أعاد شحادة تصوره للحل لدى لقائه يوم ٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ موشي ساسون الذي كان في عداد الوفد الصهيوني في لوزان، لدى زيارته إلى رام الله (بعيد احتلال الكيان الصهيوني للضفة الغربية)، وفي اليوم التالي ناقش فكرته مع مسؤولين في الاستخبارات الصهيونية (الموساد) هما ديفيد كيمحي ودان بافلي ونصحهما بالاستفادة من خروج الضفة الغربية من سيطرة النظام الأردني والاتصال المباشر مع فلسطينيين لإقامة دولة لهم تتفق مع قرار التقسيم مع الموافقة على إجراء بعض التعديلات على حدودها في مفاوضات لاحقة. وتصبح هذه الدولة عضواً في الأمم المتحدة وتكون القدس الشرقية (التي أسماها مدينة القدس القديمة) عاصمتها باستثناء المنطقة الواقعة داخل السور، التي ستكون تحت السيادة المشتركة للدولتين بشكل يضمن حرية الوصول إلى جميع الأماكن المقدسة. وتمنح الدولة

(١) بيني موريس، مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، الجزء الثاني. ترجمة عماد عواد. كتاب عالم المعرفة ٤٠٧. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ديسمبر ٢٠١٣ ص ٢٨٠.

الفلسطينية ميناء على البحر وممراً يؤدي إلى ذلك الميناء. وتضمن الحكومة الصهيونية حقوق الفلسطينيين وأملاكهم طبقاً لقرار الأمم المتحدة ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٩ (الخاص باللاجئين الفلسطينيين). وتعد الدولتان معاهدات عدم اعتداء واتفاقيات اقتصادية بينهما. كما تضمن الأمم المتحدة حدود الدولة الفلسطينية واستقلالها. وقد تناول عزيز شحادة موضوع حق تقرير مصير اللاجئين الفلسطينيين، وذكر أنهم «قد حرموا من هذا الحق رغم إلحاح القادة العرب، ورغم نصوص ميثاق هيئة الأمم المتحدة»، ولذلك «فإن الشعب الفلسطيني، مع أنه ينظر باعتزاز إلى أولئك الذين نذروا أنفسهم، وعملوا مخلصين من أجل قضيته، لا يرى باشتراكه الفعلي في معالجة قضيته ما يقلل من شأن ما بذل هؤلاء ماضياً، وما يبذلونه حاضراً ومستقبلاً في سبيل هذه القضية.» غير أن كمحي أبلغ شحادة أن قرار التقسيم لم يعد عملياً. وفي اليوم التالي انضم إليهم محمد توفيق اليحي، وهو محامٍ من نابلس وشارك في مؤتمر لوزان، وقد سلم شحادة الإسرائيليين وثيقة من صفحتين، مطبوعة بالإنكليزية تتضمن فكرته في ثمانية بنود، كما أبلغهم أن لديه ٤٠ شخصية فلسطينية يشاركونه في الرأي، يمكن التحدث إليهم ويمكن لبعضهم المشاركة في حكومة الدولة المقترحة. كما قدم قائمة من ٧٥ شخصية فلسطينية، واقترح عقد اجتماع ثان في بيت نائب رئيس بلدية نابس الحاج معزوز المصري. وقد سمحت سلطات الاحتلال الصهيوني لاثنين منهم هما وليد الشكعة وعبد المجيد أبو حجلة بالسفر إلى غزة لضم أسماء من الشخصيات الغزية إلى قائمة أسماء الضفة الغربية.[1]

نشط عزيز شحادة، إثر طرح مشروعه، بالتعاون مع عدد محدود من الشخصيات الفلسطينية التي تشاركه في الرأي، في الاتصال بالإسرائيليين للتفاوض معهم بشأن المقترحات التي تقدم بها. وكان أحد تلك اللقاءات اجتماعه في ١٦/ ٤/ ١٩٦٨ مع وزير الحرب الإسرائيلي موشيه دايان. بحضور حمدي كنعان رئيس بلدية نابلس آنذاك، ومن مؤيدي النظام الأردني، الذي قدم رواية أخرى في مقابلة صحافية جرت معه في أواخر عام ١٩٦٨، حيث ذكر أن اثنين من ضباط الاحتلال الصهيوني زاراه في منزله في اليوم الثالث

(1) Avi Raz, *The bride and the dowry*.Yale University press. New Haven 2012 p 28-32.

لدخول قوات الاحتلال الصهيوني نابلس في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وعرضا عليه فكرة إقامة دولة فلسطينية لكنه رفضها ودعا مجلس بلدية نابلس وشخصيات بارزة للاجتماع وأبلغهم رفضه للمقترح وحذر من خطورته. غير أن كمحي وبافلي نفيا في تقرير في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ أن يكونا عرضا على كنعان إقامة دولة فلسطينية وقالا إنهما كانا يستمعان فقط إلى آراء الفلسطينيين، وإنهما كانا يختبران ردود مجموعات فلسطينية معروفة إزاء فكرة إقامة حكم ذاتي يرتبط بعلاقات فدرالية مع الكيان الصهيوني، فيما كشفت وثيقة لوزارة الخارجية الصهيونية أنهما اقترحا على الزعماء الفلسطينيين في الضفة الغربية أن يدعوا إلى إقامة كيان فلسطيني مستقل على جزء محدود من الضفة الغربية يتحمل الكيان الصهيوني مسؤولية الإشراف على أمنه. كما دعي رئيس أركان قوات الاحتلال الصهيوني الجنرال إسحق رابين إلى لقاء في بيت رشاد النمر (وزير أردني سابق) في نابلس الذي أبلغه أن الفلسطينيين يرغبون في تعايش مشترك مع الكيان وأن تكون القدس عاصمتهم، ودعا إلى وجوب انسحاب الاحتلال من الضفة الغربية، وقد سلم رابين تلك الرسالة إلى رئيس حكومة الاحتلال آنذاك ليفي إشكول.[١]

واجهت هذه التحركات السياسية رفضاً جماهيرياً واسعاً داخل الأرض المحتلة وخارجها، ففي ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٦٧ أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً رفضت فيه أي مشروع يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، مؤكدة أن قضية فلسطين «لا تقوم على تسويات، ولا تقبل فيها مساومات، وإنما هي قضية تحرير ومصير، وكل مشروع يتجاهل هذه الحقيقة، ويتنكر لها سيبوء بالفشل، لأن الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية بأسرها لن ترضى عن تحرير فلسطين بديلاً ... وأن أبناء الشعب العربي الفلسطيني، مهما تكن الظروف التي يتعرضون لها داخل وطنهم وتحت وطأة الاحتلال الصهيوني الاستعماري، مدركون هذه الحقيقة تمام الإدراك وهم بثباتهم وكفاحهم وإيمانهم وعزمهم قادرون، ولا ريب، على إحباط المجالات والمشاريع». وأصدرت هيئات وشخصيات فلسطينية وطنية داخل الضفة الغربية مثياقاً وطنياً مرحلياً في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، أكدت فيه رفضها لكل

(1) Avi Raz, *The bride and the dowry*, Ibid, p 31-33.

المشاريع التي ترمي إلى تصفية القضية الفلسطينية، والتي بدأ ترويجها وإعلانها في أعقاب الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وقد أكد الميثاق أن «القضية الفلسطينية قضية عربية عامة، تتحمل الأمة العربية جمعاء واجب الدفاع عنها. يفرض ذلك الإيمان القومي الواحد، والخطر المتربص بالوطن العربي كله». ورفض الميثاق «بإصرار الدعوة المشبوهة لإقامة دولة فلسطينية يراد لها أن تقوم منطقة عازلة بين العرب وإسرائيل مرتبطة بالوجود الصهيوني الدخيل». كما أعلن مواطنو الضفة الغربية في عمان وبعض الشخصيات الأردنية رفضهم للمشاريع الداعية إلى إنشاء كيان فلسطيني وإلى التفاوض مع العدو الصهيوني.[١] وفي شهر شباط/ فبراير ١٩٦٨ كشفت سلطات الاحتلال الصهيوني محاولة اغتيال لشحاده وزميله عبد النور جنحو حيث تم إلقاء القبض على أحمد الطريفي (٢٧ عاماً) الذي كان أرسله ياسر عرفات للقيام بالمهمة عقب دخوله الضفة الغربية قادماً من الأردن.[٢] وفي الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ جرى قتل عزيز شحادة أمام منزله في رام الله وأعلنت منظمة «فتح-المجلس الثوري» مسؤوليتها عن ذلك.[٣]

مشروع حمدي التاجي الفاروقي

حمدي التاجي الفاروقي هو طبيب من الرملة هاجر بعد النكبة إلى رام الله وقد انتسب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وشارك في الانتخابات النيابية الأردنية في عام ١٩٥٦ على قائمة الحزب لكنه لم يفز في تلك الانتخابات. كما سبق أن اعتقل في سجون النظام الأردني.

سعى الفاروقي إلى جسر الفجوة بين عزيز شحادة وسياسيي نابلس الذين أصدروا بياناً يعارض الفصل مع الأردن، ووافقوا على الاجتماع مع شحادة وأنور نسيبة وأنور الخطيب من أجل إقناعهم بوقف أي نشاط موجه لإقامة دولة فلسطينية بحجة أن إقامة مثل تلك

(١) الموسوعة الفلسطينية.

(2) Avi Raz Ibid p202.

(٣) يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مصدر سابق ص ٨٢٨.

الدولة سوف يستثني القدس الشرقية، بينما تسوية أردنية-إسرائيلية من شأنها أن تقنع الكيان الصهيوني بتقديم تنازلات بشأن القدس. وقد شارك في اللقاء من سياسيي نابلس، حكمت المصري، قدري طوقان ووليد الشكعة.(1)

وضع حمدي التاجي الفاروقي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧ خطة سماها «الدولة الفلسطينية المقترحة» جاءت في خمس صفحات، قام بتوزيعها على ٥٠٠ من القيادات والزعامات الفلسطينية في الضفة الغربية وأرسل نسخاً منها إلى الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس السوري نورالدين الأتاسي، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري. وخلافاً لاقتراح شحادة الذي تجنب أي حديث حول طبيعة الكيان، فإن مشروع الفاروقي تضمن تفاصيل حول الدولة المقترحة. واقترح تشكيل وفد من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة لعرض المشروع على الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، وتوضع هذه الدولة تحت إشراف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات مع إمكانية تعديل طفيف في حدود الدولتين العربية والصهيونية، ويترك للشعب الفلسطيني تحديد نظام الدولة التي تتكون ميزانيتها من المصادر الطبيعية ولا سيما البحر الميت، ومن الدخل السياحي، ومن المعونات العربية والأجنبية ومن مساهمة أبناء الشعب الفلسطيني في الخارج، وتقيم علاقات ثقافية واجتماعية واقتصادية وثيقة بالأمة العربية باعتبار الشعب الفلسطيني جزءًا منها. وفي حالة معارضة المشروع من أية جهة فلسطينية كانت أو عربية، يتم إجراء استفتاء حر حول حق تقرير المصير تحت إشراف الجامعة العربية والأمم المتحدة.(2)
حول طبيعة الدولة المقترحة. وقد نص المشروع على ما يلي:

تشمل الدولة الفلسطينية القسم العربي الذي خصصه قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ وإذا وجد من الضروري تعديل التقسيم، يجب أن يكون ما تخسره الدولة في مكان ما يعوض لها في مكان آخر.

القدس العربية عاصمة الدولة الفلسطينية، ويمنح اليهود حق المرور إلى حائط البراق

---

(1) Avi Raz, *The bride and the dowry*.Yale University press. New Haven 2012 p 52.

(2) Ibid, p 52-53.

«حائط المبكى»، وفي حالة إصرار اليهود على جعل مدينة القدس مفتوحة يكون مقررا سلفاً أن يمنع اليهود من تملك أرض وعقارات في القسم العربي.

حق الإشراف على الأماكن المقدسة ما عدا «حائط المبكى» (البراق) يكون من حق الدولة الفلسطينية.

تكون الدولة مضمونة الحدود والكيان من قبل مجلس الأمن والدول العربية.

علاقة الدولة المقترحة مع الكيان الصهيوني تقوم على حسن الجوار.

واجه مشروع الفاروقي الرفض نظراً لاعترافه بقرار التقسيم والكيان الصهيوني وحقه في الإشراف على حائط البراق وهي قضايا كان رفضها محل إجماع فلسطيني، الأمر الذي أدى إلى وأد المشروع في مهده. ورداً على مشروعه، فقد تعرض منزله في رام الله لقصف بالصواريخ قامت به المقاومة الفلسطينية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧.[١]

الجعبري وآخرون

وكانت الشخصية البارزة الأخرى التي التقت مع مسؤولي الاحتلال الصهيوني، هو رئيس بلدية الخليل الشيخ محمد علي الجعبري، الذي برر اتصالاته وتعاونه مع الاحتلال بالحفاظ على سلامة وأمن المدينة وسكانها. وقدم الشيخ الجعبري عام ١٩٦٨ اقتراحاً لسلطات الاحتلال الصهيوني بتعيينه حاكماً للضفة الغربية بأمر من الحاكم العسكري مع استمرار الحكم العسكري الصهيوني. والذي قوبل بالرفض من القيادة الصهيونية، وقدموا له اقتراحاً بديلاً يقلص دوره ليكون محافظ منطقة الخليل فقط، وقبل الجعبري به إلا أنه تراجع عنه وقدم اقتراحاً آخر عام ١٩٦٩، يدعو لتطبيق الحكم الذاتي المحلي على الضفة الغربية. ومن بين الاقتراحات المتعددة للجعبري يتضمن أحدها ثلاث نقاط رئيسة هي: انسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي الفلسطينية التي احتلها عام ١٩٦٧، ووضعها تحت إشراف وسلطة هيئة دولية لفترة انتقالية مدة خمس سنوات وإجراء استفتاء بعد الفترة الانتقالية ليقرر

(١) أنور جمعة أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (١٩٦٤-١٩٩٩)، الجامعة الإسلامية-غزة، ٢٠١٤.

الشعب الفلسطيني مصيره بنفسه. وقد رفض ناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية دعوة الجعبري بقوله: «إننا نرفض ونقاوم أي حل يضمن بقاء الحركة الصهيونية متجسدة، لأن هدفنا هو التحرير الشامل للأراضي الفلسطينية.»[١]

اتسم الموقف الفلسطيني العام إزاء مشاريع التعايش مع الكيان الصهيوني وأصحابها على غرار الجعبري بالرفض المطلق، فلم يكتب لها النجاح. لكن ارتكاب النظام الأردني مجازر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ ضد حركة المقاومة الفلسطينية وجماهيرها الفلسطينية في المدن الأردنية عزز التوجهات الانفصالية التي كانت تستند إلى تلك المشاريع لقاء إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، فقد مكن ولوغ النظام الأردني في الدم الفلسطيني بعض أصحاب تلك المشاريع من إيجاد قاعدة شعبية متسامحة معها بعض الشيء، على عكس ما كانت تواجهه من عزلة شعبية ما قبل أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، ففي الوقت الذي كانت الضفة الغربية وقطاع غزة حتى الجليل كالمرجل تغلي ثورة وحقداً على المؤامرة الصهيونية الأميركية التي تنفذها الرجعية العربية في الأردن والتظاهرات تملأ شوارع مدن وقرى الأرض المحتلة تندد بالمؤامرة والمتآمرين، واصل الجعبري دعوته إبان مجازر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ فدعا يوم الحادي والعشرين من الشهر نفسه رؤساء المجالس البلدية، والغرف التجارية، والوجهاء، إلى اجتماع لتبادل الرأي، حول مستقبل العلاقة بين الضفتين الشرقية والغربية، وعقد الاجتماع في بيت زوج ابنته أنور الخطيب، محافظ القدس السابق، ومن بين من لبى دعوة الجعبري، عزيز شحادة وحافظ الحمدالله ومحمود أبو الزلف وفايق بركات ونهاد أبو غربية وخليل موسى خليل وحافظ طوقان، وإلياس فريج. ومما دار في ذلك الاجتماع الذي أريد له أن يكون على غرار مؤتمر أريحا الشهير قول الجعبري: «لقد انتهى كل شيء بيننا وبين الملك حسين. إن الدم لا يمكن أن يتحول إلى ماء، يجب أن نقف موقف الرجال الذين لا ينامون على ثأرهم. لقد قطع الملك الشعرة التي تربطه معنا. ثم تكلم حمدي كنعان فذكر بما ألحقته السياسات الأردنية من إفقار لاقتصاديات الضفة الغربية

(١) عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي، م س، ص ١١٠.

وأشار إلى سحب السفارات من القدس إلى عمان. وختم بالقول «إنني مع الشيخ الجعبري فيما اقترح.»[١]

كما اقترح الجعبري في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ إجراء استفتاء عام تحت إشراف دولي لاختيار أحد أمرين: دولة فلسطينية مستقلة أو اتحاد فدرالي مع الأردن. كما سبق للجعبري أن اقترح عدم إجراء أية مفاوضات مسبقة بل بأمر من القائد العسكري، بمنح الصلاحيات لرؤساء البلديات، وتقوم السلطة العسكرية الصهيونية بتغيير أي شخصية ترفض ممارسة المسؤوليات الجديدة. وقد تم نقاش المبادرة الثانية بتعمق من الحكومة الصهيونية ولكنها لم تبصر النور.[٢]

وقد تبع دعوة الجعبري في شباط/ فبراير ١٩٧٠ لإقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية لتمثيل الفلسطينيين في الضفتين الشرقية والغربية تصريح لمحمود أبو الزلف أدلى به إلى صحيفة جويش كرونيكل قال فيه: «إن الدولة الفلسطينية التي تتألف من الضفة الغربية وقطاع غزة مع ممر عبر إسرائيل، هي أفضل حل للتسوية، ويجب أن يكون لهذه الدولة سيطرة على القدس مع إعطاء فرصة لبحث التدويل، حيث أن معظم زعماء الضفة الغربية يعتقدون بذلك ولكنهم لا يجرؤون على البوح بآرائهم حول هذا الموضوع.»[٣]

مشروع محمد أبو شلباية

محمد عبدالحفيظ أبو شلباية (مولود عام ١٩٢٦ في بلدة العباسية قضاء يافا، وهاجر بعد النكبة إلى القدس وتوفي فيها عام ١٩٩٥، عمل صحافياً في صحيفة القدس إلى جانب عمله مدرساً في كلية المجتمع). أصدر أبو شلباية في عام ١٩٧١ كتيباً بعنوان «لا سلام بغير دولة فلسطينية حرة» دعا فيه إلى قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، تعمل على «عقد سلام متكافئ وحر ونيل كل ذي حق حقه، مع إسرائيل». وفي العام التالي

(١) عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية، م س، ص ١١٩.

(٢) أنور جمعة أبو مور، م س، ص٩٦.

(٣) عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية: م س، ص١٢٠.

أصدر كتيباً آخر بعنوان «الطريق إلى الخلاص والحرية والسلام» دعا فيه إلى إنشاء حزب سياسي في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ يعنى بشؤون السكان أمام الكيان الصهيوني، ولن تتضمن مطالب الحزب انسحاب قوات الاحتلال الصهيوني من فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ أو أي قضايا سياسية مشابهة، بل ستقتصر على شؤون محلية كبرامج التعليم في فلسطين المحتلة ١٩٦٧ وقضايا دفع الضرائب وتغيير القوانين وما شابه ذلك وأن الحزب لن يحمل في يده بندقية بل غصن زيتون. وأن الحزب يؤمن بالتفاوض، ويسعى إلى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.» وقام أحد منظمي الدعوة إلى الحزب السياسي وهو سليم الخوري، الأستاذ المساعد في قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية، ومن سكان شرقي القدس المحتلة بكتابة رسالة إلى موشي دايان، يطلب فيها مقابلته وذلك «لنشرح له عن الحزب وأفكاره، وليعرف أننا جماعة من المثقفين المسلمين والمسيحيين نريد تنظيم حزب يسعى إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، تحافظ على علاقات سلمية بدولة إسرائيل». وحددت الرسالة الخطوات الأولى لهذا الحزب بعد إنشائه، على النحو التالي: أ- إجراء استفتاء في أوساط سكان القدس الشرقية والضفة: سنسأل الشعب إذا كان يريد دولة فلسطينية أم أنه يريد الحكم الأردني، أم أنه يوافق على الحكم الإسرائيلي. ب- إيفاد بعثة من الحزب إلى الأمم المتحدة لنعرض أهدافنا وآمالنا ولنطلب دعم الأمم المتحدة لإقامة دولة فلسطينية.ج- انتخاب مؤسسات الحزب. مع التأكيد على أن هذا الحزب لن يشترك في انتخابات الكنيست ولا يسعى للاندماج في الحياة السياسية في دولة إسرائيل.[١]

وقد تضمنت مقترحات أبو شلباية:

-إجراء استفتاء شعبي حر حول حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني تحت إشراف جهات محايدة.

-إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب الكيان الصهيوني. وأن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية وأن تكون ما سماها «القدس اليهودية» عاصمة للكيان الصهيوني دون أن يكون بين العاصمتين حواجز.

---

(١) عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية، م س، ص١٢١.

- حل قضية اللاجئين الفلسطينيين و«اليهود».
- وضع الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة بشكل موقت ومرحلي.
- نظام الحكم في الدولة الفلسطينية، يكون ديمقراطياً حزبياً برلمانياً.[١]

لم تحظ مقترحات أبو شلباية باهتمام ملحوظ، لكنها اتسمت بالخطورة من حيث أنها تساوي بين صاحب الأرض ومغتصبيها الذين شردوا الشعب الفلسطيني خارج وطنه بالقوة، إلى جانب مطالبته بحل ما سماها «مشكلة اللاجئين اليهود» ولم يعتبرهم مستعمرين، كما دعا إلى تقسيم القدس. كما لم ير الحزب الذي دعا إلى تشكيله النور قطّ.

مشروع موسى العلمي

ولد موسى العلمي في القدس في عام ١٨٧٩، عمل في إدارة الاحتلال البريطاني لفلسطين مستشارا للمندوب السامي البريطاني واكهوب حيث كانت له لقاءات عديدة مع الصهيونيين، وشارك مع وفد اللجنة العربية العليا في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن عام ١٩٣٩. مثل فلسطين في المؤتمر التحضيري لتشكيل جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٤. من أبرز مشاريعه جمعية المشروع الإنشائي العربي في القدس، ومشروع موسى العلمي في غور الأردن.

قدم موسى العلمي مشروعاً، يستند إلى قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الخاص باللاجئين الفلسطينيين الذي يقضي بعودتهم إلى ديارهم والتعويض عليهم. وتقسيم القدس إلى عربية ويهودية. أهم النقاط التي وردت في المشروع الذي يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس وتكون ذات إمكانيات اقتصادية تمكنها من الاستقرار، ويتوافر لها شرط الاتصال الإقليمي، وتشمل حدودها مدخلين إلى البحر الأبيض المتوسط.[٢]

---

(١) أنور جمعة أبو مور، م س، ص ٩٦.

(٢) م ن، ص ٩٧-٩٨.

ولكن مع إقرار البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٤ المعروف باسم برنامج النقاط العشر أو برنامج السلطة الوطنية على أي جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة يندحر عنه الاحتلال، لم يعد لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية خلاف مع من يدعو خارجها إلى إقامة دولة فلسطينية في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧. لكن إلياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم شذ عن ذلك ليخرج بشكل غير متوقع بأول مبادرة سلمية بعد توقيع اتفاقية «كامب ديفيد بين نظام الرئيس المصري أنور السادات والكيان الصهيوني، حيث دعا منظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف بالكيان الصهيوني، شريطة أن يتخذ الكيان خطوة مشابهة لعدم وجود جدوى للعمل العسكري. واقترح العمل الفوري لأن الوقت لا يخدم الفلسطينيين جراء حملات التهويد المستمرة. ولقي هذا المقترح هجوماً من الشخصيات المحلية، ورفضاً من منظمة التحرير تخلله تهديد وتخوين لفريج الذي وجد بعض المؤيدين. ولكن سرعان ما شجبوا المبادرة بعد تصريحات بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس، الذي وصف مبادرة فريج بالانصياع والإذعان للمؤامرات الأميركية والصهيونية. حيث تم سحب المبادرة بعد أربعة أيام من صدورها. ولم تناقش القيادة الصهيونية هذه المبادرة، كونها رفضت مباشرة من منظمة التحرير الفلسطينية. إضافة إلى اعتبار إسرائيل أن القضية الفلسطينية هي مشكلة داخلية، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية يمنح القضية الفلسطينية صبغة سياسية[1].

غير أن فريج واصل النهج نفسه ولكن بطريقة أخرى حيث قام عقب نقل الحكم العسكري الصهيوني في الضفة الغربية إلى الإدارة المدنية في عام ١٩٨١ بالتعبير عن ارتياحه من المرحلة السياسية الجديدة التي انتهجها وزير الحرب الإسرائيلي آنذاك، إرييل شارون ونظر إلى الأمر بأن الإدارة المدنية ستشرك العرب لتكون قاعدة للحكم الذاتي. لكنه مرة أخرى سرعان ما تراجع بعد إعلان القيادات الوطنية في الضفة الغربية رفض التعامل مع الإدارة المدنية بوصفها أداة فرض الاحتلال وإدامته.

بعد توقف الانتخابات البلدية في الضفة الغربية بسبب الاحتلال الصهيوني في عام

---

(١) شلومو غازيت، الطعم في المصيدة، السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. مترجم. مؤسسة باب الواد للصحافة والإعلام ٢٠٠١، ص ١٢٧-١٢٨.

١٩٧٦ سعى الكيان الصهيوني إلى إجراء انتخابات للمجالس البلدية عله يجد ضالته بإيجاد تعاون الفائزين مع الحكم العسكري للضفة الغربية لكن تلك المساعي فشلت بسبب رفض النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية، غير أن شخصيات في الضفة الغربية على غرار رئيس بلدية نابلس حمدي كنعان (كان قدم استقالته بضغط وتهديد أردني) دعا إلى ضرورة إجراء الانتخابات البلدية نظراً إلى وجود فراغ قيادي على الصعيد الاجتماعي والإداري. وعلى الرغم مما حدث في نابلس في ٢ آذار/ مارس ١٩٧٢ بحرق سيارات مرشحي قائمته، إلا أن الانتخابات البلدية جرت في ذلك العام في ٢٣ موقعاً وطالب بعض الفائزين من الحاكم العسكري الصهيوني بتعيين رؤساء للبلديات لكنه رفض ذلك وقد شارك في الانتخابات نحو ٨٥ في المئة ممن يحق لهم التصويت رغم رفض الأردن والمنظمة.[١] وتأسست إثر تلك الانتخابات الجبهة الوطنية الفلسطينية في منتصف ١٩٧٣ لتضم ممثلين عن منظمات المقاومة الفلسطينية والحزب الشيوعي الفلسطيني وشخصيات وطنية بقيادة بسام الشكعة وكريم خلف، وقد جرى ملاحقة سلطات الاحتلال الصهيوني لقيادات الجبهة وأنشطتها.

مع حلول عام ١٩٧٥ بدأت قيادات صهيونية بطرح موضوع مشروع الإدارة الذاتية أو الحكم الذاتي، في مسعى لتحييد العناصر المجتمعية والسياسية الفلسطينية المناهضة للاحتلال والداعمة لمقاومته، وهو ما عزز نظرة منظمة التحرير الفلسطينية وأنصارها إلى ذلك المشروع الذي يستهدف نزع شرعية تمثيلها وإقامة قيادة محلية بديلة في فلسطين المحتلة ١٩٦٧ لتصبح بمرور الوقت ممثلاً شرعياً للفلسطينيين يمكن من خلالها إنجاز تسوية ما للصراع العربي الفلسطيني - تمكن من استمرار نمط العلاقة القائمة آنذاك بين سلطات الاحتلال وسكان فلسطين المحتلة ١٩٦٧.[٢] غير أن ذلك المشروع لم ير النور فعلياً حيث أن أطرافه الثلاثة: إسحق رابين-شمعون بيريز-إيغال آلون لم يتفقوا على طرحه فعلياً خصوصاً بعد عودة رابين من واشنطن مطيراً بالون الحوار مع الأردن مجدداً، لكن المشروع اتخذ صيغة أخرى تمر عبر الانتخابات البلدية.

---

(١) شلومو غازيت، الطعم في المصيدة، م س، ص١٩١-١٩٦.

(٢) إلياس شوفاني، «فقاعة الإدارة الذاتية»، شؤون فلسطينية، العدد ٥٥، آذار/ مارس ١٩٧٦، ص ٥٣.

وفي ربيع عام ١٩٧٦ نظم الحكم العسكري الصهيوني في الضفة الغربية ثاني انتخابات بلدية ووجهت في بداية الأمر برفض من فصائل المقاومة التي سرعان ما تراجعت عنه بعد إصرار عناصر من الحركة الوطنية في فلسطين المحتلة ١٩٦٧ على تأييد قائمة الجبهة الوطنية المرشحة من رؤساء البلديات الوطنيين. وأسفرت تلك الانتخابات عن نجاح الكثيرين من أنصار منظمة التحرير الفلسطينية وسقوط عدد من الموالين للحكم العسكري مثل الشيخ الجعبري ومعزوز المصري. وقد بذلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية جهوداً كبيرة وتوفير الأموال لدعم المرشحين الموالين لها الذين فازوا مثل بسام الشكعة وفهد القواسمي وكريم خلف. وأوقفت سلطات الحكم العسكري بعد ذلك الانتخابات البلدية التي كانت مقررة في عام ١٩٨٠ حتى إشعار آخر خشية تعاظم نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية.(١) وقد تشكلت إثر تلك الانتخابات لجنة التوجيه الوطني التي قادت الحياة السياسية في الضفة الغربية بدعم من منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة بسام الشكعة وكريم خلف وفهد القواسمي ومحمد حسن ملحم وحلمي حنون وإبراهيم الطويل وهم رؤساء البلديات الرئيسة في الضفة الغربية. وقامت سلطات الحكم العسكري باستهدافهم في مخطط اغتيال واسع وحملة إبعاد إلى خارج فلسطين المحتلة ١٩٦٧.

وفي عام ١٩٨٦ إثر إلغاء اتفاق عمان بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن(٢)،

---

(١) محمود قدري، الممارسات الصهيونية ضد بلديات الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادي، عدد ٣٧. ١٩٨٣ ص ٦٣.

(٢) تم التوقيع على هذا الاتفاق بين ياسر عرفات والملك حسين في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥ ويتضمن النقاط التالية: الأرض مقابل السلام، كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق الانسحاب الإسرائيلي ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين. حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة. حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها. وعلى هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد عربي مشترك.

وافقت الحكومة الأردنية سراً في إطار سياسة التقاسم الوظيفي، على تعيين الإدارة المدنية الصهيونية ظافر المصري رئيساً لبلدية نابلس الذي قبل المنصب بعد أن حصل على دعم خليل الوزير (أبو جهاد) الذي كانت له صلات سرية به، لكن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اغتالته في الثاني من آذار/ مارس ١٩٨٦.[1] وكان اغتياله سبباً في إعلان المرشحين لتولي رئاسة بلديات رام الله والبيرة والخليل رفضهم التعيين.

(١) يزيد صايغ. الكفاح المسلح... مصدر سابق. ص ٨٢٢.

الفصل السادس

روابط القرى

شكل جديد لـ«فصائل السلام»

الكيان الصهيوني والأردن: تقاطع المصالح

الاستشراق الصهيوني في ميدان العمل

من محمد نمر الهواري إلى مصطفى دودين... سيرة غير مشرفة

البداية... رابطة قرى الخليل

تسليح وتمويل الروابط

عملاء باختيارهم

انتهاء دور الروابط وحلها

روابط القرى شكل جديد لـ«فصائل السلام»

مثلما الوطنية تورث... الخيانة أيضاً تورث

استخدم مستعربو الحركة الصهيونية نجاحاتهم على المستويين السياسي والاستخباري الذي حققوه في فترة ما قبل إنشاء الكيان الصهيوني في عام ١٩٤٨ والذي لم يتوقف (النشاط الاستخباري) طوال ١٩ عاماً أثناء حكم الأردن للضفة الغربية ومصر لقطاع غزة، لمتابعة النهج نفسه بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ خبراتهم الاستخبارية بإيقاع فلسطينيين في شباكهم الاستخبارية وأنشأت شبكة متطورة من المتعاونين واستخدمتهم لإحباط العمليات الفدائية واستخدمت في ذلك بعض المتعاونين السابقين مع الصهيونيين قبل عام ١٩٤٨ وبعضهم عمل لمصلحة النظام الأردني في الضفة الغربية أثناء الحكم الأردني وفي قطاع غزة.

كانت السيطرة الصهيونية على الضفة الغربية وقطاع غزة، تستند إلى حكم عسكري يقوم بتسيير الشؤون المدنية بصورة مباشرة، إذ إن سلطته المطلقة لمنح أو حجب التصاريح ولإصدار أو إلغاء التشريعات المؤثرة في جميع مناحي الحياة الفلسطينية في فلسطين المحتلة ١٩٦٧، كانت أمراً محورياً للنظام الشامل والمبني على التدخل التفصيلي الذي اقامه للسيطرة على السكان، والذي دعمه جهاز الاستخبارات العامة الصهيوني «الشاباك» والشبكة الواسعة من المخبرين والعملاء التي أقامها بين السكان.[1]

---

(١) يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، م س، ص ٦٥٦.

عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن قبلها الوكالة اليهودية على تصفية القضية الفلسطينية بشتى السبل، مكررة محاولاتها بين الفينة والأخرى لعلها تنجح في مساعيها بأن تقيم دولة على كامل التراب الفلسطيني، على ركام ورفات الشعب الفلسطيني، مستخدمة أساليب وممارسات ما بين التهجير والاحتواء. وقد سعى الكيان الصهيوني في سياق حربه المعلنة على حركة التحرر الوطني الفلسطينية إلى استخدام أيد فلسطينية لضرب الشارع الفلسطيني، وكانت يداً ضاربة باسم الاحتلال. لتقف إسرائيل موقف المتفرج بعد أن حولت شكل وطبيعة المواجهة... فبدل أن تكون المواجهة فلسطينية - إسرائيلية في معركة تحرر من نير الاحتلال، فقد هدف الاحتلال إلى تحويلها إلى مواجهة فلسطينية فلسطينية، بين وطني يقود معركة ضد عميل يحاول توجيه ضربة قاضية لإرضاء أسياده ومشغليه، مقابل جاه وسلطة مزيفة قد تسحب منه في أي لحظة ويرمى في نهاية المطاف على قارعة الطريق. وقد اهتدت آلة الاستشراق الصهيوني، في هذا المجال إلى استعادة تجربة الاحتلال البريطاني التي شاركت فيها الحركة الصهيونية في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين بتشكيل عصابات "فصائل السلام" لضرب الثورة العربية الفلسطينية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦ - ١٩٣٩، ولتكون نسختها المعدلة في أواخر سبعينيات وثمانينات القرن العشرين هي "روابط القرى" لتتماشى السياسة الصهيونية مع السياسات الاستعمارية الغربية رغم الاختلافات الجوهرية من غايات الإستعمار. فالكيان الصهيوني ولد من رحم الإستعمار وكانت الغاية الجوهرية إقامة دولته على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بتنفيذ سياسات تراوح ما بين الترانسفير والاحتواء[١]. ركز الكيان الصهيوني مشروع «روابط القرى» في الضفة الغربية المحتلة، في محاولة لتطبيق سياسة «الضم الزاحف»، مستثنياً منطقة القدس التي ضمها فور انتهاء حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، حيث اعتبرها منطقة إسرائيلية بامتياز وطبق عليها القانون الإسرائيلي المطبق في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨. واستثنى أيضاً قطاع غزة لعدة اعتبارات: فقطاع غزة يتميز بمساحته الصغيرة وكثافته السكانية العالية، إضافة إلى حرص كيان الاحتلال الصهيوني على الحفاظ على علاقاته مع جمهورية مصر العربية،

(١) عمر صالح بشير، إسرائيل وروابط القرى، م س. ص ١٦٢.

خصوصاً بعد توقيع اتفاقية الصلح بينهما، كون قطاع غزة كان يتبع إدارياً لمصر قبل عدوان ١٩٦٧.

وعلى الرغم من ذلك فقد حاولت سلطات الاحتلال الصهيوني أن تشكل روابط القرى في قطاع غزة على غرار الضفة الغربية عبر القيام بمجموعة أعمال في التقسيمات الإدارية في قطاع غزة، فقد فصلت منطقة «العبادلة» في خان يونس وأصدرت أمراً بإقامة لجنة محلية لها، وعينت رئيساً للجنة. والعبادلة جزء من منطقة «القرارة» وهي ثاني منطقة بعد «السميري» شرق القرارة التي تقام فها لجنة محلية بأمر الاحتلال وتعين لجنة لها. ولكن المشروع فشل؛ لأن الكيان الصهيوني لم يكن معنياً بتصعيد الموقف مع مصر.(١)

وبسبب الطبيعة الخاصة لقطاع غزة من حيث صغر مساحته مقارنة بالضفة الغربية، وكثافته السكانية العالية، فبدلاً من إنشاء بنى منظمة عميلة في قطاع غزة فقد اكتفت سلطات الاحتلال الصهيوني، بالعمل على تجنيد عملاء لها من بين السكان الذين يسقطون في شباك المخابرات الصهيونية للعديد من الأسباب المرتبطة أساساً بسيطرة الاحتلال على مناحي الحياة الاقتصادية كافة في القطاع. كما لم يظهر في قطاع غزة طبقة وسطى واسعة تتحدى زعماء المجتمع التقليديين، وأحد أبرز الأسباب كان الفصل الحاد بين العدد القليل نسبياً لسكان غزة الأصليين والعدد الكبير جداً من اللاجئين الفلسطينيين. ففيما امتلك سكان القطاع الأصليون الجزء الأكبر من الأرض ورأس المال التشغيلي، ومن صفوفهم تشكلت طبقة وسطى محدودة أساساً، وهو ما انعكس سلباً على اللاجئين الفلسطينيين في القطاع رغم التطور التعليمي الذي طرأ على اللاجئين الفلسطينيين، الذين وجدوا فرص العمل للخريجين محدودة جداً داخل القطاع، وقد ساهم الاحتلال بفتح سوق العمل لهم داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، لكن ذلك كان رهناً بتصاريح العمل التي يمنحها الاحتلال، الأمر الذي كان يستخدم لتجنيد العملاء والسماسرة. وقد ساهمت الإدارة المصرية لقطاع غزة قبل عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧

---

(١) عمر صالح بشير، إسرائيل وروابط القرى، من نشأتها إلى حلها. رسالة ماجستير جامعة القدس ٢٠١٤ ص ٨٤.

بعدم توفير قنوات كثيرة للمنافسة في شأن السلطة السياسية أو الإدارية في القطاع قبل الاحتلال الصهيوني الذي أبقى على الوضع نفسه تقريباً من حيث سلطة البلديات التي كانت مجالسها تتم بالتعيين.[1]

الكيان الصهيوني والأردن: تقاطع المصالح

نشطت سلطات الاحتلال العسكري الصهيوني خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي للحد من نفوذ رؤساء البلديات الموالين لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، لإقامة بنية عميلة في أوساط الشعب الفلسطيني ترتبط سياسياً واقتصادياً بالاحتلال تستجيب لرغبات وتكتيكات مؤسساته العسكرية والسياسية وموقفه إزاء مستقبل فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ في مشروع التسوية النهائية وفق المفهوم الصهيوني. وقد دخل رجال ورموز النظام الأردني في الضفة الغربية على خط الصراع مع الكيان الصهيوني في شقه الفلسطيني لبلورة موقف هو في المحصلة النهائية يقوم على المساومة والتسوية مع الاحتلال، الأمر الذي جعل الشعب الفلسطيني في مواجهة مزدوجة طرفاها عملاء الاحتلال الصهيوني ورجال ورموز النظام الأردني، الذين نشطوا في وقت سيطر فيه حزب العمل الصهيوني على الحكم الذي امتد حتى عام ١٩٧٧ وصاغ السياسة الصهيونية بشأن فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ على أساس ما سمي «الخيار الأردني»، وهو حل سياسي تعود فيه المناطق الآهلة بالسكان في الضفة الغربية إلى السيادة الأردنية، بينما يلحق الكيان الصهيوني به المناطق الحدودية الضرورية لأمنه، وقد أبرز ذلك طرح «مشروع إيغال آلون المتقاطع مع مشروع المملكة المتحدة الذي طرحه الملك حسين في عام ١٩٧٢، فأقيمت المستعمرات/ المستوطنات اليهودية في المناطق ذات الطبيعة الاستراتيجية الأمنية الدفاعية وبعيداً عن التجمعات العربية ذات الكثافة السكانية العالية، وجرى الاحتفاظ بالصيغة الأردنية وقوانينها بما لا يعارض وجود الاحتلال فأتيح لبلديات مدن الضفة الغربية المحتلة ممارسة دور على الصعيدين الاقتصادي-الخدماتي والاجتماعي مع محاولات سلطات الاحتلال ترسيخ

---

(١) يزيد صايغ، الكفاح المسلح، م س، ص ٦٦٠.

وتعزيز رموز النظام الأردني في البلديات، ومختلف أنواع الأنشطة الأخرى. وفي هذا الإطار عملت سلطات الاحتلال الصهيوني على مناهضة البلديات والتضييق عليها عقب فوز أنصار منظمة التحرير الفلسطينية الذين ترشحوا على قائمة «لجنة التوجيه الوطني»، برئاسة وعضوية مجالس البلديات في الانتخابات التي جرت في عام ١٩٧٦. غير أن «الخيار الأردني» بصيغة حزب العمل الذي كان أدى إلى تعايش إداري وسياسي ضمني مع الأردن، تعرض للتهديد عقب فوز تكتل الليكود في انتخابات الكنيست الصهيوني، وتشكيل زعيم الليكود، مناحيم بيغن حكومة الكيان الصهيوني في أيار/ مايو ١٩٧٧ وتبنيه مقولة «إسرائيل الكبرى»، وتوصله إلى اتفاق كامب ديفيد مع نظام أنور السادات في مصر في شهر أيلول/ سبتمبر١٩٧٨، الذي تحدث عن حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لقي رفضاً من فصائل المقاومة الفلسطينية والقيادات الوطنية في فلسطين المحتلة ١٩٦٧ بدون استثناء. وسعى الكيان الصهيوني إلى إيجاد قيادة بديلة يمكن أن تشارك كممثل لفلسطينيي فلسطين المحتلة ١٩٦٧ في محادثات الحكم الذاتي وفق التصور الصهيوني أي حكم ذاتي للسكان وليس على موضوع الأرض التي يعتبرها الكيان جزءًا لا يتجزأ مما يسمونه «أرض إسرائيل».

الاستشراق الصهيوني في ميدان العمل

ومع فشل المساعي الصهيونية في إيجاد الممثلين المطلوبين مما تسبب بفشل المحادثات المصرية-الصهيونية حول الحكم الذاتي اتجهت سلطات الاحتلال الصهيوني مع صعود نجم إرييل شارون بتوليه وزارة الحرب الصهيونية عام ١٩٨١ إلى توسيع الاستعمار ومصادرة دور البلديات وملاحقة الرموز الوطنية المؤيدة للمقاومة الفلسطينية ومحاولة إيجاد بدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية،[1] وكانت الخطوة الأولى لتنفيذ ما سبق هي نشر سلطات الاحتلال الصهيوني الأمر العسكري رقم ٩٤٧ لعام ١٩٨١ الذي تضمن نقل الصلاحيات القانونية والإدارية للحاكم العسكري إلى ما سمي «الإدارة المدنية»

(١) صحيفة علهمشمار ٧ آب/ أغسطس ١٩٨١.

التي أصبحت الأب البيولوجي لمشروع روابط القرى على الرغم من أن تشكيلها بدأ قبل الإدارة المدنية التي كان أول من تولى الإشراف عليها جنرال الاحتياط في قوات الاحتلال الصهيوني مناحيم ميلسون الذي بدأ يعمل في سياق إيجاد بدائل محلية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقيادات الوطنية في الداخل عبر ترتيب أوضاع عملاء الاحتلال ورموز النظام الأردني وإعطاء دور لمخاتير القرى في التشكيلة الاجتماعية-السياسية في الضفة الغربية وذلك بنقل عدد من الوظائف الإدارية من نطاق سلطة البلديات إلى المخاتير، أو في أحيان كثيرة إلى المتزعمين في القرى.[١]

ميلسون المتخرج في الجامعة العبرية في الدراسات الشرقية والحاصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد الأميركية، هو من المستشرقين المستعربين الصهيونيين وأستاذ الأدب العربي في الجامعة العبرية، شارك في حروب الكيان الصهيوني ضد العرب في عام ١٩٥٦ و١٩٦٧ تحت إمرة إرييل شارون. وضع ميلسون خبراته ومعارفه كافة في وضع التصور المتعلق بإدارة فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ من موقع العداء الشديد لمنظمة التحرير الفلسطينية وأن الحل الأمثل للوصول إلى فرض الاستسلام على الفلسطينيين يتم عبر توفير ظروف يتمكن فيها العملاء الفلسطينيون من التعبير عن آرائهم علناً مما يمكن الكيان الصهيوني من التوصل إلى اتفاقية مع المستعدين لقبول حلول وسط مع الاحتلال وقبول النتائج السياسية لتلك الحلول. وقد درس ميلسون تجربة الاحتلال البريطاني والوكالة اليهودية في إقامة أحزاب موالية لهما وفصائل السلام لتطبيق مشروع «روابط القرى» التي كان أول من طرح فكرتها العقيد في قوات الاحتلال الصهيوني إيغال كرمون[٢]، عندما كان

(١) يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، م س، ص ٦٨٠.

(٢) إيغال كرمون أسس مع الصهيونية ميراف وورمسر في عام ١٩٩٨ في واشنطن معهد بحوث إعلام الشرق الأوسط المعروف باسمه المختصر ميمري المتخصص بمتابعة وملاحقة كل من يكتب أو يتحدث ضد الكيان الصهيوني في العالم وخصوصاً العرب منهم، وترتبط ميمري مع الاستخبارات الإسرائيلية والأميركية وتقدم ترجمات بالإنكليزية لمقالات مختارة من الصحافة العربية والإيرانية إلى الإنجليزية وغيرها من لغات الغرب، وتحديداً مقالات ضد الصهيونية وكيانها خصوصاً إن كانت سخيفة أو خاطئة، مقالات تقول إن الولايات المتحدة، أو الغرب، أعداء أشرار للعرب أو للإسلام، ومقالات عن نظريات مؤامرة. ويعمل لدى ميمري عدد من الصحفيين والمترجمين العرب.

حاكماً عسكرياً للخليل (١٩٧٤-١٩٧٦) في بيت الشيخ محمد علي الجعبري، ليتلقفها فيما بعد ميلسون الذي كان مستشار الشؤون العربية في إدارة الحاكم العسكري للضفة الغربية. وركز ميلسون في سياق خطته الرامية إلى تفتيت الوحدة الوطنية بين الفلاحين القرويين، وسكان المدن في الضفة الغربية وإثارة النعرات القديمة بين الريف والمدينة، ركز على إبراز وضع الريف الفلسطيني الذي ادعى أنه يمثل نحو ٧٠ في المئة من سكان الضفة الغربية مقابل ٣٠ في المئة يمثلون مدنها. ويرى أن الريف الفلسطيني يتسم بمواقف محافظة تسهل سيطرة المخاتير والزعامات عليه وقد اعتبر ميلسون القرويين الفلسطينيين «الأكثر هدوءًا» وبالتالي أكثر قابلية للتعاون مع المستعمر، بينما تسود المدن الروح «الراديكالية» التي تتخذ مواقف لمصلحة منظمات المقاومة الفلسطينية.

كانت رؤية ميلسون الاستراتيجية في التعامل مع فكرة روابط القرى تنبع من رؤيته إلى العناصر المركزية الثلاثة التي رأى أنها تحدد الولاء السياسي الفلسطيني: المال والتوصل إلى مراكز القرار والقدرة على إلقاء أكبر قدر من الخوف في نفوس السكان، وهذه جميعها أعطيت لروابط القرى في جرعات متزايدة تدريجاً. وعلى هذا الأساس دعمت سلطات الاحتلال الصهيوني وخصوصاً داخل وزارة الحرب والإدارة المدنية جهود عملائها لإقامة «روابط القرى» التي بدأها الوزير الأردني السابق مصطفى عيسى يونس دودين (المولود في قرية دورا/ الخليل عام ١٩١٧) منذ عام ١٩٧٨ بعد إعادته من قبل الكيان الصهيوني إلى الضفة الغربية المحتلة وتولت أجهزة الاحتلال الصهيوني مهمتين أساسيتين على هذا الصعيد: تدريب عصابات روابط القرى على السلاح وتسليمهم أسلحة من طراز عوزي وإم١٦.

من محمد نمر الهواري إلى مصطفى دودين... سيرة غير مشرفة

يشير سجل مصطفى دودين إلى أنه سبق أن عمل في عام ١٩٤٤ في شرطة الاحتلال البريطاني في فلسطين، وقد تولى منصب مدير التموين والاستيراد في قطاع غزة في عام ١٩٤٩. وفي عام ١٩٥٣ عين مديراً للجوازات والسفر، ونظراً إلى سوء سلوكه وتحرشه بالنساء تم خفض مستواه الوظيفي إلى مجرد كاتب في مكتب الشكاوى على باب سجن غزة

المركزي، كما عمل مندوباً في المخابرات الحربية المصرية. ثم قرر الذهاب إلى الأردن، حيث تم تعيينه في عام ١٩٦٦ في منصب رئيس المنظمة الزراعية التعاونية، ومع تطور علاقاته وقربه من نظام الحكم في الأردن، عينه الملك حسين في عام ١٩٦٩ سفيراً لدى الكويت وأعيد إلى الأردن بعد أن اعتبرته الحكومة الكويتية شخصاً غير مرغوب فيه. ومع اشتداد الصراع بين المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني عينه الملك حسين وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل في وزارة وصفي التل في عام ١٩٧١، ومن ثم تم تعيينه عضواً في مجلس الأعيان الأردني.[١] وعندما قرر الملك ووصفي التل التغلب على التداعيات التي خلفتها مجازر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ وما تلاها من مجاز أحراش جرش وعجلون في تموز/ يوليو ١٩٧١ ضد الحركة الفدائية الفلسطينية، تم إقامة ما سمي «الاتحاد الوطني العربي» كتنظيم سياسي في أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، وتم تعيين مصطفى دودين أميناً عاماً له.[٢]

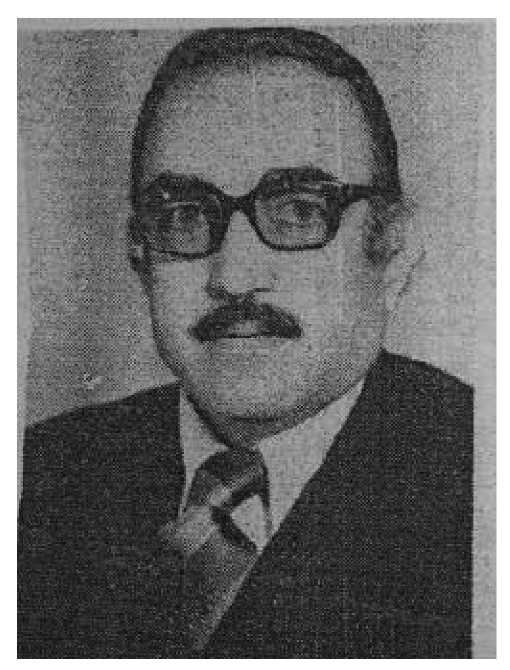
وبتنسيق بين الأردن والكيان الصهيوني لمواجهة نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، سمحت سلطات الاحتلال بعودة مصطفى دودين إلى قريته دورا في عام ١٩٧٥ في إطار برنامج شمل العائلات من أجل تقديم خدماته للاحتلال الصهيوني، التي تمثلت فيما بعد بروابط القرى.

كانت إعادة دودين جزءًا من سياسة الكيان الصهيوني في إيجاد عملاء له، حيث كان الكيان الصهيوني عقب إنشائه، يسمح لبعض الشخصيات الفلسطينية التي هربت من فلسطين والمعروفة بنشاطها أثناء الاحتلال البريطاني/ الانتداب بالعودة الى فلسطين لأغراض خبيثة وماكرة. وكانت سلطات الكيان الصهيوني منحت محمد نمر الهواري تصريحاً خاصاً للعودة إلى فلسطين في مطلع عام ١٩٥٠ لقيادة حملة ضد الحزب الشيوعي الذي كان يعتبر الهواري عميلاً للصهيونية وضرورة محاسبته، وكان الهواري المولود في الناصرة عام ١٩٠٧ وعمل مدرساً في الخليل ثم محامياً في يافا وأحد قادة حركة الكشافة العربية، قد أسس وقاد حركة النجادة، المنظمة شبه العسكرية التي كان ينظر إليها (قبل انزلاق قائدها من اللافعالية إلى

(١) صحيفة السفير اللبنانية ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٣.

(٢) صحيفة الدستور الأردنية ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

التعاون مع العدو) كجزء من الحركة الوطنية الفلسطينية أثناء الاحتلال البريطاني، وكان مركزها في يافا وادعى أنها منظمة غير حزبية ولا طائفية ودعا الفلسطينيّين للانضمام إليها، وكانت أول حركة في نوعها في الوسط العربي ممّا دعا الحزب العربي الفلسطيني بقيادة جمال الحسيني فوراً إلى إنشاء تنظيم مشابه تحت اسم الفتوّة الذي كان يمثّل الاتجاه القومي حيث بدأ الصراع على النفوذ بين الطرفين ولكن أسقط في يد النجادة ورضخ للاتحاد مع الفتوّة تحت قيادة اللجنة العربيّة العليا. وقامت السلطات الصهيونية بعد عودته بتعيينه قاضياً في محكمة صلح(محكمة البداية) الناصرة. (وهو ما كرره الكيان الصهيوني بعد نحو ٤٣ عاماً بإعادة ياسر عرفات وأنصاره بعد إخراجهم بقوة الغزو الصهيوني من بيروت، وكانت إعادتهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار اتفاقيات أوسلو للعمل كسلطة تحت إشراف الاحتلال الصهيوني لرفع العبء الاقتصادي والأمني عن كاهل الاحتلال وهو ما تم باعتراف الجميع).



مصطفى دودين



أم القرى

تذمر واستياء يسود أصحاب السيارات

المجالس البلدية «المنحلة» في مدن الضفة الغربية

جريدة روابط القرى العميلة

حين نشر الهواري بعد عودته كتابه «سر النكبة»، وروى فيه تاريخه الشقي في التعاون مع الصهيونيين، شكل صدمة للكثيرين، حبث أكد على مواصلة علاقاته مع الهاغاناه والوكالة اليهودية وتقديمه معلومات عن منافسيه الحسينيين إلى استخبارات الهاغاناه (شاي)، رغم محاولة اغتياله في نيسان/ إبريل ١٩٤٧. كان الهواري أحد الخونة باتفاق كل من الفلسطينيين والمؤرخين الرسميين نظراً إلى علاقته الممتدة مع الهاغاناه، ويروي المرحوم صلاح خلف (أبو إياد) الذي انتمى إلى النجادة في صدر شبابه في يافا الأثر المدمر الذي خلفته خيانة الهواري الذي كان ينظر إليه كقائد شعبي لا يشق له غبار وطني متوهج قادر على جر الجماهير خلفه، وقد ساهم الهواري لدى انكشاف خيانته بالتعاون مع العدو في هبوط الروح المعنوية لدى كثيرين من المتعاطفين والمعجبين به[١] (تماماً كما أصبح الحال مع قيادات حركة «فتح» الذين ارتضوا التعاون مع الاحتلال الصهيوني لقاء منحهم سلطة هزيلة بفعل اتفاقات أوسلو). وقد اعترف الهواري في كتابه أنه كان يلتقي علانية اليهود وينشر المقالات باسمه ضد المفتي وجامعة الدول العربية. وزعم أن سلوكه العلني يعود إلى إيمانه بأن موقفه يصب في مصلحة شعبه وهذا يكفي لتبرئته من الخيانة. (تماماً كما ادعى ياسر عرفات وقيادة «فتح» أن ذلك هو الذي دفعهم إلى توقيع اتفاقيات أوسلو). وكان الهواري عمل على تنظيم وحدات حراسة لحماية حدود تل أبيب، ومنع شن هجمات من يافا على جوارها اليهودي.[٢]

المؤرخ الإسرائيلي بني موريس ذكر أن الهواري، الذي وصفه بالاعتدال سعى إلى منع اندلاع القتال في يافا في عام ١٩٤٧ حيث أصدر أوامر لرجاله بإطلاق النار فقط في حالة الهجوم عليهم، خصوصاً أنهم كانوا يعانون نقصاً في الذخيرة، بيد أن نفوذ الهواري كان محدوداً في أبو كبير/ يافا التي كانت خاضعة لسيطرة قائد آخر يدعى أبو لبن. وقد سقط الهواري الذي ربما كان عميلاً لجهاز استخبارات الهاغاناه (شاي) وفر من فلسطين إلى

(١) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص ٣٤٢.

(٢) م ن، ص ٣١٢.

شرق الأردن في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧.[1] وفي منتصف الشهر نفسه غادر إلى حدود لبنان مع فلسطين المحتلة للقاء مستشار رئيس الحكومة الصهيونية للشؤون العربية جوشوا بالمون مصطحباً معه زوجته وأبناءه العشرة وثلاثة من أنصاره. وبعد فترة قصيرة سمح له بالعودة. وبقي مناكفاً للحزب الشيوعي وحزب مابام (اليساري الصهيوني) وفشل في تشكيل حزب سياسي يستقطب العرب بدلاً من الحزب الشيوعي. وكانت آخر مهامه عضويته في لجنة التحقيق الصهيونية التي شكلت إثر حريق المسجد الأقصى في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٦٩ الذي قام به مايكل روهان وقد تم تبرئة الحكومة الصهيونية من أية مسؤولية لها في جريمة إحراق المسجد الأقصى، وقد توفي الهواري في العام نفسه. وكان محمد نمر الهواري وقبله موسى هديب (أحد مؤسسي حزب الزراع، والذي اغتيل في عام ١٩٢٥) معروفين بعلاقاتهما الصهيونية.

حاول دودين فور عودته دخول المعترك السياسي بترشيح نفسه في شهر نيسان/ إبريل ١٩٧٦ لرئاسة المجلس المحلي لقرية دورا لكنه فشل في ذلك. وبعد ذلك تقدم بطلب إلى سلطات الاحتلال الصهيوني لمنحه ترخيصاً بتشكيل «رابطة قرية» في منطقة الخليل ذات مهمة اقتصادية-اجتماعية بغرض الحد من حجم المعارضة وبهدف استقطاب قرى الضفة الغربية في إطارها إلا أن الطلب لم يحظ بالموافقة إلا في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٧٨ بعد زيارة أنور السادات للقدس المحتلة وخطابه في الكنيست في أواخر عام ١٩٧٧ وما تبعه من التوصل إلى اتفاق كامب ديفيد في العام التالي الذي تضمن شق الحكم الذاتي وبدء ظهور فكرة الإدارة المدنية ليبدأ الكيان الصهيوني البحث عن قيادة بديلة لرؤساء المجالس البلدية والقروية الذين عارضوا زيارة السادات والحكم الذاتي، وقد وجد الكيان الصهيوني في مصطفى دودين ضالتهم، ليشكل رابطة قرى الخليل، حيث كان دودين يملك نحو ثلاثة آلاف دونم لم يقم الحكم العسكري الصهيوني بمصادرة أي دونم منها. وأعلن أن الأهداف المعلنة للرابطة حسب نظامها الأساسي، هي حل المنازعات والخلافات بين السكان وتشجيع تنظيم

(١) بيني موريس، مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين/الجزء الأول ترجمة عماد عواد، عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت نوفمبر ٢٠١٣، ص ١٦٩.

الجمعيات التعاونية لمساعدة المزارعين لتحسين أوضاعهم الاقتصادية وتقديم المساعدات المالية للقرويين في إطار مشاريع التطوير والتنمية وتطوير أساليب الزراعة وتحديثها وغير ذلك. وقد أصبح الفلاحون يتوجهون إليها لحل مشاكلهم الزراعية والمالية كاستيراد الأسمدة والبذور بأسعار مخفضة وتلقي القروض المالية اللازمة لتطوير زراعاتهم، وبهذا أصبحت الرابطة حلقة الوصل بين سكان القرى والحكم العسكري وأصبح القرويون مجبرين على التوجه إلى الرابطة للحصول على توصية لكي يقبل الحكم العسكري طلباتهم.

البداية... رابطة قرى الخليل

كان دودين حذراً في بداية إقامة رابطة قرى الخليل بحيث لم يتدخل في الشؤون السياسية بل وأدلى أحياناً بتصريحات مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية لصرف الأنظار عن صورته الحقيقية ونجح في ضم نحو ستين قرية من قرى الخليل إلى رابطته وجلب المساعدات المالية لها من الحكم العسكري.[1] وكان إلى جانب مصطفى دودين في قيادة رابطته كل من شقيقه محمد دودين ومحمد محمود السويطي المعين من قبل الاحتلال رئيساً للمجلس المحلي لبلدة بيت عوا.

وقد أعطيت رابطة قرى الخليل دور الوسيط بين القرى وسلطات الحكم العسكري وأعطي مصطفى دودين سلطات واسعة لتلبية ما يقدم إليه الفلاحون من مطالب. وفي مطلع عام ١٩٨٠ وسعت سلطات الاحتلال سلطات رابطة قرى الخليل فسمحت لها بإقامة لجان فرعية للتربية والصحة والزراعة وغيرها، وأقيمت لجنة مشتركة من الحكم العسكري والرابطة للبحث في زيادة المساعدات التي يقدمها الحكم العسكري لبعض القرى كي تكون بديلاً للمساعدات التي بدأت اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود تقدمها لمشاريع القرى والمجالس القروية.

وحين رأت سلطات الاحتلال الصهيوني أن تجربتها قد نجحت إلى حد ما في الخليل أوعزت إلى دودين أن يتحرك من أجل تعميم تجربة الروابط في بقية مناطق الضفة الغربية.

---

(١) صحيفة علهمشمار ٧ آب/ أغسطس ١٩٨١.

حيث بدأ دودين تحركه في هذا الشأن في منطقة رام الله في أواخر عام ١٩٨٠، وقد مارست سلطات الاحتلال الصهيوني ضغوطها على المخاتير في المنطقة وأبلغتهم أنه لن يتم النظر في المشاريع أو المساعدات التي تتعلق بقراهم ما لم تقدم عن طريق رابطة قروية تنشأ في منطقة رام الله، وأنه لن يتم إدخال أية قروض أو مساعدات تخصص للقرى من الخارج إلا بموافقة الرابطة المذكورة. وقد أسفرت هذه الضغوط عن إقامة رابطة قرى رام الله في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ برئاسة يوسف الخطيب مختار قرية بلعين الذي اغتيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١، ثم تولى رئاسة الرابطة من بعده ابنه جميل.

وقد واصل دودين تحركاته لتشكيل «روابط القرى» في العديد من القرى الفلسطينية عامي ١٩٨١، ١٩٨٢ وانتقل الحكم العسكري الصهيوني ممثلاً بـ الإدارة المدنية إلى البحث عن عملاء آخرين، إذ بعد مرور ثلاث سنوات على إقامة رابطة قرى الخليل اكتشفوا بشارة قمصية وهو صاحب معمل للتعدين في بلدة بيت ساحور ودفعوه لإقامة رابطة قرى بيت لحم، التي ركز مشرفوها على انتقاد المجالس البلدية الوطنية محاولين زرع بذور التفرقة والخلاف بين المدن والقرى المحيطة بها وداخل القرى نفسها بالإضافة إلى مهاجمة منظمة التحرير الفلسطينية واللجنة الفلسطينية-الأردنية المشتركة. وسرعان ما تبرأت عائلته منه. وقد وصلت عمالة قمصية إلى أنه لم يتورع عن المجاهرة بآرائه السياسية والإعلان بأنه الطرف البديل في أية مفاوضات قادمة وعن استعداده لقبول أية سلطات أو مناصب تسند إليه في إطار الحكم الإداري الذاتي للضفة الغربية.[١] ولاقت محاولات قمصية الدخول إلى المخيمات فشلاً ذريعاً حيث كان سكان بيت لحم والمخيمات يرون فيه عميلاً للمخابرات الصهيونية.[٢] ولم ينضم إليه في قرى بيت لحم من المخاتير سوى مختار واحد من أصل ١٢٠ مختاراً.

وقد مد ميلسون بصره باتجاه شمال الضفة الغربية نحو نابلس وطولكرم وجنين، لتشكيل روابط قرى جديدة، وقام الحاكم العسكري داني ماط، في مطلع عام ١٩٨٢ باستدعاء مخاتير ورؤساء مجالس قرى عورتا، بيت دجن، سالم وعزموط إلى مقره واجتمع

(١) الموسوعة الفلسطينية.

(٢) صحيفة علهمشمار ٧ آب/ أغسطس ١٩٨١.

معهم كل على حدة للضغط عليهم بضرورة تشكيل رابطة قرى نابلس مستخدماً أسلوب الترغيب عبر تقديم إغراءات مالية لجذب مؤيدين إلا أن محاولاته فشلت وقام بسحب أختام بعض المخاتير عقاباً لرفضهم الذي يعزى في جانب كبير منه إلى وجود الشخصية الوطنية الكبيرة، رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة الذي كان يشكل ثقلاً كبيراً في المنطقة. وقد أسفرت جهود وضغوط إدارة الحكم العسكري لتشكيل قوة عميلة مضادة للشكعة عن إقامة رابطة قرى نابلس في نهاية شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٢ برئاسة جودت صوالحة من قرية عصيرة الشمالية بمشاركة بعض أقربائه. ولتعزيز مكانة الرابطة قدمت الإدارة المدنية الصهيونية، عبر صوالحة رزمة من المشاريع، منها تزويد قرية بيت امرين التي انضمت إلى الرابطة بالكهرباء ورزمة مشاريع للبنية التحتية والصحة والتعليم في بلدة بزاريا، وقد ادعت الرابطة انضمام ٣٨ قرية من أصل ٤٩ قرية هي إجمالي عدد قرى نابلس.[1] وفيما لم تلاق جهود تشكيل رابطتي قرى جنين وقلقيلية صعوبات إلا أن الأمر مع قرى طولكرم لم يكن سهلاً بسبب وجود شخصيات وطنية مثل رئيس بلدية طولكرم حلمي حنون، الذي استغل علاقاته مع بعض القناصل الأجانب لفضح ممارسات الحكم العسكري الصهيوني بالضغط على السكان من أجل تشكيل بدائل للقوى الوطنية في الضفة الغربية.[2] وبعد التوسع في تشكيل تلك الروابط فقد تم حصرها بروابط القرى التالية:

- رابطة قرى الخليل برئاسة مصطفى دودين.
- رابطة قرى بيت لحم برئاسة بشارة قمصية.
- رابطة قرى رام الله برئاسة مختار قرية بلعين يوسف الخطيب ومعه فؤاد الخواجة من نعلين وفخري عيسى المعين رئيساً لبلدية بيتونيا.
- رابطة قرى نابلس (حزيران/ يونيو ١٩٨٢) برئاسة رئيس المجلس المحلي لقرية عصيرة الشمالية، جودت صوالحة.
- رابطة قرى قلقيلية (٤/ ٢/ ١٩٨٢) برئاسة رئيس المجلس القروي لقرية حبلة،

---

(١) عمر صالح بشير، إسرائيل وروابط القرى، م س، ص ٥٨-٥٩.

(٢) م ن، ص ٦٠.

اسماعيل مرزوق عودة، وكان أبرز عملاء الاحتلال وسمسار الأراضي هناك صادق رشيد بليه من داعمي الرابطة.

- رابطة قرى جنين (١٢/ ١/ ١٩٨٢) برئاسة رئيس المجلس القروي لسيلة الظهر، يونس كمال حنتولي، وكانت تسمى جمعية سيلة الظهر القروية.
- رابطة قرى قباطية وضمت نحو ٢٠ قرية في محيطها برئاسة محمد رجب الراغب.
- رابطة قرى طولكرم برئاسة أحمد سلامة.

وفي ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٨٣ تم إقامة اتحاد لكل تلك الروابط برئاسة مصطفى دودين واتخذ من رام الله مقراً له فيما ترأس محمد نصر رابطة قرى الخليل خلفاً لدودين.[١] وقد أطلق ميلسون على تلك الروابط لقب «ساداتيو فلسطين» معتبراً أن «إسرائيل» تدعم أولئك الذين يعترفون بها وتمكنهم من إقامة سلطة فلسطينية محلية. ولهذا الغرض أسس هؤلاء حزباً سياسياً أطلقوا عليه اسم «الحركة الفلسطينية الديمقراطية للسلام» تزعمها محمد نصر أحد معاوني دودين. وتسويق هذا الحزب سمح له برفع بعض الشعارات الاحتجاجية والمطالبات ضد الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، فيما واصل مسلحو ومتعاونو روابط القرى العمل كقوة أمنية في خدمة الاحتلال.

تسليح وتمويل الروابط

عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تسليح رؤساء وأعضاء روابط القرى ووفرت لهم التدريب والحماية الأمنية وزودت الروابط بالبنادق وعربات النقل وعربات الجيب العسكرية وأجهزة الاتصال تمهيداً لتحويلها إلى عصابات وميليشيات مسلحة تنفذ الدور المنوط بها في مواجهة الشعب الفلسطيني. وقد بين وزير الحرب الصهيوني، أريئيل شارون دور هذه الروابط عندما صرح في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ «بأن السلطات الصهيونية قررت تسليح روابط القرى تلبية لطلب زعماء هذه الروابط، ولكي تثبت للجميع أن إسرائيل تدعم القيادات المعتدلة في المناطق المحتلة». وتحولت روابط القرى إلى ميليشيات محلية

---

(١) عمر صالح بشير، إسرائيل وروابط القرى، م س، ص ٥٩-٦٠.

تساعد قوات الاحتلال الصهيوني في أعمال العنف والقمع والتصدي للجماهير الفلسطينية وعمدت إلى نصب الحواجز للسيارات واعتقال الوطنيين وإطلاق النار عليهم. قرار تسليح الروابط اتخذته الإدارة المدنية في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ بتسليم روابط القرى ١٠٠ قطعة سلاح نالت رابطة قرى الخليل منها ٥٠ قطعة، ثم جرى تسليمهم ١٧٠ قطعة سلاح أخرى بعد زيادة عدد الروابط. إضافة إلى تدريب عناصر الروابط على استخدام الأسلحة من طراز عوزي وإم١٦ لتأمين الحراسات الشخصية للروابط في ظل تصاعد المقاومة الوطنية ضد الروابط واستهداف عناصرها، وكان التدريب يتم يومياً في مستعمرة بيت إيل لأعضاء الروابط كافة من مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة. كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتسليم روابط القرى معدات اتصال خاصة وسيارات من نوع جيب لتسيير دورياتها، إضافة إلى قروض خاصة لشراء التجهيزات المختلفة لتوفير الحماية لمقرات روابط القرى في مختلف المناطق. ولم يقتصر الأمر على تسليحها فقط. فقد كانت مقرات روابط القرى محمية من «حرس الحدود» لقوات الاحتلال الإسرائيلي، الذي عمل عناصره على إطلاق النار صوب المواطنين الفلسطينيين في عدة مناسبات.

ولم يقتصر العمل على قوات الاحتلال الصهيوني، بل امتد أيضاً من خلال شرطة الاحتلال التي كانت تتحرش بالمواطنين وتقوم بالتنكيل بهم واعتقالهم في كل مرة يقومون بها بإصدار تصريحات ضد روابط القرى خصوصاً في الخليل. فقد سجلت اعتداءات كثيرة لشرطة الاحتلال بحق النقابيين والمواطنين، كما حصل مع النقابي «يونس تيم» الذي اعتقل مرات عديدة بسبب نشاطه ضد روابط القرى. ورفضت سلطات الاحتلال الصهيوني مرات عدة سحب سلاح روابط القرى رغم بعض الانتقادات والأصوات التي طالت سلاح الروابط، حيث رفض «موشيه آرنس» وزير الحرب الإسرائيلي عام ١٩٨٣ سحب سلاح روابط القرى التي حصلت عليه بقرارات مسبقة بعد استجوابين في الكنيست الإسرائيلي لعضوي الكنيست شولاميت ألوني ومحمد وتد. وكان هدف تسليح الروابط الظاهر هو حماية أعضاء وقيادات روابط القرى، إلا أن هناك أهدافاً مخفية مبيتة لسلطات الاحتلال تتمثل بتحويل روابط القرى إلى ميلشيات مسلحة تقوم بتنفيذ وإمرار سياسات الاحتلال،

عبر ممارساتها ضد المواطنين الفلسطينيين لتحويل المواجهة. فبدل أن تكون المواجهة بين الاحتلال وحركات التحرر الوطني، تغدو مواجهة فلسطينية فلسطينية بعد تحول ظاهرة روابط القرى إلى مليشيات تمارس القمع والإرهاب إلى حدود تنفيذ الأعمال القذرة للاحتلال الإسرائيلي، ليكون الهدف الأساسي من تسليح الروابط «فلسطنة وتعريب الصراع» في الضفة الغربية وتصعيد محاولته تغيير الخارطة السياسية لمصلحة الإدارة المدنية والحكم العسكري الاحتلالي للضفة الغربية. (للعلم سمحت سلطات الاحتلال الصهيوني للسلطة الفلسطينية باقتناء أجهزة أمنها أسلحة فردية وبنادق من طراز كلاشينكوف وإم١٦ وجميع أرقامها مسجلة لدى سلطة الاحتلال). كما خصصت سلطة الاحتلال الصهيوني ميزانية سنوية لروابط القرى بـ١٠٠ مليون شيكل، إضافة إلى ٣٥ مليون شيكل تتقاضاها الروابط من المعاملات التي تنجزها لسكان القرى التابعة لها بعد أن أوكلت سلطات الاحتلال إلى هذه الروابط مهمة تسيير العديد من المعاملات مثل تصاريح السفر والمعاملات العقارية وغيرها، بحيث أصبحت الروابط تمثل الصلة بين السكان العرب الفلسطينيين وسلطات الاحتلال الصهيوني التي فسحت في المجال لتلك الروابط وزعمائها بالبروز كممثلين سياسيين للفلسطينيين في الداخل والخارج، وذلك بالسفر إلى الخارج وخصوصاً الولايات المتحدة ولقاء مسؤولين فيها بغية الظهور بالصفة التمثيلية للفلسطينيين.[(١)]

عملاء باختيارهم...

كان بين أبرز المخاتير الذين انضموا إلى روابط القرى، إبراهيم أحمد فلنة، مختار بلدة صفا وكان يوصف بالأخطر؛ لأنه عمل باتجاهات تسريب الأراضي والعمالة للمخابرات الصهيونية. أما مختار رأس كركر، جودت عبدالله أبو فخيدة فقد كانت أسبابه متعددة. فكانت تجمعه علاقة قرابة مع آل الخطيب، إضافة إلى عداءات عائلية في بلدته. وقد توفي وفاة طبيعية. واشترك في نشاط رابطة قرى رام الله، مختار قرية بيتللو، شاكر أبو يامنه، وهو من الأشخاص الذين سربوا أراضي للاحتلال الإسرائيلي، حاله حال مختار دير قديس، نبيل

(١) عمر صالح بشير، إسرائيل وروابط القرى، م س، ص ٦٨-٧٠.

نبهان الذي هرب إلى الداخل مع بداية الانتفاضة عام ١٩٨٧. وقد كان لرابطة قرى رام الله قوة ضاربة مكونة من مجموعة أشخاص، أشهرهم زيدان الهندي من بلدة عين عريك. وقد كان الذراع اليمنى لرياض الخطيب ابن يوسف الخطيب فترة رئاسته لرابطة قرى رام الله، وكان يتنقل مسلحاً طوال الوقت، وكلمته مسموعة لدى آل الخطيب. ونشط أيضاً «سامي العبسي» من بلدة «قبية» وكان مسلحاً خطراً وذراعاً تنفيذية. يعمل على سيارة نقل عمال في المنطقة، ويرتدي دوماً لباساً عسكرياً. عرف عنه ترويجه للمواد المخدرة، وقد قتل خلال الانتفاضة الأولى. بعد وفاة اسماعيل مرزوق تولى تحسين منصور وهو من بلدة عزون رئاسة رابطة طولكرم. كان والده رئيساً لمجلس بلدة عزون. درس القانون في بيروت، وعين مستشاراً لرابطة قرى قلقيلية بداية التأسيس، وكان عضواً في مجلس إدارة صحيفة «المرآة» وعين ناطقاً رسمياً باسم اتحاد الروابط. زوجته صافية، طبيبة أسنان، ارتبطت بالمخابرات الصهيونية أثناء دراستها في الخارج، واستغلت عيادتها للإسقاط في وكر العمالة، ويشاع أنها سبب دخوله في روابط القرى. يسكن حالياً منطقة رعنانا داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ويحمل الهوية الصهيونية. عمل تحسين منصور قاضياً لمحكمة بداية طولكرم، وكانت حراسه من أبناء بلدته، ومنهم عبدالغافر سويدان - يوسف الجمال - يوسف ناصر اسليم، ومعظم حراساته حملوا الهوية الصهيونية. نشط في رابطة قرى طولكرم مجموعة من الأشخاص من بينهم، عبدالرحمن أبو سنينة، الذي عينه الحكم العسكري الصهيوني رئيساً لبلدية قلقيلية، بعد إقالة رئيس البلدية الحاج أمين النصر. وصفت علاقات أبو سنينة بأنها جيدة مع السكان حتى بعد أن تمت إقالته من قبل الإدارة المدنية لأسباب غير معلومة. ومع انطلاق الانتفاضة الأولى، هرب إلى داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ كلاجئ سياسي لدى الكيان الصهيوني، ويسكن قرب حدود قلقيلية، وهو يحمل الجنسية الصهيونية. عمل مجموعة من الأشخاص مع رابطة قرى قلقيلية، من أخطرهم: أحمد فائق عرار من بلدة حبلة الذي كان متشعباً في عمله كروابط قرى وسمسار أراضٍ وعميل للمخابرات الصهيونية. وكان يعتبر ذراعاً تنفيذية بيد سلطات الاحتلال الإسرائيلي. يرافقه كل من فايق عودة وحافظ أبو هنية من بلدة كفر ثلث. تم تأكيد تنفيذهم لقتل الحاج محمد عفاني أحد قادة

قوات العاصفة التابعة لـ«فتح» في الضفة الغربية. وجميعهم تمت تصفيتهم من قبل المقاومة الفلسطينية. كما نشط أيضاً عمر إجحا رئيس مجلس قروي بديا، الذي قتله مدير الإدارة المدنية في طولكرم لأسباب مجهولة.

أما رابطة قرى جنين، فقد شكل نواتها يونس كمال حنتولي من بلدة «سيلة الظهر»، وهو من مواليد عام ١٩٤٨، التحق بقوات العاصفة التابعة لحركة «فتح» بعد هروبه كمطلوب لسلطات الاحتلال العسكرية. عاد في نهاية السبعينيات وسلم نفسه لمقر الحكم العسكري، وتم تسوية وضعه. عمل سائق مركبة لنقل العمال في مصنع نسيج بقيسارية، تعود ملكيته للحاخام أبراهام شابرا. ارتبط بالمخابرات الصهيونية وعمل على تجنيد العملاء. حاول البروز كناشط نقابي عمالي إلى حين إعلان تشكيل رابطة ناحية «سيلة الظهر قبل توسعها لتشمل جنين. وعين في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٣ أميناً عاماً لاتحاد روابط القرى جنين ومع حل الروابط انتقل للعيش في العفولة وهو يحمل الهوية الصهيونية. وعمل لدى الحنتولي مجموعة مسلحة من سكان منطقته منهم سليم يوسف حنتولي، أبو غالب القاروط، عادل نواف أبو عصبة، أحمد فشافشة. كما نشط في رابطة قرى جنين، شهاب عبدالرحمن الصانوري الذي عينه الحكم العسكري من ضمن لجنة لرئاسة بلدية جنين بعد إقالة المجلس البلدي. وهو رجل أعمال وصاحب شركة بناء من بلدة صانور، كانت تدور حوله شبهات قبل تسلمه لمنصبه بالارتباط بالمخابرات الصهيونية، وتوفي وفاة طبيعية. أما محمد الراغب الذي كان مختاراً لقباطية بعد وفاة والده الذي كان مختاراً من قبله، وكان مديراً لمدرسة قباطية. فقد شكل رابطة قباطية بعد وفاة والده، دفعته العائلة ليحل محل أبيه، وعند التوجه للحكم العسكري لاعتماده كمختار، كان الشرط الإسرائيلي أن يشكل رابطة قرى قباطية وأبدى موافقته. عين رئيساً لتحرير صحيفة المرآة في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٣، بعد إقالة محمد نصر من الروابط، وتمت تصفيته بداية الانتفاضة الأولى، على يد مجموعات الفهد الأسود.»[1]

قدم مصطفى دودين في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ بدون إبداء الأسباب، استقالته من

---

(١) عمر صالح بشير، إسرائيل وروابط القرى، م س، ص ٨٨-٩٤.

رئاسة مجلس روابط القرى مغادراً إلى ألمانيا عبر الأردن حيث توفي في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. فيما غادر جميل فلاح العملة بعد حل روابط القرى إلى كندا ليعود بعد فترة للعيش في بيت حنينا وهو يحمل الهوية الصهيونية والجنسية الكندية. ولحقه إلى كندا بشارة قمصية لتكون مقر إقامته النهائية. وقد خلفه في رئاسة رابطة قرى بيت لحم ابنه سمير الذي هو الآخر هاجر إلى كندا. وكان دودين وجميل العملة سافرا إلى تونس في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ حيث التقيا ياسر عرفات، وإثر ذلك قررت سلطات الاحتلال الصهيوني رفع حمايتها عن العميلين كما ألغت المنافع التي كانت توفر لهما كمتعاونين مع الاحتلال، وفق ما ذكرته صحيفة معاريف الصهيونية في عددها يوم ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩.

وعلى الرغم من أن روابط القرى لم تشكل جسماً ذا صفة جماهيرية ولا يحظى بصدقية لدى الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة إلا أن سلطات الاحتلال عملت على ترويجها إعلامياً وتصويرها كجسم سياسي مستقل وقيادة معتدلة تمثل المصالح العليا لسكان الضفة الغربية يمكن التحاور معها وحاولت توفير الغطاء السياسي لها عبر ربطها بأسماء ذات أبعاد وأطر سياسية مثل حركة الشبيبة الديمقراطية والحركة الديمقراطية للسلام.(١)

وقد لاحظت صحيفة علهمشمار الصهيونية أن الأعضاء المنتمين إلى روابط القرى من الفئات عديمة القيم والأخلاق ومن سقط المتاع الذين لا يتورعون عن مباشرة أي عمل أو الانتماء إلى أي جهة في سبيل تحقيق مصالح شخصية بحتة.(٢)

وقد تداولت أسماء أخرى من عملاء الاحتلال رئاسة تلك الروابط فقد تولى جميل العملة رئاسة رابطة قرى الخليل خلفاً لـ محمد نصر الذي أقيل من منصبه من قبل شلومو إيليا رئيس الإدارة المدنية، والعملة هو ابن مختار قرية بيت أولا الذي يملك ٤٠٠ دونم وله علاقات قوية بالنظام الأردني، أما ابنه جميل فذكر أنه غني جداً لديه العشرات من المشاريع والشركات، وكان ينقل يومياً نحو ٣٢٠٠ من عمال الضفة الغربية المحتلة للعمل

---

(١) صحيفة الطليعة، «إعادة بناء الجسور مع الأردن»، عدد ٢٦١. ٣ آذار/ مارس ١٩٨٣ ص ١.

(٢) صحيفة علهمشمار ١ نيسان/ إبريل ١٩٨٣.

لدى الصهيونيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. أما يوسف الخطيب فقد بدأ حياته في شرطة الاحتلال البريطاني في فترة الانتداب على فلسطين ثم عمل في جهاز الدولة الأردني سنوات وقد تم إعدامه في كمين مسلح في عين عريك مع أحد أبنائه في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ جراء خيانته وعمالته للاحتلال الصهيوني ليخلفه في رئاسة الرابطة ابنه جميل.(١)

وقد تولت جريدة الأنباء الصهيونية الناطقة بالعربية مساندة روابط القرى وترويجها. وبعد ذلك أصدرت الروابط مجلة أسبوعية باسم أم القرى التي صدر عددها الأول في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٨٢ بعد أيام من الغزو والاجتياح الصهيوني للبنان، وأيضاً صحيفة المرآة. توالى على رئاستها قيادات روابط القرى. ومن بين الأسماء التي ظهرت ككتاب فيها: سامر الدرابيع، محمد ناصرية، محمد أمين محمد، إياد عبدالقادر يونس، منير الشاويش، إياد الرجوب، محمود دودين، عزيز الرجوب، حسن التل. أما المقالات التي كانت بمثابة سموم خطرة فكانت تنشر تحت أسماء مستعارة، وكانت تستخدم المصطلحات الصهيونية والرواية الصهيونية. وبدأت روابط القرى مع الاجتياح الصهيوني للبنان في صيف ١٩٨٢ حملاتها الإعلامية لترويج الفكر الاستسلامي بالرؤية الصهيونية لمفهوم التعايش والسلام، ولتشن حملة مسعورة ضد منظمة التحرير الفلسطينية متهمة إياها بالتسبب بموت آلاف الأبرياء وإبادة الشعب لضمان بقائها والحفاظ على مكاسبها بأي ثمن وأن الطريق الأمثل هو اتباع طريق روابط القرى للتعايش السلمي مع الاحتلال.(٢)

وقد أعلن مجلس اتحاد روابط القرى لأول مرة يوم ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٣ خطها السياسي بإعلانها المبادئ السياسية التي ستعمل على أساسها عرفت فيما بعد بمبادئ العاشر من آذار/ مارس ورد فيها: * نحن نعمل ونطالب بإنهاء الاحتلال، وانسحاب القوات الصهيونية من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧. * وسيلتنا لإنهاء الاحتلال هي الوسائل السلمية من خلال مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل.* نطالب باعتراف متبادل

(١) صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣.

(٢) عمر صالح بشير، إسرائيل وروابط القرى، م س، ص ١١٤.

بين الشعبين الفلسطيني ودولة إسرائيل، وكذلك بين دولة إسرائيل والدول العربية. ❋نحن نرفض الإرهاب والحروب كوسيلة لحل المشاكل بين العرب وإسرائيل.[1] **ويلاحظ أن هذه البنود هي السياسة المعلنة نفسها لسلطة الحكم الذاتي المحدود التي ينادي بها رئيسها محمود عباس.**

كما ارتبطت روابط القرى بعلاقات متشعبة مع المنظمات والحركات الصهيونية، بمن فيها المستعمرون في مناطق الضفة الغربية. فعدا عن العمل المنظم الذي قامت به روابط القرى مع مجموعات يهودية متطرفة في حملتها على المسجد الأقصى، كانت هناك علاقات لروابط القرى مع حركات إسرائيلية في الكيبوتسات. فقد جرى اجتماع بين أعضاء روابط القرى مع مجموعات من كيبوتسات: «بيت هاشيطا، بيسان، كفار سولم، والناصرة» يوم ١٩ شباط/ فبراير ١٩٨٣، في كيبوتس «هاشيطا» اشترك فيه ١٥ عضواً من الروابط، وقد أثاروا فيه قضية التمثيل الفلسطيني، وأنهم القادة الحقيقيون للسكان في الضفة الغربية. كما عقد اجتماع بعد شهر كامل في كيبوتس هازوريع في شمال فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، اشترك فيه نحو ٣٠٠ شخص من كيبوتسات الغور الشمالي، وجامعة حيفا، ومواطنون عرب من شمال قرى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، ورئيس اتحاد روابط القرى مصطفى دودين، يرافقه عدد من أعضاء روابط القرى في الضفة الغربية. ودار الحوار حول إجراء مفاوضات سلمية مع الروابط في الضفة الغربية المحتلة. وقد جرى لقاء آخر بين روابط القرى مع شخصيات يهودية في دار النيابة في تل أبيب، أعلنوا خلاله تشكيل حركة جديدة دعوها باسم «الطريق إلى السلام»، التي نظرت إلى اتفاق كامب ديفيد على أنه الحل الأمثل للقضية الفلسطينية.[2] **مثل هذه الممارسات ولو بشكل آخر يقوم بها محمد المدني، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» في رام الله، ولجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي التي يترأسها. وهي لجنة شكلها محمود عباس بقرار عام ٢٠١٢، لنقل الموقف الفلسطيني إلى الإسرائيليين. وقد اتهم المدني ولجنته بأنهم من أدوات التطبيع مع الاحتلال الصهيوني.**

---

(١) عمر صالح بشير، إسرائيل وروابط القرى، م س، ص ١١٧.

(٢) م ن، ص ١٣٧.

وقد مارست سلطات الحكم العسكري الصهيوني / الإدارة المدنية ضغوطاً لإنجاح تلك الروابط حيث كان يجري استدعاء رؤساء المجالس القروية ومخاتير القرى كافة في شمال الضفة الغربية إلى مراكز الحكم العسكري والطلب منهم الانضمام إلى تلك الروابط، وإقامة روابط جديدة مماثلة. وكان الضغط أحياناً ظاهراً للعيان وأحياناً أخرى بقي طي الكتمان، وكان دودين والحكم العسكري الصهيوني يفرضان العقوبات على غير المتعاونين مع الرابطة بإلغاء المساعدات الاقتصادية وعدم منحهم تصاريح سفر إلى الأردن. وفي ٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ أصدر رئيس الوزراء الأردني بصفته الحاكم العسكري العام أمراً موجهاً إلى أعضاء روابط القرى بين فيه الدور المرسوم لروابط القرى وارتباطها بالاحتلال الإسرائيلي وأعطى أعضاء الروابط مهلة شهر للانسحاب منها، وإلا فسيجري تقديمهم للمحاكمة بتهمة التعامل مع العدو، وهي تهمة تصل عقوبتها القصوى إلى الإعدام. وقد أسهم الأمر الأردني في عرقلة تجربة الروابط وانفضاض عدد من أعضائها والمتعاونين معها.[١]

إلا أن الغزو الإسرائيلي الجديد للبنان (صيف ١٩٨٢) الذي دعمته الولايات المتحدة الأميركية واستهدف تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وإقامة حكومة موالية في لبنان تعقد «اتفاق سلام» على غرار اتفاق كامب ديفيد، هذا الغزو وما أسفر عنه من حصار لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت وإضعاف لبنيتها العسكرية أعادا النشاط لروابط القرى ولمخططات الإدارة المدنية المصاحبة لها في الضفة الغربية وقطاع غزة،[٢] على أمل أن تصبح تلك الروابط نسخة ثانية من جيش سعد حداد وأنطوان لحد العميل في جنوب لبنان، (وهو ما تبدو عليه بعد اتفاق أوسلو قوات أمن سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية المحتلة) حيث اختارت ميليشيات روابط القرى قرية «بيت كاحل»، قرية قبيلتي العطاونة والعصافرة، كي ترسم لنفسها صورة نظيفة وأنها «قادرة على تقديم خدمات وتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين» في منطقة الخليل، بتنفيذ مشروع لإنارة القرية بالكهرباء القطرية الصهيونية، بعطاء من سلطات الاحتلال لرابطة قرى الخليل. وقد سارع بعض أهالي القرية

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، م س.

(٢) م ن.

في الذود عن سمعة قريتهم الوطنية وأنهم ليسوا أتباع رابطة قرى الخليل العميلة، وقد أفصح عن هذا الموقف الشهيد داود العطاونة بقوله مساء ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٨٢: «حتى ولو تطلبت القضية الموت، يجب ألا تتحول بلدتنا إلى مزبلة للروابط العميلة!!..» وفي صباح اليوم التالي دخل العملاء من رابطة قرى الخليل القرية في سيارتي جيب وهم ممتشقون أسلحة «العوزي» وأم ١٦. فيما توقفت سيارة جيب ثالثة على مشارف القرية وظل فيها جنود حرس « الحدود»... ربما لحراسة يوم عمل عملاء الرابطة الذي بدأوه بالاعتداء على النساء والأطفال وإطلاق الرصاص في كل صوب فيما انشغل بعضهم في البحث عن فريسة «صيد» لتنفيذ مهمة اغتيال محددة ولينتهي يومهم بإصابة ثلاث نساء بجروح ورضوض واستشهاد الشاب هشام العطاونة.

انتهاء دور الروابط وحلها

لم تمنع الضغوط التي وضعتها سلطة الاحتلال الصهيوني لمصلحة روابط القرى من انتشار وتزايد الرفض الجماهيري لها، إلى حد أن الجنرال الصهيوني بنيامين (فؤاد) بن إلعازر الذي كان تولى منصب منسق شؤون المناطق المحتلة عقب تشكيل حكومة الرأسين الصهيونية (إسحق شامير وشمعون بيريز) في عام ١٩٨٤، عبر عن عدم اقتناعه بقدرة تلك الروابط على القيام بدور مهم. معلناً أنه يبذل جهوده لإقناع بعض الشخصيات الفلسطينية بتولي إدارة مجالس البلديات العربية بدلاً من الموظفين اليهود، لأن استمرار هذا الوضع- حسبما يرى- غير طبيعي وغير صحي.[1] وليتم الإعلان في عام ١٩٨٤ عن حل روابط القرى.

وقد جاء حل روابط القرى عقب جملة من التغيرات السياسية على مستوى الحكومة الصهيونية، إذ إن حزب العمل الشريك في حكومة الرأسين كان معارضاً لفكرة روابط القرى حيث كان يتبنى بعد فترة وجيزة من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة خطة كان طرحها وزير الحرب الصهيوني حينذاك، موشي دايان تدعو إلى فرض حكم ذاتي من جانب واحد على أن تكون الإدارة الذاتية للسكان وليس للأرض، ويكون ذلك بتحميل رؤساء البلديات

(١) صحيفة القدس المقدسية، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣.

المسؤوليات الأساسية للإدارة الذاتية دون ممارسة ضغوط على من يرفض منهم ذلك.[١] كما أن داعم روابط القرى إرييل شارون اضطر إلى الاستقالة بعد صدور نتائج لجنة كاهان المكلفة بالتحقيق في حيثيات مجازر صبرا وشاتيلا في بيروت. ليتم تعيين موشيه آرنس بدلاً منه في منصب وزير الحرب، وتبع ذلك تقديم رئيس الحكومة الصهيونية، مناحم بيجن استقالته في آب/ أغسطس ١٩٨٣ بسبب ظروف خاصة، ليخلفه إسحق شامير، مع الإشارة إلى أن شامير وآرنس من بين الشخصيات الصهيونية الرافضة لاتفاقيات الحكم الذاتي، وكانا يؤيدان فكرة «الضم الهادئ» للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ دون وقوع صدامات مع الفلسطينيين كما كان آرنس يعتبر أن الروابط هامشية وفاشلة.[٢]

وأعقب تلك التطورات سلسلة من الاتصالات بين سلطات الاحتلال الصهيوني وشخصيات فلسطينية من بينها بعض رموز النظام الأردني رغم أن تلك الاتصالات كانت مقطوعة فترة في السابق. فقد التقى آرنس خلال يومين مرتين إلياس فريج رئيس بلدية بيت لحم. كم التقى حكمت المصري رئيس جامعة النجاح في نابلس وسليمان الأسطل رئيس بلدية خان يونس، وتناولت الاجتماعات أوضاع البلديات وتعيين رؤساء عرب عليها بدلاً من موظفين يهود.[٣] ويوم ٧ آب/ أغسطس ١٩٨٣ عقد آرنس اجتماعاً مع عدد من الوجهاء في منزل محمد راشد الجعبري في الخليل، واستتبع باجتماع آخر بعد عشرة أيام استهدف تجديد الحوار مع الزعماء الفلسطينيين وتوفير إمكانية تجديد الزعامة العربية في الضفة الغربية.[٤] فيما اجتمع رئيس الإدارة المدنية شلومو إيليا في رام الله مع نحو ثلاثين شخصية معروفة بارتباطها بالنظام الأردني من بينهم نديم الزرو.

وفي الجهة الأخرى كانت أوضاع روابط القرى تنهار تدريجاً مع تغير سياسة إسرائيل في التعامل مع الروابط. فبعد أن كانت المحكمة العليا الصهيونية تحجب النظر عن القضايا

(١) شلومو جازيت، الطعم في المصيدة، م س، ص ٢٤٤-٢٥٢.
(٢) موشي ماعوز، القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية، مترجم، ١٩٨٥ ص ١٥١-١٥٠.
(٣) صحيفة جيروزاليم بوست ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٨٣.
(٤) صحيفة هآرتس ١٨ أب/ أغسطس ١٩٨٣.

المرفوعة ضد روابط القرى، بدأت تغير مسار شراعها فقد قبلت المحكمة العليا التماساً من رئيس رابطة قرى الخليل المقال محمد نصر ضد الإدارة المدنية الصهيونية لإقالته من منصبه. ووجهت كتاباً للإدارة المدنية تطالبها فيه بتوضيح موقفها، وعن سبب عدم امتناعها عن تعيين جميل العملة رئيساً لرابطة قرى الخليل. ووصفت جهات قانونية إسرائيلية الموقف، حيال قانونية رئيس رابطة الخليل، بعدم وجود رئيس قانوني للرابطة. وردت الإدارة المدنية الصهيونية، بأنها كلفت مستشارها القانوني لدراسة فصل محمد نصر من منصبه كمساعد ضابط الكهرباء في الضفة الغربية. من هنا بدأت تظهر الخلافات بين أعضاء ورؤساء روابط القرى بشكل علني. ليس هذا فحسب، ففضلاً عن ذلك، ظهرت على السطح خلافات بين الأجهزة الصهيونية المختلفة في طبيعة علاقتها وعملها مع روابط القرى. وما يثير السخرية، أن «محمد نصر» وبعد تقديم التماس للعليا الصهيونية، صرح بأحد اجتماعاته في تل أبيب أن «روابط القرى لا يتعدى دورها العمالة للإدارة الصهيونية، وتعمل ضد الجمهور الإسرائيلي والعملية السلمية. وتوالت الأزمات على روابط القرى بمفاجآت من العيار الثقيل، ففي يوم ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ قدم مصطفى دودين استقالته دون إبداء أية أسباب، تبعتها استقالة جميل الخطيب رئيس دائرة المشاريع في اتحاد الروابط، معلناً أن تقديم الاستقالة جاء تضامناً مع دودين. علماً أن آخر عدد لصحيفة روابط القرى «المرآة» توقفت عن الصدور بالتزامن مع استقالة دودين، بعد قرار السلطات الصهيونية وقف التمويل الكامل لها. كما قامت الإدارة المدنية باتهام مصطفى دودين باختلاس ٣٠٠ ألف شيكل من صندوق الاتحاد وطالبته بإعادتها بعد جرد وتدقيق مالي بناء على طلبها.»[1]

وفي مؤشر آخر يوضح نية سلطات الاحتلال تقويض وإنهاء مشروعها، فبعد أن كانت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي وأجهزته المختلفة الدرع الحامي لروابط القرى في أداء المهمات الموكلة إليها، بدأت الشرطة الصهيونية بقبول شكاوى وإفادات، في قضايا مواطنين فلسطينيين وقعت في بعض المناطق الفلسطينية المحتلة قبل ما يقارب العام

(١) عمر صالح بشير، إسرائيل وروابط القرى، م س، ص ١٥٧-١٥٨.

من قبولها. وكانت التحقيقات تدور حول اتهام رئيس رابطة رام الله، يوسف الخطيب، ومجموعة من رجاله، بالاعتداء بالضرب المبرح على مواطنين من قرى بدو وقطنة. لتستكمل الإدارة المدنية الصهيونية الدور في منتصف شهر آب/ أغسطس ١٩٨٣ بتوجيه لائحة اتهام ضد ١٢ عضواً من روابط قرى بيت لحم ورام الله ومن ضمنهم جميل الخطيب ويوسف الخطيب وسمير قمصية. واشتملت لائحة الاتهام على قضايا تراوح ما بين التهديد بالسلاح، واستعمال العنف. ومع تغير السياسة الصهيونية تجاه فلسطين المحتلة، بدأت المؤسسات السياسية والعسكرية الصهيونية بإعادة تقييم لإدارتها المدنية ومشروع روابط القرى، حيث تغيرت المعطيات والمخططات السياسية، إضافة إلى ضعف روابط القرى وفشلها في تحقيق الهدف المعلن الرامي إلى شطب نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في فلسطين المحتلة. وعلى ضوء عملية التقييم، اتخذ آرنس بداية عام ١٩٨٤ قرارات عديدة حدت من سلطات الإدارة المدنية في المناطق المحتلة، ليعمل بشكل تدريجي على بناء إدارة أكثر فاعلية وبراغماتية في التعامل مع سكان فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧. وتعالت أصوات قادة الاحتلال المشرفين على إدارة فلسطين المحتلة ١٩٦٧، فقد صرح منسق أعمال الحكومة فيها العميد بنيامين بن اليعازر، أن روابط القرى غير قادرة على تمثيل الفلسطينيين، ورفض قيامها بأي دور سياسي مستقبلاً. بدوره لم يعارض العميد «شلومو إيليا رئيس الإدارة المدنية الذي خلف ميلسون في الضفة الغربية وجود روابط القرى، مع رفضه القاطع لأن تقوم بأية أعمال سياسية.[١]

ومع ذلك ورغم الانقلاب الكامل في موقف الاحتلال الإسرائيلي الجديد، إلا أنه لم يستطع أن يغلق الأبواب ويقطع شعرة معاوية مع روابط القرى، تخوفاً منه أن يتسبب ذلك بامتناع الفلسطينيين من ذوي النفوس الضعيفة عن التعاون معه مستقبلاً، لذلك خرج رئيس الإدارة المدنية بالتوصيات التالية: «أ- تفعيل روابط القرى في أعمال التطوير المحلية، كل رابطة تطور قريتها. ب- عدم السماح للروابط بأن تكون حاجزاً بين السكان والسلطات الصهيونية.. ت- الامتناع عن تشجيع الروابط وتحويلها إلى هيئة فلسطينية وطنية وعدم

(١) شلومو غازيت، الطعم في المصيدة، م س، ص ١٣٣.

منحها أية مهمات سياسية. ث- على الرسالة السياسية لروابط القرى أن تدعو إلى التعايش الإسرائيلي- الفلسطيني وللحوار ودعم العملية السلمية. وقد أقر بن اليعازر توصيات إيليا»، وتم رفع التوصيات لوزير الحرب آرنس، الذي أمر بتنفيذها على الفور. كانت بدايات تنفيذ تضييق الخناق على روابط القرى على الفور. فبدأ بن اليعازر يروج لاستمرار الدعم المالي لروابط القرى لإقامة مشاريعها، دون التطرق إلى أية أمور أخرى. كما عقد اجتماعاته مع رؤساء روابط القرى في الضفة الغربية كل على حدة، مما يعني أنه بدأ بفك الاتحاد. على إثر ذلك بدأ رؤساء روابط القرى بالإعلان عبر وسائل الإعلام عن وجود نقاشات داخلية لحل اتحادهم، وتم تأجيل عقد اجتماع الاتحاد مرتين متتاليتين. وصرح الناطق الإعلامي لاتحاد روابط القرى تحسين منصور أن السبب وراء نية إغلاق مكتب الاتحاد، أنه يشكل عبئاً مالياً وإدارياً، وأن الاتحاد سيكون قائماً وستعقد جلساته في كل المحافظات بشكل دوري حسب الطلب. وتنم هذه التصريحات عن بلبلة في طريقة التعامل مع الوضع القائم، وفوضى نابعة من الخوف مما قد يخبئه المستقبل لهم، وكأن القضية لا تتعدى الأمور المالية، خصوصاً أن هناك تصريحات مسبقة لكل من جودت صوالحة رئيس اتحاد روابط القرى، ورياض الخطيب رئيس رابطة قرى رام الله، أعلن فيها أن اتحاد الروابط يفكر في حل نفسه؛ لأنه يتخبط في مواقفه السياسية، وخرج عن الغاية التي كانت شكلت من أجلها والتي تنحصر في إقامة المشاريع العمرانية في قرى الضفة الغربية. وكانت تصريحات قادة وزعماء الروابط تبريرية لا تمتّ إلى الواقع بصلة. وفي جلسة بتاريخ ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٤ تم اتخاذ قرار حل اتحاد روابط القرى، مع استمرار تقديم المشاريع والخدمات للروابط كل في منطقته، في ظل وعود من سلطات الاحتلال الإسرائيلي بدعم مشاريع الروابط بمبلغ مليار شيكل. وبذلك يتم تنفيذ الخطة الصهيونية بتقويض عمل روابط القرى في المجال الخدماتي عبر المشاريع فقط. فقد صرح بن اليعازر للإذاعة الصهيونية بأن الإدارة المدنية الصهيونية رفضت الاعتراف باتحاد الروابط، كي لا يؤثر ذلك الاعتراف بالتعامل مع الاتحاد كإطار سياسي. بعد الاتفاق على حل اتحاد روابط القرى أعلن رياض الخطيب رئيس رابطة قرى

رام الله، ويونس حنتولي رئيس رابطة قرى جنين، انسحابهما التام من روابط القرى، وقدما استقالتيهما للإدارة المدنية الصهيونية.[1]

عملت روابط القرى في المناطق المحتلة بعد حل الاتحاد بمحدودية كاملة، وأخذت تتآكل رويداً رويداً. وبعد عدة حوادث وقعت في الضفة الغربية، ورغم رفض وزير الحرب الإسرائيلي، موشيه آرنس سحب أسلحة روابط القرى كما أشرنا سابقاً، إلا أن الحادثة التي وقعت في بيت لحم بمحاولة بشارة قمصية رئيس رابطة قرى بيت لحم الاعتداء على رئيس بلدية بيت لحم، إلياس فريج يوم ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٤ في محاولة منه لاعتلاء منصب رئيس البلدية فتم اعتقاله مع أربعة من أبنائه، واتخذت سلطات الاحتلال من ذلك ذريعة، وسحبت الأسلحة التي وزعتها سابقاً على روابط القرى بالكامل بدعوى منع وقوع صدامات.[2] ونوقش في أروقة الإدارة المدنية الصهيونية ومؤسسات وزارة الحرب الصهيونية حل روابط القرى، ولكن تهاوي هذه الروابط بصورة سريعة أغلق باب النقاش في الموضوع، ولتنتهي ظاهرة روابط القرى بشكل كامل تلقائياً، مع استمرار عمل بعض أعضائها تحت مسميات أخرى أبرزها المخابرات الصهيونية، أمثال تحسين منصور. أما بالنسبة لأعضاء روابط القرى، فمنهم من قتل، ومنهم من حمل الهوية الصهيونية، مثل تحسين منصور ويونس حنتولي. ومنهم من سهلت إسرائيل هجرته إلى الخارج أمثال جميل العملة وسمير قمصية. وهناك البعض ممن لا تأثير لهم ظلوا في مناطق سكناهم، موصومين بعار الخيانة حتى الآن. وبهذا تنطوي صفحة من صفحات محاولات تصفية القضية الفلسطينية، عبر مشروع حاول الكيان الصهيوني تنفيذه بأيد فلسطينية خائنة.[3]

لقد راهن كيان الاحتلال الصهيوني على فرض سلطة فلسطينية عميلة تمثلها روابط القرى كقيادة للشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، لكن رهانه فشل على الرغم مما تعرض له الشعب الفلسطيني خلال عام ١٩٨١ وحده من اعتقالات وتوقيف على

---

(١) عمر صالح بشير، إسرائيل وروابط القرى، م س، ص ١٥٩-١٦٠.

(٢) شلومو غازيت، الطعم في المصيدة، ص ١٣٤.

(٣) عمر صالح بشير، إسرائيل وروابط القرى، م س، ص ١٦١.

يد سلطات الاحتلال، طالت أكثر من ٢٣٠ ألف فلسطيني وارتقى ١٥ شهيداً برصاص قوات الاحتلال وأصيب مئات الجرحى. في ذلك العام أشعلت الجماهير الفلسطينية انتفاضة لإسقاط مشروع روابط القرى، حيث أعلنت لجنة التوجيه الوطني رفضها لمشروع الروابط ودعت الشعب إلى إسقاطها وقامت بنى الحركة الوطنية بدفع مناضليها المسلحين لتصفية كبار عملاء الروابط وصغارهم فيما تكفلت العشائر والقرى بلفظ خونة الروابط وتبرأت منهم عائلاتهم.

لقد ساهمت الجمعيات الوطنية الفلسطينية في إفشال مشروع روابط القرى الذي كان أحد استهدافاته ربط المجتمع الريفي بالاحتلال الصهيوني، فضاعفت الجمعيات الوطنية دورها في بناء اقتصاد الصمود ومقومات مقاطعة الاحتلال وعملاء روابط القرى، ورفض أهالي القرى مشاريع الاحتلال بربط قرى الريف الفلسطيني بشبكة الكهرباء الصهيونية، وصعّد طلبة الجامعات الفلسطينية نشاطهم الوطني وتحول إغلاق سلطات الاحتلال الجامعات إلى عنوان للاشتباك اليومي مع قوات الاحتلال إلى جانب الإضراب العام في القدس الذي انطلق يوم الرابع من أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ احتجاجاً على الحفريات في المسجد الأقصى وسياسات التهويد. وبحلول عام ١٩٨٣ حلت سلطات الاحتلال الصهيوني سلاح روابط القرى وأحالت ما تبقى من عملاء الروابط للقيام بدورهم الذي اختاروه لأنفسهم مخبرين وجواسيس وحراساً لكيان الاحتلال الصهيوني. وتمكن ثوار انتفاضة عام ١٩٨٧ من قنص وقتل بعضهم.

وبعد عشر سنوات على انتهاء دور خونة فلسطين وعملاء الاحتلال ممثلين في روابط القرى عمد الاحتلال الصهيوني مجدداً إلى استنساخها فبدلاً من أن تكون روابط قرى فقد أقام «روابط مدن» بفعل اتفاقيات أوسلو التي بموجبها استبقى الاحتلال الريف الفلسطيني تحت سيطرته تحت مسمى «منطقة C» ومنح ثوار الأمس الذين استقدمهم من المنافي ليتحولوا إلى خونة الحاضر، السيطرة على المدن تحت مسمى «المنطقة A».

لم تتوقف سلطات الاحتلال الصهيوني عن محاولاتها إجهاض الحركة الوطنية الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، حيث قامت بزرع المخبرين والجواسيس داخل المنظمات والجمعيات والاتحادات الفلسطينية مثل اتحادات العمال وغرف التجارة

والجمعيات الطلابية والمنظمات غير الحكومية التي تتلقى تمويلات خارجية. وقد واجهت فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية المسلحة تلك الأنشطة بتصفية العملاء منذ الأيام الأولى للاحتلال الصهيوني وتهديد العديد ممن سعوا إلى التعاون وتقديم المقترحات بتسوية الصراع العربي الصهيوني لمصلحة الاحتلال، وقامت الفصائل الوطنية بتصفية عملاء ومتعاونين مع الاحتلال في مطالع السبعينيات في قطاع غزة والضفة الغربية أثناء الانتفاضتين الأولى والثانية. لقد استخدمت سلطات الاحتلال حاجة الناس الاقتصادية والعمل داخل الكيان الصهيوني لتجنيد العملاء ولم تستطع الحركة الوطنية وفصائلها المسلحة توفير البديل للعمل داخل الكيان الصهيوني، لذلك لم تتشدد في التعامل مع الظاهرة بل إنها استفادت جزئياً من السماح للعمال الفلسطينيين بالعمل ودخول المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ لتسهيل عملها هناك. وقد امتنعت حركة «فتح» عن اغتيال الخصوم السياسيين مكتفية بتهديدهم وإخافتهم لردعهم عن التمادي العمل لمصلحة الاحتلال مستفيدة من درس ما حدث من صراعات بين المجلسيين والمعارضة أثناء فترة الاحتلال البريطاني. ومع تأسيس سلطة أوسلو في رام الله بعد عام ١٩٩٤ وتنفيذاً لاتفاقيات أوسلو فقد سهل التعاون الأمني بين السلطة وكيان الاحتلال انتشار ظاهرة العملاء والمتعاونين مع الاحتلال في كل المدن والقرى الفلسطينية وفي أوساط أجهزة سلطة الحكم الذاتي المحدود نفسها.

لقد نشأت روابط القرى وفيما بعد روابط «أوسلو» منذ البداية في سياق اختلال ميزان القوى لمصلحة الكيان الصهيوني، الذي وضع كل منهما أداة له في سياق تعزيز سيطرته على الفلسطينيين. وكما قال شلومو غازيت عند توقيع اتفاقية أوسلو: «لم يكن أمام عرفات سوى أن يكون (أنطوان) لحد أو سوبر- لحد». ما ظفر به عرفات وصحبه من توقيع «أوسلو» هو سلام صهيونيّ، حكم ذاتي على أراضٍ ينسحب منها الجيش الصهيوني دون أن ينسحب، وسلطة أمنيّة قدّم لهم خبير صهيوني نصيحة ذات مرّة، متقمّصاً دور «ميلسون» وكمختصّ في دراسة التعاون، بأنّه على الفلسطينيين أن يُعيدوا تعريف الخيانة ليستمر التنسيق الأمني في ظلّ مصالحةٍ فلسطينيّةٍ محتَملة ما بين الرافضين والمؤّيدين لـ«أوسلو.»[1]

(١) هليل كوهين، روابط القرى: فشل التجربة، انتصار الفكرة والسلام الضائع، ٢٠١٣.

لقد ساهمت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل ملموس في إنهاء روابط القرى بيد أنّها احتلّت مكانها دون أن تقدم بديلاً ملائماً. وكما حصل مع الروابط فإنّ السلطة الفلسطينية التي تشكلت بناء على اتفاقيات أوسلو، أيضاً تخلّت عن الكفاح المسلّح، وبدأت بالتعاون مع أجهزة المخابرات «الصهيونية»، وتصدر التراخيص باعتبارها وسيطاً بين المؤسسات «الصهيونية» والسكان الفلسطينيين. كل ذلك حصل، بينما الأفق الفلسطيني ارتكس لإقامة كيانٍ فلسطينيٍ متقطّعٍ بين مناطق تخضع للسيادة «الصهيونية». وتكشف المقارنة بين السلطة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينيّة وروابط القرى نقاط تشابهٍ كثيرة، غير أنّ السبب الأساسي في ذلك لا يكمن في التشابه الأيديولوجي بين السلطة والروابط، وإنّما في قوة «الكيان الصهيوني» فيما يتعلق بعلاقته بالفلسطينيين، بغض النظر عن الجهة التي تمثلهم. مكنت علاقات القوة هذه «الكيان الصهيوني» من أن يطلب من الروابط والسلطة الوقوف في صفه ومحاربة الفلسطينيّين الذين يعارضون الاتفاقيات.[١]

إن أفضل وصف لظاهرة خضوع قيادات حركة «فتح» وبقايا فصائل فلسطينية لإرادة الاحتلال الصهيوني هو الاسم الذي أطلقه عليهم صادق جلال العظم: «الصهيونية الفلسطينية». فقد فتح تفرّد «الصهيونية الفلسطينية» بخيار «غزة-أريحا» أولاً الاحتمالات كلها وليس أقلها ترجيحاً احتمال تطور الحكم الذاتي المحدود باتجاه تعميق الوضع الجنوب أفريقي الأبارثايدي الذي أخذ يتبلور بالنسبة لعلاقة الأراضي الفلسطينية المحتلة وسكانها بالمركز الإسرائيلي المسيطر والمهيمن بالمطلق. إذ لا تختلف غزّة الملتهبة كثيراً في سماتها العامة عن تاونشيب سوويتو المنتفضة منذ زمن طويل قبل انتهاء الحكم العنصري، والضفة الغربية المحتلة وسكانها التي فصلتها المصادرات والمستعمرات وشوارع الطرقات الواسعة السريعة (الأوتوسترادات) الصهيونية تفصيلاً احتلالياً ملائماً جديداً لتصبح لا أكثر من مجمّعات من الباستونات والحارات والأحياء الحاكمة لذاتها والمديرة لشؤونها الذاتية.[٢]

---

(١) خالد عودة الله، روابط القرى موقع باب الواد ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١.

(٢) من مقدمة كتبها صادق جلال العظم لكتاب كمال الخالدي: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى أين؟ دار ابن رشد للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٨.

قدم الكاتب والباحث الفلسطيني مجد كيال تفسيراً لأسباب انتشار ظاهرة العملاء ووسطاء الاحتلال الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة بالقول: «خضع المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربيّة وقطاع غزة بعد العام ١٩٦٧ للحكم العسكري الإسرائيلي الذي قبض على كل مفاصل حياة الفلسطيني. وعلى الرغم من «ضمّ» المناطق، فإن السبب/ الفارق الوحيد الذي حال دون أن تصبح رام الله وغزّة من «مدن إسرائيل»، أن الحكومة الصهيونية قررت الامتناع عن فرض المواطنة على أهالي الضفة وغزّة كما فعلت مع فلسطينيي الداخل، وذلك من منطلق الخشية الديموغرافية بالأساس، لكن أيضاً لعدم تقييد النشاط الأمني لإسرائيل في هذه المناطق بالمنظومة القانونية المدنية. غير ذلك، كانت الضفة الغربية وقطاع غزّة تحت سيطرة إسرائيليّة كاملة نتجت عنها إمكانيّة واسعة لتجنيد العملاء. «الفترة الذهبية» كما تسميها قيادات استخبارية إسرائيلية سابقة.

ويضيف كيال أنه منذ هزيمة ١٩٦٧ وحتى الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧، لم يقتصر دور العملاء قط على ما نعرفه اليوم من عمل استخباري سري. كانت الحالة أوسع من ذلك بكثير، والاختلاف الأهم فيها كان اشتغال جزء من هؤلاء علناً. وإن كنا اليوم نتحدث عن إسقاط شبان وشابات فلسطينيين في أيدي المخابرات الصهيونية، وعن ابتزاز أو استغلال لظروف حياتية صعبة من أجل تجنيدهم لجهاز «الشاباك» الاستخباري الإسرائيلي الناشط في الداخل، وفي الضفة الغربية وغزّة، فإن سنوات ما بعد الهزيمة شهدت مبادرة للانضمام إلى هذا الجهاز من قبل فلسطينيين من أجل الوصول إلى نفوذ وسلطة وقوّة، بينما تسيطر إسرائيل على كل جوانب الحياة، هذا بالإضافة إلى كون العلاقة مع الأجهزة الأمنية الصهيونية مصدر ربحٍ يدر على العملاء أموالاً طائلة، ليس من قِبل الجهاز، بل نتيجة التجارة بالخدمات التي يستطيع العميل توفيرها لمن يحتاجها.

كان هذا بالأساس عمل من يسمون بالوسطاء. باعوا للناس تصريح السفر إلى الأردن في العام ١٩٩٣ مثلاً بمبلغ ٣٠٠ دولار أميركي، رخصة بناء في منطقة سكنية بألف دولار، وألفي دولار في منطقة غير سكنية (كأنّ الإسرائيلي قلق بشأن معمار البلد).أما تصريح للمّ شمل العائلات الفلسطينية فكان يكلف حتّى ١٠ آلاف دولار.

هؤلاء الوسطاء هم نوع من العملاء المعروفين للجميع، الذين تربطهم علاقة بالإسرائيليين وبموظفي مؤسسات الإدارة المدنية (عبر مسؤوليهم في المخابرات) بشكل علني. والوسطاء ينضمون إلى أنواع أخرى من المتعاونين، غير العملاء الاستخباريين السريين، مثل السماسرة الذين تركز عملهم على بيع الأراضي العربية للمؤسسات الحكومية الصهيونية، أو قبل النكبة للمنظمة اليهودية أو حتى لأفراد يهود، وكذلك «العصافير»، وهم العملاء في السجون الذين تتركز مهامهم على استنطاق المعتقلين أثناء فترة التحقيق وانتزاع الاعترافات منهم... وأيضاً هناك من حسم الموقف منهم باعتبارهم عملاء بعد اشتعال الانتفاضة الأولى وإعلان المطلب الشعبي بلفظ كل المؤسسات الصهيونية والاستقالة منها. في حينه.[1]

---

(١) مجد كيال، إعدام العملاء في غزّة: المقاومة كدولة، السفير العربي ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠١٤.

الفصل السابع

فصائل سلام اتفاق أوسلو.. روابط المدن

أجهزة أمن السلطة الفلسطينية

التنسيق الأمني لمصلحة الاحتلال

إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية: أميركا تصنع الفلسطيني الجديد

التهديد بوقف التنسيق الأمني

فصائل سلام اتفاق أوسلو.. روابط المدن

«التنسيق الأمني» مصطلح مضلل إذ إن التنسيق الأمني يقوم بين أنداد وأطراف متساوية وهو ما لا يتوافر في وضعية السلطة وكيان الاحتلال الصهيوني، الذي يملي على السلطة ما يجب أن تفعله طبقاً لاتفاقيات أوسلو.

يغلب على الاتفاقيات التي وقعتها قيادة ياسر عرفات بدءًا من إعلان المبادئ وملاحقه في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ وما تلاه، يغلب عليها الطابع الاقتصادي والأمني: الشق الاقتصادي يعمل على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي بشكل محكم، ويجعله تابعاً له، ونتج عن ذلك أن ما قام به الكيان الصهيوني من قطع العلاقات التجارية الفلسطينية مع الأردن وغيره من الأقطار العربية (ما قبل أوسلو) سيستمر ويقلل من آمال الفلسطينيين بتنسيق اقتصادي مستقبلاً مع السوق العربية الواسعة وبتنمية اقتصادية متوازنة ضمن مجموعة دول العالم. إذ إن البروتوكولات الاقتصادية ومن بينها بروتوكول باريس (١٩٩٥) التي تحظى بدعم ناشط من الدول الغربية وخصوصاً الدول المانحة والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ونادي باريس تتيح للكيان الصهيوني أن يؤسس قواعد لاستخدام الاقتصاد الفلسطيني الرهين والتابع كجسر للتغلغل في الأسواق العربية ابتداءً من التجارة الحرة والمشاريع المشتركة (اتفاقيات الكويز والمناطق الصناعية المؤهلة في مصر والأردن والمجمعات الصناعية في منطقة الحدود الشمالية من قطاع غزة) وانتهاء بالاندماج الاقتصادي.

أما الشق الأمني كما جاء في البند الثامن من اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ فهو يفرض على سلطة الحكم الذاتي إنشاء قوة أمنية تقوم بمهام توفير الحماية للكيان الصهيوني وضبط الوضع الأمني داخل مناطق سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالتنسيق مع سلطات الأمن الصهيونية بمنع أي نشاط مقاوم مسلح ومعادٍ لاتفاق أوسلو وملاحقة واعتقال من يقوم به. وتشكلت على هذا الأساس منظومة أمنية قوامها مجاميع من فدائيين سابقين ممن سمحت لهم سلطات الاحتلال الصهيوني بالدخول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة طبقاً لاتفاق أوسلو. ويضاف إليهم من جرى تجنيده من نشطاء حركة «فتح» داخل الضفة الغربية وغزة الذين كانوا شاركوا في الانتفاضات ضد الاحتلال، وغيرهم، الذين حولتهم قيادة ياسر عرفات إلى مرتزقة في خدمة الكيان الصهيوني تمولهم وتدربهم وتسلحهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

لقد تشكلت السلطة الفلسطينية بموجب مرسوم صادر عن كيان الاحتلال الصهيوني سمي «إعلان المبادئ»، لم يمنح السلطة صفة دولة ذات سيادة حتى تندرج العلاقات بينهما في إطار تحكمه المعايير الموضوعية التي تبيح فيه لشيء اسمه «التنسيق الأمني» مع احتلال استعماري استيطاني همجي متغطرس ومتغول، حيث قبل نفر من المرتدين المنتفعين المنسلخين عن شعبهم الانخراط معه في تنسيق أمني مهين يملي الاحتلال عليهم فعل ما يريد حماية لأمنه، بما يشكل خروجاً عن كل المعايير الوطنية والأخلاقية والدينية، وهو أمر لم يكن له سابقة في تاريخ الثورات المعاصرة التي لم تشهد قط مثل هذه الظاهرة القهرية المريبة. [١]

وقد نصت رسالة ياسر عرفات التي وقعها باسم منظمة التحرير الفلسطينية إلى رئيس حكومة الكيان الصهيوني، إسحاق رابين، في التاسع من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٣ والتي

---

(١) التنسيق الأمني، آثاره وأضراره وآليات مواجهته. معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية. غزة. كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ ص ١٠٢-١٠٣.

Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip (Oslo II) Septembr 28,1995. Jewish Vertual Library.

صدرت قبل توقيع إعلان المبادئ بأربعة أيام على تعهد منظمة التحرير الفلسطينية بملاحقة الإرهاب والإرهابيين (أي المقاومة والمقاومين)، وجاء اتفاق أوسلو بعد ذلك لينص على إقامة تنسيق أمني بين الفلسطينيين والإسرائيليين دون أن يدخل بتفاصيل، فيما جرى النص على أن الكيان الصهيوني مسؤول عن مجمل الأمن في الضفة الغربية قطاع غزة المحتلين عام ١٩٦٧، معطياً نفسه (في نص الاتفاق) حق الدفاع عنها ضد أي عدوان خارجي، وحق العمل الأمني فيها في أي وقت تشاء. وهو ما ينفي عن الكيان الصهيوني صفة العدو الذي يقوم بالعدوان على الشعب الفلسطيني.

واستناداً إلى اتفاقية القاهرة لعام ١٩٩٤ واتفاقية طابا (أوسلو-٢) الموقعة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، تم إنشاء قوى أمنية «لضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.» وقد خرج التنسيق الأمني إلى النور بعد توقيع تينك الاتفاقيتين وخصوصاً طابا (أوسلو-٢) التي نصت على أن السلطة الفلسطينية مسؤولة عن منع «الإرهاب والإرهابيين» أي الأعمال الفدائية ضد الإسرائيليين واتخاذ الإجراءات المناسبة بحق المهاجمين. وينص البند ١٥ من اتفاقية طابا على أن «الطرفين سيأخذان الإجراءات الضرورية لمنع أعمال الإرهاب والجريمة والأعمال العدوانية الموجهة ضد الطرف الآخر، أو ضد أفراد يقعون تحت سلطة الطرف الآخر وضد ممتلكاتهم وسوف تؤخذ الإجراءات القانونية ضد مرتكبي هذه الأعمال.» أما الفقرة الثانية من البند ١٦ فتحمي المتعاونين مع الكيان الصهيوني وعملائه على مدى السنوات الماضية. وتنص على أن «الفلسطينيين الذين أقاموا صلات مع السلطات الصهيونية لن يكونوا عرضة لأعمال المضايقة، أو العنف، أو الانتقام، أو التعسف أو المحاكمة، وسيتم أخذ إجراءات ملائمة ومستمرة بالتنسيق مع إسرائيل من أجل ضمان حمايتهم». أي إن الاتفاقية ألزمت السلطة الفلسطينية بملاحقة المقاومة وغض الطرف عن العملاء والجواسيس. قبل ذلك، كانت العمالة للاحتلال الصهيوني والتعاون معه خاضعين للمادة ١٤٠ من قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام ١٩٧٩ والتي تنص على أنه يعاقب بالإعدام كل فرد «تخابر مع العدو أو أعطاه أخباراً بصورة تنطوي على الخيانة أو أرسل إلى العدو راية المهادنة عن

خيانة أو جبن»، أو «قام عن علم منه أثناء وجوده بالخدمة بأي عمل من شأنه أن يعرض للخطر نجاح أية عمليات تقوم بها قوات الثورة أو أية قوات من القوات الحليفة».[١]

وقد ذكرت تقارير أن عدد العملاء والمتعاونين مع الاحتلال الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة عشية توقيع إعلان المبادئ كان يصل إلى آلاف المتعاونين وقدرت منظمة بيت سيلم B'T Selem الحقوقية الصهيونية عدد المتعاونين وأفراد أسرهم ما بين ٣٠- ٥٠ ألف شخص. وقد منحت سلطات الاحتلال الصهيوني كثيراً منهم بطاقات تعريف إسرائيلية لحمايتهم.[٢] كما كشفت صحيفة هآرتس الصهيونية أن عدد الفلسطينيين المتهمين بالعمالة للاحتلال الصهيوني والتعاون مع المخابرات الصهيونية الذين تقدموا بطلبات إقامة داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ طلباً للحماية في الفترة من ٢٠١٦- ٢٠١٩ بلغ ٤٢٨٤ طلباً جرى الموافقة فقط على ١١ طلباً وهو ما يشكل نحو ٠،٢٪ من مجمل الطلبات المقدمة.[٣]

وقد سمح الكيان الصهيوني للسلطة الفلسطينية طبقاً لاتفاقية القاهرة ١٩٩٤ بتشكيل «قوة شرطة قوية» بحد أقصى ٩ آلاف عنصر (٧ آلاف من خارج فلسطين المحتلة وألفان من الداخل). ثم زيد العدد إلى ٣٠ ألفاً بموجب اتفاقية طابا (أوسلو٢) (١٢ ألف للضفة الغربية و١٨ ألف لقطاع غزة)، ثم زيدت مرة أخرى حتى وصل تعدادها في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٥٠ ألفاً وفي عام ٢٠٠٣ بلغ العدد ٥٣ ألفاً. وبحلول عام ٢٠٠٤ كان هناك ١٧ جهاز أمن للسلطة الفلسطينية تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. الأمر الذي دفع المرحوم رمضان عبدالله شلح، الأمين العام (السابق) لحركة الجهاد الإسلامي إلى القول عام ١٩٩٦: «لدى عرفات الكثير من أجهزة المخابرات في مناطق الحكم الذاتي التي إذا فتحت نافذتك، يتسلل

---

(١) قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام ١٩٧٩. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا.

(2) Collaborators *In The Occupied Territories: Human Rights Abuses And Violations. B'T* Selem Jerusalem, January 1994 P199.

(٣) إسرائيل ترفض غالبية طلبات الإقامة لفلسطينيين متهمين بالتجسس. مدار نيوز ترجمة محمد أبوعلان دراغمة ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠.

الأمن الوقائي إلى الداخل؛ إذا فتحت بابك، فإن جهاز الأمن الرئاسي يأتي؛ إذا خرجت إلى حديقتك، تصطدم بالمخابرات العسكرية؛ وإذا خرجت إلى الشارع، تصادف المخابرات العامة»، بينما قال إدوارد سعيد إن «عرفات أسس عدة قوى أمنية، خمس منها كانت من المخابرات جميعهم يتجسسون بعضهم على بعض».[١]

وكانت الخطة الأصلية تدعو إلى إنشاء ستة أجهزة أمنية مختلفة. لكن السلطة الفلسطينية أنشأت منذ ذلك الحين عدداً من الأجهزة الإضافية لأن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة، ياسر عرفات خشي من عواقب قلة من الناس الذين يكدسون الكثير من السلطة. في البداية، كانت قوات أمن السلطة الفلسطينية تتألف في المقام الأول من أعضاء في «جيش التحرير الفلسطيني» وتلقت مساعدة دولية لتطوير قواتها حتى عام ٢٠٠٠، لكن اندلاع انتفاضة الأقصى غير بشكل جذري علاقة تلك القوات مع الأجهزة الأمنية الصهيونية. فقد شاركت في المواجهات المسلحة مع قوات الاحتلال الصهيوني في الضفة الغربية، وفي العديد من الحالات، غض قادة قوات أمن السلطة الفلسطينية النظر عن أعمال العنف ضد الكيان الصهيوني. وكان عرفات يصر على بقاء قوات أمن السلطة ضمن صلاحياته المباشرة؛ باعتبارها مصدراً أساسياً للقوة والسلطة. إذ إن تعاظم القوات الأمنية لم يحدث مصادفة. لقد كانت أداة استخدمها عرفات للحفاظ على سيطرته على المؤسسة الأمنية وفرض سياسة «فرق تسد». حيث أنشأ نظاماً يتم بموجبه قيام قادة أجهزة الأمن بتقديم تقاريرهم له حصرياً. في المقابل، كانوا هم أنفسهم في تنافس في عملياتهم، مما أدى في كثير من الأحيان إلى اشتباكات دامية. وأدى هذا النمط من الحكم الشخصي والمحسوبية إلى إنشاء مجموعات ذات مصلحة ذاتية قاومت الإصلاح. وقد رفض عرفات، حتى عام ٢٠٠٣، استخدام كلمة «إصلاح» مفضلاً، في أفضل الأوقات، كلمة «تطوير». وقد قال عرفات ذات مرة: «لا أحد يستطيع التدخل بيني وبين أولادي» في إشارة إلى قيادة قوات الأمن. كان أسلوب الحكم

---

(1) Alaa Tartir. *The Evolution and Reform of Palestinian Security Forces 1993-2013* stability journal.

الشخصي هذا مرتبطاً بالفساد والمحسوبية، وبالتالي ولّد نتائج سلبية على عمليات قوات الأمن. فهو لم يضر بسمعة القوات فحسب، بل أعاق أيضاً أمن وسلامة الشعب الفلسطيني. واقترن نمط الحكم غير المؤسسي هذا بصراع داخلي فلسطيني بين القيادات القادمة من الخارج (التي كانوا يطلقون عليها اسم التوانسة) وبين القيادات التي أتت من داخل فلسطين المحتلة. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك سياسات توظيف إشكالية، إلى جانب نقاط ضعف إدارية، مما أعاق في نهاية المطاف فاعلية هذه القوات والخدمات التي تقدمها.[1]

وقد واظب خلفه محمود عباس على السير على النهج نفسه. إذ فور ظهور نتائج انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ بفوز حركة حماس بأكثرية المقاعد بدأ عباس في عملية استعادة مسؤولية الأجهزة الأمنية إلى الرئاسة، بعد أن كان قد أحالها إلى وزير الداخلية ومجلس الوزراء؛ في إشارة واضحة إلى مدى حرصه على الإمساك بالأداة الأمنية كحاجة ضرورية من أجل ضمان استمرار مسيرة التسوية مع الكيان الصهيوني. وعقب حسم حركة حماس في ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، الصراع في غزة مع أجهزة أمن السلطة التي كانت تعمل على إرباك الحكومة برئاسة حركة حماس وتعطيل أعمالها واصل محمود عباس تنفيذ «التزاماته» الأمنية بموجب خارطة الطريق، على ساحة الضفة الغربية. حيث كلف عباس سلام فياض، بعد يوم واحد من حصول الحسم، بتشكيل «حكومة طوارئ»، وبدأ بإصدار سلسلة مراسيم من بينها المرسوم الذي صدر في ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ الذي أعلن بموجبه حل جميع ما أسماها «المليشيات المسلحة»، قاصداً بذلك فصائل المقاومة. وانطلقت حكومة فياض في ملاحقة المقاومين، ومباشرة تفكيك تشكيلات المقاومة، ونزع أسلحتها، حتى أن الحكومة في رام الله اعتبرت حيازة الأسلحة مخالفة يحاكم عليها القانون.[2]

---

(1) Alaa Tartir. *The Evolution and Reform of Palestinian Security Forces 1993-2013*, stability journal, Ibid..

(٢) التقرير الاستراتيجي ١٥: التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات تموز/ يوليو ٢٠٠٩.

أجهزة أمن السلطة الفلسطينية

لقد مرت قوات أمن السلطة الفلسطينية بتحولات عديدة منذ إنشاء سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية في عام ١٩٩٤ كجزء من اتفاقات أوسلو. ومن بين هذه الإصلاحات المختلفة، حل الوحدات أو إدماجها، كما حدث مع جهاز الاستخبارات العسكرية، وتم استبدال قادة أجهزة الأمن الذين استقالوا بقادة آخرين. كل هذا أدى إلى تغييرات في الاتجاه والشخصية. ونشرت تقارير حول تلك القوات، وفروعها المختلفة وقادتها وعن تعاونهم الأمني مع الكيان الصهيوني ودول أخرى.

وبناء على اتفاقيات أوسلو شكلت السلطة الفلسطينية ثمانية أجهزة أمنية هي: المخابرات العامة، الأمن الوقائي، الأمن الوطني، الشرطة، حرس الرئاسة، الاستخبارات العسكرية، الدفاع المدني، والارتباط العسكري.

وعلى الرغم من عدم نشر السلطة العدد الحقيقي لقواتها الأمنية إلا أن تقارير ودراسات أخرى تشير إلى أن عدد أفراد أجهزة أمن السلطة الفلسطينية قد تضخم إلى نحو ٢٧٦،٨٣ رجل أمن (٤٦٣،٦٥ في الضفة الغربية و٨١٣،١٧ في غزة، بمن فيهم ٣١٢ عميداً وجنرالاً، ٢٣٢ يتبعون لسلطة رام الله و٨٠ يتبعون لحركة حماس) كما تضم ٢٥٩٢ برتبة عقيد. وعلى سبيل المقارنة، يضم الجيش الأميركي بأكمله ٤١٠ عمداء (جنرال بنجمة واحدة). ٧ وتبلغ نسبة أفراد الأمن لعدد السكان ١ إلى ٤٨، وهي من أعلى النسب في العالم. وكان أفراد أجهزة أمن سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية يشكلون في عام ٢٠٠٦ نحو ٤٩ في المئة من موظفي السلطة تستنزف نحو مليار دولار من موازنة السلطة الفلسطينية (أي أكثر من ٤٠ في المئة). ويتلقون نحو ٣٠ في المئة من مجموع المساعدات الدولية الممنوحة للفلسطينيين. وتفوق حصة قطاع الأمن من موازنة السلطة الفلسطينية قطاعات التعليم والصحة والزراعة مجتمعة.[1] وإلى جانب تمويل السلطة لها تتلقى أجهزة أمن السلطة ميزانيات تكميلية من مصادر مختلفة مثل أجهزة الاستخبارات الأجنبية. وحسب إحصائيات مركز جنيف للرقابة

(١) التنسيق الأمني، آثاره وأضراره... م س، ص ٧٨.

الديمقراطية ووزارة مالية السلطة الفلسطينية فإن كلفة أجهزة أمن السلطة في الضفة الغربية نحو مليار دولار سنوياً فيما كلفة أمن في قطاع غزة ٢٦١ مليون دولار.[١] وتتولى أجهزة أمن إقليمية في الأردن ومصر الإشراف على دورات تأهيلية لعناصر ووحدات تابعة لأجهزة أمن السلطة الفلسطينية على اختلاف مسمياتها. ويتم استخدام الأموال لتجنيد المخبرين الذين يطلق عليهم مصطلح «مندوب». علماً بأن ميزانية أجهزة الأمن منفصلة عن الموازنة العامة للسلطة ولا تتعرض للخفض أو التقليص مهما كان الوضع الاقتصادي لباقي الوزارات والدوائر الخدمية، لتعزيز قواتهم، وشراء المعدات للتدريب. وعلى غرار سياسة عرفات في إنشاء أجهزة أمن متنافسة فيما بينها لضمان سيطرته يستخدم عباس السياسة نفسها حيث يتنافس رؤساء الفروع المختلفة لقوات أمن السلطة وأجهزتها المختلفة للوصول إلى دائرة عباس الداخلية وكسب موافقة الأجهزة الأمنية الصهيونية وكذلك وكالات الأمن الأجنبية أيضاً. وأبرز أجهزة السلطة الفلسطينية المنخرطة في أعمال التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيل:

المخابرات العامة: ومهمتها إحباط العمليات ضد إسرائيليين في الضفة الغربية، وعناصرها يعملون بشكل سري في مناطق الضفة الغربية، ويقومون باعتقال المشتبه فيهم والتحقيق معهم. وهذا الجهاز مسؤول عن إحباط الهجمات الفدائية في الضفة الغربية. وعلى الرغم من أن أفراده لا يستطيعون العمل بشكل قانوني خارج المنطقة «أ A»، فإنهم يعملون سراً في المنطقتين «ب B» و«ج C»، الخاضعة للسيطرة الأمنية الصهيونية، وأحياناً في القدس الشرقية. وتتم مثل هذه الأنشطة، التي عادة ما تنطوي على اعتقال المشتبه فيهم ونقلهم إلى المنطقة «أ» للتحقيق، بسرعة وسرية. ويعمل أفراد جهاز المخابرات العامة في ملابس مدنية ومرافقهم غير مميزة وغير معروفة للجمهور وتقع في المباني السكنية. ووفقاً لتقديرات مختلفة، فإن جهاز المخابرات العامة لديه مركز اعتقال في كل محافظة فلسطينية، حيث تستجوب قوات المخابرات المشتبه فيهم. ويتولى قيادة هذا الجهاز منذ عام ٢٠٠٩

(١) علاء الترتير، الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية| أمن من؟ شبكة السياسات الفلسطينية ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٧.

ماجد فرج الذي أنعم عليه محمود عباس برتبة لواء حيث يعتبر من المقربين جداً له وفي عداد فريقه السياسي أيضاً.

الأمن الوقائي: ومهمته الحفاظ على الأمن الداخلي في الأراضي الفلسطينية، والكشف عن الجرائم قبل وقوعها، لكن طبيعة مهماته حالياً تشبه إلى حد كبير مهام جهاز المخابرات العامة، ويتم تشبيهه بجهاز «الشاباك» الإسرائيلي. يركز الجهاز على إحباط أنشطة حركتي حماس والجهاد الإسلامي في الضفة الغربية وغزة (انتهى من قطاع غزة بعد حسم حماس السلطة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧)، ويعمل على زرع عناصر تابعة له داخل هذه الفصائل بغرض التجسس ونقل المعلومات إلى العدو. تتطابق مهام جهاز الأمن الوقائي تقريباً مع مهام جهاز المخابرات العامة حيث يتحرك ضباط الأمن الوقائي بملابس مدنية، ويسيرون أيضاً دوريات بملابس عسكرية خصوصاً عند مداهمات بيوت المقاومين أو المشتبه بتأييدهم للمقاومة وخصوصاً من طلبة الجامعات. ويقومون بعمليات سرية وعامة. ضم الجهاز عند إنشائه نشطاء «فتح» الذين برزوا في فلسطين المحتلة ١٩٦٧ قبل اتفاقيات أوسلو. يلاحق ويراقب ويوقف أنشطة حماس والجهاد الإسلامي في محاولة لإضعاف نفوذهما في الضفة الغربية. يتسلل عملاء جهاز الأمن الوقائي إلى خلايا حماس والجهاد الإسلامي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ويجمعون المعلومات الاستخبارية باستخدام التنصت على المكالمات الهاتفية ووسائل أخرى مختلفة. وسبق لحماس مراراً اتهام محققي جهاز الأمن الوقائي بتعذيب عناصرها في الضفة الغربية. ولدى هذا الجهاز ١١ مركزاً في الضفة الغربية. وقبل عام ٢٠٠٧ كان للجهاز فرع مستقل في غزة يترأسه محمد دحلان المفصول من «فتح» فيما كان يترأس فرعه في الضفة الغربية جبريل رجوب وكلا الرجلين سبق أن تم تجنيدهما أثناء وجودهما في تونس من قبل رئيس محطة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي إي» ويتلي برونر عقب فتح الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة.[١] وقد آلت رئاسة الجهاز في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٣ إلى زياد هب الريح، الذي خلع

(١) حديث أجراه المؤلف مع رئيس محطة الـ سي آي إي السابق في تونس، ويتلي برونر والسفير الأميركي السابق لدى تونس، روبرت بلترو.

عليه رئيس السلطة رتبة لواء. وخلافاً لماجد فرج، يفتقر هب الريح إلى المواهب السياسية لكنه يسعى هو الآخر ليكون أحد مقربي محمود عباس من خلال تعزيز علاقاته مع قادة أمن الاحتلال الصهيوني.

مالياً تندرج موازنة الجهاز ضمن موازنة وزارة الداخلية، ويتلقى الجهاز منذ نشأته تدريباً وإنفاقاً مالياً من وكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي إي)، ودعماً لوجستياً وفنياً من دول أوروبية، ولا يعلم حتى هذه اللحظة حجم موازنة الأجهزة الأمنية، أو وجوه صرفها، أو جهات داعميها، ولا تخضع موازنتها للنقاش لدى الحكومة كما لم تعرض على المجلس التشريعي منذ نشأته.

قوات الأمن الوطني الفلسطيني: وهي في الأساس تتكون من أفراد قوات عين جالوت لجيش التحرير الفلسطيني الذين سمح الكيان الصهيوني بدخولهم إلى الضفة الغربية. وهي مقسمة إلى تسع كتائب دربتها القوات البريطانية والإيطالية في الأكاديمية العسكرية في أريحا، بينما تدربها القوات الأميركية في أحد المراكز الأردنية. تقدم قوات الأمن الوطني الدعم للفروع الأمنية الأخرى وتجري عمليات ملاحقة واعتقالات واسعة النطاق في الأراضي الفلسطينية، على غرار الطريقة التي يساعد بها الشاباك جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال الغارات على نطاق واسع. وتتمركز هذه القوات في مداخل ومخارج المنطقة أ. وكان تولى قيادة هذا الجهاز اللواء نضال أبو دخان، المولود في الجزائر، وكان يترأس سابقاً العمليات الخاصة للحرس الرئاسي، وقد طالته قضايا فساد في سمسرة الأراضي.

قوات الشرطة الفلسطينية: وتتولى مسؤولية الحفاظ على النظام العام ومحاربة الجرائم التي تراوح من جرائم القتل والسطو إلى شرطة المرور. كما أن الشرطة الفلسطينية مسؤولة في بعض الأحيان عن منع المتظاهرين الفلسطينيين الذين يسعون للوصول إلى مناطق الاحتكاك على طول حدود المنطقة أ. إن الشرطة الفلسطينية احترافية للغاية وتحظى باحترام قوات الشرطة الأجنبية. لديها قسم لتحديد الهوية وعلوم الطب الشرعي ووحدة الكلاب البوليسية، ويشارك ضباطها في برامج التعليم المستمر الدولية من خلال الإنتربول. وقد تولّى قيادة الجهاز اللواء حازم عطا الله وهو ابن عطا الله عطا الله (أبو الزعيم) وقد جرى تعيينه في

سياق تحسن العلاقات بين السلطة الفلسطينية والأردن. ويوصف حازم عطا الله بأنه شخص متغطرس ويعتبر نفسه متفوقاً على أقرانه إلى جانب حرصه على إرضاء الإسرائيليين من خلال تصريحاته المستفزة للقوى الوطنية الفلسطينية وحركتي حماس والجهاد الإسلامي. وقد تمَّ إقالة حازم عطا الله من منصبه بعد تورطه في فضيجة جنسية، وتعيين اللواء يوسف الحلو خلفاً له.

الحرس الرئاسي: ويتكون من وحدة النخبة في السلطة الفلسطينية ومهمته حماية كبار الشخصيات ووحدة كوماندوز خاصة. انبثقت قوات الحرس الوطني من القوة ١٧ التي كانت تمثل وحدة العمليات الخاصة قبل اتفاقات أوسلو، حيث كان عرفات شكلها في بيروت بقيادة علي حسن سلامة، ومهمة أفراد الحرس الرئاسي حماية الرئيس الفلسطيني ومحل إقامته والمقاطعة (مقر السلطة الفلسطينية) في رام الله. كما أنهم مسؤولون عن حماية رئيس حكومة السلطة وكبار الوزراء والمسؤولين الذين يشغلون مناصب حساسة. ويترأسها اللواء منير الزعبي المسؤول أيضاً عن حماية ومرافقة الوفود الأجنبية التي تزور السلطة الفلسطينية. مقارنة بالوحدات المقابلة في الدول العربية، يعتبر الحرس الرئاسي الفلسطيني قوة عالية الجودة. يتدرب الحرس أيضاً في الأكاديمية العسكرية في أريحا، حيث يوجد به منطقة تدريب مفتوحة ومركز محاكاة حضري ونطاقات الرماية وأماكن المعيشة. وذكر محمد رشيد (خالد سلام) (المتهم بالفساد والمحكوم غيابياً من قضاء السلطة الفلسطينية) أن حرس الرئاسة يكلف الموازنة الفلسطينية ١٥ مليون دولار شهرياً، ولا أحد يعرف ممن يحمي «الرئيس».. فقد حول عباس حرسه الخاص إلى قوة ردع داخلية عنيفة يتحكم فيها بعض الجهلة والمشتبه فيهم بعد أن أنعم على عدد منهم برتبة لواء. كما يتهم أيضاً عباس بأنه بنى حول نفسه أربعة أطواق أمنية تعمل جميعاً في خدمته لكنها تعمل فقط ضد خصومه السياسيين. وهذه الأطواق هي الحرس الخاص والحرس الرئاسي وجهازا المخابرات العامة والوقائي وقوات الأمن الوطني التي تعمل جميعاً كقوة أمن داخلي لضبط الأوضاع الفلسطينية لمصلحة عباس واستقرار حكمه.[١]

---

(١) محمد رشيد، أكثر قليلاً من دودين وأقل كثيراً من حداد. الكاشف نيوز ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٢.

الاستخبارات العسكرية: وهي وحدة صغيرة نسبياً مسؤولة عن تتبع ومعاملة أفراد قوات أمن السلطة الفلسطينية الذين يشاركون في أنشطة إجرامية أو أعمال فدائية، كشف المتعاونين مع الكيان الصهيوني أو مع عملاء من دول أخرى، ومنع تسلل الشخصيات المعادية إلى الأمن والخدمات والتعامل مع التجاوزات التأديبية لأفراد قوات أمن السلطة الفلسطينية. كشف وتعقب ومنع العمليات الاستخبارية وغيرها من الأنشطة «الهدامة» وكشف وتعقب ومنع «الإرهاب» الداخلي والدولي والتطرف وغير ذلك. ويقود هذا الجهاز اللواء زكريا مصلح الذي يوصف بافتقاده للكاريزما وقوة الشخصية.

الارتباط العسكري: وهذه الوحدة مسؤولة عن الاتصال بالوحدة المقابلة لها في قوات الاحتلال الصهيوني - مكتب التنسيق والارتباط في الإدارة المدنية الصهيونية. لديهم خط اتصال دائم مع سلطة الاحتلال. وحدة الارتباط العسكري التي كان يقودها اللواء جهاد الجيوسي، تعمل على تسيلم إسرائيليين دخلوا عن طريق الخطأ أراضي السلطة الفلسطينية إلى قوات الاحتلال الصهيوني كما تخطرها بشأن أي هجمات ستتعرض لها وتتلقى تحذيرات مسبقة لسحب القوات الفلسطينية من مناطق محددة قبل قيام قوات الاحتلال بغارات لتنفيذ اعتقالات في المنطقة أ.. إلخ.

الدفاع المدني: تشمل مهامه مكافحة الحرائق وإنقاذ الأشخاص المحاصرين في السيارات أو المباني. يتم تزويد أفرادها بمعدات إنقاذ، وهي تعتبر ذات مستوى منخفض نسبياً. ومع ذلك، يقوم أفراده من وقت إلى آخر بشراء معدات جديدة. تتدرب الوحدة على السيناريوهات المتطرفة من خلال تقديم المساعدة في الكوارث الطبيعية حول العالم. كان الدفاع المدني بقيادة محمود عيسى وخلفه بعد وفاته ناصر يوسف. وقام هذا الجهاز بالمشاركة جنباً إلى جنب مع الدفاع المدني التابع للكيان الصهيوني في إطفاء الحرائق التي شبت عام ٢٠١٨ في منطقة الكرمل بحيفا المحتلة.

لم يمنع عرفات- في سياق سعيه إلى إرغام الكيان الصهيوني على تقديم «بعض التنازلات» تشجيع الأنشطة الكفاحية المسلحة ضد قوات الاحتلال الصهيوني. مما تسبب بزيادة حدة الخلاف مع سلطة الاحتلال الصهيوني، وبدأت قوات الاحتلال الصهيوني

مهاجمة وتدمير المنشآت الأمنية الفلسطينية. لقد انهارت «حماية النظام العام» على النحو المتوخى في اتفاقات أوسلو، حيث فقدت السلطة الفلسطينية بسرعة السيطرة على الشارع الفلسطيني، الذي انحدر إلى عدة سنوات من الفوضى، التي بدأت تخبو تدريجاً بعد وفاة عرفات وتولي محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية، حيث جرى إدخال «إصلاحات» على الأجهزة الأمنية وتجددت الاتصالات والتنسيق بين قوات أمن السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية الصهيونية. الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى المساهمة في تعزيز ذلك.

التنسيق الأمني لمصلحة الاحتلال

لم يتوقف محمود عباس عن ترديد مقولته الشهيرة «التنسيق الأمني (مع الاحتلال الصهيوني) مقدس». فقد ذكر في إحدى مقابلاته المتلفزة أنه بدأ التنسيق الأمني في عام ٢٠٠٥ وأنه لن يتوقف إطلاقاً رغم أن «إسرائيل» تستغله لمصلحتها وللأسوأ، ومع ذلك عندما تجري اقتحامات، ويجري تهديم وقتل نحن غير موجودين، ومع ذلك هناك تنسيق أمني. موضحاً أن أجهزة أمن السلطة «تقوم بعمل أمني واحد هو منع أي إنسان يهرب اسلحة أو يريد أن يستعمل هذه الأسلحة سواء في الأراضي الفلسطينية أو في إسرائيل. هذا هو الشغل الشاغل الذي تقوم به الأجهزة الأمنية، وهذا أنا لا أخفي سراً بالتعاون الكامل بيننا وبين الأجهزة الأمنية الصهيونية والأجهزة الأمنية الأميركية.» أما مدير استخبارات السلطة الفلسطينية توفيق الطيراوي فيؤكد أن أجهزة أمن السلطة تعمل في منطقة «أ» التي تخضع لسيطرتها نيابة عن أجهزة أمن سلطات الاحتلال الصهيوني التي تقدم المعلومات عن المقاوم الفلسطيني الذي تطلب اعتقاله طبقاً للاتفاقات الموقعة بين الجانبين.»[١]

وحقيقة الأمر أن عباس لم يغالط الواقع الذي ساهم بإشراف ورعاية عرفات على صنعه في أوسلو، فقد حفلت اتفاقيات أوسلو كافة ببنود وضعت تحت باب «الأمن» تفصل التزامات سلطة الحكم الذاتي بضمان أمن الكيان الصهيوني، وهي تتعامل مع الهوية

---

(١) وكالة شهاب نيوز ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

والحقوق الوطنية الفلسطينية بوصفها خطراً أمنياً استراتيجياً على «الأطراف المعنية» الأمر الذي وضعه ركناً رئيساً في «التنسيق الأمني» الذي هو ليس مجرد تبادل معلومات عن مجموعات المقاومة التي توصف في تلك الاتفاقيات بـ«إرهابيةٍ» وأسلحةٍ ومتفجرات، بل يشمل «كلَّ الإجراءات اللازمة لاجتثاث الإرهاب ومنابعِه»؛ **أيْ** يشمل تصفية فكر وثقافة المقاومة وأعمالِها.. أي تقويض البيئة الحاضنة والمنتجة للفعل التحرري بما يعنيه من تجريم للمقاومة ضد الاحتلال.

لقد تضمن الاتفاق المرحلي الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة الملحق رقم ١ الموقع في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ المواد الأولى والثانية والثالثة من البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار ورجال الأمن حول سياسة الأمن لمنع (الإرهاب) وأعمال (العنف) على ضرورة وجود تعاون أمني مشترك بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الكيان الصهيوني حيث «ستعمل الشرطة الفلسطينية وبشكل منظم ضد جميع أشكال العنف والإرهاب، وسوف تعتقل وتحاكم الأفراد المشتبه بقيامهم بأعمال العنف والإرهاب، كما سيعمل الجانبان على ضمان المعالجة الفورية والفعالة لأي حدث فيه تهديد أو عمل إرهابي أو عنف أو تحريض سواء اقترفه فلسطينيون أو إسرائيليون. وإضافة إلى ذلك سيتعاون الجانبان في تبادل المعلومات وينسقان بشأن السياسات والنشاطات، وسوف يرد كل جانب فوراً وبشكل فعال على وقوع أو الاشتباه بوقوع عمل إرهابي وأعمال عنف أو تحريض، وسوف يتخذان جميع التدابير اللازمة لمنع حدوث ذلك. كما سيتم اعتقال المذنبين، والتحقيق معهم ومقاضاتهم، وجميع الأشخاص الآخرين المتورطين، بشكل مباشر أو غير مباشر، في أعمال الإرهاب والعنف والتحريض.»[١]

كما ينص الملحق ١ أيضاً على حظر وجود أي قوات مسلحة إلى جانب قوات الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يمنع امتلاك أي فرد سلاح بدون حصوله على

(1) Jewish Virtual Library, *The Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip* («Oslo 2» 9/28/95).

الترخيص اللازم من السلطة. وتشكيل لجان ارتباط وتنيسق أمني مشتركة ودوريات مشتركة تضم جنوداً إسرائيليين وأفراداً من الشرطة الفلسطينية.

غير أن الكيان الصهيوني بوصفه الطرف الأقوى في معادلة القوة لم ينفذ التزاماته الأمنية تجاه السلطة الفلسطينية التي نص عليها البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار والترتيبات الأمنية، فلم يقدم أي معلومات لأجهزة أمن السلطة عن الأنشطة والأعمال الإرهابية والعنفية التي تقوم بها قطعان المستعمرين في مناطق الضفة الغربية التي تخضع للسلطة الفلسطينية، ولم تمنع تلك الأنشطة التي تدخل تحت باب العنف والإرهاب كما لم تسجل أنشطة التنسيق الأمني قيام قوات الشرطة والأمن الفلسطينية بأي عمل ضد المستعمرين فيما تقوم قوات الاحتلال الصهيوني بحملات دهم واعتقال منظمة في مناطق السلطة الفلسطينية. ووصل الأمر برئيس السلطة محمود عباس إلى إبلاغ صحيفة يديعوت أحرونوت الصهيونية في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ أن «التنسيق الأمني يستهدف المقاومة الفلسطينية المسلحة ومن يمدها بالسلاح والعتاد لمحاربة الاحتلال ومهاجمته في فلسطين المحتلة سواء في شرقها (١٩٦٧) أو غربها (١٩٤٨). وأن هذا هو الشغل الشاغل الذي تقوم به الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الصهيونية والأميركية.»[١] إن أجهزة أمن السلطة الفلسطينية تقضم نسبة عالية من ميزانية سلطة لا تملك جيشاً ومقيدة أمنياً وفق أوسلو، وقد بلغت في النصف الأول من عام ٢٠١٣ على سبيل المثال ٤١٠ ملايين دولار فيما بلغ إجمالي رواتب بقية موظفي السلطة نحو ٦٠٠ مليون دولار.[٢] غير أن هذه العقيدة الأمنية الاستثنائية لسلطة تحت الاحتلال تشمل التعاون في حماية أكثر من نصف مليون مستوطن/ مستعمر صهيوني في أكثر من ١٨٠ مستعمرة، وتأمين مستلزمات التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال وتوفير متطلبات الجنرال الأميركي الذي يتابع الشؤون الأمنية وعناصره في الضفة الغربية المحتلة.

لم يسفر التنسيق الأمني فقط عن قيام قوات أمن السلطة بالمساهمة في حماية أمن الكيان

---

(١) أحمد حامد خضير، دور عملاء إسرائيل والمتعاونين معها في تمزيق النسيج السياسي للشعب الفلسطيني، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا ٢٠١٤، ص ٨٨.

(٢) صحيفة القدس المقدسية ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٣.

الصهيوني وقوات احتلاله في الضفة الغربية بشكل خاص بل سمح بزيادة أعداد الجواسيس وعملاء الاحتلال. ومن بين من اعتقلوا (في قطاع غزة بعد سيطرة حماس) بهذه التهمة ضباط سابقون في السلطة الفلسطينية كانوا يعملون في لجان الارتباط والتنسيق الأمني مع الاحتلال وكانوا يقدمون المعلومات خارج تلك اللجان مقابل المال. وقال المسؤول في جهاز الأمن الداخلي في غزة، محمد لافي إن التنسيق الأمني يشجع التخابر مع الاحتلال الإسرائيلي، وإنه أذاب الجليد وهدم الجدر التي كانت قائمة بين الاحتلال وعموم الشعب الفلسطيني، فاصبح التواصل مع الاحتلال أمراً شبه مقبول بسبب هذا التنسيق وأصبحت عملية تجنيد الجواسيس بعد قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ أكثر سهولة ويسراً، وحجة المتعاونين مع الاحتلال أن الكبار فعلوها فلماذا لا نفعلها نحن الصغار؟ ومع مرور الوقت تحول هؤلاء الجواسيس الصغار إلى جواسيس وعملاء كبار ومحترفين يتلقون التدريب والمساعدة من قبل الأمن الإسرائيلي كما أصبحت الخيانة بعد قيام السلطة تقدم بطريقة جديدة، وتحت مسميات حديثة أكثر أناقة تحت مسميات التنسيق الأمني تارة والمفاوضات الأمنية تارة أخرى.[١]

لقد أسفر التنسيق الأمني بين أجهزة سلطة الحكم الذاتي وسلطات الاحتلال الصهيوني إلى إصابة الصورة التقليدية للخيانة بالخلل والاهتزاز، إذ أصبحت الخيانة تتستر وراء مصطلح تبادل المعلومات والتدابير المشتركة لمكافحة ما يسمى «الإرهاب» وهو التعبير الذي تستخدمه سلطات الاحتلال في وصف المقاومة الفلسطينية. وبذلك أصبحت أجهزة السلطة الفلسطينية الرسمية تقوم بأكثر أدوار الجواسيس خطورة بدعوى أن ما يحكم هذا العمل مختلف الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع الكيان الصهيوني وأن ذلك هو عمل وطني للحفاظ على مكتسبات الشعب الفلسطيني التي وفرتها له تلك الاتفاقيات، لتصبح خدمة الاحتلال وحماية أمنه ليست خيانة بل عملاً وطنياً يستحق من يقوم به الثناء والترقيات، وهذا في ذاته كارثة أخلاقية وأمنية ووطنية وسياسية لم يستطع الاحتلال الصهيوني طوال فترة ما قبل أوسلو تحقيقها.[٢]

---

(١) حمد حامد خضير، دور عملاء إسرائيل...، م س، ص ٩١-٩٢.

(٢) م س، ص ٩٢.

كما أسفر تقيد السلطة الفلسطينية بتنفيذ اتفاقيات أوسلو عن إشاعة ما كان محرماً لدى الفلسطينيين وهو التعامل السياسي والإداري والأمني مع الاحتلال الصهيوني الأمر الذي سهل تجنيد المزيد من الشبان الفلسطينيين لمصلحة الاحتلال بذريعة تحقيق السلام ومقاومة من يرفض تلك الاتفاقيات وضمنت سلطات الاحتلال طبقاً لتلك الاتفاقيات الحماية لجواسيسها ومواصلة عملهم. فقد تضمنت المادة ٢٠ البند ٤ من اتفاقية القاهرة الموقعة في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ ما يلي «يلتزم الجانب الفلسطيني بإيجاد حل لمشكلة هؤلاء الفلسطينيين الذين كانوا على اتصال بالسلطات الصهيونية، وحتى يتم التوصل إلى حل يتعهد الجانب الفلسطيني بأن لا يحاكم أو يؤذي هؤلاء الفلسطينيين بأي طريقة كانت». وفي اتفاقية أوسلو ٢ الموقعة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ في المادة ١٦ البند ٢ أعيد التأكيد على ذلك «لن يتعرض الفلسطينيون الذين كانوا على اتصال بالسلطات الصهيونية لأي أعمال مضايقة أو عنف أو عقوبة أو ملاحقة. وسوف تتخذ إجراءات ملائمة بالتنسيق مع إسرائيل لضمان حمايتهم.»[1]

وإلى جانب ما تضمنته اتفاقيتا ١٩٩٤، ١٩٩٥ بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني فقد بدأت السلطة الفلسطينية ممثلة بأجهزتها الأمنية بحملات اعتقال ضد الضالعين بعمليات فدائية ضد الاحتلال والناشطين الآخرين في صفوف المعارضة استجابة لضغوط الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، وقد وجدت تلك الضغوطات تعبيراً لها في اتفاقية واي ريفر عام ١٩٩٨ حيث اشترطت في معظم بنودها على ما يلي:

١- اعتبار التنظيمات الإرهابية خارجة عن القانون ومكافحتها.

٢- يعلن الطرف الفلسطيني سياسة عدم التسامح مع الإرهاب والعنف ضد الطرفين.

٣- يعتقل الطرف الفلسطيني الأفراد المشتبه في قيامهم بأعمال عنف وإرهاب بهدف إجراء تحقيق إضافي ومعاقبة كل الأشخاص المتورطين في أعمال عنف وإرهاب.

٤- التزام الطرف الفلسطيني إصدار مرسوم يحظر بموجبه التحريض على العنف والإرهاب

---

(1) Jewish Virtual Library.

وحظر حيازة الأسلحة. وهو ما فعله رئيس السلطة ياسر عرفات يوم ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ حيث أصدر مرسوماً خاصاً بحظر التحريض.[(١)]

وبسبب تلك الاتفقيات تحولت السلطة نفسها إلى أكبر متعاون مع جهاز المخابرات الصهيوني لمطاردة واعتقال معارضي الاتفاقيات والمقاومين. ونقل إدوارد سعيد في كتابه «أوسلو ٢: سلام بلا أرض» عن الصحافي ديفيد هيرست نقلاً عن أحد أعضاء حركة «فتح» قوله: «إذا كان ياسر عرفات نفسه قد أصبح متعاوناً مع الاحتلال فهل ثمة غرابة في أن يقتدي به أتباعه»[(٢)]، إذ إن عرفات وبعده عباس قد ألغيا العمل بقانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام ١٩٧٩ في المادة ١٣١ من الفصل الثاني الخاص بالجرائم التي تقع على أمن الثورة الخارجية «الخيانة» و«التجسس» «يعاقب بالإعدام كل من أ- سعى لدى دولة أو جهة معادية للثورة أو تخابر معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عدوانية ضد الثورة ب- سعى لدى دولة أجنبية معادية أو تخابر معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها لمعاونتها في عملياتها الحربية أو للإضرار بالعمليات الحربية للثورة الفلسطينية. وما جاء في المادة ١٤٤ «يعاقب بالإعدام كل فرد يعطي للعدو وثائق أو معلومات من شأنها أن تضر سلامة المراكز العسكرية وسائر المؤسسات العسكرية أو يحسب أن من شأنها ذلك».[(٣)]

إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية: أميركا تصنع الفلسطيني الجديد

بعد رحيل عرفات، تولى محمود عباس مقاليد رئاسة سلطة الحكم الذاتي، وبدأ بإعادة هيكلة الشرطة الفلسطينية التي كانت شبه منهارة جراء استهداف سلطة الاحتلال الصهيوني لها بسبب انخراط العديد من أفرادها في القتال ضد قوات الاحتلال عقب انهيار المفاوضات بين عرفات وإيهود باراك في كامب ديفيد في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ حيث عاد عرفات إلى

(١) الاعتقال السياسي من قبل السلطة الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٠. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان. تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠.

(٢) الاعتقال السياسي من قبل السلطة الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٠، ص ١٠٩

(٣) file:///C:/Users/dalba/Documents/ القانون٪٢٠الثوري٪٢٠لمنظمة٪٢٠التحرير٪٢٠الفلسطينية pdf.%201979 القانون الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام ١٩٧٩.

استخدام تكتيك المقاومة لتندلع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، وشرع عرفات في استخدام الشرطة للتصدي لقوات الاحتلال الصهيوني التي حاصرت مقره وداهمته. وقد أحال عباس العديد من كبار الضباط على التقاعد، وأصبحت الأجهزة الأمنية، وفي مقدمتها المخابرات والأمن الوقائي، تحت قيادته بشكل مباشر بعد أن كانت تتبع وزير الداخلية.

وفي آذار/ مارس ٢٠٠٥ جرى الاتفاق بين رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس وحكومة الرئيس الأميركي جورج بوش الابن وحكومة الكيان الصهيوني برئاسة إرييل شارون، على تشكيل فريق التنسيق الأمني الأميركي؛ مهمته تدريب وتجهيز قوات الأمن الفلسطينية، والإشراف على عملية التنسيق الأمني بين الاحتلال والسلطة. وبدأت الولايات المتحدة على الفور ولأول مرة بلعب دور فاعل في تنظيم ومأسسة التعاون والتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني حيث شكَّلت واشنطن مجلساً لتنسيق التعاون الأمني بين السلطة والكيان الصهيوني، وكان الجنرال الأميركي وليام كيب وورد أول من وضع أسس تدريب قوات الأمن الفلسطينية ثم خلفه كيث دايتون وهو أحد جنرالات الحرب الأميركية على العراق، في العمل (مدة خمس سنوات) على هندسة هيكلة أجهزة أمن السلطة الفلسطينية وتدريب عناصرها بما يتوافق مع التنسيق الأمني، حيث تولى شخصياً مهمة الإشراف على إعداد وتدريب أجهزة أمن السلطة الفلسطينية لتحسين قدرتها على إحباط عمليات المقاومة المسلحة. ولم يكتف كيان الاحتلال الصهيوني بوصف الغاية المرجوة من عمل الفريق، وإنما اشترط ضرورة إطلاعه أولاً بأول على برامج عمل الفريق وضرورة موافقته على إجراءاته وخطواته كافة. ما يعني أن الحكومة الصهيونية قد احتفظت لنفسها بموقع المراقب، الذي يضع علامات تقييم أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

ولم يعمل دايتون على مأسسة التعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة وجعله أكثر جدوى فحسب، بل حرص على أن تسهم دورات التدريب التي أشرف عليها في فرض عقيدة أمنية جديدة على المؤسسة الأمنية في السلطة، بحيث يفضي تشرب منتسبي الأجهزة الأمنية الفلسطينية تلك العقيدة إلى «صناعة الفلسطيني الجديد»، الذي يرى في إحباط العمل المقاوم ضد الاحتلال مصلحة وطنية له. وفي هذا الشأن قال دايتون: «كانت الفكرة من تشكيل فريق

التنسيق الأمني الأميركي خلق كيان أو جهاز ينسق بين مختلف المانحين الدوليين في إطار خطة عمل واحدة تنهي حالة تضارب الجهود. وتعبئ المزيد من الموارد وتهدئ من مخاوف الإسرائيليين حول طبيعة قدرات قوات الأمن الفلسطينية. وكان على فريق التنسيق أن يساعد السلطة الفلسطينية على تحديد الحجم الصحيح لقواتها وتقديم النصح لها فيما يتعلق بإعادة بنائها وتدريبها وتحسين قدراتها، لفرض حكم القانون وجعلهم مسؤولين أمام قيادة الشعب الفلسطيني الذي يخدمونه.»[1]

وقد ساعد دايتون على إضفاء الطابع المهني على الآليات وتعزيز الثقة بين قادة الأمن الإسرائيليين والفلسطينيين. لقد حققت جهوده نجاحاً كبيراً إلى درجة أن حركة حماس وصفت كبار الضباط المشاركين في الجهود بـ«الدايتونيين» ونظراً إلى النجاح الذي حققه دايتون من تطوير وضبط لقوات أمن السلطة إلى الحد الذي سماهم بالفلسطينيين الجدد وتحسن العلاقات مع الإسرائيليين بدأ جيش الاحتلال الصهيوني سحب قواته تدريجاً من المنطقة «أ» ونقل السيطرة فيها إلى قوات أمن السلطة، التي شكل عام ٢٠٠٧ بالنسبة لها معلماً من ناحية حيث تم تجديد التنسيق الأمني مع الكيان الصهيوني، بينما من جهة أخرى فقدت السلطة الفلسطينية السيطرة على قطاع غزة لمصلحة حماس. وعقب سيطرة حماس على السلطة في غزة، قامت السلطة الفلسطينية بتعطيل قواتها المتمركزة في غزة، ومنذ ذلك الحين عملت فقط في الضفة الغربية.

ونقل دايتون عن مسؤول أمني فلسطيني كبير كان مسؤولاً عن إحدى دورات التدريب التي أشرف عليها دايتون في الأردن في وصفه للفلسطيني الجديد «دعوني أقتبس لكم، على سبيل المثال، ملاحظات على التخرج من كلمة لضابط فلسطيني كبير (هو عبدالرزاق اليحيى، القائد السابق لجيش التحرير الفلسطيني ووزير داخلية السلطة الفلسطينية السابق) في الخريجين وهو يتحدث إليهم في اجتماع لهم في الأردن في الشهر الماضي. قال: أنتم يا رجال فلسطين قد تعلمتم هنا كيف تحققون أمن وسلامة الشعب الفلسطيني. أنتم تتحملون المسؤولية عن الشعب ومسؤولية أنفسكم. لم تأتوا إلى هنا لتتعلموا كيف تقاتلون إسرائيل

(١) كيث دايتون، محاضرة أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٩.

بل جئتم إلى هنا لتتعلموا كيف تحفظون النظام وتصونون القانون، وتحترمون حقوق جميع مواطنيكم، وتطبقون حكم القانون من أجل أن نتمكن من العيش بأمن وسلام مع إسرائيل.»[١]

أقر جيش الاحتلال الصهيوني بدور الإصلاحات على النظام السياسي الفلسطيني في زيادة فاعلية التعاون الأمني وإسهامها في تحسين ظروف المشروع الاستعماري في الضفة الغربية. إذ في نهاية عام ٢٠٠٨ أشاد عدد من مسؤولي وزارة الحرب الصهيونية بأداء عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية على دورهم في التنسيق مع قوات الاحتلال وملاحقة المقاومين؛ حيث نقلت مصادر صهيونية عنهم قولهم: إن تطوير قوات الأمن الفلسطينية الجديدة خطوة حقيقية باتجاه محاربة حركتي حماس والجهاد. ولم يمنعهم ذلك، من توجيه تحذير إلى الأجهزة نفسها، بالقول: ولكن إذا فشلت هذه القوات بالاقتحامات الليلية لاعتقال نشطاء الحركتين، فلن يكون للاستقرار في المنطقة أثر حقيقي.[٢]

اعتمد دايتون أسلوباً صارماً في تحديد هوية العناصر التي ستعمل في أجهزة أمن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بأن لا يكون لأي من أفرادها أي ارتباطات بالمقاومة أو حتى بالفصائل الفلسطينية التي تتبنى نهج وفكر المقاومة، وأن يراوح أعمارهم ما بين ٢٠-٢٢ عاماً، بعد أن يتم التدقيق في خلفياتهم الأمنية من الوكالات التالية:

- وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إي) في واشنطن.* جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (شين بيت) * جهاز الشرطة الصهيونية* المخابرات العامة الأردنية* المخابرات العامة للسلطة الفلسطينية.[٣]

مثل تلك الإجراءات لاختيار العناصر وعملية التدريب ثم الممارسة على الأرض، تسهل عملية الإسقاط النفسي للعناصر متبوعاً بالإسقاط الأمني الذي يصبح مبرراً ومقبولاً إلى حد أن الخروج عليه يعتبر خروجاً على المصلحة والوطنية، وهذا الإسقاط جعل من العناصر الأمنية الممارسة لهذا العمل كافة عبارة عن عملاء، ولكن بترخيص رسمي، تخلوا

---

(١) كيث دايتون، محاضرة أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، م س.

(٢) التقرير الاستراتيجي ١٥: التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال مصدر سابق.

(٣) التنسيق الأمني، آثاره وأضراره. م س، ص ٩٦.

بموجبه عن هوية انتمائهم الوطني الفلسطيني والقومي العربي، ليصبحوا أخطر العملاء، حيث كراهيتهم لأبناء جلدتهم أكبر بكثير من كره اليهود الصهيونيين.[١]

لقد أنجز دايتون عملية إعادة صياغة العقيدة الأمنية لدى عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ومن جملة ما كانت تُعبئ به وزارة الداخلية عناصرها، التوجيه القائل: لم تأتوا إلى هنا لتتعلموا كيف تقاتلون «إسرائيل». وهكذا، استمرت عملية التعبئة حتى أشاد بها دايتون نفسه بقوله: لقد تولدت ثقة لدى عناصر الأجهزة الأمنية بأنهم يبنون دولتهم. فقد اختفت مظاهر العداء والصدامات بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية وقوات الاحتلال، وحتى مع المستعمرين، وتبدل الأمر لتحل مكانه مظاهر الثقة والتعاون. وقد أشارت التقارير وتصريحات عدد من كبار ضباط الاحتلال بأنه يجري التنسيق ببين الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الفلسطينية؛ لمواجهة التظاهرات، وملاحقة المقاومين، الذين أسموهم «الإرهابيين»، وكشف بنية المقاومة التحتية، وتدميرها.[٢] لقد وصل الأمر بأجهزة أمن السلطة الفلسطينية في عهد محمود عباس إلى أن تنتقل سياسة التنسيق الأمني من ظاهرة خفية وخجولة إلى ظاهرة صريحة أخذت تكشر عن أنيابها في وضح النهار جهاراً وراحت تستفحل بشراستها التي تجاوزت اعتقال المقاومين وتعذيبهم للتوغل في عمليات تصفيتهم وقتلهم وتتناوب مع أجهزة أمن الاحتلال الصهيوني على اعتقالهم وتسلمهم وتسليمهم وتصفيتهم عبر سياسة الباب الدوار، وقد جسد دايتون هذه المأساة في شهادته أمام إحدى لجان الكونغرس الأميركي بقوله: «إن مجموعة من رجال أمن السلطة الفلسطينية التابعة لمحمود عباس قد تولت بقيادة ضابط إسرائيلي عملية قتل قائد كتائب القسام في الخليل.»[٣]

وفي المقابل، جرى اعتماد سياسة التشدد مع أجنحة المقاومة الفلسطينية التي سميت «العصابات المسلحة»، وتفكيك التشكيلات العسكرية «المليشيات». وقد أشار دايتون إلى أن نحو ١٦٠٠ من أبناء هذه القوة الجديدة، من الذين حضروا دورات تدريب تمولها

(١) التنسيق الأمني، آثاره وأضراره. م س، ص ٩٨.

(٢) التقرير الاستراتيجي ١٥: التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال، م س.

(٣) التنسيق الأمني، آثاره وأضراره. م، س، ص ٢٤.

الولايات المتحدة في الأردن، قادوا الحملات الأمنية في مدن الضفة الغربية، واعتقلوا المئات من أبناء حماس والجهاد وفصائل المقاومة. وتابع قائلاً: تم ذلك على مستوى تنسيقي واسع المدى بينهم وبين الإسرائيليين. حتى وصل الأمر أحياناً بأجهزة أمن السلطة إلى ممارسة القتل تحت التعذيب، كما حدث مع الشيخ مجد البرغوثي في ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٨. واتسع نطاق التنسيق الأمني بين أجهزة أمن السلطة وجيش الاحتلال؛ ففي حين كانت الأجهزة تقوم بضبط المتظاهرين في الضفة وتشتغل في منع الاضطرابات، التي تحركت بسبب العدوان والحصار على غزة في ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩. تعاونت شبكة من عناصر الأجهزة الأمنية، مع الاحتلال الصهيوني أثناء العدوان على غزة؛ من خلال أعمال تخريب وقتل، وزعزعة الأمن، إضافة إلى رصد وكشف ومتابعة تحركات المقاومة والأجهزة الأمنية قي القطاع. كشفت عن ذلك وزارة الداخلية في الحكومة الفلسطينية في غزة في ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٩، حيث أعلنت أن هذه العناصر تابعة لرئاسة السلطة في رام الله.(١)

وإلى جانب الولايات المتحدة، فقد شارك الاتحاد الأوروبي ببعثة تدريب وإصلاح لقوات أمن السلطة الفلسطينية، إذ إن الاتحاد الأوروبي يُعَدّ الجهة المانحة الأكبر للسلطة الفلسطينية، والذي تفتخر بعثة الشرطة الأوروبية التابعة له في الأراضي الفلسطينية بعملها على إصلاح عناصر أساسية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية وتعزيز آليات فعالة لضبط الأمن وحفظ النظام. وقام المجلس الأوروبي في الرابع من تموز/ يوليو ٢٠١٧، بتمديد تفويض بعثة الشرطة الأوروبية حتى حزيران/ يونيو ٢٠١٨. وكانت البعثة قد أطلقت في عام ٢٠٠٧ في إطار «السياسة المشتركة للأمن والدفاع» التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي، وذلك دعماً لخريطة الطريق من أجل السلام التي وضعتها اللجنة الرباعية الخاصة بتسوية الصراع العربي الصهيوني. يقوم تفويض البعثة على دعم حفظ الأمن والنظام بطريقة مستدامة وفعّالة في ظل التملّك الفلسطيني لهذه المهمة، وبما يتماشى مع المعايير الدولية. كان يُتوقَّع أن يؤدّي الدعم التقني الذي تؤمّنه بعثة الشرطة الأوروبية للإصلاحات الأمنية والقضائية، إلى تحسين الثقة الصهيونية بقدرة السلطة الفلسطينية على فرض القانون والنظام. كذلك، كان يُفترَض

(١) التنسيق الأمني، آثاره وأضراره. م، س، ص ٢٤.

بتعزيز الأمن الإسرائيلي أن يمهّد بدوره الطريق أمام قيام دولة فلسطينية ديمقراطية وقابلة للحياة.

منذ إنشاء السلطة الفلسطينية تجاوزت المساعدات الدولية التي قدمت لها ٣٠ مليار دولار، بلغت حصة الاتحاد الأوروبي ودوله منها نحو نصفها، وتركز ٣٠ في المئة من تلك المساعدات على إصلاح قطاع أمن السلطة الذي بات يوظف نحو نصف إجمالي موظفي السلطة.[1]

وعلى الرغم من التردد الذي أبداه الكيان الصهيوني في الموافقة على دخول البعثة الأوروبية إلا أنها في نهاية المطاف وافقت بعد أن أبقنت أن البعثة الأوروبية هي جزء لا يتجزأ من أنموذج التنسيق الأمني الذي جرى تصميمه وتنظيمه في شكل أساسي من أجل الحفاظ على أمن الإسرائيليين. وقد استمرت إسرائيل في الإمساك بزمام الأمور عبر احتفاظها بالقرار حول أنواع المعدات والتدريبات التي يُسمَح للشرطة الفلسطينية بالحصول عليها.

وفي حين أن الاتحاد الأوروبي يمتنع في شكل عام عن دعم الأجهزة الأمنية التي يُعرَف عنها انتهاكها لحقوق الإنسان، مثل جهاز الأمن الوقائي وجهاز المخابرات العامة اللذين يحظيان برعاية أميركية، فإن الشرطة المدنية الفلسطينية المدعومة من الاتحاد الأوروبي متورّطة أيضاً في اللجوء المفرط إلى القوة ضد التظاهرات السلمية. نتيجةً لذلك، يرى الفلسطينيون بصورة مطردة في الدعم الأوروبي جزءاً من مؤامرة الهدف منها الإبقاء على الاحتلال بالوكالة. إذ إن النتيجة التي يسفر عنها التدخل الخارجي هي إدامة العلاقات الاستعمارية من خلال إيجاد موقف تصير فيه السلطة المحلية غير الشرعية وغير التمثيلية بمثابة متعاقد من الباطن مع النظام الاستعماري، وفي مثل هذه الظروف الدقيقة تصير المساعدة الخارجية وبناء القدرات جزءًا من المشكلة.[2]

---

(١) علاء الترتير، حدود السلام القائم على الأمن، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت العدد ١٢٦ ربيع ٢٠٢١ ص ٨٧.

(٢) م ن، ص ٨٩.

وفضلاً عن ذلك، يخشى عدد كبير من الفلسطينيين أن الهدف الأقصى لإصلاح القطاع الأمني الفلسطيني بقيادة أوروبا والولايات المتحدة هو إسكات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي أو تجريمها. وفقاً لهذا الشعور المتنامي، هذا القمع ناجمٌ مباشرةً عن استخدام صناديق المساعدات الدولية للتعاقد من الباطن مع السلطة الفلسطينية كي تقوم بما يطلبه الاحتلال الإسرائيلي. يعلّق أحد سكّان مخيم اللاجئين في جنين الذي اعتقلته إسرائيل والسلطات الفلسطينية على خلفية التهم نفسها: «البعثة الأمنية الأميركية هي الشيطان الكبير والعدواني؛ والبعثة الأمنية الأوروبية هي الشيطان الصغير واللطيف. كلاهما شيطانان، لكنهما يختلفان في المظهر الخارجي.»[1]

مع قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ في غزة وأريحا، ربط الكيان الصهيوني «توسيع الرقعة الجغرافية لعمل السلطة الفلسطينية بأداء السلطة الأمني، ومدى قدرتها على ضبط الأمن لمصلحة إسرائيل». وقد حددت اتفاقية واي ريفر في عام ١٩٩٨ التوقيت الزمني لتنفيذ التزامات منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها في رام الله. وقد منحت تلك الاتفاقيات الكيان الصهيوني الحق كاملاً في ضبط الأمن في المناطق المشتركة في الضفة الغربية بالتعاون مع أجهزة أمن السلطة الفلسطينية وتشكيل لجنة مشتركة للإشراف على عمليات الاقتحام أو اعتقال المشتبه فيهم في التخطيط لعمليات فدائية أو تنفيذ عمليات تهدد أمن الكيان الصهيوني. وقد ساهمت المعلومات التي قدمتها أجهزة أمن السلطة إلى الجانب الصهيوني حسب قول رئيس جهاز الأمن العام الصهيوني «الشاباك» نداف أرغمان في إحباط أكثر من ٥٦٠ هجوماً كبيراً من بينها ١٠ عمليات فدائية و٤ عمليات خطف وأكثر من ٣٠٠ عملية إطلاق نار خلال عام ٢٠١٩.[2]

الكارثة الكبرى لأوسلو هي تحول سلطة الحكم الذاتي على مدار سنوات وجودها إلى جهاز أمني قمعي مهمته السهر على أمن كيان الاحتلال الصهيوني وحمايته من «الإرهاب»

---

(١) فيليب إيدوس وعلاء الترتير، فلسطين تحت وطأة الشرطة. موقع صدى التابع لمؤسسة كارنيغي الأميركية. ١٥ آب/ أغسطس ٢٠١٧.

(٢) عدنان أبو عامر، موقع عربي بوست الإلكتروني ٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٠.

طبقاً للاتفاقيات الموقعة، فقد أنشأ عرفات في البداية طبقاً لاتفاق أوسلو ٢ (اتفاق القاهرة) «قوة أمن قوية» من تسعة آلاف رجل أمن توزعت على أربعة أجهزة هي الشرطة وقوات أمن واستخبارات وخدمات الدفاع المدني لضمان سيادة القانون والنظام. ومع ذلك، فإن ما تم إقامته عملياً من خلال الأسلوب الشخصي والظرفي لعرفات قد اختلف بشكل حاد عما نصَّت عليه الاتفاقات. فقد عمد عرفات إلى إنشاء العديد من الأجهزة الأمنية المتنافسة لتصل بحلول عام ٢٠٠٤ إلى ١٧ جهاز أمن[1] (وخصوصاً الاستخبارات العسكرية والأمن الوقائي والقوة ١٧ والأمن الوطني). لقد نصت اتفاقية أوسلو على أن أجهزة أمن السلطة الفلسطينية يجب أن «تتحرك بطريقة منظمة ضد مظاهر العنف والإرهاب... واعتقال ومحاكمة الأفراد المشتبه بتحضيرهم لأعمال عنيفة وإرهابية»، ولكن ليس من حق السلطة اعتقال أي إسرائيلي سواء لأسباب جنائية أو سياسية. ومن المثير للسخرية أن الشرطة الفلسطينية قد بلغ عددها نحو ثمانين ألفاً، أي رجل أمن لكل ٤٨ مواطناً وهي أعلى نسبة موجودة في العالم لدولة لم تعلن بعد![2] وقد سمح الدعم المالي الدولي السخي بتمتع قوات أمن السلطة مع نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار لتغطية نفقاتها سنوياً.[3]

وقامت تلك الأجهزة بأدوار قذرة في قمع واعتقال معارضين ومقاومين ومناهضين لفساد السلطة ورجالها والتصدي للعمليات الفدائية ضد الاحتلال الصهيوني. فقامت بالتعاون مع الموساد والاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إي) بحملات اعتقال لا هوادة فيها ضد مناضلي حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد أي عملية فدائية يقومون بها أو عند تجاوز معارضتهم لعرفات «الخط الأحمر» إذ قامت قوات أمن السلطة في غزة بمهاجمة المصلين أمام المسجد الكبير في غزة يوم ١٨ تشرين الثاني/

(1) Neri Zilber & Ghaith Al-Omari. *State with No Army, Army with no state*. The Washington Institute for Near East Policy. P 6.

(2) Shaoul, jean. *Palestinian leader Yassir Arafat clamps down on his critics*. World Socialist Web Site 9 December 1999. https://www.wsws.org/en/articles/1999/12/araf-d09.html.

(3) Neri Zilber & Ghaith Al-Omari, Ibid, P 10.

نوفمبر ١٩٩٤ وأطلقت عليهم النار فقتلت ١٣ متظاهراً وإصابة ٢٠٠ زعمت السلطة أنهم ينتمون إلى حركة «حماس» وهو ما أطلق عليه «الجمعة الأسود». ومثلت حملة الاعتقالات التي أعقبت العمليات الاستشهادية التي نفذتها حركة حماس في تل أبيب والقدس رداً على اغتيال يحيى عياش في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ (أسفرت عن مقتل ٥٨ صهيونيا) مثلت ذروة أعمال القمع، حيث شنت السلطة الفلسطينية بالتعاون مع الصهيونيين حملة شرسة لتدمير حماس والجهاد الإسلامي فتم اعتقال وتعذيب نحو ١٢٠٠ من المناضلين الإسلاميين واقتحمت قوات أمن السلطة الجامعة الإسلامية في غزة و٣٠ من مؤسسات حماس، وفرضت سيطرتها على مساجد غزة.[١] وفي عام ١٩٩٨ اعتقلت السلطة نحو ٤٥٠ شخصا، وفي عام ١٩٩٩ نحو ٣٥٠ معتقلاً سياسياً وتم إنشاء محكمة أمن الدولة العليا للمحاكمات السريعة الليلية لهؤلاء المناضلين، فمثلاً استغرقت محاكمة المناضل محمود أبو هنود، قائد حماس العسكري في الضفة الغربية نحو خمس دقائق ليصدر بعدها الحكم بسجنه ١٢ عاماً بتهمة تكوين خلايا مسلحة وإقامة قيادة بديلة للسلطة. هذا بالإضافة إلى قيام أجهزة أمن السلطة الفلسطينية بفتح النار على المتظاهرين وتعذيب المعتقلين وقتلهم والتحرش بالصحفيين والمثقفين وإغلاق الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية واغتيال المعارضين.[٢] وكان محمد الضيف، القائد العام لكتائب القسام معتقلًا في سجن الأمن الوقائي في غزة، حيث تمكن من الهروب ليصبح مذذاك مطلوباً للسلطة والاحتلال الصهيوني.

لقد ارتكبت سلطة الحكم الذاتي من خلال أجهزتها الأمنية أعمالاً إجرامية ضد الشعب الفلسطيني ومقاومته، ففي عام ١٩٩٦، اتهمت فصائل فلسطينية الأجهزة الأمنية بتبليغ الإسرائيليين بعنوان المستشفى الذي كان يتعالج فيه حسن سلامة، أحد عناصر كتائب القسام، والذي اعتقلته الشرطة الفلسطينية عام ١٩٩٤. واتهمت الفصائل أيضاً الأمن

---

(١) محاكمة المجاهد محمود أبو هنود وصمة عار في جبين السلطة. بيان صادر عن حركة حماس ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠.

(2) http://www.isj1text.fsnet.co.uk/pubs/isj89/alexander.htm.

الوقائي، عام ١٩٩٧، بالوقوف خلف اعتقال الاحتلال لـ«خلية صوريف» القسامية، خلال نقله أعضاء الخلية من سجن للسلطة في الخليل إلى سجن جنيد في نابلس. وفي عام ١٩٩٨، وجهت اتهامات إلى جهاز الأمن الوقائي بمساعدة عماد عوض الله، أحد عناصر القسام، على الهروب من أحد السجون، بالتنسيق مع الاحتلال، بهدف الوصول إلى شقيقه عادل، لينجح الاحتلال في اغتيالهما معاً. ويظهر التنسيق الأمني جلياً في حادثة سجن بيتونيا عام ٢٠٠٢، كما في واقعة خلية «صوريف». وفي تفاصيل الحادثة المذكورة، انسحب عناصر جهاز الأمن الوقائي، وكان يقوده جبريل الرجوب في الضفة الغربية وأقيل في ذلك العام، من السجن الواقع في رام الله تاركين داخله أكثر من ٣٠ عنصراً من كتائب القسام وسرايا القدس، ليعتقلهم الاحتلال.

وقام يوم ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٢١ نحو عشرين من أفراد أمن سلطة الحكم الذاتي في الخليل بموافقة من سلطات الاحتلال الصهيوني باقتحام منزل الناشط الحقوقي نزار بنات وقتله وسحله، وهو الذي كان على الدوام على قائمة المطلوبين للتحقيق بسبب نشاطاته وانتقاده لسياسات وممارسات السلطة الفلسطينية. وقد فتح اغتيال نزار بنات ملف التعذيب الوحشي الذي يتعرض له المناضلون الفلسطينيون في مقرات ومراكز الاعتقال والتحقيق التابعة لأجهزة أمن السلطة الفلسطينية. ولم يكن بنات الأول أو الأخير الذي تغتاله أجهزة أمن السلطة، فقد سبق أن توفي أيمن القاضي من قرية بلعا شرق طولكرم في عام ٢٠٢٠، بعد تعرضه لعملية تعذيب شديدة وقاسية داخل مقر الأمن الوقائي الفلسطيني. وتؤكد مصادر حقوقية في فلسطين أن السلطة تتعمد إيقاع الأذى الجسدي والمعنوي بحق المعتقلين السياسيين، وهي شهادات موثقة لدى مراكز حقوقية، عدا عن الذين التزموا الصمت خشية تعرضهم لرد انتقامي من السلطة. ومن بين الحالات تلك مقتل أحمد عزت حلاوة توفي بعد ساعة من اعتقاله من قبل أجهزة السلطة في نابلس وتعرض حينذاك للضرب. وتوفي مجد البرغوثي في سجون المخابرات، وفادي حمادنه في سجن جنيد بنابلس.

كان الراعون الدوليون لاتفاقية أوسلو قد أقنعوا ياسر عرفات بأن عليه السيطرة على أراضي السلطة ووقف هجمات المقاومة تمهيداً لعملية السلام. لكن يبدو أن عرفات

لم يدرك أن الشقّ غير المعلن من أوسلو تطلب شرعنة وجود فريق متعاون ومتعامل مع الاحتلال الإسرائيلي ليقوم بواجب الاحتلال في حالة أي انسحاب، فظاهرة محمد دحلان مثلاً ليست غريبة عن تجارب الاحتلالات والثورات. فالطفيليّات تنمو تحت أقدام الثورات، والاحتلالات تُنعش وتربّي جيوشاً من المتعامِلين على غرار جيش لحد والقوات اللبنانية. وتستمر تلك القوات بمشيئة الاحتلال، وتنتهي باندثار الاحتلال. وعصابات دحلان وغيره، مثل طفيليّات الثورة، تعتمد على الخوّات والسرقة والرشوة والخطف والتجارة غير المشروعة بالبضائع والبشر. بعض من كانوا يتخندقون في الدكاكين التي أوجدها عرفات في لبنان، من اللبنانيين والفلسطينيين عادوا مع عرفات إلى فلسطين، بمن فيهم بيار رزق، مستشار عرفات وزوجته المالي الذي كان سفير القوات اللبنانية بزعامة بشير الجميل وسمير جعجع في الكيان الصهيوني. ويحتاج الاحتلال في مرحلة انتقالِه إلى الاعتماد على جيش من المتعاملين الذين ينعمون بدعم من أنظمة متعددة تخضع للمشيئة الأميركية، من الكيان الصهيوني إلى أنظمة التبعية الخليجية وخصوصاً الإمارات الذين ينافسون آل سعود اليوم في خدمتِهم للمصالح الأميركية-الصهيونية..[١]

كانت المهمة المطلوبة من جهاز الأمن الوقائي في البدايات إمداد أجهزة الاستخبارات الأميركية والصهيونية بالتقارير التي تتناول حركة المجتمع الفلسطيني إجمالاً وتفصيلاً، لاسيما الحركات الإسلامية ومنظمات المقاومة الإسلامية، وكان متاحاً لضباط الاستخبارات الصهيونية المشاركة في التحقيقات التي تجرى مع المعتقلين داخل مبنى جهاز الأمن الوقائي في غزة أثناء موجة الاعتقالات التي أعقبت انتخاب المجلس التشريعي الأول، وليتحول ذلك الجهاز ليصبح بمثابة «الحكومة الرسمية» في قطاع غزة.[٢] وكانت السلطة الفلسطينية قد استهلت عهدها من باب الإيفاء بمتطلبات اتفاقية أوسلو بحملة اعتقالات شاملة شاركت فيها جميع أجهزة أمنها وفي طليعتها الوقائي بها واستخدمت فيها أساليب تعذيب يندى لها

---

(١) أسعد أبو خليل، أفول حركة فتح، صحيفة الأخبار اللبنانية ١٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٨.

(٢) منير ناهض الريس، ماذا جرى في غزة، مركز الشرق للأبحاث والثقافة. غزة آب/ أغسطس ٢٠٢٠، ص ٩.

الجبين. وتناولت التحقيقات التي خضع لها المعتقلون نبش ماضيهم النضالي في الانتفاضة وإعادة التحقيق في عمليات قاموا بها ضد قوات الاحتلال الصهيوني. وكان من بين طواقم التحقيق بعض المشتبه فيهم الذين سبق ردعهم للاشتباه بأنشطتهم ضد الانتفاضة.(١)

تعرَّضت خطة الاعتماد على دحلان لنكسة كبيرة بعد هزيمة قوّاته الثرِيّة في غزة (فيما سمي الحسم العسكري الذي قامت به حركة حماس يومي ١٣،١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧.) لكنْ هناك حدود لنظرية الاعتماد على جيش دحلان، كما أدرك الكيان الصهيوني وأميركا. فتستطيع أن تُغدِق الأموال والسلاح على أيٍ كان، لكنك لا تستطيع أن تمدَّهم بالعقيدة التي تمثِّل الحافز القتالي، أو الرغبة أو القدرة على التضحية. فدور المرتزقة محدود في الحروب الأهلية، وخصوصاً بوجود فئات وتنظيمات تقاتل عقديّاً. وسقوط «فتح» في غزّة عَرّضَ حركة «فتح» لكارثة لم تنجُ منها بعد. والانشقاقات في جسم الحركة تزدادُ اتّساعاً. والإعلام الأميركي والإسرائيلي صريح في ترويجِه«فتح» أداةً أميركيّةً ـ إسرائيليّة، وهم يعنون «فتح» أبو مازن ـ دحلان. كانت صحيفة الـ«فانيتي فير» أكثر صراحة في تسريبِها لوثائق رسميّة تظهر المؤامرة الأميركية التي كانت تهدف إلى الاستيلاء بالقوة على السلطة (بالنيابة عن إسرائيل طبعاً) في غزّة، وذلك لفرض «رؤية بوش» كما يسمّيها وزير الديماغوجية، صائب عريقات.(٢)

عاد التنسيق الأمني بقوة عام ٢٠٠٨ بعد أن فرضت أجهزة الأمن سيطرتها بشكل كامل على الضفة الغربية، إثر فقدانها السيطرة على قطاع غزة. وفي ذلك العام، أصدرت محكمة عسكرية فلسطينية قراراً بالسجن لمدة ١٥ عاماً بحق علي دنديس وعمر طه، بتهمة قتل جنديين إسرائيليين. كما اتهمت فصائل فلسطينية جهاز المخابرات الفلسطيني بلعب دور كبير في كشف منفذي عملية قتل الضابط الصهيوني ساريا عوفر عام ٢٠١٣، وبمساعدة سلطات الاحتلال الصهيوني في قتل عارم أبو عيشة ومروان القواسمي وأسر حسام القواسمي لخطفهم وقتلهم ثلاثة مستوطنين عام ٢٠١٤. وعام ٢٠١٧، تمكنت سلطات الاحتلال

---

(١) منير ناهض الريس، ماذا جرى في غزة، م س، ص ٢٥.

(٢) أسعد أبو خليل، أفول حركة فتح، م س.

الصهيوني من قتل المناضل/ المثقف المشتبك، باسل الأعرج بعد أن أطلقت أجهزة السلطة الفلسطينية سراحه بضغط شعبي. الأمر الذي أثار اتهامات بأن سجنه كان جزءًا من سياسة الباب الدوار التي تنتهجها السلطة الفلسطينية، حيث اتهم جهاز الأمن الوقائي بإبلاغ سلطات الاحتلال عن موقع اختبائه بعد إطلاق سراحه. ومما يوضح عمق التنسيق الأمني والإداري بين السلطة وقوات الاحتلال الصهيوني أنه بعد استشهاد باسل الأعرج بأيام قامت محكمة تابعة للسلطة في رام الله بإصدار بلاغ تطلب فيه من الشهيد تسليم نفسه لمحاكمته! ويبدو أن قوات الاحتلال الصهيوني فضلت الإسراع في تصفية باسل قبل أن تصدر المحكمة قرارها الفضيحة. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، كشفت عدة تقارير أن الأمن الوقائي يتجسس على مواطني الضفة الغربية بمساعدة خبراء أميركيين، وأن المعلومات التي يتم جمعها تنتهي بيد الإسرائيليين. وهو ما اعترف به محمود عباس نفسه، بأن مهمة أجهزة الأمن الفلسطينية إلقاء القبض على أي شخص إذا كان مطلوباً من سلطات الاحتلال، وإذا عجزت، تترك المجال لسلطات الاحتلال القيام بذلك. وأحياناً يطلب الجانب الإسرائيلي معلومات عن أي شخص مطلوب، وتقوم السلطة بجمع المعلومات عنه وفقاً لطلبهم، وتسلمهم معلومات خطيرة تمس الفلسطينيين. وكان محمود عباس خلال انتفاضة السكاكين في عام ٢٠١٦ يقول علناً لوسائل الإعلام الصهيونية: إن الأمن الفلسطيني يفتش حقائب الطلاب في الضفة الغربية، لأن السلطة غير معنية بأي حراك، ومهمتها إحباطه. إذ مع الوقت تغيّرت عقيدة رجل الأمن الفلسطيني وأصبح جزءًا من التنسيق الأمني والتعاون الأمني وتبادل المعلومات الخطيرة، خصوصاً أن عباس لا يؤمن بالكفاح المسلح.[١]

إحدى طرائق تزويد أجهزة أمن السلطة أجهزة الأمن الصهيونية بالمعلومات عن نشطاء الشعب الفلسطيني الذين تعتقلهم تلك الأجهزة، حيث ترتبط غرف التحقيق في مقرات أجهزة استخبارات وأمن السلطة بالصوت والصورة مع أجهزة الاستخبارات الصهيونية.

---

(١) ثروت منصور. من البداية حتى اليوم، قصة التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، موقع رصيف ٢٢ الإلكتروني، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨.

التهديد بوقف التنسيق الأمني

مع تعقد مسيرة المفاوضات بين سلطة الحكم الذاتي والكيان الصهيوني وتوقفها إلى جانب قرارات حكومة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بنقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة والاعتراف نهائياً بأنها العاصمة الموحدة للكيان الصهيوني انطلقت تهديدات محمود عباس والسلطة الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني، الذي كان مثار جدل في ساحة العمل الوطني الفلسطيني حيث كان وقفه مطلباً وطنياً إذ كان موضوعاً على طاولة رئيس السلطة الفلسطينية منذ عام ٢٠١٥، حسب قول عبد صالح، عضو المجلس المركزي الفلسطيني وقد حصل قرار وقف التنسيق الأمني على موافقة من مؤسسات منظمة التحرير كافة لتطبيقه، لكن محمود عباس لا يريد صراحة أن يوقفه، وهو يتفاخر في اجتماعات القيادة بأنه متعاون أمنياً مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، وإسرائيل مطمئنة لهذا الموقف». وخلال اجتماعه مع وزراء الخارجية العرب، أبرز عباس علاقته الوثيقة بالمخابرات الأميركية (سي آي إيه)، وقال إنها راضية عن أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية في مكافحة الإرهاب.[١]

وكانت السلطة الفلسطينية بدأت باستخدام التهديد بورقة التنسيق الأمني منذ توقف المفاوضات مع الكيان الصهيوني في أواسط عام ٢٠١٤. ومنذ عام ٢٠١٥ صدرت قرارات عديدة عن المجلسين الوطني والمركزي الفلسطينيين بوقفه وإعادة النظر في العلاقات كافة مع الكيان الصهيوني بما فيها الأمنية، بدعوى رفض الكيان الصهيوني تنفيذ التزاماته التي تنص عليها اتفاقيات أوسلو لجهة انتهاء المرحلة الانتقالية والتفاوض النهائي حول قضايا المرحلة النهائية التي يروجها جماعة أوسلو بأنها ستقود إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود عام ١٩٦٧ مع إدخال بعض التعديلات تحت مسمى تبادل أراضٍ.

وكان آخر إعلان صدر عن عباس والسلطة الفلسطينية عن وقف «مؤقت» للتنسيق مع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة وكامل الاتفاقيات وقع في شهر أيار/ مايو ٢٠٢٠ رداً على إعلان الحكومة الصهيونية نيتها تنفيذ خطوة ضم للضفة الغربية وغور الأردن وفرض

---

(١) عدنان أبو عامر، موقع عربي بوست الإلكتروني ٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٠.

«السيادة» عليها مطلع شهر تموز/ يوليو ٢٠٢٠ وهو ما جرى تأجيله، غير أن تقارير عديدة أشارت إلى أنّ التنسيق الأمني لم يتوقف بل انخفض إلى أدنى مستوى وتحول إلى الشكل السري. إذ إنّ أساس العلاقة بين السلطة الفلسطينية من ناحية والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى هو الشق الأمني بالدرجة الاولى، ما يحول دون المس بهذا الأمر لمصلحة الجميع مهما توترت العلاقة السياسية. كما أن السلطة الفلسطينية تعتبر أن التنسيق الثلاثي مهمٌ للجميع وإثبات لجدارتها، فضلاً عن ضمان بقاء الوضع الراهن وقطع الطريق أمام أي جهات بينها حركة «حماس» من السيطرة على الضفة الغربية.. حيث تدعي أجهزة أمن السلطة أنه بفضل المعلومات التي يقدمها الجانب الصهيوني للسلطة فقد تم الكشف خلال السنوات الماضية عن العديد من «الخلايا» و«المجموعات» التي كانت تخطط لاغتيال مسؤولين فلسطينيين وتنفيذ عمليات تُربك الساحة. ولهذا، فإن الاعتقاد السائد فلسطينياً أن من يتحكم في قرار السلطة الفلسطينية فعلياً هو الأمن الفلسطيني.. الذي يقرر كيف يطبق قرار وقف التنسيق وإلى أي درجة، لا الجهات السياسية التي تبني قراراتها الداخلية في أحيان كثيرة بناءً على «توصيات وتقارير أمنية».. وقد تكون قيادات مسؤولة في السلطة تعتقد بالفعل أن التنسيق قد توقف تماماً؛ لأن المعلومة الحقيقية تمتلكها فقط دائرة ضيقة جداً في السلطة المرتبطة مباشرة برئيسها. وقد فهم الأمن الفلسطيني قرار عباس الأخير وقف التنسيق بـ«التخفيض لا القطع»؛ تحت عنوان «المصلحة العامة» وخصوصاً في ظل المعركة الخفيّة على خلافة عباس في حال غياب الأخير بشكل مفاجئ لأي سبب. ويبرر ضابط الأمن الفلسطيني هذا التنسيق الميداني بالاضطراري وللمصلحة الفلسطينية أيضاً؛ لأن غيابه سيعطي مبرراً للاحتلال للتمادي في المناطق الخاضعة للسلطة وربما إشعال الميدان. وفي ذروة توتر علاقات السلطة الفلسطينية مع كل من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠ واظبت قيادات أمنية فلسطينية بارزة على المشاركة في اجتماعات أمنية مع الأميركيين والإسرائيليين وكانت تحرص على ارتداء ملابس مدنية لا عسكرية. ويذكر أن الكثير من هذه الاجتماعات يتم في مقر المقاطعة الذي أصبح يطلق عليه (المجمع الرئاسي) في رام الله. وأحد التقارير التي تناولت قرار عباس وقف التنسيق

الأمني نقل عن مصدر فلسطيني قوله «عندما ترى أن بطاقات الشخصيات المهمة (VIP) التي يمنحها الاحتلال الصهيوني لكبار الشخصيات في السلطة الفلسطينية، والـ BMC لرجال الأعمال قد تم سحبها نهائياً، فإنه حينئذ فقط يكون قد توقف التنسيق.. ودون ذلك، يكون التنسيق مستمراً. حتى ولو أنه يتم تجديد البطاقات كل ثلاثة أشهر، وبطاقات وزراء ومسؤولين لم تُجدّد بعد قرار وقف التنسيق، إلا أن هناك شخصيات عالية المستوى لا تزال تمتلك هذه البطاقة».[١] ومما يشير إلى استمرار عمل أجهزة السلطة جنباً إلى جنب مع الاحتلال الصهيوني في التنسيق الأمني خلال هذه الفترة أيضاً هو إعادة مستوطنين وجنود دخلوا في عدة حوادث ومناطق منفصلة إلى قرى ومدن فلسطينية بالخطأ معززين مكرمين وتسليمهم إلى قوات الاحتلال.

التفسير الذي يقدم لقرار عباس وقف التنسيق الأمني (الموقت) هو أن السلطة الفلسطينية تسعى من خلاله إلى المحافظة أمام الرأي العام الفلسطيني على شرعية وجودها واستمراريتها، وتقوم سلطات الاحتلال الصهيوني بمساعدتها في ذلك إذ إن الأجهزة الأمنية الصهيونية تتستر على التنسيق الأمني المستمر رغم قرار عباس بوقفه، كي لا تحرج السلطة أمام الشعب الفلسطيني.. تل أبيب تعتقد أن هذا مهم ما دام يحفظ ماء وجهها أمام الشعب الفلسطيني ويمنع انهيار السلطة ويبقي لها شرعية خاصة في المرحلة «الحساسة»؛[٢]

ويعتقد خبراء فلسطينيون في مجال التنسيق الأمني أن عرفات كان يعمل على تعطيل التنسيق الأمني عند الضرورة ولأسباب تكتيكية مثل الحصول على تنازلات سياسية من سلطات الاحتلال الصهيوني بإعادة انتشار قواتها بما يسمح له بمد سلطته على مزيد من أراضي الضفة الغربية،[٣] فيما ذهب محمود عباس بالتنسيق الأمني إلى حدود بعيدة و«بات الاحتلال يبتز السلطة بالمال مقابل التعاون وأصبحت الأجهزة تساعد الاحتلال في ملاحقة

(١) أدهم مناصرة، السلطة الفلسطينية: التنسيق الأمني مع إسرائيل لم يتوقف، صحيفة المدن الإلكترونية ١ حزيران/ يونيو ٢٠٢٠.

(٢) م ن.

(٣) ثروت منصور. من البداية حتى اليوم، قصة التنسيق الأمني، م س.

المقاومة». وقد وجهت الاتهامات إلى أجهزة أمن السلطة الفلسطينية بمساعدة قوات الاحتلال الصهيوني على الوصول إلى المقاومين الفلسطينيين الثلاثة أشرف نعالوة وصالح البرغوثي ومجد مطير في عام ٢٠١٨، ما «جعل منتسبي الأجهزة الأمنية يشعرون بالعار وهم أبناء شهداء وعائلات فلسطينية شريفة ومقاومون وكثيرون منهم مجبرون على العمل وفقاً لتعليمات القيادة السياسية». ويرى كثيرون أن الصور التي نشرتها الصحف الفلسطينية لأحد كبار الضباط الأمنيين الفلسطينيين في الخليل وهو يقوم بإصلاح إطار آلية للجيش الإسرائيلي تلخّص ما وصل إليه التنسيق الأمني.[١]

وخلافاً لتاكتيكات عرفات فيما يتعلق بالتنسيق الأمني، فإن محمود عباس لن يفعل ذلك لأنه ينظر إلى العلاقة مع الاحتلال الصهيوني بشكل آخر، وفق بنود اتفاق أوسلو. إذ إن مصالح بعض المنتفعين في السلطة الفلسطينية تدفعهم إلى المحافظة على الشق الأمني من التنسيق من أجل الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية، رغم أن هناك قرارات للمجلسين الوطني والمركزي الفلسطينيين منذ عام ٢٠١٥ بوقف هذا التعاون لكنها لم تُنفَّذ. ويدرك محمود عباس أن وقف التنسيق الأمني يعني حصاره في مقر السلطة، هو ومَن معه، ووقف تحركه خارج رام الله، وخسارة الكثير من الامتيازات. فضلاً عن أن السلطة الفلسطينية تحصل على ملايين الدولارات من المساعدات الأميركية مقابل استمرار التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي لذا فإن أي قرار بوقف التنسيق يعني وقف أشكال الدعم الأميركي كافة. وقال سفير السلطة الفلسطينية السابق في مصر، بركات الفرا: «إن هناك سوء فهم لدى العديد من الناس حول معنى التنسيق، بأنه عبارة عن تبادل معلومات مع الاحتلال، وهذا غير صحيح، فنحن «دولة محتلة» كل حياتها واقتصادها مرتبط بالاحتلال، سواء المدارس أو المستشفيات أو البنوك أو التصدير والموانئ، وكل المعاملات مرتبطة بالتنسيق مع الاحتلال لذا نحن مجبرون على التنسيق».[٢]

إذن، أنصار السلطة يبررون استمرار التنسيق الأمني بذريعة أنه مصلحة مشتركة، وهو

---

(١) ثروت منصور، من البداية حتى اليوم، م س..

(٢) م ن.

ما يحتّم البحث عن مبادئه والهيئات واللجان التي تمارسه كما ورد في اتفاق أوسلو. غير أن الموقف الشعبي الفلسطيني هو خلاف ذلك، فقد أظهرت دراسات متعددة أجريت على مر السنين أن غالبية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة (بين ٦٠-٨٠ في المئة يعارضون التنسيق الأمني مع إسرائيل. وفي استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في شهر آذار/ مارس ٢٠١٧، طالب ثلثا المستطلعين باستقالة عباس، وعبَّر ٧٣ في المئة منهم عن اعتقادهم بأن عباس غير جاد في تهديده بتعليق التنسيق الأمني مع إسرائيل. وفي استطلاع أجرته وكالة معاً الإخبارية في عام ٢٠١٠، قال ٧٨ في المئة من أفراد العينة المستطلعة إنهم يعتقدون أن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية منخرطة في مراقبة الناس ورصد تحركاتهم والتدخل في خصوصيتهم. ووفقاً لمؤسسة تصوير فلسطين، قال ٦٧ في المئة من العينة المستطلعة من الفلسطينيين في الضفة الغربية إنهم يشعرون أنهم يعيشون في ظل نظام غير ديمقراطي يقمع الحريات بسبب الاعتبار الأمني في المقام الأول).[١]

ووفقاً لوثيقة نشرها موقع الكنيست الصهيوني فإن هناك ثلاث هيئات تتولى القيام والإشراف على التنسيق الأمني، وهي، اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون في القضايا الأمنية المتبادلة، ومهمتها التعامل مع جميع المسائل الأمنية ذات الاهتمام المشترك في الضفة الغربية وقطاع غزة. وصلاحياتها وطبيعتها تتلخص في تقديم التوصيات والإرشادات لـ«لجنة الاتصال الصهيونية الفلسطينية» والإشراف على تنفيذ السياسات التي تقرّها اللجنة، ومعالجة القضايا الأمنية التي يثيرها أي من الطرفين. وتشكل اللجنة قناة مناسبة لتبادل المعلومات الأمنية بين الطرفين، وتصدر الأوامر للجان التنسيق المحلية ومكاتب التنسيق المشتركة، بالإضافة إلى أنها تتعامل مع الخلافات المتعلقة بالترتيبات الأمنية المنصوص عليها في اتفاق أوسلو.

تتألف اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون في القضايا الأمنية المتبادلة من خمسة إلى سبعة أعضاء من كل طرف ويتم اتخاذ القرارات بموافقة الطرفين، وتجتمع كل أسبوعين

(١) علاء الترتير، الأجهزة الأمنية...م س.

بشكل دوري، وفي حال طلب أحد الأطراف اجتماعاً خاصاً، يتم عقده في غضون ٤٨ ساعة. ومن ضمن صلاحياتها وضع خطة شاملة تضمن التنسيق الكامل بين القوات العسكرية الصهيونية والأجهزة الأمنية الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية، وتراجع الخطط الأمنية المحلية كل ستة أشهر، أو حسب الحاجة.

الهيئة الثانية من هيئات التنسيق الأمني هي اللجنة الأمنية المحلية للتنسيق. ووفقاً للاتفاق، هناك لجنة محلية في الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة، وتتلخص مهمة كل لجنة في توجيه مكاتب ووحدات التنسيق المشتركة، ومعالجة المشكلات الأمنية التي ترفع لها من مكاتب التنسيق في المناطق، إضافة إلى ضمان النقل السليم للمعلومات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة إلى مكاتب التنسيق في المناطق. كما وتصدر الأوامر إلى مكاتب التنسيق في المناطق وتمرر المعلومات المتعلقة بالمشاكل الأمنية إلى اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون في القضايا الأمنية المتبادلة.

أما محددات الاتصال بين الإسرائيليين والفلسطينيين في إطار لجان التنسيق المحلية، فهي تقوم على عقد اجتماعات روتينية وخصوصاً بين قادة جيش الاحتلال الصهيوني وقادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ويدير كل طرف مكتب تنسيق أمني محلي يعمل على مدار الساعة من خلال اتصال ثابت ومباشر.

وأخيراً فإن الهيئة الثالثة من هيئات التنسيق الأمني هي مكاتب تنسيق المناطق (مكاتب التنسيق المحلية) ومهمتها تنفيذ السياسات التي تقرّها الهيئتان السابقتان، ومتابعة وإدارة جميع المسائل التي تطلب التنسيق في المنطقة المسؤول عنها المكتب، بما في ذلك تنسيق الإجراءات التي قد تؤثر على أي طرف من الأطراف، وتقديم تقارير عن الوضع الذي تديره في نطاق مسؤولياتها بما في ذلك تقارير حول النشاطات المختلفة في المنطقة. ويوجد في مكتب التنسيق ستة ضباط من كل جانب، بينهم قائد للمكتب وخمسة ضباط مناوبة.

ويضمن الطرفان تلقي مكتب التنسيق تقارير فورية عن الأنشطة الروتينية أو المخطط لها أو غير المخطط لها أو نشر القوات العسكرية الصهيونية أو الأجهزة الفلسطينية في المناطق التي تخضع لمسؤولية الطرف الثاني، أو الانتشار بالقرب من المناطق «الصهيونية»

أو التجمعات السكانية الفلسطينية. وترفع مكاتب التنسيق تقارير تفصيلية عن الأحداث التي تهدد «النظام العام» أو «الأعمال الإرهابية» أياً كان نوعها أو مصدرها، بالإضافة إلى أي حادث سبب الضرر للإسرائيليين، في أي مكان داخل قطاع غزة أو الضفة الغربية.

وبحسب الوثيقة المنشورة على موقع الكنيست، فإن واحدة من أهم مهام الأجهزة الأمنية الفلسطينية هي «مكافحة الإرهاب والعنف، ومنع التحريض على العنف»، والعمل بشكل منهجي ضد أي «تعبير عن العنف والإرهاب» من خلال اعتقال والتحقيق ومحاكمة كل من يثبت تورطه في «التحريض أو في أعمال إرهابية»، على أن تتولى الأجهزة الأمنية الفلسطينية في المنطقة (أ) مسائل الأمن الداخلي والنظام العام، وفي منطقة (ب) تتولى هذه الأجهزة الأمنية مسؤولية الحفاظ على النظام المتعلق بالفلسطينيين في المنطقة، وتتولى دولة الاحتلال «المسؤولية الأساسية عن الأمن في هذه المناطق لحماية الإسرائيليين ومواجهة التهديدات الإرهابية.»[١]

لقد تطور التنسيق الأمني بين أجهزة الاستخبارات الصهيونية وأجهزة أمن السلطة الفلسطينية وترسخ ليشمل عمليات يقف وراءها جهاز «الموساد» خارج فلسطين المحتلة تمثلت في اغتيال وتصفية قادة ومقاومين منهم العالم الدكتور فادي البطش في ٢١ نيسان/ إبريل ٢٠١٨ في ماليزيا، والقائد العسكري في كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، محمود المبحوح في دبي في ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، والقائد في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عمر النايف في سفارة السلطة الفلسطينية في بلغاريا. ويعتقد مقربون من أوساط أمنية في المقاومة الفلسطينية أن عدداً من أفراد الأجهزة الأمنية التابعين تحديداً لجهازي الأمن الوقائي الذي كان يقوده محمد دحلان، وجهاز المخابرات العامة الذي كان يقوده توفيق الطيراوي عند سيطرة حماس على غزة قد لجأوا إلى عدد من الدول العربية والأوروبية وتم ترتيب أوضاعهم وتدريبهم على أن يكونوا بمثابة خلايا نائمة يتم

---

(١) محمد بدر، الطريقة التي يدار من خلالها التنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل، موقع الحدث ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٢٠.

تفعيلها لأغراض عملياتية عند الطلب. ويعتقد أن أفراداً من هذه الخلايا هم الذين ساهموا في تسهيل أو المشاركة الفعلية في اغتيال القادة الذين سبق ذكرهم.

نجحت منظمة التحرير الفلسطينيّة في اغتيال الروابط، بيْد أنّها احتلت مكانها دون أن تقدّم بديلاً ملائماً. كما هناك ادّعاء بأنّه كما حصل مع الروابط فإنّ السلطة أيضاً تخلّت عن الكفاح المسلح، وبدأت بالتعاون مع أجهزة المخابرات «الصهيونية»، وتصدر التراخيص باعتبارها وسيطاً بين المؤسسات «الصهيونية» والسكّان الفلسطينيين. كل ذلك حصل، بينما الأفق الفلسطيني ارتكس لإقامة كيانٍ فلسطينيٍ متقطّعٍ بين مناطق تخضع للسيادة «الصهيونية».

يدّعي أسعد غانم من جامعة حيفا، أنّ تصرفات السلطة تعتبر أكثر خطورةً من تصرفات الروابط، وأنّ هناك جهاتٍ في الساحة الوطنيّة تنظر إلى الماضي وتأسف على صراعها ضدّ الروابط مدعيةً أنه كان من الأفضل للفلسطينيين لو قبلوا قيادة الروابط، على أن يسمحوا لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية اللبنانية–التونسية بتسلم زمام المشروع وقيادته من فشلٍ إلى آخر. ويقول أحد المجادلين: إنّ انتصار «إسرائيل» يكمن في فهمها أنّها لن تستطيع التغلّب على منظمة التحرير الفلسطينية، وأنّه من الأفضل لها أن تقوم بإجبارها على الرقص على إيقاعات الولايات المتحدة و«إسرائيل».(1)

تكشف المقارنة بين السلطة الفلسطينية بقيادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة وروابط القرى نقاط تشابهٍ كثيرة، غير أنّ السبب الأساسي في ذلك لا يكمن في التشابه الأيديولوجي بين السلطة والروابط، وإنّما في قوة «إسرائيل» فيما يتعلق بعلاقتها بالفلسطينيين، بغض النظر عن الجهة التي تمثّلهم. مكّنت علاقات القوة هذه «إسرائيل» من أن تطلب من الروابط والسلطة الوقوف في صفها ومحاربة الفلسطينيّين الذين يعارضون الاتفاقيّات.

---

(١) هليل كوهين، روابط القرى: فشل التجربة، انتصار الفكرة والسلام الضائع ٢٠١٣ نقلها موقع باب الواد الإلكرنوني.



دور أمن سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني

الفصل الثامن

الخيانة الوطنية

الخيانة الوطنية

التضليل والتدليس والخلط المتعمد للأوراق خيانة لقضية الشعب الفلسطيني أو جهل بها، والجاهل لا يقود، والخائن ليس أهلاً للأمانة.

لقد حسمت الثورة العربية الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩ بشكل نهائي مفهوم الخيانة: من هو الخائن ومن هو الوطني. واللافت ارتفاع أعداد الخونة كلما ازداد الخطر، مترافقاً مع التشدد في إنزال العقوبات بالخونة على نحو أكثر صرامة، فالمجتمع كان كله في حالة حرب مع الغزاة: الاحتلال والصهيونيين المستعمرين وفرضت اللجنة العربية العليا، وبعدها قيادة الثورة نفسها قيادة للمجتمع الفلسطيني حيث كانت سيطرة الثوار على كامل الريف تقريباً مع حلول شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨ وبالتالي لم يكن هناك من وسيلة في التعامل مع الخونة وكل من ينتهك معايير قيم الثورة والوطنية سوى القتل غير أن تلك السياسة كان لها وجهان، فبينما كانت تقلل من خطر معرفة العدو بتحركات الثوار فإنها تسببت بحدوث شرخ دفع البعض إلى النأي بالنفس عن قيادة الثورة والعمل الوطني مما أثر سلباً في وحدة المجتمع الفلسطيني واستغلاله من قبل بريطانيا والصهيونيين في تأليب تلك القوى ضد الثوار.

الخيانة هي ظاهرة تاريخية اجتماعية عرفتها كلّ الشعوب التي خضعت للاستعمار والاحتلال الأجنبي، وجرى التواضع على تسميتها في العلوم الاجتماعية بـ«التعاون مع

المحتل» كمصطلحٍ تحليليٍّ «موضوعي» متخففٍ من الحكم القِيَمي، أو ما يُطلق عليه العمالة أو الخيانة في الخطاب الوطني. ولم يكُن الفلسطينيون استثناءً بين الشعوب التي خضعت للاستعمار والغزو، فقد تعاون بعضهم مع الاحتلال ولا يزال إلى يومنا هذا، وسقط في الوقت نفسه المئات من الفلسطينيين شهداء في مقاومة المتعاونين.[١]

يُنبئنا تاريخ الاستعمار أنّ التعاون مع المستعمِرين ليس حدثاً شاذّاً عن منطق الحالة الاستعماريّة وبُنيتها، بمعنى أنّ الاستعمار لم يكُن ممكناً دون تعاون فئة، عادةً هي من النخبة، وإنْ كان ممكناً من دونها لم يكُن ليستمرّ ويتوطّد بدونها، وأنّ الصراع معه ومن ثمّ التحرّر منه كان في الوقت نفسه صراعاً مع هذه الفئة، وأنّ شكل سيطرته (أيّ الاستعمار) على من يخضعون له حدّدها التعاون معه بقدر ما حدّدتها مقاومته.[٢]

لقد درج العديد من الفلسطينيين ومنهم قادة في فصائل العمل الوطني الفلسطيني على ترديد مقولة «أخشى ما أخشاه أن تصبح الخيانة وجهة نظر» وهي تحوير لمقولة الجنرال الفرنسي شار ديغول «الخيانة ليست وجهة نظر» في معرض تعليقه على تعاون بطل فرنسا القومي الجنرال فيليب بيتان الذي ارتضى لنفسه التعاون مع الاحتلال النازي لبلاده وشكل فيما يعرف بحكومة فيشي، وقد تم الحكم عليه بالإعدام بعد تحرير فرنسا من الاحتلال النازي.

وتحتفظ الذاكرة الجمعية الفلسطينية على مدار الصراع العربي الصهيوني وخصوصاً في جانبه الفلسطيني على المستويين الفردي والجماعي بالكثير من الحكايات التي تنتقل من جيل إلى جيل حول الخلافات داخل الشعب ومكوناته الاجتماعية والسياسية والدينية والتي كان سببها الاساسي: الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية التي سعت منذ أن وطئ أول مستعمر يهودي أرض فلسطين في القرن التاسع عشر ليتعاظم النشاط والدور مع نتائج مؤتمر بازل الذي أعلن أن هدف الحركة الصهيونية هو إقامة دولة لليهود في «أرض الميعاد»

(١) خالد عودة الله، مقدّمات لدراسة «التعاون» مع المحتلّين في فلسطين، موقع باب الواد الإلكتروني ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١.

(٢) م ن.

وتعزز مع إطلاق وعد بلفور. لقد أنتجت تلك الخلافات أشكالاً من «الخيانة» بما تضمنته من تعاون مباشر مع الصهيونيين. بعض العملاء والمخبرين والمتعاونين قولاً وفعلاً مع الصهيونيين قبل إقامة الكيان الصهيوني، أصبحوا بعد إقامته عام ١٩٤٨ لاجئين ومشردين وبعضهم بقي داخل فلسطين تحت الحكم الصهيوني وواصلوا تعاونهم وارتباطهم بسياساته... أصبح العملاء والجواسيس والخونة مكوناً هاماً في الاستراتيجية الأمنية للكيان الصهيوني، وأصبح الكفاح ضدهم صنو الكفاح ضد الكيان نفسه يحمل مسؤوليته الفلسطينيون جيلاً بعد جيل. لقد تولى من وصفتهم الحركة الوطنية الفلسطينية بالخونة بعد هزيمة ١٩٤٨ مناصب رفيعة في الأردن مثل راغب النشاشيبي وسليمان طوقان وهاشم الجيوسي وفريد أرشيد وعبدالفتاح درويش وحافظ الحمدالله وحسام جار الله، فيما التحق أبناء الوطنيين الفلسطينيين الذين تشردوا وتحولوا إلى لاجئين بالحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة وأحزابها.

وعلى غرار ما قامت به اللجنة العربية العليا بزعامة الحاج أمين الحسيني التي كانت في تشكيلتها منحازة لمصالح طبقة الإقطاع-البرجوازية التي كان عدد من أعضاء اللجنة ينتمي إليها بالاستجابة لنداء حكام دول عربية/ عملاء لبريطانيا في عام ١٩٣٦ لوقف الإضراب العام/ الثورة، أعلن ياسر عرفات استعداده لوقف الانتفاضة ونبذ «الإرهاب» كناية عن الكفاح المسلح، لقاء فتح الولايات المتحدة الحوار معه في عام ١٩٨٨ فيما تعهد خلفه محمود عباس بعدم اللجوء إلى الكفاح المسلح واعتماد نهج التنسيق الأمني لقاء قيام الولايات المتحدة بدور الوسيط النزيه في مفاوضاته مع الاحتلال الصهيوني.

في التاريخ الفلسطيني الحديث ما قامت به قيادة حركة «فتح» بالاعتراف بحق الكيان الصهيوني بالوجود وحقه بامتلاك ما سرقه واغتصبه من أراضي وحقوق الفلسطينيين خيانة ولكنه من وجهة نظر تلك القيادة لا يدخل في باب الخيانة لأنها هدفت كما تزعم إلى الحصول على موطئ قدم في فلسطين يحافظ على وجود الشعب والقضية من الانقراض. فالمتابع لنهج قيادة حركة «فتح» وتحديداً ياسر عرفات وتصريحاته يخرج بنتيجة واحدة وهي أنهم لا يرون في التعاون مع الغزاة والمحتلين عملاً ضد الانتماء الوطني بل يتّسق مع

صدق الانتماء، وفعلاً من أجل مصلحة الوطن، وقد اتخذت هذه المصلحة عناوين متعددةً من مثل «إنقاذ ما يُمكن إنقاذه» مثلما أعلن عرفات ذلك في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الـ ١٦ في الجزائر في شباط/ فبراير ١٩٨٣، أو كاستراتيجية أو للبقاء أو للصراع الداخلي.

في كل أدبيات حركة «فتح» والمنظمات الأخرى أن قبول الحكم الذاتي هو خيانة وقبول التعامل والتنسيق مع الاحتلال هو خيانة يستحق مرتكبها القتل وهو ما مارسته هذه الفصائل ضد شخصيات فلسطينية نادت بذلك فيما اعتبر ياسر عرفات ومعه قيادة حركة «فتح» أن الحكم الذاتي الذي وقعت على اتفاقيته في أوسلو وواشنطن عام ١٩٩٣ هو عمل وطني يندرج في إطار سياسة «إنقاذ ما يمكن إنقاذه» العرفاتية. ألم يتعرض عزيز شحادة ومحمد علي الجعبري وغيرهما للتهديد بالقتل؟ ألم يتعرض من وصفوا بعملاء النظام الأردني في الضفة الغربية بعد عام ١٩٦٧ للتهديد بالقتل، ألم يتعرض جماعة روابط القرى للتهديد بالقتل بتهمة الخيانة الوطنية فيما تقوم سلطة الحكم الذاتي بالتنسيق الأمني خدمة للاحتلال ضد المقاومة باعتراف من رأس السلطة الفلسطينية وأصغر كادر فيها مبررين ذلك بأنه للحفاظ على حياة الناس ومعيشتهم تماماً كما كانت تقول عصابات «فصائل السلام» التي جندها ومولها وسلحها الاحتلال البريطاني للعمل ضد ثوار فلسطين في عام ١٩٣٨-١٩٣٩.

قد يجد البعض ذريعة لارتماء شخصيات ورموز سياسية وأفراد في أحضان الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي أثناء الاحتلال البريطاني لفلسطين طلباً للحماية في أوج الصراع بين المجلسيين والمعارضة حيث كانت الغلبة للمجلسيين من أنصار الحاج أمين الحسيني الذين قاموا بعمليات اغتيال وإعدام «الخونة» التي كانت أحياناً بدوافع حزبية ومصالح شخصية كانت تغلف بدوافع وطنية. ولكن في الوضع الراهن كيف يمكن لسلطة الحكم الذاتي أن تبرر قيام أجهزتها الأمنية بدور الأدلاء وقصاصي الأثر للتبليغ عن مكان الفدائيين ومقاومي الاحتلال بالسلاح في الضفة الغربية المحتلة.

بقي الحاج أمين الحسيني متمسكاً بفلسطين كلها ورفض التنازل عن أي جزء منها وهو

موقف بكل المقاييس الوطنية صحيح ولم يكن ليغير الوضع لو قبل التنازل لأن المشروع الصهيوني المستند إلى الدعم البريطاني والغربي كان يسير إلى نهايته بإنشاء «الوطن القومي لليهود» في فلسطين تنفيذاً لوعد بلفور وموازين القوى كانت ستحدد مساحته وحجمه سواء وافق الحاج أمين الحسيني أو لم يوافق. لقد روج معارضو الحاج أمين الحسيني أن موقفه المعارض للتنازل عن الحق الفلسطيني (بغض النظر عن دوافع رفضه) سوف يؤدي إلى تدمير المجتمع الفلسطيني وطرد الفلسطينيين من ديارهم وأن ما يفعلونه من قبول التسوية هو الحفاظ على بقائهم على أرضهم وذلك بالتعاون مع الصهيونيين، لكن هؤلاء لم يعوا ويدركوا حينذاك ماهية المشروع الصهيوني وأن ما يريده الصهيونيون هو تعاونهم في بيع الأراضي والشؤون الأمنية والسياسية. لم يظهر المتعاونون فقط في فترة صراع المجلسيين والمعارضة بل سبقها بسنوات، وللدلالة على ذلك البرقية التي كان أرسلها حسن شكري، رئيس بلدية حيفا ورئيس الاتحادات الإسلامية الوطنية إلى الحكومة البريطانية أثناء وجود وفد رسمي يمثل المؤسسات والهيئات الوطنية الفلسطينية في لندن في تموز/ يوليو ١٩٢١ في محاولة يائسة لإقناع بريطانيا بالعدول عن وعد بلفور والتزامها بالسماح بهجرة اليهود إلى فلسطين. قال شكري في برقيته: «نعارض بشدة موقف الوفد المذكور المتعلق بالمسألة الصهيونية، نحن لا نعتبر الشعب اليهودي عدواً يرغب في سحقنا بل خلافاً لذلك نحن نعتبرهم شعباً شقيقاً يشاركنا أفراحنا وأوجاعنا ويساعدنا في بناء بلدنا المشترك. نحن على ثقة بأن بلدنا لن يشهد تطوراً في المستقبل بدون الهجرة اليهودية والمساعدات المالية. ويشهد على ذلك جزئياً وضع المدن التي يسكنها اليهود مثل القدس، يافا، حيفا وطبرية التي تحرز تقدماً مطرداً، بينما تعيش نابلس، عكا والناصرة حيث لا يقيم يهود تدهوراً مستمراً.»[١]

أما عرفات الذي كان همه الأساسي تحقيق مشروعه الخاص بالزعامة فقد قبل التنازل عن الحق الفلسطيني لقاء زعامة موقتة ثمنها القيام بدور شرطي الحدود لحماية أمن الكيان الصهيوني. كان هاجس عرفات منذ تسلمه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن «لا يخرج من المولد بلا حمص» كما خرج الحاج أمين الحسيني والشقيري، وأخذ يردد: «إذا كان هناك

(١) هليل كوهين، جيش الظل، م س، ص ٢٧.

ما لا أريد أن أكونه، فهو الحاج أمين. لقد كان على حق في كل شيء، غير أنه انتهى من دون أي شيء، أي شيء، لا أريد أن أكون هكذا».[1]

لن يجد أحد في كتب التاريخ من يصف الحاج أمين الحسيني بالخيانة، لكن هناك الكثير ممن يستخدمون هذا الوصف في الحديث عن جماعة أوسلو.

لقد قدم عرفات ورفاقه مؤسسو حركة «فتح» أنفسهم كضحايا للعالم المحيط بهم وأول هؤلاء الأعداء الكيان الصهيوني والغرب وأيضاً الأنظمة العربية التي خانت الشعب الفلسطيني.. لقد استخدموا عدالة القضية الفلسطينية لخلق إحساس لديهم بالتفوق الأخلاقي ضمن صفوفهم وعندما فرطوا في ثوابت القضية الوطنية واعترفوا بحق مغتصب وطنهم في الوجود لم يجدوا في ذلك خيانة.

لقد شكلت إعادة عرفات والمحسوبين عليه إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، تخلياً نهائياً عن عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين. وإضافة إلى ذلك ألقى عرفات بعيداً من يده اثنين من أكثر أسلحته فاعلية: أحدهما مادي والآخر دبلوماسي. لقد ارتد عرفات من ناحية عن العنف بأنواعه كلها، لقد حول نفسه إلى متعامل بقدر ما كان محرراً. فبالنسبة إلى الإسرائيليين كان أمنهم لا أمن الفلسطينيين هو ما كان مطلوباً تحقيقه من خلال أوسلو، وكانت مهمته أن يوفر الأمن لمصلحتهم. وقد نال «حق إسرائيل في الوجود» أولوية واضحة على حق الفلسطينيين بالاستمرار في النضال من أجل أي حقوق كان الكيان الصهيوني يصر على حرمانهم إياها. وكان المبرر الرئيس لـ«قوات الشرطة القوية» التي نال عرفات الحق بإنشائها طبقاً لاتفاق أوسلو ٢ (اتفاق القاهرة) «تأديب المخالفين» الذين كان بمقدورهم الإخلال بأمن الكيان الصهيوني. وقد تخلى عرفات وخلفه في الواقع من الناحية الأخرى عن كل القوانين والقرارات المتراكمة الصادرة عن الأمم المتحدة التي كانت تشكل الشهادة الدولية الوحيدة والأكيدة وغير القابلة للجدل على أحقية القضية الفلسطينية. لقد قدم عرفات وخلفه كل هذه التراجعات لقاء لا شيء أو لا شيء مضمون على الأقل.

---

(1) Gowers, Andrew & Walker, Tony, *Behind the Myth: Yasser Arafat & the Palestinian Revolution*, Buttler & Tanner Ltd., London, 1991, p. 30.

والحقيقة أن بين محمود عباس، وسُلطة الحُكم الذاتي الإداري المحدود؛ وفخري النشاشيبي و«فصائل السلام» تشابهاً، لا بد وأن يستوقف الباحث، ويدعوه إلى أن يفكر، أكثر فأكثر، فمحمود عباس، يُشبِه قائمقام أكثر منه رئيساً؛ وأنَّ السلطة الحقيقيّة في الضفةِ الغربيةِ، في يد يوآف مردخاي، منسق حكومة الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. . ألم يلعب محمود عباس دور النشاشيبي نفسه عندما حاول تشويه سمعه المقاومة، وتحقيرها، ومنع انطلاق انتفاضة ثالثة، تحت ذريعة أن الشعب الفلسطيني عانى ويلات المقاومة؟! ألم يسر عباس على خطى النشاشيبي في التنسيق الأمني مع العدو الصهيوني، الذي وصفه عباس بـ«المقدس»؟! ألم تُؤسس سلطة الحكم الذاتي الإداري المحدود، لإجهاض المقاومة والانتفاضة الفلسطينية، وهو السبب نفسه لتشكيل «فرق السلام» أو «فصائل السلام»؟! ألم يشرف على إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية لمحمود عباس الجنرال الأميركي كيث دايتون، مثلما أشرف على تشكيل «فصائل السلام» ضابط المخابرات البريطاني تشارلس تيجارت.

إن ما تقوم به سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية المحتلة التي ينطبق عليها مسمى «روابط المدن» هو ضرب وتصفية فكرة المقاومة/ الثورة المسلحة ضد الاحتلال الصهيوني لدى الفلسطينيين، من وقع اتفاقيات أوسلو كانوا يشكلون أقلية داخل حركة «فتح» لكن هذه الأقلية مستندة إلى قوة الاحتلال الصهيوني نفسه كما كان الحال مع فصائل السلام وروابط القرى التي شكلت أقلية صغيرة لكنها استندت إلى الاحتلال البريطاني في حالة الأولى وإلى الاحتلال الصهيوني في حالة الثانية. وتستند في بقائها إلى «المعونة المؤمنة» التي تقدمها الجهات المانحة أو المساعدات المدفوعة أمنياً، التي حولت ما كان يعرف بحركة تحرر إلى وكيل أمني أو متعاقد من الباطن مع المستعمر. إن خطورة ما ما قامت وتقوم به سلطة الحكم الذاتي مستخدمة أجهزة أمنها والجهاز الوظيفي الواسع المرتبط بها هو إفقاد المواطن الفلسطيني ومعه العربي الثقة باي قيادة وتنظيم جديد قد يظهر ويدعو إلى المقاومة المسلحة. لكن ما يفتح كوة واسعة من الأمل في المستقبل هو ظهور تحركات شبابية فلسطينية بين الحين والآخر تسعى إلى مواجهة الأدوات المستخدمة لقمع تعبئته وتنظيمه لضمان حقوقه الأساسية. تمثل مبادرة أوقفوا التنسيق الأمني الشبابية غير الفئوية

التي أُطلقت في أعقاب اغتيال الشهيد باسل الأعرج في آذار/ مارس ٢٠١٧ مثالاً لهذه التعبئة. يقول الشباب في دعوتهم للتحرك:

«لقد كافح شعبنا لزمن مديد كي لا نقف ساكنين فيما تتاجر قياداتنا القمعية بمصيرنا، وحاضرنا، ومستقبلنا مقابل منافعها الشخصية، الماديّة والسياسية... عمّا قريب سنكون قد عشنا ثلاثين عاماً في كنف اتفاقيات أوسلو التي حولت ما تبقى من وطننا إلى سجون مفتوحة ربحية للاحتلال، مُدارة من قبل الانتهازيين والمتواطئين والفاسدين الذين باعوا أنفسهم ليكونوا خط الدفاع الأول عن مستعمرنا... إن نظام أوسلو لا يمثلنا. آن الأوان لكي نتحد سوية في سبيل بناء كفاحنا الجماعي من أجل تحرير فلسطين كاملة».[١]

(١) علاء الترتير، الأجهزة الأمنية... مصدر سابق

قائمة المصادر والمراجع

كتب ورسائل جامعية

أحمد حامد خضير، دور عملاء إسرائيل والمتعاونين معها في تمزيق النسيج السياسي للشعب الفلسطيني. جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا ٢٠١٤.

أحمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية. بيروت .

أكرم حجازي، الجذور الاجتماعية للنكبة: فلسطين ١٨٥٨-١٩٤٨، مدارات للأبحاث والنشر. القاهرة ط١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.

أمين القاسم، مذكرات الأيام الفلسطينية، موقع الحوار المتمدن ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٢.

أنور حامد، يافا تعد قهوة الصباح. رواية.

إيان بلاك وبني موريس، الحروب السرية للاستخبارات الصهيونية ١٩٣٦-١٩٩٢. ترجمة إلياس فرحات. دار الحرف العربي. بيروت ١٩٩٢.

باميلا آن سميث: فلسطين والفلسطينيون ١٨٧٦-١٩٨٣ ترجمة إلهام بشارة الخوري. دار الحصاد للنشر والتوزيع. دمشق ط١، ١٩٩١.

بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨. بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

بهجت أبو غربية، مذكرات. في خضم النضال العربي الفلسطيني. مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت. ط ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

بدر الحاج، الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان. قراءة في مذكرات إلياهو ساسون و إلياهو إيلات. دار مصباح الفكر. بيروت ط ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.

التنسيق الأمني، آثاره وأضراره وآليات مواجهته. معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية. غزة. كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.

الثورة العربية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦-١٩٣٩ (الرواية الصهيونية الرسمية)، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- الكويت، جامعة الكويت، ١٩٨٩.

جوزيف مسعد، آثار استعمارية تشكل الهوية الوطنية في الأردن. ترجمة شكري مجاهد. مدار للأبحاث والنشر ط ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩.

حسني أدهم جرار، الشيخ عز الدين القسام قائد حركة وشهيد قضية ١٩٨٢-١٩٣٥. دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان ١٩٨٩.

ديفيد هيرست، البندقية وغصن الزيتون جذور العنف في الشرق الأوسط. ترجمة عبدالرحمن إياس. شركة رياض الريس للكتب والنشر. بيروت ط ١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣.

رشيد الخالدي، القفص الحديدي، قصة الصراع لإقامة دولة. ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ٢٠٠٨.

روز ماري صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة. ترجمة خالد عايد، ط١ مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت. ١٩٨٠.

عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٨٠.

عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت. ط ١ ١٩٧٠.

عماد احمد الجواهري، الأوضاع الاقطاعية في فلسطين في العصر الحديث. مركز الدراسات الفلسطينية-جامعة بغداد ط١ ١٩٨٣.

علي أكرم مهاني، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين ١٩١٨-١٩٣٦.

عمر صالح بشير، إسرائيل وروابط القرى، من نشأتها إلى حلها. رسالة ماجستير جامعة القدس ٢٠١٤.

عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت ط ١ شباط/ فبراير ١٩٨٠.

عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني.. الاختراق الصهيوني لمصر من ١٩١٧ حتى ٢٠١٧. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة ط ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧.

عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، كتابان في مجلد واحد، يافا، مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧.

عيسى القدومي، فلسطين وأكذوبة بيع الأرض. مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية. نيقوسيا/ قبرص ط ١ ٢٠٠٤.

لورا آيزنبرغ، عدو عدوي، الصلات الصهيونية اللبنانية ١٩٠٠-١٩٤٨، ترجمة رضى سلمان. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت ط ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٧.

لورا آيزنبرغ، وبني مورس، الطائفيون العرب والحركة الصهيونية ١٩٢٠-١٩٥١. قدمس للنشر والتوزيع ط١ ٢٠٠٥.

كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان. طرابلس/ ليبيا الطبعة الثانية ١٩٨٢.

سليمان بشير، جذور الوصاية الأردنية: دراسة في وثائق الأرشيف الصهيوني القدس ١٩٨٠.

سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، ترجمة عبد الوهاب عطا. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط١ ٢٠٠٣.

شلومو غازيت، الطعم في المصيدة السياسة الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة. مترجم. مؤسسة باب الواد للصحافة والاعلام ٢٠٠١.

صالح مسعود بويصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن. دار الفتح للطباعة والنشر. بيروت ط ٤ ١٩٦٨.

ماهر الشريف، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية. جامعة باريس السابعة بالتعاون مع المركز الوطني للأبحاث العلمية بباريس ١٥-١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ تحت

عنوان «الاستعمار والقمع». موقع حزب الشعب الفلسطيني ٨ مايو/ أيار ٢٠٠٨.

العقيد محمد الشاعر، الحرب الفدائية في فلسطين. الطبعة الثالثة بيروت ١٩٦٩.

محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، الطبعة الثالثة. القاهرة. مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين ١٩٧٥.

محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث. المكتبة العصرية. صيدا- بيروت ١٩٥٩.

محمد عزة دروزة، مذكرات. دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٣ الجزء الخامس.

محمد علي سعيد، بريطانيا وابن سعود العلاقات السياسية وتأثيرها على المشكلة الفلسطينية. دار الجزيرة للنشر ١٩٨٢.

محمود محارب، العلاقات السرية بين الوكالة اليهودية وقيادات سورية. جسور للترجمة والنشر. بيروت ط١ ٢٠٢١، الموسوعة الفلسطينية. بيروت.

الموسوعة الفلسطينية، موشي ماعوز، القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية، مترجم. ١٩٨٥.

مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الأول. القسم الأول. ط٢، بيروت ١٩٧٣.

ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨. دار الطليعة. بيروت. ط ٣ آب/ أغسطس ١٩٧٥.

هليل كوهين، العرب الصالحون، ترجمة وتحقيق عصام زكي عراف. المطبعة العربية الحديثة. القدس.

هليل كوهين، جيش الظل، المتعاونون الفلسطينيون مع الصهيونية ١٩١٧-١٩٤٨، ترجمة هالة العوري، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت ط ١، ٢٠١٥.

هنري لورنس، مسألة فلسطين في الكارثة الأوروبية، الكتاب الرابع ١٩٣٢-١٩٤٧ ترجمة بشير السباعي، المركز القومي للترجمة، القاهرة ط ٢، ٢٠٠٩.

واصف عبوشي، فلسطين قبل الضياع. قراءة جديدة في المصادر البريطانية. ترجمة علي الجرباوي. رياض الريس للكتب والنشر.

يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت ط١.

دوريات وتقارير ومواقع الكترونية

أدهم مناصرة، السلطة الفلسطينية: التنسيق الأمني مع إسرائيل لم يتوقف، صحيفة المدن الإلكترونية ١ حزيران/ يونيو ٢٠٢٠.

إلياس شوفاني، «فقاعة الإدارة الذاتية»، شؤون فلسطينية، العدد ٥٥، آذار/ مارس ١٩٧٦.

أسعد أبو خليل، أفول حركة فتح، صحيفة الأخبار اللبنانية ١٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٨.

ثروت منصور. من البداية حتى اليوم، قصة التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. موقع رصيف ٢٢ الإلكتروني. ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨.

التقرير الاستراتيجي ١٥: التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات تموز/ يوليو ٢٠٠٩.

خالد عودة الله، روابط القرى موقع باب الواد ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١.

خالد عودة الله، مقدّمات لدراسة «التعاون» مع المحتلّين في فلسطين، موقع باب الواد الإلكتروني ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١.

سميح حمودة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد ٩٦ خريف ٢٠١٣.

صحيفة علهمشمار ٧ آب/ أغسطس ١٩٨١.

صحيفة السفير اللبنانية ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٣.

صحيفة الطليعة، «إعادة بناء الجسور مع الأردن»، عدد ٢٦١. ٣ آذار/ مارس ١٩٨٣.

صحيفة علهمشمار ١ نيسان/ إبريل ١٩٨٣.

صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣.

صحيفة القدس المقدسية ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣.

صحيفة القدس المقدسية ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٣.

صحيفة جيروزاليم بوست ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٨٣.

صحيفة هآرتس ١٨ آب/ أغسطس ١٩٨٣.

صقر أبو فخر، كامل الحسين وطني أم عميل؟ العربي الجديد ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥.

عدنان أبو عامر، موقع عربي بوست الإلكتروني ٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٠.

علاء الترتير، الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية| أمن من؟ شبكة السياسات الفلسطينية ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٧.

فيليب إيدوس وعلاء الترتير، فلسطين تحت وطأة الشرطة. موقع صدى التابع لمؤسسة كارنيغي الأميركية. ١٥ آب/ أغسطس ٢٠١٧.

علاء الترتير، حدود السلام القائم على الأمن. مجلة الدراسات الفلسطينية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت العدد ١٢٦ ربيع ٢٠٢١.

محاكمة المجاهد محمود أبو هنود وصمة عار في جبين السلطة. بيان صادر عن حركة حماس ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠.

محمد بدر. الطريقة التي يدار من خلالها التنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل. موقع الحدث ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٢٠.

محمد بليل، نشاط الحركة الصهيونية في شمال أفريقيا ١٩١٧-١٩٥٠: قراءة في وثائق أرشيفية. مجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية) العدد ٤٦٩ آذار/ مارس ٢٠١٨.

محمود محارب، العلاقات بين الوكالة اليهودية والكتلة الوطنية والمعارضة الشهبندرية، مجلة أسطور. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧.

محمود محارب، المقالات الصهيونية المدسوسة في الصحف اللبنانية والسورية أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦- ١٩٣٩. مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٧٨ ربيع ٢٠٠٩.

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى/ واشننطن. كيث دايتون، محاضرة أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٩.

مصطفى كبها، ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ والذاكرة الشعبية الفلسطينية (الحلقة ٣١، ٣٢).

هليل كوهين، روابط القرى، فشل التجربة، انتصار الفكرة والسلام الضائع ٢٠١٣، نقلها موقع باب الواد الإلكتروني.

وكالة شهاب نيوز ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

مقابلات وحوارات أجراها المؤلف

حديث مع كل من ويتلي برونر والسفير الأميركي السابق لدى تونس، روبرت بلترو.

كتب ودوريات بالإنجليزية

Alaa Tartir. *The Evolution and Reform of Palestinian Security Forces 1993-2013*, stability journal.

Avi Raz, The bride and the dowry.Yale University press. New Haven 2012.

Avi Shlaim, *Collusion across the Jordan*, Columbia University Press. NY 1988Jewish Virtual Library,The Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip («Oslo 2» 9/28/95).

Jewish Virtual Library, *The Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip* (“Oslo 2” 9/28/95).

Marshall, Phil. Intifada: *Zionism Imperialism and Palestinian Resistance*. Publisher: Bookmarks; 1st UK Edition 1st Printing edition.

Matthew Hughes, *Britanain’s Pacification of Palestine*. The British Army, the colonial State and the Arab revolt, 1936-1+39 Cambridge University Press.UK 2109.

Matthew Hughes. *Palestinian Collaboration with the British: the peace Band and the Arab Revolt in Palestine*, 1936-1939. Journal of Contemporary History 2016 Vol. 51(2)291-315.

Neri Zilber & Ghaith Al-Omari. *State with No Army, Army with no state*. The Washington Institute for Near East Policy.

Shaoul, jean. *Palestinian leader Yassir Arafat clamps down on his critics*. World Socialist Web Site 9 December 1999.

https://www.wsws.org/en/articles/1999/12/araf-d09.html.

School Year Diary, *Spring Term 1939*, Wilson Papers, GB165-0302, 36, Middle East Centre, St Antony's College, Oxford [MEC]; personal information from Nir Arielli, 5 June 2013.

http://www.isj1text.fsnet.co.uk/pubs/isj89/alexander.htm.

Hillel Cohen, *Army of Shadows: Palestinian collaboration with Zionism< 1917-1948*, translated by Haim Watzman, University of California Press 2008.

نبذة عن المؤلف

- ولد في ذنابة/ طولكرم بفلسطين.
- بدأ حياته العملية مدرساً في الأردن، وانتقل بعدها مدرساً في ليبيا فالجزائر والكويت.
- ترك التدريس في مطلع ثمانينيات القرن العشرين ليعمل مديراً لمركز الدراسات والمعلومات في صحيفة الوطن الكويتية وصحفياً في قسم الشؤون العربية والدولية في الصحيفة.
- انتقل إلى الولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٨٦ للعمل مراسلاً لصحيفة الوطن الكويتية في واشنطن، كما عمل مراسلاً صحفياً لعدد من الصحف العربية من بينها الشروق (تونس)، العربي (القاهرة)؛ القدس (القدس) ؛ القدس العربي (لندن)؛ الدستور (عمان) ؛ الوطن (الدوحة)؛ البيان (دبي)، الخليج (الشارقة)؛ الوسط (البحرين). والأخبار (بيروت).
- نشر مئات التقارير والدراسات الخاصة بالقضية الفلسطينية والأحداث الدولية والقضايا السياسية والاقتصادية الأميركية، والسياسة الأميركية تجاه المنطقة العربية والصراع العربي-الصهيوني، وأيضاً القضايا العربية إلى جانب تغطية العديد من المؤتمرات والقمم الدولية والإقليمية من بينها قمم عربية ومؤتمر مدريد لتسوية الصراع العربي-الصهيوني/ نوفمبر ١٩٩١، محادثات التسوية العربية -الصهيونية في واشنطن ١٩٩٢-١٩٩٣، القمم الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ١٩٩٤-١٩٩٧ ومحادثات واي ريفر وكامب ديفيد الثانية وأنابوليس.
- عمل مراسلاً لقنوات تلفزية عربية في واشنطن وصحفياً في مكتب قناة الجزيرة في واشنطن.
- شارك في تأسيس رابطة الصحفيين العرب في واشنطن عام ٢٠٠٢ وتولى رئاستها منذ عام ٢٠١٠.
- شارك في العديد من البرامج الحوارية في القنوات الفضائية العربية والأجنبية التي تتناول السياسة الأميركية تجاه المنطقة العربية من بينها الجزيرة، العالم، المنار، الإخبارية السورية، فلسطين اليوم، روسيا اليوم، الغد، الحدث، إي إن بي، القدس والميادين.
- صدر له عام ٢٠١٩ عن دار الفارابي في بيروت كتاب بعنوان: ستون عاماً من الخداع، حركة «فتح» من مشروع الزعيم إلى مشروع التصفية.

هذا الكتاب رغم تناوله جزءًا من تاريخ ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩، إلا أنه معد لكشف جانب من التاريخ الأسود لعملاء بعضهم تساقط من الثورة وبعضهم مرتبط بالأساس مع بريطانيا وحكم أمير شرق الأردن آنذاك المرتبط هو أيضاً ببريطانيا، أطلقت عليهم سلطة الاحتلال البريطاني اسم «فصائل السلام»، دربتهم ومولتهم وسلحتهم، وساعد في ذلك الحركة الصهيونية، وقاموا بدور أقرب إلى الكلب البوليسي في كشف مواقع الثوار لقوات الاحتلال البريطاني وأيضاً القيام بأعمال قتل وسجن للثوار وتشريد عوائلهم وسرقة ممتلكاتهم، وبث الإشاعات لتشويه صورة الثورة والثوار في أعين الناس البسطاء، لقد ساهموا بقدر أو بآخر في إلحاق الهزيمة بالثورة الكبرى، ولم يزل بعض أحفادهم يفتقدون المناعة الوطنية في الوقت الراهن وأحدهم ولاه محمود عباس منصب رئيس حكومة سلطة الوكيل الأمني للاحتلال.

لم تكن فصائل السلام وحدها لطخة سوداء في تاريخ القضية الفلسطينية، بل ظهر على امتداد تاريخها بقع سوداء كثيرة مع كل انعطافة، إذ يظهر من يطرح مشاريع تعايش مع الاحتلال وظهور تشكيلات عميلة بعد عدوان ١٩٦٧ مثل روابط القرى...

إنه المسكوت عنه في التاريخ الفلسطيني، والذي يتجنب الكثيرون فتح ملفاته لأنه لازال يتناسل بفعل وجود الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وأبرز صوره كان في روابط القرى أما الأكثر بشاعة فهو دور سلطة الحكم الذاتي التي تشكلت من متساقطي الثورة المعاصرة التي ادعوا أنهم فجروها لتحرير فلسطين فإذا بها تتحول تدريجاً لتصبح ورجالها سلطة وكيل أمني للاحتلال الصهيوني تنفيذاً لاتفاقيات أوسلو التي بفضلها جرى استقدامهم من المنافي للقيام بدور «فصائل السلام» الحديثة وروابط مدن، في صورة ما سموه «التنسيق الأمني» وهؤلاء هم من أطلق على ظاهرتهم صادق جلال العظم: «الصهيونية الفلسطينية»

«التنسيق الأمني هو مصطلح مضلل إذ إنه يقوم بين أنداد وأطراف متساوية وهو ما لا يتوافر في وضعية السلطة وكيان الاحتلال الصهيوني، الذي يملي على السلطة ما يجب أن تفعله طبقاً لاتفاقيات أوسلو،... وإذا كان البعض يتجنب إطلاق صفة الجواسيس والخونة عليهم فهم على الأقل متعاملون ومتعاونون مع الاحتلال.. لذلك يجب أن لا نتوارى خلف كلمات منمقة بل أن نذكر طبيعة عملهم... عملاء باختيارهم وإن تشدقت أفواههم أحياناً بالجمل الثورية والتغني بماضيهم.


ISBN 978-614-485-149-4